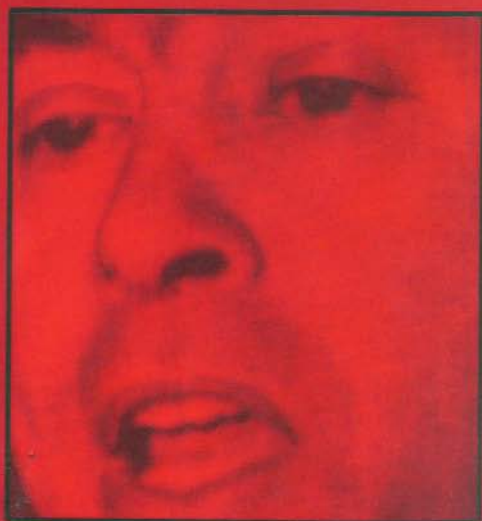


جاك دُرْجِي
فِرْدْرِيك بِلوكان

خفايا اغتيال المهدي بن بركة
كشف جريمة دُولِيَّة



ترجمة: محمد صبح

جاك درُجي وفردريك بلوكان
بمشاركة رينيه درُجي – ويتزمان

خفايا اغتيال المهدي بن بركة كشف جريمة دولية

ترجمة: محمد أحمد صبح

المحتوى

11	تقديم (بقلم رينيه درجي-ويتزمان)
15	المخطوطة
19	1] قصة جريمة
21	1 / 1 جريمة بلا جثة
25	2 / 1 شاهد في حالة فرار
49	3 / 1 مراسل محترم
73	4 / 1 شرطيان ضائعان
95	5 / 1 «كلمة شرف من ضابط فرنسي»
109	6 / 1 متهم محقق
127	7 / 1 «وغد» ينقل «الحريق»
153	8 / 1 موت بطريق الغش
179	9 / 1 من دون مساعدة من أحد
193	10 / 1 رسالة من مجهول

- 205 [2] الشهود يتكلمون
- 207 [1 / 2] لقاء مع رئيس الوزراء المغربي
- 213 [2 / 2] الرباط، مدينة بن بركة
- 221 [3 / 2] بشير الابن البكر
- 227 [4 / 2] جثث ومحفوظات سرية
- 237 [5 / 2] القاضي
- 243 [6 / 2] المراسل المحترم أنطوان لوبيز
- 253 [7 / 2] المخبر
- 261 [8 / 2] الطعم
- 267 [9 / 2] رسالتان من المهدي بن بركة
- 271 [10 / 2] الجاسوس
- 279 [11 / 2] رئيس الأمن، مورييس غريمو
- 287 [12 / 2] محافظ الشرطة، مورييس بابون
- 291 [13 / 2] المحامي بيير لومارشان
- 297 [14 / 2] فاطمة زوجة الجنرال أوفقيير
- 301 [15 / 2] من قداماء المصالح المغربية الخاصة
- 307 [16 / 2] السيدة بن بركة زوج المهدي
- 309 [17 / 2] الذين اغتالوا بن بركة
- 309 [1 / 17 / 2] دور فرنسا
- 311 [2 / 17 / 2] تورط وكالة الاستخبارات المركزية
- 314 [3 / 17 / 2] اشتراك المخابرات الإسرائيلية
- 316 [4 / 17 / 2] المغرب و«الشثوكي» المزدوج
- 321 [18 / 2] رد ليونيل جوسبان
- 323 [19 / 2] رسالة إلى الملك
- 325 [3] ملاحق
- 327 [1 / 3] نشاط بن بركة تحت عين مصالح الاستخبارات
- 333 [2 / 3] التسلسل، الزم، للأحداث التي يمكن، منذ تشرين الثاني، أن تلقى ضوءا على قضية بن بركة.
- 349 [3 / 3] استنابة قضائية دولية صادرة في [28 آذار/ مارس 1977 م] عن القاضي هوبيرت بانسو.
- 351 [4 / 3] التحقيق الداخلي الذي قامت به المديرية العامة للأمن الخارجي حول قضية بن بركة.

357	التسلسل السياسي الزمني [1964-1967 م]
361	هوامش
363	الفهارس
365	ثبت أسماء العلم العربية
367	فهرس عام
373	مسرد مع الأسماء اللاتينية

تقديم

كان ذلك في عطلة نهاية الأسبوع المطولة لعيد جميع القديسين للعام [1965 م] في مَغف (Mégeve)، لدى صديقنا المقربين برنارد وفيوليت غورني، المحامين كليهما، والمدافعين عن صديقنا المهندس المعمار فرنان بويون (Fernand Pouillon)، عندما علمت أنا ورفيقي جاك دُرُجي من النشرة الإخبارية المتلفزة للساعة العشرين أن أحد القادة الرئيسيين للاتحاد الوطني للقوى الشعبية في المغرب ومنسق مؤتمر القارات الثلاث، المهدي بن بركة، أوقفه اثنين من رجال الشرطة بتاريخ [29] تشرين الأول/ أكتوبر في درغ ستور (Drogstore) سان جرمان ديه بربه في باريس.

والحال، أننا كنا منذ أكثر من أسبوعين من دون أي خبر عن بن بركة، وشديدي القلق عليه.

كنا نعرف جيداً بن بركة لمخالطتنا إياه في جنيف في أثناء حرب الجزائر إذ كانت لديه هناك اتصالات منتظمة، وينظم فيها لقاءات لمتعاطفين يأتون من

العالم أجمع، وتحت تصرفه عدة مخابى لدى أصدقاء سويسريين أو دوليين، علاوة على شقتين مستأجرتين باسعين مستعارين. وكان يقسم حياته بين سويسرا التي أصبحت مركزاً لنشاطاته من دون حدود، والقاهرة حيث كانت تقيم أسرته.

منذ إعلان اختطافه، سعينا، ولكن من دون جدوى، إلى الاتصال بسكرتيرته في جنيف. فاتصل جاك درُجي، على عجل بزميله جان فرنسوا كان الذي كان عين منذ وقت قريب في مجلة (الإكسبريس / L'Express). ولم يكن يعلم أكثر منا عن مصدر هذا الخبر. فاتفقنا على الاجتماع معاً غداة اليوم التالي في مقر المجلة.

ما إن عدنا إلى الإكسبريس، حيث كنت أعمل في قسم الوثائق السياسية، حتى التقى جاك بجان فرنسوا كان، وقرر الاثنان الغوص كمغامرين من صحافة الاستقصاء في ما سيصبح (قضية بن بركة).

كنا نعرف الأطراف الرئيسة في موعد الدرغستور. فقد تعرف الصحافي فيليب بيرنيه في جنيف، حيث كنت أقيم، ضمن شبكات المساندة لجهة التحرير الجزائرية، كما تعرفت السينمائي جورج فرانجو، الذي كان اقترح علي عندئذ أداء الدور الرئيس في فيلمه ([العينان من دون وجه] / Les Yeux sans visage). وبما أن جوابي تأخر، فقد أسند الدور لإديث سكوب.

قامت الإكسبريس بدور الشاهد في قضية بن بركة: إذ لم يتردد مديرها، جان-جاك سيرفان شريير، في عنوان غلاف المجلة في [10 كانون الثاني/يناير /يناير 1966 م]: ب(رأيت مقتل بن بركة)، وفي إضافة: (إفادة شاهد) عنواناً فرعياً. أما الشاهد فكان جورج فيغون، الذي لقي نهايةً مأساوية. وكان الخبر مثيراً في أوساط الصحافة وبين الجمهور. وبينما كانت الإكسبريس توزع [300 ألف نسخة عندئذ، لم يتردد مديرها، الذي كان توقع هذا النجاح، في مضاعفة طبع مجلته.

وصدر الحكم في قضية بن بركة في [5 حزيران/يونيو 1967 م]، خلال صخب حرب الأيام الستة في الشرق الأوسط. ومرت خاتمة القضية من دون

أن ينتبه إليها الجمهور تقريباً، ومن دون أن يتوضح شيء حقاً، بينما اختفى رجل في هذه الأثناء تماماً.

وقد قوطع جاك درُجي في أثناء كتابته هذه "القضية الغامضة". إذ ترك مخطوطة غير مكتملة من [300] صفحة في أرشيفه، وجدناها أنا وفردريك بلوكان في تشرين الأول/ أكتوبر عام [1998 م] ثلاثة وثلاثين عاماً من بعد.

فقد وقع جاك درُجي في نيران الأحداث، عندما أرسلته الإكسپريس إلى إسرائيل في [5 حزيران/ يونيو 1967 م] لتغطية حرب الأيام الستة. وكانت تلك المرة الأولى التي يضع فيها قدميه في الشرق الأوسط. فوجد هناك ثانية، بعد عشرين سنة، أطراف أكسُدُس 47 (L'Exodus 47)، الذين كان عرفهم عندئذ كونه صحفياً متدرباً أرسلته صحيفته الأولى فران تيرور (Franc-Tireur).

وعند عودته، ترك جانباً المخطوطة حول قضية بن بركة، وأخذ يعيد تكوين القصة السرية والحقيقية للأكسُدُس 47. وقد نشرت دار نشر فايار/ مايو قانون العودة في عام [1969 م] ونال جائزة (أوجوردوي [اليوم] / Aujourd'hui) في [20 تشرين الأول/ أكتوبر 1970 م].

رينيه درُجي-ويتزمان

المخطوطة

تقع الغرفة في أقصى الشقة، مع نافذة تطل على باريس التي لا ترى من الشوارع، باريس المباني الخفية، والفناءات المعتمة الأنيقة أو المتشقة، والممرات السرية. هي صغيرة الأبعاد، أو هو الانطباع الذي يشعر المرء به، بسبب الرفوف التي تصطف الكتب عليها. وركن "إسرائيل" أكثرها وفرة. أما الباقي فيستدعي صفوفًا متراسة، كل الأسماء التي قذف بها على الملأ خلال الخمسين سنة الأخيرة بسبب الفضائح. أي بالضبط منذ أن قرر جاك درُجي أن يتخصص ب(القضايا/ affaires) ذلك الزبد الرمادي، القذر الصاحب للأحداث.

كانت تلك مهنته: تمييز الصواب من الخطأ، واكتشاف الحقيقة وراء البيان الرسمي، وإزالة الوحل من هوامش الحياة السياسية، وتعرية الخطابات المسبقة الصنع. وهو ما يدعى (الاستقصاء/ investigation) إذ يقضي من يمارسون أكثر وقتهم في اشتغالهم غرف نوم الجمهورية، والتجوال على أرصفتها المنتنة، وإفلاق الأقوياء في ترتيباتهم الكبيرة والصغيرة مع الأموال، وأحيانًا مع الأموات.

ينفر البعض من هذا الشكل من الصحافة، ذاكراً باستخفاف زاوية (الكلاب المدهوسة / chiens écrasés)، وكانوا لوقت طويل الغالبية إذ كانت تنحط (القضايا) عندئذ إلى مرتبة الطرفة. إلا أن معالجتها الصحافية اكتسبت الاحترام منذئذ، ولم يكن من نسميه (جاكي) بعيداً عن هذا.

هذا المكتب الصغير الذي لم يعكر ترتيبه أحد منذ وفاة الصحافي، في [30 تشرين الأول/ أكتوبر 1997 م]، حتى زوجته رينيه (Renée)، كان مكان عمله. وفي زاوية من الغرفة خزانة مركبة في الجدار، في داخلها مجموعة من دفاتر الملاحظات ذات السلك وقصاصات من الصحف وملفات، أي كل هذه الأوراق والمحاضر، وهذه التقارير التي يكون صحافي الاستقصاء من دونها عارياً. وكان ملف (بن بركة) في وسط هذه الكومة، يشغل وحده رفين من خمسة.

كانت هذه القضية ما يشبه نموذجاً أولوياً. فهي الأولى من سلسلة قضايا الجمهورية الخامسة. مخبرون سريون على أطراف الحياة السياسية ورجال شرطة متورطون في أعمال خسيسة، من بقايا فرنسا الاستعمارية، وتجتمع هكذا كل المقومات. إذ لدينا هنا حالة مدرسية، وصورة كاريكاتورية لما أنتجت فرنسا في هذا الميدان، مع سلطة سياسية تختبئ وراء سر الدفاع، كمبدأ مقدس استعملته غالباً كستر بائس لعورتها.

ونأخذ في فرز هذه الأوراق واحدة بعد الأخرى، لمجرد الاهتمام بما استطاع جاكي حفظه حول قضية لاحقها طوال حياته المهنية. وهنا وجدنا المخطوطة نائمة. (بن بركة، قصة جريمة) [Ben Barka, histoire d'un crime]، هكذا عنوان مؤقتاً هذه الأوراق المطبوعة على الآلة الكاتبة.

كيف لنا أن نقاوم نداء المخطوطة؟ وكيف لنا التهرب أمام استقصاء لم يستكمل؟. واجب الذكرى كان يفرض علينا التكفل به بأسرع ما يمكن، وأن نبذل كل الطاقات لمحاولة الاقتراب من هذه الحقيقة التي تتهرب بإصرار من تحت أقدامنا منذ [29 تشرين الأول/ أكتوبر 1965 م]. كيف ذلك؟. أن نستأنف الاتصال، ببساطة، بعد أربعة وثلاثين عاماً، مع أطراف الملف،

واستفهام أولئك الذين لم تكلفهم القضية حياتهم واحداً واحداً، ولم تنضم جثثهم إلى الجثة التي لم تكتشف قط، جثة المهدي بن بركة.

لقد عثرنا على الذي أضاع التحقيق لجاك درُجي في [1965 م]، هذا المخبر الذي يكون صحافي الاستقصاء أعمى من دونه. إذ طلبنا فتح أرشيفات الشرطة ومصالح المخابرات وحصلنا على ذلك. واستمعنا مطولاً لمن كان المراسل المحترم للمصالح السرية الفرنسية. وحصلنا على شهادة المحامي بيير لومارشان، وأيضاً على شهادة محافظ الشرطة السابق موريس بابون، والرئيس السابق للشرطة موريس غريمو.

فبفضلهم، وبمساعدة أحد مؤسسي المصالح السرية المغربية، الذي يتكلم لأول مرة، في مقدورنا تحديد دور كل واحد في اختطاف الزعيم المغربي. إلا أننا لم نستطع للأسف العثور على جثمان المهدي بن بركة، لكننا سنشير إلى ثلاثة مواضع كان بإمكان قتلته التخلص منه فيها. وقد تعرفنا مستخدم المصالح السرية المغربية للذين بقي اسماهما مكتومين تحت اسم (الشتوكي) المستعار. وقد أعدنا تكوين سيناريو موت جورج فيغون العفن. وأخيراً، أقنعنا رئيس الوزراء المغربي عبد الرحمن اليوسفي بأن يقطع الصمت العنيد الذي كان يلتزمه المسؤولون المغاربة حتى اليوم.

فردريك بلوكان

1 [قصة جريمة

جاك درُجي

1 / 1 جريمة بلا جنة

بن بركة. جريمة بلا جنة دبرها (الشتوكي ما)، لا وجود له. مجرم، له في دولته رتبة وزير. ومتواطون، هم في فرنسا رجال شرطة حقيقيون. و"مراسل محترم" لمصلحة مكافحة الجاسوسية (له في كل عرس قرص). ورجال مأجورون ليسوا لصوصاً فقط، طبقاً لما قاله أحدهم، جورج فيغون، رحمه الله، عن لسان نائب محام كان ناصحه. «قدماء على الطريقة القديمة»، ممن ينحون إلى شبكات العمل السري والاستخبارات. ومخبرون يعملون لحسابهم الخاص. وأجهزة شرطة متوازية تتقاطع وبالتالي لا يمكن أن تكون كذلك. واعترافات مسجلة على شريط لا يمكن العثور عليه، ولا يمكن استعماله في كل الأحوال، وعملية توقيف فاشلة تؤدي إلى جنة بلا جريمة.

إنه على وجه الإجمال، سيناريو متقن لأسر خيال المعاصرين، لكن غير مطمئن على الإطلاق إذا ما أخرج على الطبيعة في سان جرمان ديه بريه.

لأن الباعث على القلق، ليس أن يستثار المواطنون، كما قال الجنرال ديغول معرضاً بالانفعال الذي تسبب به (اصطناعياً) استغلال قضية بن بركة، من كثرة قراءة الروايات البوليسية أو لكثرة مشاهدة السينما والتلفزة. بل بالأحرى أن يجدوا في الرواية، حتى الرسمية، للأحداث المعيشة «توابل من نكهة ليست أقل من النكهات التي كان عليهم شراءها من صانعي القصص التي لا ينصح بقراءتها في الليل» كما يشير السيد جورج فدل، عميد كلية الحقوق. نكهة مشكوك فيها، فكل الشكوك مباحة. ويتعلق الأمر بتصفية دول. بصيغة الجمع. إذ إن اختفاء المهدي بن بركة، السياسي المغربي، الذي اختطف وسط باريس، جريمة سياسية. ودوافع هذا الاعتداء الذي لم يترك أثراً، سياسية فقط. أما تحضيراته وتنفيذه فتطرح مشكلة دولية القتل المأجورين ومن يستخدمونهم. وما يحدث بعد التحقيق والاستنطاق والدعوى، سيكشف بدوره أبعاد فضيحة.

فالفضائح للسياسة كالأمراض لجسم الإنسان. لا يمكن تجنبها. لكن فضيحة، من وقت لآخر، مرة واحدة على الأقل لكل جيل، تصبح القضية. قضية دريفوس (Dreyfus)، قضية ستافيسكي (Stavisky)، قضية بن بركة. إذ إن القضية فضيحة خاصة تكشف عن صفة جوهرية لعصر ما، وتستثير عندئذ الانفعالات. في عام [1900 م]، فضحت قضية درايفوس عبودية السلطة لقيادة الجيش. وفي عام [1934 م]، كانت قضية ستافيسكي تكشف عن استعمار المال للجمهورية الثالثة. أما في عام [1965 م]، فتظهر قضية بن بركة ضعفاً مداناً للجمهورية الجديدة إزاء سر الدولة ومصلحتها العليا. وهكذا لكل عصر داؤه الخاص. ولكل عصر قضيته التي تدق ناقوس الخطر ويمكن أن تفضي إلى الشفاء. إلا أن الشفاء يعني الفهم أولاً.

وقد أضيف إلى قلق أصدقاء بن بركة، وتخوف أسرته، منذ الأيام الأولى، شعور بالضيق. فالرأي العام الفرنسي كان يجهل نشاطات أستاذ الرياضيات هذا الذي يبلغ الخامسة والأربعين من عمره، وعندما كان معلماً خاصاً للملك الحسن الثاني، وأحد قادة الاستقلال في المغرب، يقود المعارضة المغربية من الخارج في ظل حكم مزدوج بالإعدام، ويحضر لمؤتمر القارات الثلاث الذي

سينعقد في هافانا بداية عام [1966 م]. لكن ظروف اختفائه وبحريات التحقيق تتجاوز أبعاد الحادث العادي. ومع المعلومات المتناقضة والمنغلقة أحياناً والتي لا يمكن السيطرة عليها غالباً، فقد استمر (لغز كرية الرائحة) محمّل بالتُّدُر، يرين على مصير بن بركة، في ختام إجراءات قانونية متعجلة.

لم يكن الموت موضع شك قط. إلا أنه ما من دليل قاطع حتى الآن. وليست هناك جنة. وبعد ستة أشهر من التحقيقات وأربعة أسابيع من المداولات، يحافظ الخبر المنشور في الصفحة الأخيرة من جريدة لوموند (Le Monde) المؤرخة في [31 تشرين الأول/ أكتوبر 1965 م]، لسوء الحظ على كل جدته تقريباً. فيما عدا جزئيتين.

جزئتان ستكتسبان أهمية كبيرة على إثر الحوادث:

- ربما يكون السيد المهدي بن بركة، وهو أحد قادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية الرئيسيين في المغرب، بحسب أصدقائه السياسيين، قد أوقف الجمعة ظهرًا في الشانزليزيه من شخصين أبرزًا بطاقة شرطة.
- ومنذئذ لم يظهر منه أي خبر.
- ويصرحون في السفارة المغربية بأنهم لا يملكون أي معلومات عن هذه القضية. أما الشرطة الفرنسية فتجهل كل شيء عن هذا التوقيف.

كان هناك خطأ في تحديد المكان: فلم يكن الشانزليزيه بل سان جرمان. لكن إمكانية توقيف بن بركة في الشانزليزيه قبل ساعة صحيحة. أما الشرطة فلم تتأخر في معرفة كل شيء عن القضية إن لم يكن كثيرًا من الأشياء على الأقل: إذ عندما كانت لوموند تطبع هذه السطور، كان أحد مخبريها قد أثار انتباه ضابط شرطة من المخابرات العامة.

1 / 2 شاهد في حالة فرار

كانت الأزمة تتفجر في إندونيسيا حيث يتهم الجيش الشيوعيين بإرهاب السكان. وبدأ الفيتكونغ، في فجر [28] هجوماً ضد القواعد الأمريكية في داناغ وشولاى: فدمرت [47] طائرة أمريكية. وصرح وزير الخارجية الفرنسي، مورييس كوف دو مورفيل، قبل أن يطير من أورلي إلى موسكو، بأن تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي سيسهل حل المشكلة الألمانية. وفي الجزائر، يجتمع رؤساء وفود [64] بلدًا لتحضير المؤتمر الآفروآسيوي الذي ما يزال متوقعًا في [5 تشرين الثاني]، لكن أنصار التأجيل يزدادون عددًا. أما في فرنسا فينذر المرشح لرئاسة الجمهورية، بسير مرسللاسي، الجنرال ديغول بالإعلان عن نواياه، ويعلن وزير سابق، بول أنتيه، لا يمثل إلا نفسه، ترشحه.

ويؤدي نشر مرسوم استدعاء الناحيين للاقتراع في [5 كانون الأول/ ديسمبر] بالجزيرة الرسمية يوم [29 تشرين الأول/ أكتوبر 1965 م]، إلى بدء الإجراءات

القانونية للانتخابات الرئاسية. وفي حفل رسمي في مجلس الدولة نصب رئيس الوزراء، جورج بومبيدو، اللجنة الوطنية لمراقبة الحملة الانتخابية، ظهرًا. وكل الأوساط السياسية تتساءل عن الخطاب الذي سيلقيه الجنرال ديغول عبر الإذاعة والتلفزة لإعلان قراره.

ولأول مرة منذ عام [1920 م] يتحدث أعضاء الحكومة الفرنسية رسميًا عن انشغالهم بمشكلة تحديد النسل. ويتقدم فرنسوا ميتران، من جهته، باقتراح قانون يغير هذه النصوص. ويقدم مرشح اليسار، بعد الظهر، في ليل، تفسيرات حول قضية الاعتداء المزعم الذي كان ضحية له قبل ست سنوات أمام حديقة المرصد. أحب أن يطرح علي في مدينة روجيه سالغرو للمرة الأولى، على الملأ، هذا السؤال.

ومن جنيف، انتقل جان لوكانويه، عمدة روان، إلى آنسي هذه الجمعة تحت سماء ماطرة ليبدأ حملته الانتخابية. بينما تبنت الجمعية الوطنية بعد جهد جهيد مشروع قانون المالية الذي قدمه فاليري جيسكار ديستان، وزير المالية والشؤون الاقتصادية، ب[287] صوتًا ضد [148]، و[41] امتناع عن التصويت، خلال المدة المحدودة التي خصصت له.

ويواصل مورييس كوف دو مورفيل السبت [30]، في لينينغراد زيارته للاتحاد السوفيتي، بينما يعلن هارولد ويلسون، رئيس الوزراء البريطاني، صباحًا في سالسبري عاصمة روديسيا [حاليًا: هراري، عاصمة زمبابوي، ز م] قبل أن يستقل الطائرة إلى لندن، للصحافة بأن لجنة ملكية ستؤلف لتسوية مشكلة الاستقلال الروديسي مع تجنب استعمال القوة.

أما في جاكارتا، وبينما يواصل الجيش الأندونيسي أعماله الانتقامية ضد الحزب الشيوعي، الذي اتهم بتنظيم انقلاب [30 أيلول] الفاشل، يطلق الرئيس أحمد سوكارنو نداءً أخيرًا من أجل الوحدة الوطنية «لعودة سريعة إلى النظام والأمن».

وفي باريس، تبدأ عطلة نهاية أسبوع عيد جميع القديسين، بصباح جميل يغشاه الضباب.

في نحو الساعة [11⁴⁵]، يهتف صحافي من لوموند، كوستا شريستيتش، إلى محافظة الشرطة، سائلاً عما إذا كان صحيحاً أن السيد المهدي بن بركة قد كان أوقف بالأمس نحو الساعة [13⁰⁰] في درغستور الشانزليزيه، وهو خبر حصل عليه من المحامية، جيزيل حليمي، صديقة إدغار فور ومعاونته.

بعد نصف ساعة، يطرح صحافي من فرانس سوار، معتمد لدى وزارة الداخلية، رجندل سلارس السؤال نفسه على الأمن الوطني، ويوضح بأن صحيفته تلقت مكالمات هاتفية في موضوع شقيق المختفي، عبد القادر بن بركة. وتوالى المكالمات الهاتفية في الوقت ذاته تقريباً إلى مكتب الوزير، منها مكالمات من إدغار فور نفسه. وتوصل رئيس المجلس السابق إلى التحدث مع وزير الداخلية، روجيه فريه، نحو الساعة [17⁰⁰] أي بعد ثلاث ساعات من ظهور الخبر في لوموند. إلا أن مصالح الشرطة على اختلافها، وقد أخطرت الواحدة بعد الأخرى، أبدت عدم علمها بالقضية. كما قدمت المصالح الخاصة لمصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية (Service de documentation extérieure et de contre-espionage, SDECE) بعدما سألتها المحافظة، ردّاً سلبياً.

والأثر الوحيد الذي عثر عليه رسمياً على حضور الزعيم المنفي للمعارضة المغربية في باريس، هو الرسالة الموجهة بالتلکس يوم الجمعة [29 تشرين الأول/أكتوبر] في الساعة [08⁵⁰]، من مركز فرييه-فولتير الحدودي الذي يتبعه الممر الفرنسي لمطار جنيف، إلى مديرية الحدود في مصلحة الاستخبارات العامة للأمن الوطني، وتشير إلى مغادرة الأراضي السويسرية باتجاه باريس، لراكب يحمل جواز سفر دبلوماسي جزائري صادراً عن السفارة الجزائرية بالقاهرة باسم المهدي بن بركة. ولم تؤد هذه الرسالة إلى أي (بطاقة اهتمام/ fiche d'attention)، ولم يتلق مفوض الشرطة في أورلي، السيد كولومب، أي تعليمات لاتخاذ إجراء خاص حياله أو لإعلام زملائه في محافظة الشرطة. فقد كان بن بركة طلب بالفعل، وقد كان كثيراً ما يسافر بجواز سفر دبلوماسي آخر باسم الخولي، منذ شباط/فبراير [1962 م]، بأن يستفيد من حماية الشرطة لدى تنقلاته في فرنسا إذ إن مصلحة الزيارات الرسمية في محافظة الشرطة، التي تؤمن حماية

الشخصيات الأجنبية، سواء بموافقتهم أو بمبادرة من الأمن الوطني، كانت انتدبت إليه ضابط شرطة مساعد من أصل جزائري، فرنسوا ألكايدة، الذي كان يسميه بن بركة تحبباً (القائد).

يوم السبت [30]، في الساعة [13⁰⁰]، تلقى هذا الشرطي الأمر بالتحقق مما إذا كان "محميه" السابق موقوفاً في واحدة من مفوضيات شرطة الدائرة السادسة أو السابعة، اللتين يتبعهما الدرغستور الأول والثاني المفتوحان في باريس تلك الفترة، حيث كان يمكن لبن بركة أن يكون له موعد بالأمس، طبقاً للمعلومات المعروفة لدى الشرطة عندئذ. ولكن لن تعرف أبداً طبيعة هذه المعلومات الأولى ولا مصدرها، ولن يلاحظ أي شخص أن البحوث امتدت منذ البداية إلى الدرغستور الثاني، وهو الذي افتتح لتوه في سان جرمان ديه بريه، بينما لا تذكر المعلومة الأصلية إلا درغستور الشانزليزيه.

عندما يتصل المفتش ألكايدة، نحو الساعة [14³⁰]، مع عبد القادر بن بركة في فندق التريمواي، ليطمئنه بأن أخاه لم يوقف، وليتعرف أكثر على ظروف هذا "التوقيف" المزعج، لا يستطيع هذا إلا تكرار الخبر الذي أبلغه إلى الصحافة منذ ثلاث ساعات: كان أخوه أوقف أو خطف أمام درغستور الشانزليزيه بينما كان برفقة طالب مغربي وزوجته. وهو يجهل هوية الزوجين، وليست لديه أي تفاصيل.

في الساعة [22⁰⁰] مساءً، يهتف عبد القادر بن بركة لألكايدة، الذي يعرض عليه حمايته: إذ يظن أن الطالب يدعى ما يشبه أزموري [كذا]. ويقرر أن يمضي الليلة في فندق التريمواي، خشية من العودة إلى الاستديو الذي يشغله منذ أربعة أيام في [76] جادة الشانزليزيه.

ونظراً لكونه مستشاراً تجارياً سابقاً في السفارة المغربية بألمانيا الاتحادية، ثم مديراً للقسم التجاري في وزارة الخارجية بالرباط حتى عام [1961 م]، اضطر إلى الرحيل عن وطنه في تموز/ يوليو عندما أدى اكتشاف مؤامرة مزعومة إلى حل الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، حزب أخيه، الذي كان هو نفسه في الخارج. واستقر في فرانكفورت، إلا أنه عوضاً عن استئناف نشاط سياسي في المنفى على

غرار أخيه الذي كان يقيم في القاهرة حيناً وفي جنيف حيناً آخر، استعاد وضعه السابق في شركة هامة لاستيراد وتصدير الحمضيات. وقد ترك ألمانيا، بداية الصيف، للاستقرار في باريس حيث كانت له علاقات عمل مع سفير المغرب، الأمير مولاي علي.

في البداية شغل شقة في الدائرة السادسة عشرة، ثم انتقل منذ شهر إلى مسكن جديد.

يأتي المفتش ألكايدة، صباح يوم الأحد [31 تشرين الأول/ أكتوبر] إلى الفندق ليصطحبه إلى مفوضية الشرطة في الشانزليزيه، حيث يدعوهُ إلى تقديم شكوى. ونظراً لطبيعة القضية، يرجي عبد القادر بن بركة بأن يذهب إلى مقر الفرقة الجنائية في كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]^[11]، للتقدم بشكواه ضد مجهول لاختطاف واحتجاز تعسفي. وتكلف إدارة (الشرطة القضائية) المفوض لوسيان مرشان (Lucien Marchand) المناوب في الفرقة، بالتحقيق حول هذا الاختفاء. وكانت الساعة عندئذ الحادية عشرة.

يبدأ عبد القادر بن بركة أمام المفوض مارشان بوصف شخصية شقيقه، الذي لم يكن الشرطي قد سمع عنه شيئاً كما يظهر.

في [22] تشرين الأول/ أكتوبر، كما يوضح، هاتفني في مقر إقامتي بالاستديو ليعلمني بوصوله قادماً من القاهرة إلى جنيف، ولإعطائي موعداً في باريس الأسبوع التالي. فهو الذي يهاتفني دائماً لأنني ما علمت قط أين أستطيع الاتصال به: ذلك لأنه يعيش حياة نصف سرية، ويضطر إلى تنقلات متكررة عبر العالم بحكم وظائفه أميناً عاماً للجنة التضامن الآفروآسيوي، ورئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث المقبل، ويفضل عدم الإخبار عن عناينه .

هاتفني الجمعة صباحاً نحو الساعة [11⁰⁰]، لتحديد الموعد في المساء ذاته بين الساعة [19⁰⁰ و 20³⁰]، في منزل صديقه محمد طاهري، المدير السابق لمكتب السيد بوعبيد في وزارة الاقتصاد المغربية، والذي أصبح مستشاراً تقنياً للحكومة الجزائرية إذ وصل إلى باريس، كما قال لي، لزيارة مدتها ثمان وأربعون ساعة.

انتظرناه في [19]، بولفار مونغورانسي، حتى الساعة [20³⁰]. وكان طلب من السيد طاهري وزوجه ابتاع ثلاث تذاكر للمسرح. فترك صديقه عنوان المسرح للخدم قائلين إن المهدي سيجد تذكرته لدى المراقبة، أما أنا فذهبت إلى السينما. وعند عودتي إلى سكتي، نحو الساعة الواحدة صباحاً، تلقيت مكالمة من طاهري: لقد تلقيت مكالمة من طالب، يدعى أزمجوري، ربما يكون شاهداً على توقيف شقيقي أمام درغستور الشانزليزية.

وردًا على المفوض الذي يسأله عما إذا كانت لديه شبهات حول ما يظهر أنه اختطاف، من الآن وصاعدًا، يقول عبد القادر بن بركة إنه ليس لديه أي رأي حول الأسباب أو الفاعلين.

لا شك في أن شقيقي كان محكومًا بالإعدام غيابيًا مرتين في المغرب، ولا شك في أنه أفلت عدة مرات من اعتداءات، سواء في المغرب أم في الخارج، لكن الملك الحسن الثاني كان أرسل إليه في نيسان/أبريل الماضي رسولا يدعو إلى العودة إلى البلاد، ويطمئنه بأنه ليس لديه ما يخشاه. إلا أن النشاطات الدولية لشقيقي تتجاوز إطار السياسة المغربية وتتسبب في أعداء كثيرين له. أنا لا أقم أحداً، وسيد هشني أن يكون اختطافه مديراً من المغرب. بيد أنني لا أستبعد أي فرضية.

ما إن انتهت إفادة عبد القادر بن بركة، حتى توجه ضابط شرطة إلى مسكن محمد طاهري، الذي كان غائبا، فترك له استدعاء ليقدم نفسه بأسرع وقت ممكن إلى كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]. وكانت الساعة [12³⁰].

بعد ربع ساعة، تسأل المحافظة من جديد الضابط المناوب في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الحاسوسية عما إذا كان أحد أعوان هذه المصلحة علم باختفاء المهدي بن بركة. ويرد هذا الضابط في الساعة [13¹⁰]، بعد استشارة رئيسه، بالنفي.

أعلم المفوض لوسيان مرشان هاتفياً، بعد الظهر، بأن طاهري لن يستطيع الحضور في الغد، فيطلب رقم هاتف منزله ويلج لدى الشخص الذي يرد على الضرورة الاستعجالية لشهادة طاهري.

في الساعة [15³⁰] تم تعرف الطالب التهامي الأزموري. إلا أنه ما من أحد في منزله، [5 شارع بير-لوي، إلا حارسة أطفال، تصرح بأنها تجهل مكان مخدومها. فُبُثت أوصافه فوراً على المراكز الحدودية.

في الساعة [16⁰⁰]، يوصي وكيل نيابة السين المفوض لوسيان مرشان بمواصلة التحقيق في الجرم الواضح.

بعد ساعة، ينضم طاهري مصحوباً بمحامية، ميشل بوفيارد، إلى عبد القادر بن بركة في مقر الفرقة الجنائية، حيث يقدم لتوه توضيحاً رئيساً: فلم يتم الاختطاف في ساحة الإنسوال بل في سان جرمان ديه بريه. ويعتذر شقيق المحتفي من المفوض.

منذ البداية، ارتكبت خلطاً مؤسفاً: إذ بسبب كلمة درغستور التي استعملها طاهري، خلطت بين درغستور سان جرمان ديه بريه ودرغستور الشانزليزيه.

وفي هذه الأثناء يقدم طاهري لضابط الشرطة ألبر غرلان رواية أكثر دقة للمشهد. فالمهدي بن بركة قد كان هاتفه من جنيف الخميس [28 تشرين الأول/ أكتوبر] يعلمه بوصوله في الغد: «سأكون عندك الساعة [19]. حاول أن تجد لنا ثلاث تذاكر لمسرحية جيدة، أترك لك الخيار». وحجز طاهري ثلاثة أماكن في غيته-مونبارناس، حيث كانت تعرض مسرحية عصرونية الجنرالات (Le Gouter des généraux) لبوريس فيان. وتلقت زوجته في صباح الغد مكالمة جديدة من بن بركة: «أنا في باريس، هل تستطيعون، إن لم يكن ذلك متأخراً أكثر من اللازم، ابتاع مكان رابع لشقيقي الذي أعطيته موعداً عندكم، هذا المساء؟».

في المسرح، لم يبق أماكن. ولهذا ذهب عبد القادر، الذي انتظر شقيقه من دون جدوى، بصحبة طاهري، إلى السينما، بينما ترك الأخير تذكرة المهدي في مراقبة المسرح. لكن المقعد بقي شاغراً طوال السهرة. وعند عودتهما، وجدا كلمة من الخادم تشير إلى أن طالباً هاتف وطلب التحدث مع طاهري بصفة عاجلة. وما كادا يقرأها حتى رن جرس الهاتف. وكان المتحدث مسؤولاً من

الاتحاد الوطني للقوى الشعبية لدى الطلاب المغاربة في باريس، أخذ يرجو طاهري أن يوافيه من فوره في أحد مقاهي مونبارناس. وهناك أعلمه في الساعة الواحدة صباحاً، بشهادة مغربي يدعى الأزموري كان يصحب بن بركة.

هو طالب في التاريخ يهيئ شهادتي التبريز والدكتوراه. كان المهدي على موعد معه في مقهى الروند-بوان في الشانزليزيه الساعة [11³⁰]، حيث كان الأزموري مع زوجته. وقد تركاها للذهاب بسيارة أجرة إلى سان جرمان ديه بريه، حيث كان يفترض أن يلتقي المهدي بسينمائيين بشأن فيلم كان سيشارك فيه. وما إن وصل المهدي أمام الدرغستور، حتى استوقفه رجلان أبرزاً شارة الشرطة وطلبا منه أوراقه. أما الأزموري فقد دُفع وأحاط به عشرون شخصاً، ولم يكن لديه الوقت إلا لرؤية المهدي وقد سُحب إلى سيارة، لم يستطع تعرف نوعها أو رقمها. ولم يعد يفكر، وقد أصابه الفزع من هذا المشهد، إلا بالهرب والاختباء. فأوصل نحو الساعة [14⁰⁰]، رسالة إلى زوجته لكي تذهب لإخطار ودادية الطلاب المغاربة، في [20]، شارع سربانت. بعدما أبلغت بدوري، سعت للاتصال بك طوال الأمسية، لكنك كنت في الخارج.

ويضيف طاهري إنه بعدما أبلغ عبد القادر بن بركة هاتفياً، اتصل بالحامية جزيل حليمي. وأنه إذا لم يكن تقدم للشرطة من قبل، فذلك أنه كان يخشى تواطؤاً شُرطياً فرنسياً-مغربياً. وقد سعى طيلة يوم السبت [30 تشرين الأول/ أكتوبر]، من جهة أخرى، إلى الاتصال مع هذا الأزموري الذي لا يعرفه، وانتهى إلى استقبال زوجته في المساء، وهي، نرويجية نقلت له مجريات اللقاء في مقهى الروند-بوان في الشانزليزيه: إذ كان بن بركة يعتمر قبعة تيرولية مخضرة ويضع نظارات ضخمة غير ملونة الزجاج. وقد أعطته اسم أحد السينمائيين الذين كان بن بركة على موعد معهم في سان جرمان ديه بريه، لكن طاهري لا يتذكره.

الاختطاف يرجع إلى أمس الأول في الساعة [12¹⁵]. والساعة الآن [19⁴⁰]، هذا الأحد عندما يهاتف طاهري مصلحة المفوض مارشان. ذلك أنه تذكر لتوه

اسم هذا السينمائي: فرانجو. من هو؟، طاهري لا يعرفه، ولا حتى الشرطي. فلا بد من وقت حتى يُتَعرف فيه على المخرج الشهير لأفلام ((دم الوحش)) / Sang des bêtes)، و((فندق الإنفايد)) / (Hôtel des Invalides)، و((الرأس ضد الجدار)) / La Tête contre les murs)، و((العينان من دون وجه)) / (Yeux sans visage)، و((جودكس)) / (Judex)، و((توماس المخادع)) / (Thomas l'imposteur). وأرسل استدعاء يوم الاثنين [1 تشرين الثاني] إلى عنوان في [13]، رصيف غران أغسطس، المواجه لـ كيه ديه أورفير [رصيف أورفير].

مساءً على جورج فرانجو إلا اجتياز جسر سان-ميشل. وها هو في عيد القديسين هذا، الساعة [11³⁰]، في مكتب المفوض مارشان، بعد ثلاثة أيام من موعده الفاشل مع بن بركة. ذلك أنه، في [29 تشرين الأول/ أكتوبر] انتظر من دون جدوى الزعيم المغربي على الغداء، في مقهى لب (Lipp)، بصحبة كاتب سيناريو هو جورج فيغون، وصحافي هو فيليب بيرنيه، الذي اقترح عليه إخراج فيلم عن التحرر من الاستعمار، قبل بن بركة أن يكون المستشار السياسي بشأنه.

لم ألتقه قط، وهذا هو موعدي الثالث الفاشل معه، منذ أن بدأت مشروع الفيلم، الذي فاتحني بشأنه فيغون، الذي بدوره قدمته لي الروائية مرغريت دورا بصفته كاتب سيناريو بوليسي يود إخراجه. ومن ثم عرفني فيغون بيرنيه في مطعم ليه بيتي بافيه، قائلاً إن لديه فكرة فيلم عن التحرر من الاستعمار، وبواسطته اتصل بن بركة في القاهرة. وكان من المفروض فيما بعد، أن يصحبي إلى جنيف لرؤية بن بركة ومناقشة مجمل القصة، لكنني انتظرت عبثاً مدة ساعة على الرصيف. أخيراً، هاتفني من جنيف حيث ذهب مع بيرنيه بالطائرة التالية، ومرر لي بن بركة. فعبر لي هذا عن رضاه لمجمل القصة الذي كنت أرسلتها في [9 أيلول] إلى صندوقه البريدي. وكان هناك موعد ثان يفترض الاتفاق عليه في جنيف، لكن بيرنيه لم يحصل على تأكيد للتاريخ، فلم أذهب إليه إذاً. بعد ثمان وأربعين ساعة، هاتفني بن بركة، وكان غاضباً من هذا النكث الجديد بالموعد. "من الآن فصاعداً، كما قال لي، سأتصل بك مباشرة" والواقع، أنه بواسطة

بيرنييه، كان اتفق على الموعد الأخير ليوم [29] في لبّ. لقد انتظرنا ساعة، ثم تركت فيغون وبيرنييه يتناولان الغداء على أنفراد.

ويطلع فرانجو المفوض مارشان على رسالة من بن بركة مؤرخة في [22] أيلول يعطي فيها موافقته المبدئية على مشروع الفيلم، كما كان يقترح تقديم اللقاء المنتظر في [4] تشرين الأول/ أكتوبر بأربع وعشرين ساعة، بسبب سفر كان عليه القيام به إلى جاكارتا.

ويقدم فرانجو أيضاً عنواني بيرنييه وفيغون، وليس لفيغون إلا رقم هاتف، بوانكاريه [30-67]، أوقف، كما يقول، بناء على طلب المشترك.

في اللحظة التي كانت الشرطة تبحث عن بيرنييه، قدم هذا نفسه إلى الفرقة الجنائية بعد فرانجو بنصف ساعة. وكان قبل ذلك هاتف، بعد صعوبات، جاك أوبر، مدير مكتب روجيه فريه، وزير الداخلية، ليعبر له عن قلقه. لكن أوبر طمأنه بأن تحقيقاً فتح للعثور على صديقه المهدي بن بركة، ونصح به بأن يضع نفسه بتصرف المفوض مارشان المكلف بهذا التحقيق.

بن بركة، يعرفه بيرنييه منذ عشر سنين، ذلك أنه بدأ حياته الصحافية في المغرب، حيث ارتبط بسرعة مع القادة الثوريين لحزب الاستقلال، الحركة التي كانت تكافح من أجل الاستقلال.

فيليب بيرنييه، خمسة وثلاثون عاماً، بنظرته المحمومة تحت جفنين ناعمين، وصوته المخملي لأسرار الصالونات وشفثيه الشهوانيتين والابتسامة الحانية، وبأثر جرح قريب العهد على الوجنة اليسرى، وكتفين نحيلين لحياط ملهم، وبأناقة ملحق بمكتب وزاري، وهو يجز وراءه عنقوداً من النساء الجميلات بحساسة مرهقة، وخيال طاغ، اصطنع لنفسه شخصية بطل روائي يبحث عن دور تاريخي. عمل أبوه قبل الحرب في إدارة العديد من الصحف الراديكالية- الاشتراكية، وانصرف أخوه للبحث عن الثروة في الغابون، ثم في الهند الصينية. أما هو نفسه فقد قطع دراسته الثانوية لدى اليسوعيين في الرابعة عشرة من عمره، وأمضى أربعة أشهر مع رجال المقاومة في منطقة لوت (Lot). وبعد سنتين ينجح في القسم الأول من الباكالوريا. ويجد وظيفة مكتبية في مصالح منظمة الأمم

المتحدة. في عام [1950 م]، يمضي خدمته العسكرية في فاس، بالمغرب، حيث يتعلم العربية، ويقيم علاقات مع معمري ([حركة الحضور الفرنسي] / mouvement Présence française)، ويتعرف مخربين ومضادين للمخربين، ويدخل في حميمة الوطنيين المغاربة وإلى الجريدة الناطقة لإذاعة المغرب في [1954 م]. وقد ساعد على الأحداث التي ستهز البلاد وشارك فيها. وهي الأحداث التي ستقود البلاد إلى الاستقلال، وبن بركة إلى السلطة.

في لحظة انتفاضة بودابست في تشرين الثاني عام [1956 م]، يغادر إذاعة المغرب، ويدخل صحافياً إلى الإذاعة والتلفزة الفرنسية (RTF) في باريس. ونظراً لكونه متخصصاً «ملتزماً» بالمسائل الشمال إفريقية، تسببت له مواقفه السياسية بصعوبات جديدة، ويوقف عن العمل شهرين في بداية عام [1958 م]. ولدى تعيينه مراسلاً في استديو الجزائر، يمسك بالميكروفون بتاريخ 13 أيار/ مايو 1958 م] بمواجهة حركة التمرد وقوات بيار لاغايار. وهو ما سيكلفه مذكرة توقيف من الأمن العسكري في الجزائر، ثم حصوله في باريس، حيث التجأ، على جائزة أفضل تقرير لعام [1958 م] أولاً، وتخفيض رتبته إلى محرر في الإذاعة والتلفزة الفرنسية.

ومع بعض الصحافيين اليساريين المعارضين للتمرد، يسهم عندئذ في نشاط (حلقة جمهورية للإعلام / cercle républicain d'information) تستهدف الكفاح ضد تأثيرات الرقابة والدعاية الرسمية، وتضع مصادرها في خدمة صحف مثل ليراسيون، والإكسبريس، وفرانس أوبسرفاتور (France-Observateur). وبعد إرغامه على الاستقالة من الإذاعة والتلفزة الفرنسية في عام [1960 م]، يؤسس وكالة بمعونة مالية من بن بركة وآخرين: (الاتحاد الإفريقي للصحافة / Union africaine de presse)، الذي سيصدر نشرات سرية سيكون مصيرها أغلب الأحيان المصادرة أو المنع، وينتهي إلى الإفلاس. وبالتوازي، يقيم علاقات مع جبهة التحرير الجزائرية، ومع المصالح الفرنسية المتخصصة بمكافحة (منظمة الجيش السري / Organisation de l'Armée Secrète)^[2]. وبعد اتفاقات إيفيان في آذار/ مارس عام [1962 م]، يدعو عبد الرحمن فارس الذي انتقل من دون

مقدمات من زنزانة في سجن الصحة إلى مقعد رئيس المجلس التنفيذي الجزائري المؤقت، ليعينه مكلفاً بمهمة في روشيه-نوار. وبهذه الصفة، يسهم في المفاوضات السرية مع جان جاك سوزيني، التي أدت إلى إنهاء أعمال منظمة الجيش السري الانتقامية الدامية.

لكنه لم ينعم بالاستقرار مع ذلك، إذا أوقف بيرنييه خلال سفر إلى باريس في شهر حزيران، لأن الشرطة اكتشفت في مسكنه أسلحة استعملت في عمليات لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، استخدم أحدها في الاعتداء الفاشل على جاك سوستيل عندما كان وزيراً للإعلام في حكومة الجنرال ديغول، وموجهة، كما يبدو، إلى شبكة سرية إسبانية مضادة للفرانكية. فيصرح بيرنييه إنه يجهل كل شيء عن هذا المحزون الذي لا بد أن يكون وضع في غيابه، متحدثاً عن استفزاز. ويفرج عنه بعد خمسة أشهر من الاعتقال، بدفع [5000] فرنك غرامة.

ونجده من ثم على رأس مصلحة للعلاقات العامة في منشأة للبحث العملياتي، ثم إلى جانب جان باريت (Jean Baret) في ([نادي التقنية والديموقراطية] / Club Technique et Démocratie) مكلفاً بتنظيم الملتقيات. في بداية عام [1965 م]، يجرب من جديد حظه في الصحافة مصمماً صيغة جديدة لمجلة أسبوعية كبرى (متلائمة مع العصر الإلكتروني) يدعوها (إنتر هبدو / Inter-Hebdo)، لكنه لن يستطيع إصدار إلا العدد صفر منها في بداية الصيف. ولديه، في تلك الأثناء، فكرة فيلم عن التحرر من الاستعمار، يعرض مشروعه على بن بركة عندما يلتقيه بجنيف في حزيران.

خلال هذا اللقاء، يصرح للمفوض مارشان، كشف لي من بن بركة بأنه أفلت لتوه من محاولة جديدة لخطفه. وكنت، من جهتي، أبلغته بالمسعى الغريب الذي قام به معي مغربي قدم لي نفسه باسم (شوقي) أو (الاشتوكي). هذا الشخص هاتفي في مكنتي للقائي، ويدعي أنه يقيم بصفة شبه رسمية في السفارة ويعمل بالتعاون مع وزير الداخلية، الجنرال أوفقيير.

كان طلب مني أن أقنع بن بركة بالعودة إلى المغرب، وإلا فإنه يخاطر باعتداء عليه. وأضاف إن بن بركة سيخطف في الجزائر في أثناء

المؤتمر العربي-الآسيوي في حزيران، وستتم مبادلتة مع الكولونيل صادق، المعارض الجزائري لبن بللا الملتحق إلى المغرب. فأبلغت للتو أصدقاء الكولونيل صادق وأصدقاء بن بركة. وقد استطعت التحقق، من جهة أخرى، بأن هذا الشخص الغامض كان غير معروف في السفارة المغربية. وانقطعت أخباره عني تمامًا.

أما وقد عددت هذه المسألة منتهية، فقد تحدثت مع بن بركة عن فكري عن الفيلم التي أثارت حماسه، واقترح علي عنوانًا له: باستا! (كفى)، مذكّرًا بخطاب فدل كاسترو للأمريكيين: 'والآن، أيها اليانكي، تقول لكم البشرية باستا! إذ كان بن بركة يكن إعجابًا عظيمًا للزعيم الكوبي، وهو المكلف بأن يجمع في عاصمته مؤتمرًا كبيرًا لدول العالم الثالث، مؤتمر القارات الثلاث، في بداية العام القادم. ومن هنا اهتمامه بمشروعي. إلا أنه تساءل عن تمويله فقلت له بأنني سأتكفل بالعثور على الأموال اللازمة لإخراجه.

عند عودتي إلى باريس، تحدثت عن المشروع لمن حولي، وهكذا سنحت لي الفرصة لجذب اهتمام جورج فيغون، وهو مدير شركة للنشر، هي الصحافة الأوروبية (Les Presses européennes)، الذي كنت تعرفت عليه منذ عام عن طريق المخرج التلفزيوني، ميشل متراني. كنت أفكر في الاتصال بفردريك رُسيف لأن الفكرة كانت فيلم مركب من قطع يرسم المراحل المختلفة للتحرر من الاستعمار، لكن فيغون أتى بفرائجو.

اغتنمت في بداية أيلول/سبتمبر فرصة الاجتماع في القاهرة للذهاب إلى هناك على نفقة الإنتاج، مع فيغون، ولأعرفه على بن بركة. وقد سمح اللقاءان أو الثلاثة التي عقدناها هناك، خلال إقامتنا أربعة أيام في ولبن بركة بالثبوت من جدية جورج فيغون. واتفقنا على موعد عمل في نهاية أيلول/سبتمبر بجنيف. وكان على فيغون وفرائجو الذهاب إلى هناك بطائرة الصباح. أما أنا فذهبت بطائرة الظهرية. وتناولت الغداء وحيدًا مع بن بركة في بورا بورا، لأن فيغون الذي فاتته اللقاء بفرائجو كما فاتته الطائرة، لم يكن في الموعد المحدد في فندق بيرغ. والتقينا ثلاثتنا مساءً في بار فندق البريزيدان وهاتفنا فرائجو لتعيين جلسة عمل أخرى في جنيف. وبقي فيغون في جنيف أربعًا وعشرين ساعة

أكثر مني، فالتقى بن بركة بعد مغادرتي في المطار. أبلغه بن بركة بأنه لا يستطيع الإجابة بدقة عن تاريخ السفر الذي كان عليه القيام به إلى كوبا، وأنه سيخبرنا برقيًا بعدوته للتوقيع على العقود. وإذ وضح فيغون له أنه يعتمد على أموال ذات مصدر إسرائيلي، رجاء بن بركة أن يبحث، بقدر الإمكان، عن مصادر أخرى للتمويل.

في غياب الرقبة المتفق عليها، عددنا الموعد لاغيًا. لكن بن بركة، يهاتف من جنيف غاضبًا، واستدعى فيغون الذي ذهب ومعه مجمل القصة والجدول الزمني للذان كنت هيتهما. ثم عاد بالعقود موقعة، وأبلغنا أن جلسة العمل بخصوص (باستا!) ستعقد في باريس آخر تشرين الأول/أكتوبر.

يوم [26] تشرين الأول/أكتوبر هاتفي بن بركة في المكتب الساعة [18⁰⁰] ليقول لي أحجز الثلاثة أيام الأخيرة من الشهر لهذه الجلسة، التي سيأتي إليها مصحوبًا بمؤرخ شاب يمكن أن تكون مشاركته مفيدة لنا.

حاولت في الغد أن أبلغ فيغون، لكن الرقم الذي تركه لي كان معلقًا بطلب من المشترك. فأبلغت فرانجو متمنيًا له حظًا أفضل في العثور على فيغون، وإذا أمكن مرغريت دورا التي كنا نفكر فيها للتعلق على الفيلم. وفي الساعة [21³⁰]، هاتفي المهدي في بيتي من جنيف لتحديد الموعد يوم الجمعة [29] الساعة [12¹⁵]. واقترحت عليه تناول الغداء في لب.

أجاب: موافق تمامًا، هناك درغستور جديد بالجوار، أليس كذلك؟. هنأته على معرفته بالحياة الباريسية. وكان ذلك يوم الأربعاء مساءً. والخميس نحو الساعة [20⁰⁰]، كنت في مقهى فلر عندما حصلت أخيرًا على فيغون بالهاتف إذ كان يهاتفني من سين إيه واز، بعدما أبلغه فرانجو، ليقترح علي أن أمر في الغد لأخذه من مقهى دو ماغو، قبل الموعد لدى لب بنصف ساعة. لأنه كان يريد أن يكلمني عن صعوبات مالية كنت أستشعرها منذ بعض الوقت.

يوم الجمعة، في دو ماغو، يقول لي إن شؤونه في طريقها للتسوية. وأتركه يدفع الفاتورة. أعبر بولفار سان جرمان، أدخل عند لب وأطلب من كازس، المعلم، أن يحجز لي طاولة لأربعة أشخاص.

وفرانجو الذي كان يجول في الخارج منذ خمس إلى عشر دقائق، يصل لتوه. وينضم فيغون إلينا بعد خمس دقائق. فنتنظر ربع ساعة. ولعلمي بدقة بن بركة في مواعيده، أهااتف في الساعة [12⁰⁰] والنصف سكرتيري لمعرفة ما إذا كان اتصل بالمكتب لسبب أخره عن الموعد. ثم أسرع إلى مقهى فلر حيث يمكن أن تودع رسالة باسمي. ولكن من دون جدوى. ويمتد الغداء حتى الساعة [15⁰⁰]. في الساعة [15¹⁵] تقريبًا، طلبت من مكنتي الرقم [312-705] في جنيف، بينما هاتفي فيغون مرتين بعد الظهر. وهاتفت فرانجو ولكن ما من خير. فأمضيت وقتي بالمهاتفة إلى العناوين المختلفة التي كنت أظن أن بإمكانني الحصول منها على أي خير. وما إن أعلنت الصحافة توقيف الشرطة بن بركة حتى اتصلت بأكثر أصدقائه الباريسيين، وقد نصحني أحدهم، وهو زميل، بالاتصال مع السيد جاك أوبر. وهو ما لم أستطع فعله إلا هذا الصباح.

يشعر فيليب بيرنييه بأن موقف فيغون مثير للشبهة، لأنه لم يظهر بعد، مع أنه هاتف بيرنييه بعد ظهر أمس متسائلاً عما إذا كان قرأ الخبر في (جورنال دو ديمانش / Journales de Dimanche). ويقول ذلك للمفوض مارشان مشيرًا إلى أن فيغون قد يكون أمضى عطلة نهاية الأسبوع عند محاميه، النائب بيير لومارشان، الذي يظهر بحسب قوله (ناصحًا) و(حاميًا) له، أو لدى أصدقاء لا يعرفهم، في فونتناي الواقعة بمنطقة سين إيه واز.

وعلى كل حال، يبدو له أن فيغون يعيش حياة مزدوجة: حياته في سان جرمان ديه بريه، حيث كان يختلط بالكتاب والصحافيين وكتاب السيناريو والمستعجنين، ثم حياة أخرى أكثر غموضًا، لها علاقة من دون شك بماضيه كـ (وغد غير تائب). فقد كان يروق له أحيانًا، وهو يذكره، التكلم عن علاقاته مع أناس كان يسميهم (المتقاعدين). حتى أنه كان يزعم، عندما يشرب، أن المحامي لومارشان كان ينضم أحيانًا إلى وسط (المتقاعدين) هذا، وأنه وجده مسرورًا في بار رجل العصابات الشهير جو آتيا. وكان هناك أيضًا مشروع فيلم، يمكن استشارة هذا المحامي ذي اليد الطويلة بشأن عقده. ترى هل حصل بفضل

على رقم هاتف محمي على (قائمة سوداء) ومشمولة ب(سرية الدولة)، كما يتيح على الأقل؟.

ييوح بيرنيه بهذه الأسرار، خارج المحضر، للمفوض مارشان، كما يجب عليه أيضاً إطلاعاً على نشاطات المهدي بن بركة، والخصومة العنيفة بينه وبين وزير الداخلية المغربي، الجنرال أوفير.

في الساعة ذاتها، تشير صحيفة لوموند إلى زيارة خاطفة قام بها إلى باريس الجنرال أوفير في يوم اختفاء بن بركة تحديداً. والخبر صادر عن الأوساط الطلابية القريبة من المهاجرين السياسيين المغاربة: إذ إن الوزير قد لُمح في أورلي، ليس يوم الجمعة [29] بل السبت [30].

أما الطالب الأزموري فلم يظهر بعد في منزله ولا لدى الشرطة. زد على ذلك أن زوجته وأولادها اختفوا، مع أن الشرطة أعلنت أن بإمكانه الهجاء مصحوباً بمحام وإلما اتخذت كل الإجراءات لضمان أمنه. وقد عمت أوصافه وأوصاف المهدي بن بركة على مراكز الشرطة الحدودية جميعها. وأعطى الأمر بعد ظهر عيد جميع القديسين هذا بتعزيز المراقبة تحسباً لمحاولة الخاطفين، الذين لم يتم بعد تعرفهم، مغادرة فرنسا مع سجينهم. كما أصدر، الساعة [18⁰⁰]، بلاغ بحث بحق جورج فيغون بالهاتف، لكن رجال الشرطة طلبوا من فرانجو وبيرنيه، في نهاية إفادتهما، عدم إشاعة اسم راعي فيلتهما ولا حضوره في الموعد الفاشل لدى لب، حتى لا يعرقل التحقيق.

في الغد، الثلاثاء [2 تشرين الثاني]، كان رجل في السادسة والأربعين ذو مظهر فتي ووجه ناعم وجاد ووجهة ملساء ورأس مرفوع يصعد بنشاط وحيوية الدرج العريض للرقم [36]، كبه ديه أورفير [رصيف أورفير]. يتوقف في الطابق الثالث، يدفع باباً مبطناً، ويجلس وراء مكتب ضخم لرجل أعمال. تعطيه رصانة الملابس وأناقة الحركات مظهر (الرئيس - المدير العام)، إذ لديه في الواقع رتبة المراقب العام، ولقب نائب الشرطة القضائية لمحافظة الشرطة، ووظيفة رئيس الفرقة الجنائية.

أمضى المفوض موريس بوفيه عطلة عيد القديسين في منزله الصغير بمنطقة الأور إي لسوار، حيث يستمتع بملذات الصيد. وعاد أمس مساءً، مع زوجته وأطفاله الثلاثة، إلى شقته المتواضعة الواقعة فوق مفوضية شرطة سان وين والموصولة مباشرة بالشبكة الداخلية لمحافظة الشرطة. وقد توجه إلى الرقم [36]، كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]، قائدًا سيارة بيجو (403) بيج، التي تخصصها له الإدارة.

ومنذ وصوله، يجمع معاونيه لاستفهامهم عن نشاط كل المصالح التي يشرف عليها (مكافحة العصابات، الطريق العام، الآداب، المالية، الإقليمية) ويتعهد التحقيق حول اختفاء المهدي بن بركة.

لا يعلو صوته، بينما الغليون بين أسنانه. كلمات قليلة، جمل واضحة ودقيقة، كهذا المكتب الذي لا تزينه سوى لوحة رديئة معلقة على الحائط، رأت مرور بعض "كبار" المجرمين.

يقرأ المحاضر الأولى ويطلع أيضًا على المعلومات التي حصل عليها المفوض المناوب في إدارة الاستخبارات العامة، جان كاي، التي تقول إن جورج فيغون وعميلًا لمصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية يدعى أنطوان لوبيز، متورطان في القضية.

أول هم للمفوض بوفيه، نهاية الصبحية، هو إعادة استدعاء بيرنيه، الذي تبدو تصريحاته متوافقة مع معلومات المفوض كاي الأخيرة: إذ يكون بن بركة نُقل إلى فيلا في سين إيه واز يعرفها فيغون، ويكون أوفقيز جاء عند لوبيز في الغد.

في بداية بعد الظهر، يستقبل عبد القادر بن بركة. يفتح شقيق المختفي مفكرته حيث سجل اسمًا: فُتْنَاي لُفِيكُمْت. فيبرنيه هو الذي أعلمه، خلال تناول الغداء، أن طلابًا مغاربة لاحظوا زهابًا وإيابًا لسيارات كبيرة، من بينها واحدة ذات لوحة هيئة سياسية، في هذه البلدة الواقعة على ضفاف نهر إسنون، في منطقة سين إيه واز. وهي واحدة من ستة تجمعات باسم فُتْنَاي في المحافظة.

يكلف بوفيه ضابط الشرطة كاتان بالاتصال مع الدرك في مونسي، التي تسبعتها فُتنتاي لُفيكُمَت. ثم يجري محادثة طويلة مع بيرنيه، لن ينظم لها محضر، حيث يعرضُ بيرنيه لمكالمة تلقاها منذ الأحد مساءً من سائق في سفارة المغرب تشير إلى حركة للسيارات في فُتنتاي لُفيكُمَت، ويذكر التقارب مع فُتنتاي التي ذكرها الأُمس حيث كان فيغون يتبجح بقضاء نهايات الأسبوع أحياناً. ويضيف إن معلومات غير مباشرة ومغفلة المصدر حول ملاحظات مشاهة، سابقة بيومين أو ثلاثة أيام، تسمح له بمطابقتها مع معلومات مهاتفة.

ثم يذكر لغز رقم الهاتف الباريسي لفيغون. ويظهر بوفيه متشككاً. أخيراً يقدم توضيحاً إضافياً حول سفره يوم [2 أيلول] إلى القاهرة: ففي صباح المغادرة، انتبه إلى أن صلاحية جواز سفره منتهية. وإذا بفيغون يأتي بمجهول يقود مرسيدس، اصطحبه للتو إلى كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]. ويتحدث السائق عندئذ مع شرطي طويل القامة، أشقر كان ينتظره عند البوابة. وتبع بيرنيه هذا الشرطي إلى مكتب في المحافظة حيث تم تجديد جواز سفره في الحال: ثم نقله السائق مع فيغون إلى أورلي حيث سهل لهما المرور على الجمارك والشرطة. لكن فيغون لم يتنازل بتقديم هذا المجهول له.

يسجل بوفيه أوصاف الشرطي والسائق فقط. وفي الساعة [19⁴⁵]، يعهد إلى ضابط الشرطة ألبر غرلان مهمة تسجيل الإفادة الجديدة لبيرنيه، بخصوص المقترحات التي طرحها عليه الالشتوكي المزعوم في الربيع.

حدد لي موعدين متباعدين بنحو أسبوع، في مقهى لا بيه، في ساحة الأوبرا، ومن ثمانية أيام إلى خمسة عشر يوماً من بعد، رأيته ثانية في حانة مونتانا، الواقعة في سان جرمان ديه بريه حيث كان مصحوباً بشخص له هيئة لص. هذه المرة، اقترح علي مبلغ [40] مليوناً من الفرنكات القديمة للاشتراك في "استعادة" بن بركة نظير الكولونيل صادق. وطبقاً لما قاله، فإن أوفقر نفسه كان في باريس للاطمئنان على بعض المواطنين، وأن اجتماعاً عقد لهذا الموضوع في فندق كريون مع شخصيات فرنسية.

وبما أنني أخذت بالاحتجاج على هذه الأساليب والتعبير عن صداقتي لبن بركة، قال لي الالشتوكي ضاحكاً بأنه قدم لي هذا العرض

لاختباري وحتى أحث بن بركة على قبول الدعوة التي وجهت له بالعودة إلى المغرب.

أخطرت الكولونيل صادق، بوساطة المحامي مراد أو صديق، فغادر الرباط خلال أربع وعشرين ساعة إلى باريس. كما أخطرت خلال عشرة أيام، صديقين لبن بركة وشقيقه الذي كان ماراً بباريس.

ويقدم بيرنييه أيضاً توضيحين: يوم [3] أيلول في القاهرة، كانت له أولاً محادثة سياسية مع بن بركة حول الخشية من التنافس بين المؤتمر العربي - الآسيوي للجزائر، ومؤتمر القارات الثلاث لهافانا، قبل أن يقدم له فيغون في بار فندق هيلتون. وكان فيغون يتباح بقدرته على جمع عشرة ملايين فرنك قديم من أجل الفيلم. ويوم [15] أيلول في مطار أورلي، وخلال محطة بصحبة صديق مغربي يهودي، هو جو أوحنا، هاتف بن بركة بيرنييه قائلاً له إن شرطياً فرنسياً حياه في المطار، وكان هذا الشرطي في المغرب زمن الحماية.

يغادر بيرنييه الشرطة القضائية الساعة [20⁵⁰]. وفي هذه الأثناء قام رجال الدرك في منسي بالتحقيقات التي طلبتها الفرقة الجنائية: فلم تلاحظ أي حركة سيارات غير عادية في فُتنتاي فُيُكُمت هذه الأيام الأخيرة. إلا أنها، تلفت انتباه المفتش كانتان إلى مزرعة واسعة منظمة ومسورة في [35]، الشارع الكبير، يملكها صاحب سوابق هو جورج بوشيزيش، الذي تربطه علاقات صداقة مع المدعو أنطوان لوبيز، مالك فيلا جان دارك [26]، شارع فور في أرموي، حيث أشير إلى حركات ذهاب وإياب مشتبها بها. وقد تم ترتيب مراقبة ليلية على الفور حول الموقعين المتباعدين بثلاثة كيلو مترات.

بضع ساعات من قبل، وصل الجنرال أوفقيز إلى أورلي، آتياً من جنيف. ورداً على استفهام الصحفيين له عند نزوله من الطائرة، يعترف بأنه مر بباريس يوم السبت [30] تشرين الأول/ أكتوبر. فقد ذهب لللاطمثنان على أولاده المقيمين بسويسرا، وها هو يعود من أجل نهاية الدورة الدراسية التي تابعها الحكام المغاربة في فرنسا. كما ينبغي عليه أيضاً تحضير زيارة الملك الحسن الثاني القرية للجنرال ديغول، بمناسبة احتفالات [11] تشرين الثاني.

ويصرح أوفقيز بأنه «أول مندهش» من اختطاف خصمه السياسي السابق. يظهر نص المقابلة في الصحف اليومية صباح الأربعاء [3] تشرين الثاني، بينما كانت نتائج التحقيق الذي قام به رجال الدرك في منسّي على مكتب بوفيه.

يستلقي رئيس الفرقة الجنائية مكالمة هاتفية من نقيب المحامين (ر و ثورب)، الذي كان رافق عبد القادر بن بركة إلى النائب العام لتشكيل الطرف المدني. يبلغه نقيب المحامين بنية الطالب التهامي الأزموري، الذي كان عثر عليه أخيراً أصدقاء بن بركة، أن يقدم نفسه نهاية الصبيحة. ويفسر سكوت الشاهد الطويل بخوفه. وفي الساعة [11⁴⁵]]، يقوده بنفسه متبوعاً بعبد القادر بن بركة إلى مقر الفرقة الجنائية. وسيستمع المحققون، خلال ست ساعات، للمرة الأولى، إلى رواية شاهد عيان للمأساة التي مضى عليه خمسة أيام. صحيح أن رفيق بن بركة، وقد أصابه الفزع، لم يتح له الوقت لرؤية شيء كثير، لكن الأخير الذي تحدث مع المختفي ويمكن لإفاداته السماح بإعادة تشكيل الصبيحة الباريسية لزعيم اليسار المغربي والعالم الثالث الثوري.

الأزموري في الثامنة والعشرين من عمره، وقد تتلمذ على أستاذ الرياضيات بن بركة في ثانوية الرباط. وبينما يقوم بتحضير دكتوراه في التاريخ حول (الجماعات الإسلامية)، لم يتابع إلا قليلاً نشاطات أستاذه السابق السياسية، ولم يره ثانية إلا مرات متباعدة.

الأسبوع الماضي، هاتفه بن بركة ليحدد موعداً ليوم [29] تشرين الأول/أكتوبر في الساعة [15⁰⁰]]. بمقهى روند-بوان في الشانزليزيه. في صبيحة ذلك اليوم، أبلغته زوجته بوساطة طالبة أن الموعد قدّم إلى الساعة [11⁰⁰]]، وأنها ربما تذهب إليه هي نفسها. ويجدها فعلاً تتحدث مع بن بركة حول طاولة المقهى وينضم إليهما. إذ لدى "السيد الصغير" خدمتان يطلبهما منه: أولاً، تحليل تاريخي لتحرر من الاستعمار في القارات الثلاث. فيرفع الأزموري ذراعيه إلى السماء لما يبدو له من قصر المدة التي يُطلب منه إنجاز عمل كهذا خلالها. ومن ثم، مشاركة في فيلم، يطلعه على مجمل قصته الذي حضره فرائجو.

قال له: عندي موعد الآن مع المنتجين. فستناول الغداء في الدرغستور الجديد لسان جرمان ديه بريه. رافقي بسيارة الأجرة حتى نستطيع التحدث عن هذا المشروع.

بن بركة يدفع ثمن الطلبات: إذ تناولت آن الأزموري شايًا، وتناول زوجها قهوة بالحليب، أما هو فعصير طماطم. تتركهما للقيام ببعض المشتريات في الشانزليزيه، بينما ينتظر الرجلان طويلاً في محطة سيارات الأجرة، إلا أن خمس دقائق تبقى لهما عندما يتزلان من السيارة في سان جرمان ديه بريه. السائق ممتع من الإكرامية ويعبر عن امتعاضه بصراحة: فقد ترك له بن بركة [50] ستيماً.

«لدينا الوقت للتمشي قليلاً» يقول بن بركة وهو ينظر إلى ساعته. يجتازان المر في اتجاه شارع رين، يبطئان على طول الدرغستور الذي يراه بن بركة للمرة الأولى، يعطفان إلى اليمين، ويمران أمام السوبر ماغ، متخذين إلى اليمين شارع برنارد-باليسي التقليدي، ومسارين مطعم ليه بيتي بافيه، ويشاهدان شاباً يخرجون من البوابة الكبيرة لإحدى الأكاديميات، ويعودان من شارع دراغون إلى بولفار سان جرمان. ثم نظرة أخرى إلى مكتبة لا بوشاد، على يمين مقهى لبّ الذي يتجاوزانه ليتوقفاً أمام سينما بوبليسيس التي أدجت بالدرغستور، وتعلن عن فيلم فيلبيني ([جوليت الأرواح]/ Juliette des esprits).

ينظر الرجلان إلى ساعتيهما في الوقت نفسه. «الثانية عشرة والرّبع، إنه وقت مواعدي»، يقول بن بركة. لم يرفعا بعد رأسيهما، وإذا بيد مفتوحة تمتد تحت ناظريهما وفيها شارة مستديرة مع كلمة (شرطة). أمامها رجل متين البنيان، متوسط القامة، وقبعته مرخية على عينيه:

- اتبعني من فضلك، قال لبن بركة وهو يتجه نحو ظلة فندق
- تارين المخاذي لمقهى لبّ على يمين السينما و الدرغستور.
- لا، لست أنت! يقول للزيموري الذي تقدم خطوة إلى الأمام.

في هذه اللحظة، يشعر بأن شخصاً ثانياً يبدو له طويل القامة وأحمر الشعر برز من يساره يدفعه. وبينما كان يبتعد، يستطيع رؤية بن بركة يتقدم الرجلين

تحت المظلة، يتوقف، ويلتفت إلى الذي أوقفه، ثم يخرج جواز سفره من جيبه الداخلي الأيسر. ويتعد الأزموري بسرعة في الاتجاه الآخر. وبالتفاتة منه لآخر مرة، يلمح بن بركة وهو يتقدم الرجلين بخمسين سنتيمتراً، متجهًا نحو صف السيارات المتوقفة في الجانب الأيسر من الممر، بعد مقهى لب.

أما وقد أصابه الفزع، طبقاً لتعبيره هو نفسه، فيعبر الطالب جرياً مفترق سان جرمان ديه بريه باتجاه الأوديون، ويقفز في أول حافلة أتت، وتتخذ شارع لنسيان-كوميدي، يتزل في بون-نوف، يسير بضعة خطوات على طول الحاجز، ويأخذ على الرصيف حافلة أخرى توصله إلى دار البلدية. من هناك، يصعد نحو لو كسمبورغ ويذهب للاتجاه عند إحدى صديقاته، تسكن فوق مقهى لو سوفلو. يعمل على إبلاغ زوجه حتى تلتقيه وت هاتف مقر ودادية الطلاب المغاربة. وينتظر المساء ليذهب باحثاً عن الأخبار لدى صديق آخر، في شارع فليسيان-دافيد.

ظننت أنها مراقبة من الشرطة موجهة ضد الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، ولم أشأ أن تكون لي علاقة بها، كما يشرح لشرطة الفرقة الجنائية. وعندما دفعت وأبعدت عن بن بركة لم ألو على شيء. لكنني لا يمكن أن أخطر مصلحة للشرطة. . . لاسيما أن بن بركة لم يبد دهشة ولا تسرعاً، ولم يهم بأقل حركة مقاومة أو احتجاج. كما أنني لم أفكر بإبلاغ من كان لديه موعد معهم، أولاً لأنني لم أكن أعرفهم، ثم إن مقهى لب لم يرد قط خلال حديثنا. فقد فهمت أن غداً سيكون في الدرغستور. وكان ذكر اسم فرانجو وسألني فقط عما إذا كنت أعرف صحافياً باسم بيرنيه. أضيف أنني كنت مندهشاً جداً من رؤيته يعتمر قبعة ويضع نظارات سميكة لدى مغادرة مقهى الروند-بوان.

وعند استماع المفوض بوفيه لأن الأزموري، قدمت بعض الإيضاحات الإضافية لشهادة زوجها: فهي التي تلقت، في غياب زوجها، المكالمات الأولى من بن بركة نحو [6] أو [7] تشرين الأول/ أكتوبر. وقد هاتفها أيضاً يوم [29] في الساعة [09⁰⁰] صباحاً، لدى وصوله إلى أورلي، ليخبرها بأنه يفضل تقديم

موعده مع زوجها إلى الساعة [11⁰⁰] عوضاً عن [15⁰⁰]. فاتفقا على اللقاء في مقهى الروند-بوان بأسرع ما يمكن في انتظار تمكنها من الاتصال بزوجها. وعندما وصلت إلى المقهى، كان بن بركة جاء ثم خرج. وطلبها بالهاتف قائلاً إنه عند صديق بالقرب من المقهى وسيأتي في خلال دقيقتين. في هذه الأثناء طلبت من صديقة في الحي اللاتيني إبلاغ زوجها. رأت بن بركة قادمًا بقبعة تيرولية ذات لون رمادي غامق، ونظارات كبيرة سوداء ومعطف جلدي أسود، جعلتني لا أكاد أعرفه. فخلع هذه الأشياء التنكرية ليجلس على طاولتها. سألتها عن أخبار أسرتها، ولم تخرج المحادثة عن المألوف حتى وصول الأزموري. كما تذكر السيدة الأزموري أيضًا رسالة فرانجو التي أطلعهم بن بركة عليها. ثم تركتهما عند محطة سيارات الأجرة لتصعد الشانزليزيه. ولاحظت بعد ثلاثين مترًا رجلًا أنيقًا من شمالي إفريقية، بطول [175] سنتيمترًا تقريبًا، كان ينظر إلى شارع ماتينيون.

في الساعة [13³⁰]، هاتفتها صديقة الصباح لتطلب منها المرور بصفة عاجلة على مقهى سوفلو. وبما أنها لم تجدها هناك، صعدت آن الأزموري إلى شقة هذه الطالبة، وإذا بها تجد هناك زوجها الذي كان في رعب شديد، فحكى لها ما جرى طالبًا منها إخطار مسؤول الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في الوسط الطلابي، محمد سي ناصر. وجاء طالبان مغربيان، في مساء الغد، ليصطحبهما إلى بيت طاهري الذي لم تكن تعرفه. فنقلت له تنفا من رواية زوجها. ويوم الأحد [31] تشرين الأول/أكتوبر أخذت زوجها من عند أحد الجيران، وجعلته يلتقي بسي ناصر في مقهى في بولفار بور-رويال. وطلبت، بعد الظهر، من صديقة نرويجية أن تساعدنا في الانتقال مع أطفالها، متحججة بصعوبات في حياتها الزوجية. وهكذا، اختبأت منذ الأحد مساءً في غرفة طبيب داخلي في مستشفى مارموتان.

إلا أنه بينما كان الزوجان الأزموري يواصلان الإدلاء بإفادهما، يبدو أن الفرقة الجنائية تضاعف جهودها. واستعدادات حثيثة تجري في مقرها نحو الساعة [15⁰⁰]: إذ تغادر قافلة من خمس سيارات على عجل كيه ديه أورفير

[رصيف أورفير] متجهة إلى طريق الجنوب السيار، تنقل عشرين من رجال الشرطة مجهزين بستررات واقية من الرصاص ورشاشات. وحدثت جلبة غريبة حول مكتب المفوض بوفيه حيث يتم استنطاق مشتبه به، كما يبدو. تكتم وأفواه مقفلة. وما من أحد إلا شقيق بن بركة، يخاطب الصحفيين.

نقل عني أنني أستبعد مسبقاً تدخلاً مغريباً. لاشيء مستبعد، ولا شخص. فعندما يشتغل امرؤ بالسياسة، يمكن لعدة مجموعات أن تكون متهمة باختفائه. وهي حال المهدي. وكما صرحت للمفوض بوفيه، أنا لا أرفض مطلقاً فكرة مبادرة من الشرطة الخاصة المغربية، مثلما لا أرفض مبادرة أي شرطة خاصة أخرى.

أما الصديق الذي رافقه، الطاهري، فيتكلم عن وجود مدير الأمن المغربي، الميجور الديلمي، منذ عدة أيام في باريس، وهو الذي قاد سابقاً عمليات القمع القاسية ضد حزب بن بركة.

على بعد خطوتين من هناك، في الغرفة [56] من ممر قضاة التحقيق الذي يطل على (نظارة) القصر العدلي، كان القاضي لوي زُلنغر، [45] عامًا، المكلف بالتحقيق الذي فتحه القسم الجنائي في النيابة العامة للسين حول شكوى عبد القادر بن بركة: يوقع على الإنابة القضائية الأولى في قضية بن بركة.

3 / 1 [مراسل محترم

عضلاته الفولاذية التي تمسست بالرياضات القتالية، وشعر جسم كثيف، والصدقة التي يديها لدُمينيك بونشاردييه، الشهير بـ(آل دُمينيك) في ([السلسلة السوداء/Série noire])، تجعله يستحق لقبه: الغوريلا. أما ما يتعلق بالآخرين، زملائه في أورلي الذين لا يعرفون فيه إلا المحترف النشيط والباسم، المستعد دائماً لتقديم خدمة، و(ترتيب الضربات)، هو باختصار، (أنطوان الوسيم).

لكنه لمصلحة مكافحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية الذي تستعمله منذ عشر سنين مراسل ([بنية تحتية محترم/ honorable correspondant infrastructure, HCI])، لديه رتبة ميجور، والاسم الحركي (دون بدرو) ولقب (لا سفونت الصابونة/La Savonnette) لما يتمتع به من سهولة الانزلاق في كل مكان لفتح الحقائب، وبخاصة الدبلوماسية، وسرقة الوثائق.

وعندما يقدم نفسه في النهاية إلى المفوض موريس بوفيه في يوم الأربعاء [3] تشرين الثاني في الساعة [14⁴⁵]، كان المفوض يستقبل فيه مخبراً تستعمله شرطة

الآداب في محافظة الشرطة، يسمح له مركزه بتعقب مهربي المخدرات بصورة خاصة.

أنطوان لوبيز هو بالفعل مفتش رئيس في إير فرانس بمطار أورلي. ولد في عام [1924 م] ضمن أسرة إسبانية فقيرة تقيم في مونتروي، ونشأ في الغرفة الخلفية لأحد المقاهي في سان-دوني، بعدما حصل على مجرد شهادة مهنية لمساعد محاسب، بدأ بالعمل في إدارة الضرائب المباشرة. ثم ادخر بعض المال عندما عمل مع الأمريكيين بعد الحرب مراقباً، مدققاً لحساب جيشهم. دخل في نيسان/ أبريل عام [1948 م] إلى إير فرانس لعمل دورة وكيل تجاري (الدرجة الدنيا في السلم الوظيفي). ونجح خلال خمسة عشر عاماً في الشركة بالصعود سريعاً إلى مرتبة إيطار سام: رئيس الفريق التجاري في مطار بورجيه من عام [1950 م] إلى عام [1953 م]، رئيس محطة طنجة خلال السنوات الثلاث التالية، وهكذا استفاد من ترقيات تعد استثنائية جداً: إذ عين في مصلحة (السفر) لمركز التشغيل في أورلي، مفتشاً أولاً، ثم مفتشاً رئيساً، فهو مكلف بالتالي بعمل الإجراءات الخاصة بالمسافرين المهمين. إلا أن إدارة إير فرانس نقلته في كانون الأول/ ديسمبر عام [1964 م] على رأس مركز المناوبة، وهو مركز تنسيق يبعده عن مصلحة المسافرين، حيث انتهت علاقاته ونشاطاته خارج الوظيفة إلى لفت الانتباه: إذ كان يستغل وظيفته لإقامة صداقات جد انتقائية سواء مع كبار القوم من المغاربة الذين عرفهم في طنجة ومع أناس من الوسط الإجرامي، كان شاطرهم الطفولة، في الوقت الذي كان يتدرب دورياً على الرمي مع موظفي الشرطة، ويشترك في استثمار فندق للدعارة، كما يوفر مضيافات الطيران لأماكن اللهو التي كانت تتردد عليها حاشية ملك المغرب.

وقد كان يعيش حياة بذخ، ويكثر من حفلات الاستقبال، لكنه صنع لنفسه سمعة ناسك أكل يذخن ولا يتناول الشراب.

«لن يجعلني أحد أبلل شفتي في كأس خمر، حتى لو كان رحيق الآلهة»، كان يروق له أن يكرر.

لكنه من دون شك قد تبلل لتوه كله في قضية قدرة إلى الحد الذي جعل المفوض بوفيه يكلف المفوض المساعد روجيه بوابلان بالذهاب إلى فيلا جان دارك لتفتيشها، في الوقت الذي كان لوبيز يقدم نفسه له. هذه الفيلا الأنيقة ببوابتها من الحديد المشغول، والتي تم تجديدها، ويسكنها مع زوجته وابنتيه في [26]، شارع دو فور، أورموي.

وقبل فيلا لوبيز، قامت قوات الشرطة بقيادة المفوض الرئيس فرنسيس لو مويل بتفتيش فيلا جورج بوشيزيش، في فُنتنای لُفيكُمَت إذ جاءت التوضيحات التي قدمها بيرنيه بالأمس متوافقة بالفعل مع استخبارات المفوض كاي.

فصحيفة سوابق بوشيزيش معروفة جيداً للشرطة القضائية: إذ كان مساعداً لبيير لوتريل، الشهير ب(بييرو لوفو [بييرو المجنون] / Pierro le Fou)، الذي ترغم بعد الحرب ([عصابة الدفع الأمامي] / gang des tractions avant)^[1] وقد أفلت من الشرطة التي كانت طوقته في فندق بمنطقة شامبيني في أيلول/ سبتمبر [1964 م] إذ أمضى الليلة في مياه نهر المارن. وبعد شهر، قام بصحبة جو آتيا بخطف (معلمه) من مشفى، وكان مات نتيجة جرح أصيب به لدى هجوم على دكان مجوهرات، ليدفنه سرّاً في جزيرة ليماي، وهو ما كلفه حكماً بالسجن سنة بجرم إخفاء جثة.

وبعدما صنفه مكتب تحقيق الشخصية القضائي قائداً (card)^[2]، حكم عليه بسبع سنوات أشغال شاقة لأنه سلب تاجر ماس في أثناء الاحتلال متحلاً صفة شرطي ألماني. ثم صار "قاضي صلح" في أوساط الجريمة، إذ تستخدم خبرته في الفصل بمنازعات رجال العصابات الشباب، وحول نشاطاته إلى فندقة جد خاصة، فندقان للدعارة في باريس وفندق كبير في الدار البيضاء، ومن ثم استعار اسم زوجته، أندريو، ليمنح نفسه مظهراً محترماً عندما تقاعد في فُنتنای لُفيكُمَت، بمزرعة قديمة جددت بسخاء، واقعة نهاية فناء مليء بالزهور، مسورة بجدران عالية ومزودة بأبنية إضافية. منظرها من الخارج يوحي ببراءة المنازل البورجوازية، بمضرم النار المنسوب في الحديقة وسُتر نوافذها الخشبية المطلية بالأصفر والبي. وقد أثت الداخل بقطع قديمة من عند تاجر العاديات الذي يعرض ألواح مواقده

ونحاسه القديم في الجانب الآخر من الشارع، بجانب الفندق الريفي حيث يشتري بوشيزيش سحائره البال مال.

عندما ولج رجال المفوض مويل وهو البناء الرئيس، نحو الساعة [15³⁰]، كان أربعة أشخاص يحسسون الشراب أمام حانة لوي أندريو، [56] عامًا، ابن حمي (السيد جورج)، وكلوديوس مرسل شتنييه، [64] عامًا، صاحب بناء يؤجر مفروشا في شارع نييل بباريس هو إقامة نييل، وزوجين من كورسيكا.

يبين أندريو بأن زوج أخته ركب الطائرة الاثنين [1] تشرين الثاني، الساعة [09⁴⁰] متجهاً إلى الدار البيضاء لينضم إلى زوجته وابنته وحفيده الموجودين هناك في عطلة منذ شهر آب، وكلفه بحراسة منزله. أما شتنييه فحاج لأخذ كلبة الصيد التي يتقاسمها مع بوشيزيش، مصطحباً صديقين كورسيكيين لا يعرفان صاحب المكان.

وابتداً التفتيش.

على يسار بوابة المدخل التي تؤدي إلى الفناء، هناك مخزن قديم حوّل إلى قاعة للعب بأسلوب مزارع الغرب الأمريكي، مع بلياردو، وطاولة للعب الورق، وبار وموقد ريفي. لوي أندريو يرافق المفتشين إليها، وهم يلاحظون مجموعة من الأسلحة القديمة البيضاء ومنصباً لأسلحة الصيد، وأسلحة المجموعات.

وإذ يمرون على المرآب، يلاحظون وجود مرسيدس حمراء: سيارة صاحب السوابق. ولا شيء في غرفة الغسيل، على يمين البوابة. يعودون إلى البهو المستعمل كبار، ويوصل من خلال باب على شكل قوس غوطي على الطراز المغربي، إلى قاعة كبرى تقليدية للطعام، حيث يقيم (السيد جورج) كثيراً من حفلات الاستقبال. وهناك درج في البهو يفضي إلى الطابق العلوي، على يسار نهايته غرفة نوم تسترعي انتباه رجال الشرطة الذين يفتشون المنزل، ففيها سرير وسط ومرآة وخزانة وأريكة، وملحق بها حمام. وقد وجد المفوض في أحد الجوارير شهادة طبية باسم جان باليس.

«هو صديق لجورج، كثيراً ما يأتي ويشغل هذه الغرفة»، يفسر أندريو.

يزور المحققون عبثاً أيضاً بناية في آخر الحديقة، تطل على شارع لاسال، حيث هبئ مسكن صغير مؤلف من غرفتين ومطبخ وحمام. لكنهم يلحظون بصمة غريبة على كأس شبنانيا، سيكتشفون بعد التحليل أنها لصاحب سوابق آخر هو بيري دوباي.

وفي الانتظار، يُقتاد أندريو وشاتانيي إلى رصيف الأوفيفر للتوقيف، الأول أربعة وعشرين ساعة، والثاني ثمان وأربعون.

يصرح أندريو بأنه في [29] تشرين الأول/ أكتوبر، غادر المزرعة نحو الساعة [12³⁰]، بسيارة زوج أخته المرسيدس، الذي طلب منه، من دون أي تفسير، عدم العودة مساءً للنوم.

ظننت بأنه كان ينتظر امرأة، ولا يريد حضوري تلك الليلة. فذهبت إلى كوري للقاء ابن أخي واصطحبته إلى لا فيرتيه-أليه حيث أمضينا الليلة في فندق ترمينوس. وذهبنا في الغد إلى أورلي للتفرج على الطائرات، وشاهدنا بعد الظهر فيلمًا في سينما بوبليسيس بالمطار، وكان محي الحياة أو شيئاً كهذا. في الساعة [20⁰⁰]، هتفت لجورج الذي رد علي: «يمكنك العودة، الطريق سالك». وصلنا إلى المنزل نحو الساعة [21³⁰]. وفي صباح غداة اليوم التالي ذهب جورج لينضم إلى אחتي وأبنائهما في المغرب.

وشتّنييه كان موجوداً أيضاً عند بوشيزيش الجمعة [29] تشرين الأول/ أكتوبر [إذ كان مرّ لتناول كأس نحو الساعة [12¹⁵]، بينما كان بوشيزيش وحيداً، كما يوضح. فقد تعرف كل منهما الآخر منذ سنة ويستقبل كل منهما الآخر في منزله. يسكن شتّنييه في إقامة نبيل حيث يدير البار فيها، ويستثمر إحدى عشرة غرفة مفروشة بالقرب من ساحة الإتوال. أما باليس فيعرفه منذ زمن الاحتلال.

ما إن انتهى التفتيش في منزل بوشيزيش، وبينما يواصل رجال الدرك أعمال الدورية في المنطقة التي يجري فيها نهر إسّون، وسط أراضٍ مستنقعية، حتى كان الفريق الذي يقوده المفوض روجيه بوابلان يقوم بتفتيش فيلا لوبيز

في أورموي، بحضور زوجته وبناته الصغيرات وحميمه. الفيلا محاطة من جهة الشارع بجدار عال تتخلله ثلاثة أبواب من الحديد المشغول، يستعمل آخرها لمراآب. ويمر فرع من نهر إسون في آخر الحديقة، عرضه مثر وعمقه في هذا المكان [40] سنتيمتراً. وترتفع في الواجهة بناية ضخمة من طابقين بنيت قديماً وهي في طور التجديد.

يتفحص رجال الشرطة بعناية الصالون الواسع بأثاثه الفخم، ثم يترلون إلى القبو حيث يتمهلون: إذ يحتوي هذا القبو قسمين، ويمكن الوصول إليه إما بدرج داخلي، وإما بوضع درجات خارجية على يمين واجهة البناء. يستعمل أحد القسمين للخمر، والقسم الآخر للتدفئة. وأمام السخان الذي يعمل بالمازوت يلحظ المحققون سطلاً للإسمنت مع مالج.

ويبدوون باستجواب أديت لوبيز الساعة [19⁰⁰]، الشابة التي كانت سابقاً عارضة أزياء لدى بيت باريسي للخياطة، وحملت يوماً لقب ملكة جمال المغرب، افتتحت بعد زواجها دكاناً للخضار والفواكه في سارسيل. وهناك تعرفت في [1959 م] على صديق طفولة زوجها جورج بوشيزيش، الذي عثر عليه لوبيز بعد سنوات طويلة، بواسطة تاجر مرايا في أولني سو-بوا، هو السيد سكوبيليتيس. وكان بوشيزيش وقتها يدير مطعمًا في مُرسنغ. ومنذ ثلاثة أعوام، باعست تجارها لتستقر مع زوجها وأطفالها في هذه الفيلا بأورموي، على بعد بضعة كيلو مترات من فيلا بوشيزيش في فُنتناي لُفيكُمت.

لقد توقفت عن العمل، لأهتم بالمنزل، إذ يربح زوجي [350000] فرنك قديم شهرياً من إير فرانس وله دخل من استثمار فندق بشارع مونبارناس، لونييك أوتيل، يملك أسهماً فيه. كما أن له علاقات عديدة خارج العمل في الأوساط المغربية. علمنا مساء السبت [30] تشرين الأول/أكتوبر باختفاء بن بركة من مذياع السيارة بينما كنا متجهين نحو بل-غاراد (Belle-Garde) في منطقة لواريه، لقضاء عيد جميع القديسين عند والدي. وقد بدا زوجي مندهشاً. وما إن وصلنا إلى هناك، حتى قرر فجأة العودة إلى أورموي، حتى من دون أن يتعشى في المطعم الذي كان علينا الاجتماع فيه للعشاء مع الأسرة.

تضيف أديت لوبيز إن اسم بن بركة ليس غريباً عنها، إذ كانت لديها الفرصة لاستقبال عبد القادر بن بركة عندما كانت تسكن في بولفار بيرير مع زوجها.

ويصادر المفوض بوابلان في غرفة لوبيز مفكرة كتب عليها (في المغرب)، مع الكتابة التالية بتاريخ [29]: ترجمان والمأحي، وبتاريخ [30]: السيدة شكاوي [41 - 323] في الرباط. كما يصادر بطاقة ركوب باسم العربي الشوكي، [28] عامًا، مكلف بمهمة، ركب في أثينا في [4 أيلول/ سبتمبر 1965 م]، إضافة إلى تبادل رسائل حول تعيين لوبيز المحتمل في مركز إداري بالشركة الشريفة، الخطوط الجوية الملكية المغربية.

في الساعة [21³⁰]، يصعد مساعد بوفيه إلى سيارته للعودة إلى كيه ديه أورفير [رصيف أورفير].

وقد كُذِّبَ (المعلم) لتوه نبأ اكتشاف جثة بن بركة في مياه نهر إسُون إذ إنتشرت شائعة بذلك منذ نحو الساعة [18⁰⁰]، لدى نهاية التفتيش في منزل بوشيزيش، وبعدما حومت طائرة عمودية فوق المستنقعات القريبة من محطة بالانكور. حتى أنهما سرت إلى طاهري ومن هناك إلى قاعات التحرير في صحف المغرب، حيث تنشر الأمانة العامة للاتحاد الوطني للقوى الشعبية في الليل بلاغًا: «يبدو أن جثة اكتشفت في مستنقعات إسُون. وقد تم الاكتشاف عقب التفتيشات التي تمت في منزل تملكه السيدة أندريو، بعد ظهر الأربعاء».

والبلاغ الذي «يندد بكل مناورة ترمي إلى إخفاء الحقيقة وتوجيه التحقيق وجهة خاطئة». يضيف «يطالب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بأن يتم تعرف الجثة التي اكتشفت في منطقة فُتْنَاي لُفِيكُمَت حتى يزال أي دافع للشبهة. إن الإقامة الطويلة في باريس منذ [30] تشرين الأول/ أكتوبر لبعض مسؤولي مصالح الشرطة المغاربة الذين تعمل تحت إدارتهم الفرق الخاصة المغربية المرخص لها بالتحرك في فرنسا، من شأنها إثارة أشد أنواع القلق».

هؤلاء المسؤولون عن الشرطة المغربية بالذات شاركوا لتوهم، الأربعاء مساءً، في حفلة كوكتيل أقامتها وزارة الداخلية الفرنسية، في ساحة بوفو على شرف

حكام الولايات الأربعة الذين أتموا دورة دراسية من ثلاثة أشهر في فرنسا، وبحضور الوزير المغربي للداخلية، الجنرال أوفقي، العائد من جنيف منذ الأمس.

سيقول روجيه فريه للجمعية الوطنية فيما بعد إنه أول المندهبين من هذا الحضور الذي لم يُخبر به. فعند عودته إلى مكتبه نحو الساعة [18⁴⁵]، وجد الوزير الفرنسي عدة رسائل تشير له بأن محافظ الشرطة موريس بابون هاتفه. فبهاتف بابون الذي يقول له إن هناك جديد في قضية بن بركة ويطلب منه روجيه فريه المجيء. وفي الانتظار، سيمر على حفل استقبال الحكام المغاربة، وهناك يقع على زميله في المملكة الشريفة. وهذا ما سيقوله عن هذا (اللقاء):

الجنرال أوفقي يقول إنه اغتيم هذه الفرصة للسلام علي، بعدما علم أنني رفضت دعوة سفير المغرب على العشاء، لأنني كنت مرتبطاً ذلك المساء منذ وقت طويل.

عرفت الجنرال أوفقي خلال إقامة قصيرة لي مع ابني في المغرب، حيث دعاني السفير السابق لهذا البلد في فرنسا، السيد شرقاوي. وقد استقبلني الجنرال أوفقي عندئذ، وكان مديراً للأمن الوطني، باسم الملك. ونظراً لكونه ضابطاً فرنسياً سابقاً فقد أبدى مشاعر شديدة التأييد لفرنسا. إذا كنت أعرف الجنرال أوفقي، الذي جاء في الواقع للسلام علي خلال زيارته المتعددة لباريس.

إلا أن ما يغفل فريه إضافته هو أنه، في الشهر الفائت، أمضى أسبوع عطلة في عزبة أوفقي في المغرب، حتى أنهما أخذتا يتخاطبان بصيغة المفرد.

وسيكفي بالقول بأنه وجده هذا الأربعاء [3] تشرين الثاني «جد منشرح، وهادئ ومبتسم». وطبقاً لقوله، لم تُبحث مسألة اختفاء بن بركة خلال محادثتهما التي قطعها وصول محافظ الشرطة الذي انسحب معه روجيه فريه مباشرة للاهتمام على تطور التحقيق.

فلم يحضر لا هذا ولا ذاك إذًا حفلة العشاء التي أقامها مساء سمو الأمير مولاي علي، ابن عم الملك الحسن والسفير في باريس، في إقامته الرسمية بفيلا سعيد إذ مثلهما رئيسا مكنتيهما جاك أوبر وبيير سومفيي. ومن بين المدعوين

أيضًا رئيس مكتب وزير الخارجية، كارون دو بومارشيه، ومدير الأمن الوطني موريس غريمو، ورئيس الأمن المغربي، الرائد أحمد الدليمي، إضافة إلى العديد من الشخصيات الفرنسية والمغربية.

ويرفع الجميع كؤوسهم نخبًا للصدقة والتعاون الفرنسي المغربي، الذي تشكل دورة الحكام الشريفين برهانًا عليه. إلا أنه في لحظة ما، يُطلب السيد بومارشيه بالهاتف من الرباط. وسفير فرنسا في المغرب، روبير جيّه، على الخط، ويطلع ممثل كوف دو مورفيل على الشائعات المنذرة التي تسري هناك حول اختفاء بن بركة.

أعلن الطلاب الإضراب، كما يقول، وقرروا أسبوعًا من الحداد.

الوضع خطير وأوفقيّر ليس هنا.

- بالطبع، يرد موظف وزارة الخارجية الكبير، فهو هنا معنا في

حفلة عشاء فيلا سعيد.

- آه! هل تستطيع، في هذه الحالة، أن تجعلني أكلمه؟.

السيد روبير جيّه يعرف أوفقيّر منذ زمن بعيد. إذ التقيا في مقر المقيم العام زمن الحماية. وهما أيضًا يتخاطبان بصيغة المفرد.

«ماذا، يا روبير، ما الذي يجري؟» يسأل الجنرال برصانة، وقد أقبل على جهاز الهاتف. وإذ بدا على مخاطبه الاضطراب للشائعات التي تسري هذا المساء في الرباط، فإن أوفقيّر ليس مضطربًا على الإطلاق.

«هل صحيح أن جثة بن بركة انتشلت؟. يُخشى أن يؤدي هذا الخبر إلى متاعب هنا، يقول السفير. «لا أعرف شيئًا عن هذه القصة»، يرد أوفقيّر. «ولكن لا تقلق على كل حال: فلم يتم بالتأكيد انتشال جثة المهدي. تستطيع النوم مستريح البال».

ويود عبد القادر بن بركة هو أيضًا، أن يشعر بالاطمئنان نتيجة تكذيب الفرقة الجنائية. لكنه لا يستطيع الرضا بالتفسيرات التي تعطى له بعد تفقد أحد المفتشين لمشرحة كوري: إذ نقلت إليها بالفعل جثة مقطوعة الرأس لرجل من شمالي إفريقية، لكنها كانت انتشلت من نهر إسّون في [27] تشرين الأول/

أكتوبر، أي قبل يومين من اختفاء أخيه. إلا أنه يطلب رؤية الجثة مع ذلك. فيرفض طلبه، ولن يُعرف أبداً اسم الميت.

في الطابق الثالث من كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]، لم يبدأ استجواب لوبيز بعد. إذ كانت له، بعد توقيفه في الساعة [14⁴⁵]، مع المفوض بوفيه، محادثة تمهيدية طويلة. فيعرف رئيس الفرقة الجنائية أنه مع عميل مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية ومخبراً لفرقة الآداب (brigade mondaine). لأن رؤسائه، الذين تحدثوا برهة مع لوبيز في مكتب مدير الشرطة القضائية، أعلموه بذلك، قبل أن يسلموه له. وقد تساءل لوبيز أولاً عما إذا كانوا رأوا رؤسائه، واندesh من ردهم بالنفي.

يتصرف في مكتب بوفيه عندئذ كمخبر أكثر بكثير من كونه شاهداً موقوفاً. ولم يتم التطرق في أي لحظة من هذه المحادثة إلى اشتراكه في هذه القضية. إذ يقول إنه لم يفعل سوى التدخل في إطار مهمة بحث وإيصال معلومات، والقيام بمهمة كلف بها. وبوفيه موافق إذاً على عدم تدوين المعلومات المذكورة بهذه الصفة في المحضر عند الانتقال إلى الاستجواب بمعنى الكلمة. وهكذا يعلم بأنه بناء على طلب العميل السري المغربي الشتوكي، الشخص نفسه الذي أشار إليه بيرنيه بالأمس على الأرجح تحت اسم الالشتوكي، سهل لوبيز تنقلات بيرنيه وفيغون إلى القاهرة وجنيف للاتصال بسبن بركة. وقدم تقريراً بذلك إلى رئيسه، كما يقول. وقد أعلمه فيغون، من جهة أخرى، أن مغاربة كانوا يريدون القيام بعملية ضد زعيم المعارضة المنفي، وأنه ينوي الاشتراك فيها مقابل المال. وعند مغادرة فيغون إلى جنيف، قدم له حمامياً هو بيير لومارشان، الذي كان مسافراً بالطائرة نفسها. هذه الكلمات «عميل سري سابقاً، يحميني في هذه القضية».

أما حول ظروف الاختطاف نفسها، فلوبيز أكثر تكتماً. إذ يلمح فقط إلى (الشخصين) اللذين قاما الجمعة [29] تشرين الأول/ أكتوبر بتوقيف بن بركة، وهو مقتنع بأن المفوض يعرفهما جيداً. ولا يلح بوفيه على ذلك، ظاناً كما سيقول فيما بعد، أن الأمر يتعلق بضابطين من مصلحة التوثيق الخارجي

ومكافحة الجاسوسية. الخلاصة أن لوبيز يظن بوفيه عارفاً، وبوفيه يظن بأنه فهم ما يريد لوبيز قوله. تلك هي على الأقل الرواية التي سيتفاهمان على تقديمها كلاهما لهذه الحادثة خارج الاستجواب، والتي لن يجري ذكرها. كما لن يُذكر أيضاً في المحضر اتماؤه مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية.

وأخيراً، يروي مفتش الإير فرانس كيف اصطحب الجنرال أوفقيير والميجور الديلمي، يوم السبت [30] إلى فُتْنَي لُفْيُكْمْت، وكيف أمضيا الليلة عنده في أورموي، من دون أن يقيم صلة بين حدث الأمس والحضور في باريس لشخصيات من الشرطة المغربية، يروق له أن يشير إلى وجودها هذا المساء نفسه في حفلة استقبال يقيمها السفير. ولا يشعر حتى بالحاجة إلى تحديد المقترح الذي قدمه قبل قليل إلى نائب مدير الشرطة الجنائية أندريه سيمي، لرئيس الفرقة الجنائية:

ليس عليكم إلا متابعتي، وسأتمكن من إيصال رجالكم إلى الشتوكي، وهو المدير لكل العملية: إذ سيكون هذا المساء مع الجنرال أوفقيير والميجور الديلمي في فيلا سعيد.

«مستحيل»: أجاب فوراً على اقتراح غير منتظر كهذا. وفجأة، يبدو على لوبيز أنه لا يدري جيداً بما يحصل له. إذ يُمنع من الاتصال برؤسائه في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية. ويُرفض الآن الاستعانة ببنته الطيبة. فماذا يقصدون؟. إن المفوض بوفيه، لكي يشعره بالثقة، مع علمه عن طريق المعلومات الدقيقة والمؤكد للمفوض جان كاي، باشتراك لوبيز في الاختطاف، يقرر منحه الوقت حتى يتمالك نفسه.

وفي الانتظار، يتم حصر الأوراق والأشياء التي وجدت في جيوبه. وقد جلبت وثيقتان انتباه المحققين: قصاصة ورق مطوية على أربع كتب عليها «100 شارع لا بويي، غرفة [55]، الشتوكي، [46-23-395 و47]. ونسخة من عقد استحجار سيارة من نوع سيمكا [1300] من شركة هيرتز في مطار أورلي.

في الساعة [23⁰⁰]، يطلع لوبيز على الوثائق المصادرة في منزله خلال عملية التفتيش. ولن يأتي ضابط شرطة مع آلة كاتبة إلى مكتب بوفيه إلا الساعة

الواحدة للبدء في تدوين اعترافات لوبيز. اعترافات مترددة، ثم أكثر وضوحًا نحو الساعة الثالثة صباحًا، عندما تبدأ أعصاب "الغوريلا" بالانهيار إزاء منطق الأسئلة التي يطرحها رئيس الفرقة الجنائية.

في تلك الساعة، كانت الحفلة في فيلا سعيد، حيث ظن لوبيز للحظة إيصال الشرطة في مقابل حرية مراقبة، قد انتهت، بينما أسدى مدير الأمن الوطني، مورييس غريمو، معروفًا كبيرًا لأوفقيير والدليمي إذ حجز لهما مكانين على طائرة الدار البيضاء.

كان علي منذ مروري بطنجة، يصرح لوبيز، أن أؤدي خدمات للعديد من الشخصيات المغربية. وفي النصف الثاني من آب/أغسطس، طلب مني العربي الشتوكي، رئيس المصالح الخاصة المغربية، الذي كنت على علاقة معه منذ عام، تسهيل مغادرة فيفون وبيرنبيه إلى القاهرة. فبمناسبة جلسة عمل حول فيلم عن التحرر من الاستعمار، كان فيفون مكلفًا بطرح أسئلة على بن بركة حول نواياه بالعودة السياسية إلى المغرب بعد الدعوة التي وجهها الملك إليه ضمنيًا. وقد حصلت على مكانين على طائرة لشركة يابانية، ومكانًا آخر لالشتوكي، الذي وصل متأخرًا أكثر من اللازم، على طائرة لشركة مصرية مغادرة من بورجيه.

نحو [10] تشرين الأول/أكتوبر، قدم فيفون لرؤيتي في مكثي بمطار أورلي، وقال لي ما نصه حرفيًا إن المغاربة كانوا يريدون الإفادة من اتصالاته للاقتراب من بن بركة وخطفه وربما إخفائه. ولهذا كان ينوي مطالبة المغاربة بـ [20] مليونًا مقابل عملية الاقتراب التي تمت، و [30] مليونًا عند نهاية الاتصالات فيما لو توجب متابعتها. و [50] مليونًا إضافية إذا ما توجب عليه الاهتمام بكل شيء، و [50] مليونًا أخرى عند نهاية المهمة. وطلب مني نقل مقترحاته إلى رؤساء الشتوكي، وإلا سيعدني مسؤولاً عما يمكن أن يحدث وسيتسبب لي بمتابع خطيرة. كما وضح لي بأنه في حالة عدم حصوله على إحدى الدفعات، «سينقل الحريق» عبر الكتابة إلى الصحف وإخطار بن بركة. ويفضل منذ الآن الاختفاء والعيش في السرية. وقد عبرت له عن رفضي في النهاية بعد مشاورات.

جاء الشوكي الخميس نحو الساعة [21⁰⁰] لرؤيتي في أورلي، وإبلاغي بأن موعدًا حدده بن بركة في الغد بمقهي لبّ مع رجال الفيلم. وطلب مني التدخل مع أشخاص آخرين لاقتياد بن بركة عندئذ إلى شخصية مغربية مهمة. وينبغي على هؤلاء الأشخاص أن يتقدموا كأفراد من الشرطة الفرنسية. وكان علينا اقتياد بن بركة إلى مزرعة بوشيزيش وهو من معارفنا المشتركة.

بوشيزيش زميل مدرسة قديم لي، لم أره حتى يوم استقروا في أورموي، ليس بعيدًا عن فُنتناي لفيكمت. وتعرفت بالمناسبة ذاتها أصدقائه روجيه لنتز، وجان باليس والملقب بأندريه وبيرو الذين كان فيغون يخالطهم أيضًا.

يوم الجمعة [29]، وجدت أمام مقهي لبّ أندريه مع رجلين لم أكن أعرفهما، ومعهم سيارة بيجو [404] تجارية لوها بيج، ولم الملح الشوكي هناك. رأيت وصول بيرنيه الذي التقى فرانجو لدى باب المقهى، ثم انضم لهما فيغون. ومن ثم ظهر بن بركة مصحوبًا بمغربي. وعندما أوقفه المجهولين رافقهما بصفة عادية إلى ال [404] التي كانت متوقفة على بعد [20] مترًا من هناك. وصعدت إليها مع أندريه. كان السائق يعرف الطريق حتى منسي. ثم كان علي توجيهه بالإشارة حتى فُنتناي حيث تركتهم للعودة إلى منزلي بسيارة استأجرتها. وتلقيت في المساء، نحو الساعة [21⁰⁰-22⁰⁰]، مكالمة تطلب مني أن أهاتف الجنرال أوفقيز في مكناس.

أبلغني الجنرال بوضوله إلى أورلي بطائرة الساعة [03⁰⁰] صباحًا. وآويت إلى فراشي للنوم، لكن الكلب أخذ بالنباح. كان الطارق بوشيزيش ومعه أندريه اللذين قدما للسؤال عن أخبار من المغرب. وذهبت إلى أورلي من دون جدوى: إذ لم يكن أوفقيز في الطائرة. وقد هتف لي نحو الساعة [09⁰⁰] من صباح السبت وقال لي إنه نظرًا لعائق آخره، سيصل بطائرة الساعة [17⁰⁰]. ثم تلقيت بعد ساعتين مكالمة من الدليمي الذي كان يطلب مني، أن أحصل له على مكان زائد عن العدد المقرر على أول طائرة مغادرة من الجزائر إلى باريس. فأرسلت برقية إلى الجزائر حتى يحصل على ما يريد. وفي انتظار وصوله المتوقع في الساعة [14⁰⁰]، توجهت إلى مطعم في باراي-

فيبي-بوست، محطة البريد القديم، حيث وجدت مغربياً كنت عرفته قديماً في الرباط، جالساً مع باليس وأندريه وببيرو، وكانوا هم أيضاً ينتظرون الدليمي. فذهبت لأصطحبه برفقة هذا المغربي. وطلب مني الدليمي أن أحجز له مكانين في طائرة باريس - الدار البيضاء الساعة [23⁴⁵] والمساء نفسه. لكن الطائرة كانت مكتملة فأجلت، بموافقته، الحجز إلى طائرة صباح الغد.

ذهبت مع أندريه والدليمي والمغربي إلى كراج مرسيدس لاسترداد سيارتي التي كانت قيد الصيانة، وسلمت السيكا التي استأجرتها من هيرتز إلى أندريه حتى يصطحبهم إلى فونتناي، بينما أغبر بطارية سيارتي في أورلي، حيث كان علي انتظار أوفقيير. كان الجنرال قد نزل من الطائرة عندما وصلت إلى المطار. واستقبله شاب مغربي من المحيطين به، اسمه الماحي، الذي كان في باريس لمتابعة دراسته، ويسكن لدى لنتز، صديق بوشيزيش. فسلمه أوفقيير حقييته طالباً منه أن يحجز له غرفة في الفندق. ثم صعد إلى سيارتي لأصطحبه إلى فنتناي لُقيكُم، حيث كان الدليمي ينتظره. وطلب مني في الطريق مفاتيح منزلي لأنه قد يكون بحاجة إليه لاستقبال شخص مهم في المساء. وكان علي التغيّب بالفعل لتمضية عطلة عيد القديسين مع الأسرة في بلغارد بمنطقة اللواريه. فأوصلته إذاً إلى فناء مزرعة بوشيزيش وعدت إلى منزلي لأخذ زوجتي وأطفالي.

عدت إلى أورموي الساعة [22³⁰] لأجد في قاعة المعيشة أوفقيير، والدليمي، والمغربي الذي كان يرافقهما وفيغون وبوشيزيش وأندريه وببيرو يتحدثون عن الحياة في المغرب. ولم يكن يبدو عليهم السرور لعودتي، وخلال نصف الساعة التالي، انصرفوا: فيغون وأندريه وببيرو، بسيارة مرسيدس رمادية متوقفة في فناء منزلي. وأوفقيير والدليمي بسيارة بوشيزيش، وتركوني برفقة المغربي الذي لعبت معه السورق. وعند عودة أوفقيير والدليمي، وحيدين هذه المرة، نصحاني بالانضمام إلى عائلي في الريف أو بالصعود للنوم. ولم أتمكن من أن يغمض لي جفن، فنظرت في الساعة التي كانت [02⁰⁰] صباحاً من نافذة غرفتي وصول سيارة [404] داكنة تحمل لوحات دبلوماسية، نزل منها رجلان ودخلا إلى منزلي. وتكلما مع أوفقيير بالعربية ولم أستطع التقاط إلا كلمة (طيارة) تكررت عدة مرات أثناء المحادثة.

في الساعة الخامسة صباحًا، جاء أوفقيير لإيقاظي حتى أرافقهم ثلاثتهم إلى أورلي: الدليمي والمغربي يركبان طائرة الدار البيضاء كما هو مقرر، لكن أوفقيير كان يود ركوب أول طائرة إلى جنيف، للذهاب للاطمئنان على أولاده.

عدت إلى المنزل لترتيبه وجمع الكؤوس، قبل الذهاب إلى بلغارد حيث وصلت نحو الساعة [9]، وبقيت إلى ما بعد الغد.

أضيف أنني عندما استفهمت المغاربة لدى عودتي إلى أورموي عن مصرير بن بركة، رفعوا الذراع الأيمن إلى الرأس في حركة مألوفة منهم، لكنهم لم يردوا علي.

تكون الساعة [07⁵⁰] عندما يوقع لوبيز على محضر استجوابه. ويهاتف محافظ الشرطة الذي يبلغه مدير الشرطة القضائية، روجيه فريه، ويطلب رأيه لإطلاعه على مجريات التحقيق. ويهاتف وزير الداخلية بدوره رئيس الوزراء جورج بومبيدو، ويخبر زميله وزير الخارجية.

«نحن أمام تصريحات لأشخاص مشكوك فيهم»، يقول. فهل هي دقيقة وكافية لتسويغ مسعى يتصل بوزير بلد لنا معه أفضل العلاقات؟ وإذا ما تبين أن المعلومات المتحصل عليها خاطئة أو كاذبة، فماذا سيكون موقف الحكومة الفرنسية!

- ما من حكومة تستطيع المخاطرة باحتجاز عضو في حكومة أجنبية مجرد الاشتباه، يؤمن بومبيدو.

- حتى ولو كان الأمر متعلقًا بأمور يقينية، يضيف كوف دومورفيل، فالمخاطرة ستكون أكبر، ولا أحد يستطيع أن يتوقع رد فعل [120000] فرنسي المقيمين في المغرب.

«ولا نعرف حتى ما حدث لبن بركة»، يستأنف روجيه فريه، فاحتجاز أوفقيير ربما يعني إضاعة الفرصة الوحيدة للعثور على بن بركة.

فليس من الوارد احتجاز الجنرال المغربي فقط، بل نتيجة لتدخل غريمو، يستقل أوفقيير ورئيس شرطته الدليمي منذ الساعة [09⁵⁵] الطائرة من أورلي إلى الدار البيضاء بريد إير فرانس، تحت الحجة الدبلوماسية بالتهديدات بوقوع اضطرابات في المغرب.

وقد اتخذ القرار فيما بين الوزراء الثلاثة الذين تشاوروا الصباح ذاته: إذ تقتضي السياسة الفرنسية تجاه العالم الثالث عمل أقصى الجهود لإنقاذ بن بركة إذا ما كان الأمر ممكناً، من دون إفساد العلاقات الطيبة مع المملكة الشريفة. وهناك طريقة وحيدة لذلك هي التفاوض. فیرسل كوف دو مورفيل بعيد الظهر أحد أعضاء مكتبه إلى السفير جيل، هو فيليب مالو، مزوداً بتعليمات محددة وبالعناصر الأولى للتحقيق. وفي الوقت ذاته، يستدعي روجيه فريه إلى مكتبه، بحضور موريس بابون، مدير الشرطة القضائية ماكس فرنه، ليكلف شخصياً بإدارة التحقيق، وهكذا سيتلقى إلى جانب المفوض بوفيه، تصريحات لوبيز، الذي مدد توقيفه أربعة وعشرين ساعة.

بعد استراحة ثلاث ساعات في المكتب الجاور لمكتب بوفيه، يقتاد مفتش الإير فرانس نحو الساعة [11⁰⁰] إلى استجواب جديد. وعندما اجتاز الممر كان رأسه مغطى بمعطف.

وذهب رجال الشرطة في هذه الأثناء لتوقيف المدعو روجيه لنتز، [44] عامّاً، في منزله نحو الساعة [08⁴⁵]. وهو لم يكن مجهولاً تماماً، لبعض زملائهم على الأقل إذ ورد اسمه بشأن مقتل حداد خردة وعميل سري في مفترق طرق ست شين (Sept-Chênes)، في غابة رامبويه، ربيع عام [1955 م]، وهي قضية تورط فيها مساعد آخر سابق لبييرو لوفو هو جو آتيا رجل العصابات الشهير الذي كان يؤجر خدماته في المناسبات لمصالح مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية. وروجه لنتز الملقب بوبون، تاجر الخمر والمشروبات الكحولية كما يزعم، مارس دور عميل اتصال بين أوساط الحربية وبعض مصالح مكافحة الجاسوسية. ومنذ عام [1959 م] اکتري استوديو في الطابق السابع من بناية تقع في [129]، شارع دو لورمل، تستعملها، في جزئها الأكبر، مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية الشديدة الخصوصية، لكنه لم يسكنها قط. وتناى عليها العديد من الشابات، ولم يكن يبقين فيها طويلاً، باستثناء المدعوة ميشل كاربانتيه، التي تستثمر باراً في شارع جوبير.

وعندما اقتيد إلى كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]، صرح لنتز بأنه يعيش الآن من البيع القريب العهد لتجارتين كان له فيهما أسهم، كما يؤجر من الباطن استوديو شارع دو لورمِل لطالب أوصاه أصدقائه به. أين أمضى نهاية الأسبوع الأخيرة؟ في السرير، في سباق الخيل بسان كلو، وانتهى إلى العلبة الليلية لا دولتشيه فيتا، شارع فافان. هل يعرف لوبيز؟. طبعاً، إذ كثيراً ما يلجأ إلى موظف إير فرانس الخدوم من أجل أسفاره الجوية، وبخاصة إلى مرسليليا. وهل يعرف باليس؟، إنه من علاقات الشباب.

ويطلعه المحققون على صور الأشقياء الثلاثة الآخرين من عصابة جو آتيا: بيير دوباي، جورج بوشيزيش وجوليان لوني. بالطبع إنه يعرفهم. حتى إن دوباي هو الذي اصطحب له، منذ شهر، هذا الطالب المغربي المدعو الماحي، من قبل بوشيزيش، ليتخلى له عن استديو شارع لورميل. وسيبقى لنتز قيد التوقيف ثمان وأربعين ساعة.

منذ صباح اعترافات لوبيز، تمكنت الشرطة من التعرف سريعاً على أصدقاء بوشيزيش المستورطين باختطاف بن بركة أو احتجازه: أندريه، المدعو غران دديه، هو جوليان لوني، [44] عاماً، مسجل في تحقيق الشخصية القضائية منذ [7 تموز/ يوليو 1953 م]، حكم أربع مرات، إحداها في محكمة الجنايات، وآخرها بجرم تزيف نقد أجنبي ورشوة موظفين، وبيير دوباي، [34] عاماً، سُجل في [3 حزيران/ يونيو 1964 م]، حارس جو آتيا محكوم مرة واحدة، وجان باليس، المدعو جانو والمدعو لوبالو والسيد جان، [50] عاماً، محكوم ثماني مرات، إحداها بسبع سنوات أشغال شاقة، عمل لحساب الغستابو زمن الاحتلال: وبما أنه ممنوع من الإقامة في محافظة السين، حيث تستثمر زوجته إيفيت حانة سيئة السمعة اسمها لا مويث، واقع في [8]، شارع غري، بالقرب من محطة الشرق، فقد جعل مقره في فيلا (غروجو) (جورج بوشيزيش)، حيث يدعي أنه في خدمة السيدة أندريو.

وقد بثت برقية بحث إلى كل مصالح الشرطة، بينما تتم عمليات التفتيش في مختلف البارات التي يتردد عليها الأشقياء. واستجوبت أيضاً مدبرة منزل

بوشيزيش، وهي من ألمانيا الشرقية تدعى، مارتا شينو، وكانت خادمة في فندقه بشارع بلندل: فقد سَرَّحها معلمها ظهر الجمعة [29]، ورأت صباح الغد ثلاثة أفراد أو أربعة في المزرعة، من بينهم باليس، وسيارة [403] أو [404] بلون بيج كانت متوقفة في الفناء، وسيارة سوداء مشابة لسيارة شرطة، مع ثلاثة أو أربعة رجال لم يبقوا إلا بضع دقائق ثم انصرفوا على الفور.

ويعطسي لوبيز في هذه الأثناء المفوض بوفيه وفرنه تفصيلات جديدة. ففي صباح [29]، قبل الموعد أمام مقهى لب، طلب منه الشوكي أن يهاتف من أورلي إلى الرباط بين الساعة الرابعة والخامسة بعد منتصف النهار للسيد العشعاشي، مدير مكتب الميجور الديلمي، على الرقم [11-240]، وللسيد عالم، مدير مكتب الجنرال أوفقير، على الرقم [01-203]. وكانت الرسالة المتفق عليها: «ضيفك وصل، وهو موافق على رؤيتك»، «طردك جاهز» و«موافق». وحصل لوبيز قبل ظهر السبت [30]، على مكان للدليمي في طائرة الكارافيل الآتية من الجزائر ظهرًا، بمهاتفة وكيل تجاري لإير فرانس من المقهى المقابل لمزل بوشيزيش، حيث جاء لتسقط الأخبار. وأجاب عن علاقاته مع أصدقاء بوشيزيش بأنه تعرف مرسل شتتييه منذ ستة أشهر أو سبعة في البار الذي يديره بإقامة نبيل. وقد تسنى له بعد ذلك اللقاء هناك بباليس ولوني ودوباي وفيغون، إلا أن هذا الأخير كان قدمه له الشوكي، يرافقه لوني، في أيلول/ سبتمبر في مطار أورلي. ويضيف من جهة أخرى أنه تلقى الثلاثاء [2] تشرين الثاني، عند عودته من بلغارد، مكالمة هاتفية من الماحي الذي قال له إنه انتظر الجنرال أوفقير حتى الثانية صباحًا، ليلة [29/30]، في فندق رويال-ألما، حيث حجز له غرفة.

وبينما يواجه لوبيز برفيق بن بركة، الأزموري، الذي لا يتعرفه، ويقوم مفتشو الغرفة الجنائية في أورلي بعمل بحث طويل بإير فرانس والخطوط الجوية الملكية المغربية حول قوائم المسافرين الذين تنقلوا بين المغرب وفرنسا خلال الشهور الثلاثة الأخيرة، يتم توقيف الماحي بدوره: إذ تلتقطه الشرطة على باب استديو شارع لورميل، نحو الساعة [18³⁰]. فاقتيد مع زوجته إلى كبه ديه أورفير [رصيف أورفير]، بعد عملية تفتيش غير مثمرة، لم يتردد «الغالي الماحي» في

الاعتراف بالوقائع، لكنه يصرح بجهله كل شئ عن اختطاف بن بركة. ويقدم نفسه طالباً في التاسعة والعشرين من عمره، مسجل منذ شهر آب/ أغسطس في ملحق الأجانب لمدرسة الدراسات التجارية العليا، التي بدأت دروسها منذ [6] تشرين الأول/ أكتوبر. إلا أنه مسجل كموظف ملحق بمكتب وزارة الداخلية المغربية، يتمتع بمنحة دراسية، ويتابع الدروس على نحو غير منتظم جعلت إدارة المدرسة تهدد بشطبه من عداد الطلاب. ويعترف أيضاً بأنه كان انتمى إلى مديرية الأمن المغربي بصفة مفوض شرطة رئيس في الرباط. وهو على قرابة أسرية من جهة زوجته مع الجنرال أوفقي، وقد ترك العمل في أمانة سره الخاصة لاستئناف دراسته. أقام، عند وصوله إلى باريس، منذ [28] أيلول/ سبتمبر حتى [9] تشرين الأول/ أكتوبر في فندق لونيكا أوتيل، الذي يملكه لوبيز الذي يعرفه منذ ثلاثة أعوام بالإشتراك مع بوشيزيش الذي يخالطه منذ تسعة أشهر، في شارع مونبارناس. وقد قام بسفر خاطف بين [3 و5] تشرين الأول/ أكتوبر إلى المغرب لتسوية شؤونه الشخصية، ولدى عودته حصل له لوبيز على هذا الاستديو بوساطة أصدقاء مشتركين له ولبوشيزيش، حيث عانى سائق سيارة الأجرة الأمرين في الصعود بأمتعته. ولتسوية خرجاته الليلية، زعم لحارسة البناء أنه ممثل تجاري في تجارة الويسكي والشامبانيا وأنه كان يزور زبائن الملاهي الليلية.

أما زوجته فاطمة فلم تأت للانضمام إليه إلا الاثنين الماضي، يوم عيد القديسين: إذ وصلت إلى أورلي الساعة [17⁰⁰], مدعوة من أحد بيوت منتجات التجميل لعمل دورة دراسية لثلاثة أو أربعة أشهر في باريس لتحسين مستواها في مهنتها كحلاقة للسيدات.

السيلة الماضية، كما تقول، بعد حفلة الاستقبال في فيلا سعيد، استأذنا عمي الجنرال أوفقي، واصطحبنا الميجور الديلمي ومغريباً من السفارة إلى الفندق.

عدنا نحو الساعة الرابعة صباحاً. رن جرس الهاتف، وبعد المكالمات نزل زوجي ثانية إلى الشارع لخمس أو عشر دقائق. كان يجري استجواب الزوجين كلاً على حدة.

يستأنف المساحي قائلاً لدى عودتي إلى باريس في [5] تشرين الأول/أكتوبر، التقيت ميلود الشتوكي مع اثنين من المغاربة في فندق لونيك. وهو معاون للدليمي، ومفوض للمصالح الخاصة ملحق بالقسم [1] من الأمن، ويتنقل كثيراً في الخارج. طلب مني أن أصطحبه عند لوبيز في أورموي، ثم لدى بوشيزيش في فنتاي. والتقيته ثانية في إقامة نبيل، عند مرسل، وهو صديق لبوشيزيش، حيث ذهبت ثلاث مرات، كانت آخرها برفقة اثنين من الحكام الذين يتابعون الدورة الدراسية هما: العقيد صفريوي والمقدم شلواطي. كما التقيت هنا باليس ودوباوي وفيغون، وشخصاً يدعى ديدي يقود مرسيدس بيضاء. ودوباوي هو الذي تدبر الأمر مع روجيه لتزحّي يتخلى لي مؤقتاً عن استديو شارع لورميل، لأن الأخير كان يرغب في أن يحصل منه على مليون فرنك قديم خلو رجل. وفي انتظار من يقبل بهذا، تم الاتفاق على أن أدفع الكراء مكانه.

في [25] تشرين الأول/أكتوبر، اصطحبني لوبيز وبوشيزيش إلى كراج تريومف في شارع كاردينييه حيث كان علي دفع عربون لشراء سيارة. ثم ذهبنا إلى فندق أستور في شارع أستورغ حيث كان يقطن الحكام المغاربة المتابعون للدورة الدراسية. فقد طلب صفريوي رؤية لوبيز بالفعل. ووجدناهم في مناقشة مع رجل أعمال مهم شديد الارتباط بالجنرال أوفقيز هو السيد إيلي ترجمان، الذي يملك تجارات في مكناس والدار البيضاء ومنطقة تافيلاليت. وأعرف أنه كان كثيراً ما يرى لوبيز عند أوفقيز، وكنت قد عرفت في أثناء العطل بالسيدة بوشيزيش وابنته. وفي ذاك المساء ذهبنا للمرة الأخيرة إلى إقامة نبيل مع الحاكمين وباليس ولوني ودوباوي وبوشيزيش ولوبيز، ومغربي يلقب رُدلف لم يكن يتكلم العربية.

كنت كتبت لزوجتي حتى تأتي نهاية الشهر، وأبلغتني بوصولها السبت [30] تشرين الأول/أكتوبر فذهبت لانتظارها في طائرة الساعة [13⁰⁰]، لكنها لم تكن فيها وانتظرت طائرة [17³⁰]، ولم تكن فيها أيضاً، لكنني فوجئت بالبقاء الشتوكي ورؤية وصول الجنرال أوفقيز. أخبرته بانتظاري لزوجتي عبثاً، فنلفظ ببعض الدعابات. ثم جاء لوبيز إلى قاعة الوصول. ولما لم يكن لدي ما أفعله، رجاني الجنرال حمل حقيبته إلى فندق رويال-ألسا في شارع جان غوجون، وحجز غرفة له، بينما

يصطحبه لوبيز إلى منزله في أورموي. وقد صحبني الشوكي إلى الفندق، وبعدما وضعت الحقيبة في الغرفة [70] وملأت بطاقة التسجيل، انتظرنا طوال المساء عودة الجنرال. وفيما بين الساعة [18³⁰] و [19⁰⁰]، هاتفت منزل لوبيز، فنصحتني السيدة لوبيز بمهاتفة الرقم [7] في فُنتناي لُفيكُمَت، منزل بوشيزيش. وهاتفت مرتين هذا الرقم ولكنهم أجابوني: «اتصل فيما بعد، لا يستطيع الجنرال مكالمتك». كما هاتفت والد زوجتي على الرقم [323-41] في الرباط، لمعرفة ما جرى مع زوجتي. وهتفت أيضًا لفندق ذُريه غوتنبرغ [30-93] لأسأل ترجمان عن الفندق الذي نزلت فيه السيدة صفريوي والسيدة الدليمي. وهاتف الشوكي من جهته فندق سان-جان.

وبعدما سئمت الانتظار، تركت، نحو الساعة الواحدة صباحًا، رسالة للجنرال الذي لم يهاتف، أقول له فيها إنني ذاهب للنوم، تاركًا له رقم هاتفي. وعدت حوالي الساعة الثانية صباحًا، بعد أن تركت الشوكي في ساحة كليشي إلى شارع لورميل. فوجدت هناك برقية من زوجتي، وصلت صباحًا في غيابي، تبليغي بوصولها الاثنين إلى أورلي. وأمضيت يوم الأحد في فُنتناي لُفيكُمَت حيث كان بوشيزيش وحيدًا مع ابن حميه أندريو، إذ لعبنا معًا بالكرات الحديدية، وسلفني بوشيزيش [500] فرنك بسبب عربون سيارتي التريومف.

عدت في الغد إلى أورلي لاستقبال زوجتي. وحصلت يوم الثلاثاء أخيرًا على لوبيز بالهاتف، فأخبرني أن الجنرال في سويسرا.

تلقيت أمس مساءً، بين الساعة [20³⁰] و [21⁰⁰] مكالمة من جان باليس يطلب مني فيها رؤية الجنرال أوفقير بصفة عاجلة جدًا لأنه كان يريد العودة تَوًّا إلى المغرب. فذهبت إذن إلى حفلة الاستقبال في فيلا سعيد مع زوجتي، وانتظرنا نهاية الوليمة لمدة ساعة. وكان دوباي قبل ذلك، أتى إلى بيتي فأنزلني إلى حيث كانت تتوقف مرسيدس رمادية بيج، فيها باليس ولوي.

أخيرًا نحو الساعة [23⁰⁰]، تمكنت من التحدث مع الجنرال الذي قال لي أن توجه إلى الميجور الدليمي، لأنه، كما قال لي، لا علاقة له مع هؤلاء الناس. وطلب مني أن أسارع أولًا إلى أورلي لمحاولة حجز مكان له على طائرة الليل المتوجهة إلى الدار البيضاء، مع السكرتير الأول للسفارة. فوصلنا أخيرًا إلى أورلي في وقت وصوله هو نفسه، إلا أنه لم

تعد هناك أي طائرة للمغرب قبل صباح الغد. فقفّل الجنرال عائداً إلى منزل المستشار الاقتصادي في السفارة، السيد بلغيثي، حيث كان يقيم في جادة بوسكيه. وانصرفت مع زوجتي والسكرتير الأول، ومررنا في ساعة متأخرة على فندق ذريه الواقع في [3] بولفار مونغارتر، حيث كان لي موعد مع باليس ولوني ودوباوي، لأنه كان على السيد ترجان أن يستقبل السيدة الدليمي ولكنه لم يفعل. فقلت لهم بأنني أبحث عن الدليمي. وأوصلت سكرتير السفارة وأسرت إلى منزل بلغيثي لأسأل الجنرال عن مكان الدليمي. فقال لي أن أذهب لانتظاره في فندق أديلفي، الواقع في [4] شارع تيبو. نحو الساعة الثانية، عاد الدليمي إلى الفندق مع زوجته والسيدة صفريوي، ورجعنا جميعاً إلى منزل السيد بلغيثي حيث شربنا الشمبانيا. فأعطاني الدليمي عندئذ [10000] آلاف فرنك جديد مع وصل استلام، على باليس تعبثته وتوقيعه. وبما أنني كنت تركت رسالة لهذا الأخير لكي يهاتفني في بيتي بعد ساعتين، فقد اتصل بي حوالي الساعة الرابعة صباحاً، بعيد عودتنا. ونزلت فلم أجد سوى باليس ودوباوي في المرسيدس. وسلمت المال لباليس، ومددت له وصل الاستلام، فما كان منه إلا طي الورقة ووضعها في جيبه. ثم الانطلاق.

بعد يومين، ولدى توجيه الاتهام للماحي، اعترف أمام قاضي التحقيق زُلنغر بأن سلوك باليس تلك الليلة قد أصابه بالحيرة، وأنه حاول خلال يوم الخميس [4] تشرين الثاني من دون جدوى الاتصال بأحد أصدقائه من مصلحة الاستخبارات العامة، هو ضابط الشرطة فرنسوا ألكايدة الذي كان أرسل السبت الفائت إلى جانب عبد القادر بن بركة، لسؤاله «عما إذا ممكناً، بحسب معرفته، الثقة بباليس» عندما التقاه، نحو الساعة [18]، بالمصادفة على رصيف السفارة. لكن المفتش ألكايدة، الذي كان على موعد في السفارة، كان جد مستعجل ولم يستمع إليه، مكثفياً بأخذ رقم هاتفه ليهاتفه الساعة [21⁰⁰].

وبعد نصف ساعة، وجد الماحي شرطة الفرقة الجنائية أمام بابه.

أما عندما سألت السيدة الماحي، خلال هذه الليلة الليلية ل[3 و4] تشرين الثاني بين فنادق الشوارع الكبرى ومنزل المستشار الاقتصادي في السفارة، الميجور الديلمى عما حدث:

أجابني بأنها مصيبة كبرى، ولكنه قال هذا بنبرة غريبة، كأنه ينظر للقضية بسخرية.

في أثناء تدوين هذه الإفادات، تنتظر فرنسا جميعها الخطاب المتلفز الذي سيلقيه الجنرال ديغول الساعة [20⁰⁰]. والذي اختار يوم القديس شارل لإعلان قرار ترشيحه للانتخابات الرئاسية. وليست فرنسا فقط هي التي تنتظر. ففي هو فندق أدلفسي، حيث حجز إيلي ترجمان غرفاً في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، لعدد من الشخصيات المغربية، من بينها الغرفة [201] للسيدة والسيدة الدليمي، يتزاحم مغاربة، من بينهم عقيد بزيه العسكري، حول التلفاز. أما السيدة الدليمي فهي وحيدة، لأن زوجها الذي عاد في الساعة [04³⁰]، طلب إيقافه في الساعة [06³⁰]، واستقل الطائرة إلى الدار البيضاء، والمفروض أن يهاثفها من فاس بعد قليل.

في الرباط، تنتظر والدة بن بركة، السيدة فطومة بوعنان، وليست لوحدها، رد رئيس الجمهورية الفرنسية على الرقية التي أرسلتها إليه:

سيدي الرئيس، لي الشرف بمناشدة سلطتكم السامية وحسكم الأخلاقي الذي ميز دائماً أمتكم. إن مصر ابني بين يديكم. أتوسل إليكم، سيدي الرئيس، بالتدخل لإنقاذه من أيدي الخاطفين المجرمين، الذين اختاروا الأراضي الفرنسية للقيام بجريمتهم. لم يعد لدى عائلة بن بركة جميعاً، أطفاله الأربعة، زوجته وأخواته من أمل إلا فيكم.

في الغد، وبخلاف كل الأعراف الدبلوماسية، يعلم الجنرال ديغول السيدة بوعنان، بوساطة السفارة الفرنسية التي تبلغ الرسالة إلى محاميها السيد موريس بوتان، بأن العدالة الفرنسية وقد اهتمت بالقضية، ستتابع «عملها بكل حزم وعناية» ويحرص شخصياً على طمأنتها بذلك.

وفي اليوم ذاته، تثير المجلة الأسبوعية الديغولية (نوتر ريوبليك [جمهوريةنا]/Notre Republique) فرضية عمل للمصالح الأمريكية الخاصة. «فليست هذه الفرضية مقبولة وحسب، بل إنها تتفق مع مجموعة من الاعتبارات التي يبعث مجموعها على الاضطراب» مذكرة بأن «المهدي بن بركة كان قد دعي إلى

الإليزيه منذ ما يقرب من العام ونصف» وأنه «تلقى من الجنرال ديغول استقبلاً مفتحاً وودياً». وتضيف المجلة «إن فرضية تواطؤ من الشرطة الفرنسية مستبعدة بالطبع لأنها غير معقولة . . .».

1 / 4 [شرطيان ضائعان]

الخميس [11] تشرين الثاني، يهبط المساء على باريس خالية من الاختناقات المرورية. لكن جوًّا ثقيلاً وحزيناً شيئاً ما يرين عليها مثل كل أمسيات الأعياد. كان الشخص جالساً وراء مكتبه، في الطابق الثاني من الرقم [36]، كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]، ممتلئ الجسم، نصف أصلع، ذا وجه مورّد بجرأة، يعبر عن امتعاضه أمام بعض الصحفيين المعتمدين لدى الشرطة القضائية، الذين تخلفوا قليلاً هذا المساء:

إنه دائماً الشيء ذاته في هذا النوع من القضايا: نتكلم كثيراً، لأننا نريد السير بأسرع مما يجب.

إذ إنه أوقف لتوه ثلاثة مهربين للمخدرات كانوا ينقلون [10] كيلو غرامات من الهيروين عبر ميناء الهافر، ويخشى أن يؤدي انتشار الخبر في الصحافة عرقلة التحقيق في هذا الموضوع كثيراً. والرجل الذي يتحدث هكذا يدعى لوي

سوشون، في التاسعة والأربعين من عمره، وعامه العشرين بالشرطة القضائية. ولأنه ضابط رئيس من الرتبة الأولى، فإنه يقود منذ ثلاثة أعوام مجموعة قمع تهريب المخدرات في فرقة الآداب بمحافضة الشرطة. لا يشبه المفتش ميغريه في شيء بقدر ما يشبه فيدوك (Vidocq)^[1]، ولا ينبغي الكلام معه عن (مقالة في المنهج)، إلا أنه بطل في تخصصه إذ يحفظ عن ظهر قلب أسماء جميع المهرين والمتعاطين في باريس.

يقف وراءه مساعده، ضابط الشرطة روجيه فواتو، [37] عاماً، طوله [1,80 م]، يتابع رئيسه بعينه مؤمناً على ما يقوله. هو أيضاً «عنصر جيد» كما يقال في الدائرة إذ لم يدخل إلى شرطة الآداب إلا في عام [1955 م]، لكن رتبته فيها ارتفعت سريعاً. فبذلاته المقلمة وقمصانه الحريرية، وشعره الأشقر المموج وحلاقتة المتقنة، جعلت منه «ابن عصره». ولا تعد الشبكات التي قضيا عليها بجهودهما لوحدهما. فهما بصورة خاصة اللذان سلما إلى مكتب المخدرات في مكتب التحقيقات الاتحادي (FBI) مذيع التلفزيون الفرنسي جاك أنجيلفان، ذلك أنهما عملا عدة مرات بالتعاون مع زملائهم الأميركيين ضد «الرذيلة الدولية». وهما أيضاً اللذان قبضا منذ قليل على أندريه موجيري، الملقب بـ«دديه مونمارتر».

في الساعة [19³⁰] يرن جرس الهاتف الداخلي. ويرفع فواتو السماعه:

نعم، سيدي المدير . . إنه لك، معلم» يقول وهو يناول الجهاز لسوشون.

بالطبع يا سيدي، سأصعد فوراً».

يضع سوشون السماعه، يقف، يدور حول مكتبه موجهً الكلام إلى الصحفيين: «سنستأنف ثرثرتنا فيما بعد، فالمدير يناديني».

هناك موظفون في المكاتب يحلمون طوال حياتهم بصعود طابق. إلا أن الأمر لرئيس مجموعة المخدرات يعني نهاية غير منتظرة لمساره المهني. المفوض بوفيه محاط بالمفوض المساعد روجيه بوابلان والمفوض أتايفولي، الرئيس الجديد لفرقة الآداب. وقد نسي إشعال غليونه.

اجلس، يا سوشون، أظن أننا نحتاج لبعض الوقت.

يستذكر يوفيه نشاطات لوبيز والخدمات العديدة التي سمح له مركزه في أورلي بإسداؤها لمجموعة قمع المخدرات.

‘يشكل مطار أورلي مفترق طرق لتهرب المخدرات، وكان لوبيز منذ ثلاث سنوات أحد المخبرين الرئيسيين لدي‘، يتنهد سوشون، وهو يزعم استغرابه من العلاقات التي يمكن لمفتش الإير فرانس أن يكون أقامها مع أصحاب سوابق كبوشيزيش، طبقاً لما قرأه في الصحافة حول موضوع قضية بن بركة. وعلى كل، فهو يجهل كل شيء عن دور لوبيز في هذه القضية، التي لم يطلع عليها إلا من الصحف.

متى كان آخر اتصال لك معه؟.

— في منتصف تشرين الثاني، عقب معلومات هاتفية حول قضية مخدرات جديدة لم تنطلق بعد.

— ألم تره فيما بعد؟.

— كلا.

— هل ذهبت إلى منزله في أورموي سابقاً؟.

— أجل، مرة واحدة.

— هل تعرف عنوان بوشيزيش في فُنتناي لُفيكُمت؟.

— كلا، لم يكن معه أي اتصال، ولأ مع أي رجل متورط في هذه القضية.

— أين كنت يوم الجمعة [29] تشرين الأول/ أكتوبر بين الساعة [12⁰⁰] و[13⁰⁰]؟.

— لا بد أنني غادرت المصلحة نحو [12³⁰]، وركبت الحافلة ذاهباً للغداء في بيتي. علي أن أتأكد، لأنني منذ ما يقرب من خمسة عشر يوماً، كنت ما زلت في الهافر الليلة الفائتة في موضوع قضية موجري، وذكرياتي غير واضحة حتماً.

— حسناً، سندون كل هذا في محضر. أنت، يا بوابلان، قم باستجواب روجيه فواتو. وسأهتم بسوشون.

في الساعة [21⁰⁰]، يهاتف رئيس الفرقة الجنائية منزل القاضي زلنجر الشخصي لإبلاغه بتوقيف الشرطيين.

كيف وصل إلى هذه النتيجة؟ في التقرير الذي سيرسله بعد يومين إلى القاضي، بتاريخ [11] تشرين الثاني، بعنوان «معلومات حول موظفين في الشرطة»، يتبين من تفحص قائمة المكالمات الهاتفية التي طلبتها الغرفة [304]، لإيلي ترجمان في أثناء إقامته في فندق دُريه بين [15] آب/ أغسطس و[2] أيلول، وبين [14] تشرين الأول/ أكتوبر و[6] تشرين الثاني، ظهور رقم فولتير [64-16] بين مكالمتين إلى الرقم [7] فُتْنَي لُفِيكُمَت، وإلى الرقم [143] في مَنِيَسِي. والرقم [143] هو رقم لوبيز الشخصي، والرقم [7] رقم بوشيزيش، وفولتير رقم المدعو لوي سوشون، المقيم في [105]، بولفار ريشار لنوار، ضابط الشرطة الرئيس لفرقة الآداب.

وسمحت، من جهة أخرى، تحقيقات سرية بالتثبت من أن موظف الشرطة الذي تدخل يوم [2] أيلول/ سبتمبر لتسهيل تجديد جواز سفر فيليب بيرنيه، صباح مغادرته إلى القاهرة، لم يكن سوى مساعد سوشون، روجيه فواتو. أخيراً، نأ إلى علم بوفيه أن للوبيز علاقات متكررة مع هذين الشرطين اللذين كان يعاونهما وذلك بأن يسهل لهما مراقبة المشتبه بهم العاملين على المستوى الدولي. ويمكن لمظهريهما أن يتفقا مع وصف الأزموري للرجلين الذين أوقفا بن بركة أمام مقهى لبّ.

مع أهمية واستعجال تحقيق يقومان به حالياً بخصوص قهريب عدة كيلو غرامات من الهيروين، فقد استدعيناها إلى مكتبنا.

يبدأ الاستجواب في [21³⁰]. لكن سوشون مصر على أقواله. وفي [22²⁰]، استجواب من جديد. يوضح سوشون أنه في [29] تشرين الأول/ أكتوبر، ركب الحافلة [96] عائداً إلى منزله للغداء. وعاد إلى مكتبه في الساعة [14³⁰]، ليغادره مبكراً ذلك المساء، نحو الساعة [18³⁰]، للذهاب كما يذكر جيداً الآن، إلى السندوة العسكرية في ساحة سانت أغسطين، لتلقي ميدالية ضابط للسعف الأكاديمية فيما يتصل بالتربية الوطنية. واستمر الحفل من الساعة [20³⁰] حتى الثانية أو الثالثة صباحاً.

كانت الساعة [23¹⁰] عندما نهض المفوض بوفيه. غلبونه بارد. فيجدج
مرؤوسه بنظرة نارية صائحًا:
هذا يكفي. بوابلان، إنه لك.

وتسقط هذه الكلمات الخمس كالمقصلة على لوي سوشون، إذ لن يستأنف
الحديث مع رئيس الفرقة الجنائية إلا بعد ست وثلاثين ساعة. وستتابع المفوض
بوابلان الاستجواب، بعدما تلقى إفادة فواتو:

في سبتمبر، هاتف لوبيز الذي تستخدمه منذ سنين المصلحة للسؤال
عما إذا كان ممكناً إصدار جواز سفر بصفة عاجلة لأحد أصدقائه
الحميمين. وقدم لي ذلك اليوم في نحو الساعة [09³⁰] صباحاً فيليب
بيرنييه عند بوابة الرقم [36] في كيه ديه أورفير [رصيف أورفير].
فرافقتهما إلى مصلحة جوازات السفر في مقر المحافظة.
وعلمت عن طريق المصادفة، منذ خمسة عشر يوماً، أن لوبيز يملك
أسهماً في فندق للدعارة في شارع مونبارناس.
كنت يوم الجمعة [29] تشرين الأول/ أكتوبر، أقوم بالتحقيق في حي
الأوديون حول ألماني هو ميكايل كرونزدر، متورط منذ شهر في
قضية مخدرات. فأجريت تحقيقاً في فندق بشارع مازارين. وفي وقت
الغداء قمت ببعض المشتريات في السامارين وبازار مقر البلدية. ولم
أحتج بالتالي استعمال سيارة الصالون [403] التابعة للمصلحة، ذات
الرقم [3076 MC 75].

وساد الذهول في الفرقة الجنائية: إذ طلب من جميع رؤساء الفروع
والمجموعات البقاء على استعداد، وينتظر ضباط الشرطة في مكاتبهم، وراء
آلاتهم الكاتبة.

«هذا غير معقول» يتمتم ذلك الذي يلقب ببول إذ إنه يعرف سوشون منذ
عشرين عاماً، وهما من المهنة ذاتها، وعليه الآن أن يطبع إفادته بحلف اليمين . .

فهي المرة الأولى في تاريخ كيه ديه أورفير [رصيف أورفير] التي سيقوم فيها
رجال شرطة باستجواب زملاء كما يفعلون مع مشتبه فيهم من السوق،
وممارسة اللعبة التي يمارسونها في العادة مع مجرمين عاديين معهم. ومع ذلك

سيكون لزبوني ليلة المראה هذه الحق في بعض الحظوة، كالطعام الذي جلب من مطعم مجاور، وبعض الراحة فيما بين الاستجوابات على سرير عسكري. إلا أنه لا تقيح ظاهر، وما من علامة خارجية على طفرة في التحقيق الجاري. بل السرية المطلقة: فلا ينبغي لفت انتباه الصحفيين. ولا مشكلة في ذلك ليلاً: إذ ما من أذن غريبة تجول في الممرات. لكن الخبر لا يجب أن يتسرب في النهار بأي ثمن: وسيجول سوشون وفواتو عند الحاجة بحرية من مكتب إلى آخر ومن طابق إلى آخر وكأن شيئاً لم يكن.

من الساعة [23³⁰] إلى الساعة [23⁵⁵]، يوضح سوشون بأن السيارة المخصصة لمجموعته على نحو دائم هي سيارة صالون ذات لون أزرق فاتح من نموذج تجاري مع قفص مثبت على سقفها، لا ينبغي أن يسجل استعمالها على دفتر حركة السيارات. ويتصرف بها طبقاً لمقتضيات المصلحة بحرية. ولم يحتج استعمالها يوم الجمعة [29] تشرين الأول/ أكتوبر .

وردًا على سؤالين، أجاب بأن لوبيز لم يصله قط مع مغاربة، وأنه لا يعرف إيسلي ترجمان ولا فندق دُريه. وفي الساعة الثانية عشرة والنصف، يحضر لمدة ساعة عملية تفتيش مكتبه، في الطابق الثاني. وفي السادسة صباحاً، سيقوم زملاؤه بتفتيش شقته بموافقته، في بولفار فولتير. وبسؤال زوجته، فيرجيني سوشون، أجابت بأن لوبيز هاتف الأربعاء [27] أو الخميس [28] تشرين الأول/ أكتوبر، طالباً أن يهاتفه زوجها في أورلي. وتذكر جيداً أن زوجها عاد للغداء الجمعة [29] في المنزل مع فواتو. نحو الساعة [13⁰⁰]. وكانت متعجلة لأنها على موعد لدى الحلاق.

سيمضي المحققون فترة الصباح كلها في التحقق من "أعذار" زميلهما ومن تصرّجات السيدة سوشون. فيتبين لهم بأنها أخطأت في يوم الغداء المعني، وأنها على تناقض مع فواتو، الذي يدعي بأنه اكتفى فقط بعصرونية في بولفار سان ميشل. كما أنه ليس هو اليوم الذي تقدم فيه إلى صاحب فندق شارع مازارين.

ولدى استجوابه من جديد في الساعة [15³⁰]، يسرد كيف قام يوم السبت [30]، بنقل منصبات إلى منزل سوشون الذي كان سيحتفل بعيد زواج والديه

الذهبي في الغد. وفي هذا اليوم بالذات تم الغداء الذي تتحدث عنه السيدة سوشون. وقام فواتو يومي الأحد والاثنين، بالمناوبة في فرقة الآداب لغياب رئيسه. وذهب الثلاثاء لاستعادة المنصب التي استعملت في منزل سوشون وارجاعها إلى صاحب كراج في شارع ريتز كان أعارها له.

في الساعة [17⁴⁵] طُلب من سوشون وفواتو أن يتخذا مكانيهما بين مجموعة من ثمانية رجال مصطفين بأرقام في المكتب المجاور لمكتب بوفيه. ويدخل بوابلان عندئذ رفيق بن بركة، الأزموري طالباً منه التعرف على الشرطيين المزعومين اللذين أوفقا السياسي المغربي في سان جرمان ديه بريه. ومع أن سحنتي سوشون وفواتو تبدوان متفتقتين مع الأوصاف التي أعطاهما إلا أن الشاهد يصرح بأنه غير قادر على التعرف عليهما. إذ إن خوفه كان من الشدة ذلك اليوم، حيث لم يستطع الانتباه على نحو كاف إلى وجهي المختطفين.

بعد تحقق من الكيلومترات التي قطعتها سيارة مصلحة المخدرات المتوقفة في فناء كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]، تترك الليلة كلها لسوشون وفواتو حتى يتسنى لهما التأمل كل على حدة في تناقضات إفادتهما ولامنطقيتهما. فقد وقع القاضي في الساعة [21³⁰] بالفعل على تمديد فترة توقيفهما أربعاً وعشرين ساعة أخرى.

كما طلب بوفيه منه أيضاً إخراج لوبيز من سجن الصحة، نهار السبت، ليواجهه بالشرطيين. ترى هل هذا التهديد بالمواجهة هو الذي سيؤدي بسوشون إلى الاعتراف؟. يبدو أن تدخل مدير الشرطة القضائية، ماكس فرنه، الشخصي لديه، من دون حضور المفوض بوفيه، كان أكثر حسماً في «النهاية».

وعلى كل، فمنذ الجمعة مساءً، ينشر محامو عبد القادر بن بركة في قصر العدل خبر توقيف شرطيين «حقيقيين». وفي الساعة [23⁰⁰]، تنشر وكالة الصحافة الفرنسية، بعد استجواب جان بورزي، معاون السيد روجيه والمناوب في مكتبه بلاغاً:

كذبت مصادر مأذونة أن يكون رجال شرطة فرنسيون متورطين في قضية بن بركة.

وعندما يصل رئيس الفرقة الجنائية الساعة التاسعة من صباح الغد يبدو عليه الامتعاض بوضوح. أسبب هذا البلاغ؟ أم لأن صحفيين لم تأخذاه في الاعتبار ونشرتا الخبر؟ أو لأن سوشون وفواتو مصران على أسلوب دفاعهما، مثل أي لصين عاديين؟.

اقتيد لوبيز بُعيد الظهر إلى (النظارة) حيث ينتظر مواجهته بسوشون. وإذ علم هذا بالأمر، يقول للمفوض بوابلان:
لا حاجة لذلك. قل للرئيس إن لدي ما أقوله.

وبعدما أدخل سوشون إلى مكتب بوفيه الساعة [17²⁰]. يبدأ وهو يتباكى اعترافاً هيأه خلال محادثة مؤثرة مع السيد فرنه.

أود أن أشرح بصراحة، ليس بسبب ما اكتشف أثناء التحقيق، بل لأن ما جرى يكتم أنفاسي، وأشعر بالحاجة لإراحة ضميري. وإذا كنت لم أفعله من قبل، فذلك لأني كنت فرغاً من عواقب الدور الذي اضطرت للقيام به، وأيضاً لأن الاعتراف سيورط الزميل الشاب الذي رافقني.

لم يكن لوبيز يتخرج من القول والتكرار بأنه كان يسدي الخدمات الاستخبارية ذاتها لمصلحة أخرى غير الشرطة القضائية. فكانت لدي الرغبة بأن أرضيه، لأن علاقائنا كانت في اتجاه وحيد. ولذا لم أجد من اللائق وقد أتاحت لي الفرصة للرد عليه بالمثل أن أرفض، لاسيما أن الخدمة التي طلبها مني كانت القيام بعملية لحساب المنطقة الأخرى التي كان يتعاون معها.

لدى عودتي إلى منزلي مساء يوم [28] تشرين الأول/ أكتوبر تقول لي زوجتي أن أهاتف لوبيز الذي هتف لتوه من أورلي. ويعتذر لوبيز في الهاتف، طالباً مني المرور على المطار لرؤيته على نحو عاجل. تناولت العشاء على عجل، ونحو الساعة [22⁰⁰] التقيت لوبيز في قاعة الركاب، وتبعته إلى مكتبه.

حكى لي أن مشاغباً مغربياً خطراً اسمه بن بركة يوجد حالياً في باريس، من أجل نشاطه السياسي، وأنه نظم مؤامرات ضد ملك المغرب، ويحضر اعتداءً آخر. وهو غاضب منه، أضاف لأنه حصل على العفو ويستطيع العودة بحرية إلى بلده. فتسوية كهذه كانت

مرجوة للطرفين. والأمر يتعلق إذن بمجرد تسهيل محادثة بين هذا البركة والوزير المغربي للداخلية، الجنرال أوفقي، يرافقه مدير الأمن المغربي. كان لوبيز يطلب مني الإفادة من صفتي كشرطي في تجريده من حذره واقتياده إلى الشخصية المغربية التي كانت ترغب في التحدث معه. وبما أن لديه موعدًا على الغداء في الغد بمقهى لبّ مع السينمائي فرانجو لعمل فيلم حول التحرر من الاستعمار، فيجب التدخل قبل ذلك. وكرر لوبيز التأكيد بقوة أن هذا اللقاء يتم بغطاء مصلحة فرنسية. كما أضاف موضحًا إن بركة لم يكن غريبًا عن إدخال الحشيش والشيرة إلى الحلي الجامعي، بمعونة أحد الطلاب. وكان يجب أن تنعقد المحادثة السياسية التي كان يكلفني باقتياده إليها في مكان منعزل بضواحي منّسي. وضرب لي موعدًا في الغد الساعة [10³⁰] أمام بوابة كنيسة نوتردام في المرآب الأيمن. وكان عليّ قبل ذلك تلقي تأكيد هاتفي. لكنني لم أحصل عليه. وفي الساعة الموعودة، التقيت لوبيز، وكان يقود سيارة سيمكا [1300] أراها للمرة الأولى. فقال لي إنه لم يتسن له، لضيق الوقت، استئجار سيارة للعملية، وسألني عما إذا كان بإمكانني استعمال سيارة المجموعة. وقال لي أيضًا أن بركة وصل لتوه من جنيف وأنه نزل عند صديق في شارع جان مرموز. فاقترحت عليه عندئذ التدخل فورًا، لدى خروجه من هذه الشقة. لكن لوبيز لم يوافق، مضيفًا أنه لا بد أن يكون خرج هذه الساعة، ليصل بالتأكيد إلى مقهى لبّ في الساعة [12¹⁵].

عدت إلى المصلحة وقلت لقواتي، بأنني سأصاحبه إلى عملية، ساعة الغداء، إذا لم يكن لديه ما يعمل به بصورة خاصة. أخذنا السيارة [403] نحو الساعة [11³⁰]. وأوقفناها في الممر المعاكس لبولفار سان جرمان، على بعد نحو [20] مترًا من لبّ. كان لوبيز في المكان بشارين مستعارين ونظارات مزيفة، كنت أعطيتها له منذ خمسة عشر يومًا، عندما أخبرني بأنه كان بحاجة إلى هذا التنكر في إطار نشاطاته للمصلحة الأخرى التي يتعاون معها. فوضعتها في ظرف باسمه في مقهى أو سولي دور بشارع القصر.

عندما خرجنا من السيارة في سان جرمان ديه بريه، ابتعد لوبيز ليتكلم مع لوبي الذي كان مرتديًا معطفًا أزرق. وكنت في الانتظار أمام بوابة فندق تاران عندما رأيت وصول بركة مع صديقه راجلين،

من شارع دراغون. وكان لوبيز أعطاني أوصافه وقال لي إنه سيكون مصحوباً بشاب مغربي. فأريتهما شارتي وطلبت من الطالب الابتعاد. أخرج بن بركة جواز سفر دبلوماسياً جزائرياً باسمه، وفحصت تأشيرة دخوله. سألته عما جاء يفعل في باريس فأجابني إنه لعمل في مشروع فيلم. وقبل انجنيء معنا من دون صعوبة، حتى أنه عبر الممر المعاكس أمامنا للصعود إلى السيارة. ففوجئت بوجود لوبيز جالساً على المقعد الخلفي الأيمن.

جلست خلف المقود واستدرنا في شارع ريت للوصول إلى بوابة أورليان، ثم طريق الجنوب السيار. تركنا الطريق السيار في منعطف مئسي وتابعنا طريقنا إلى اليمين. وكان لوبيز يدلني على الطريق بالإشارات. رأيت شاخصة (فُتِنَايَ لُفِيكُمَت). أشار لنا رجل من على الرصيف، أمام بوابة مفتوحة، عبرناها للدخول إلى فناء المزرعة. تقدم دوباي إلى السيارة، وظهر بوشيزيش الذي لم يكلمني عنه لوبيز إلا تحت اسم (بون بوش [الفم الطيب]/ Bonne bouche).

"نفضل معي يا سيدي، أنت هنا من أجل سلامتك الشخصية" قال لبن بركة وهو يصحبه إلى البناء الرئيس.

كنت نزلت أيضاً وذهبت للتبول أمام جدار، بينما كان فواتو يأخذ مكاني وراء المقود لإدارة السيارة. قال لوبيز عندئذ لأحد الرجال الذين بقوا في الفناء إنه سيهاذف من فوره أوفقيز وسيعود معنا. صعد إلى الخلف، وكانت الساعة تزيد قليلاً عن الواحدة عندما اتخذنا الطريق. وبسؤالي له، كرر أنه سيهاذف أوفقيز، وكأن هذا الأخير موجود في باريس. تركناه في مفترق طرق باك لتناول الغداء في مطعم ديون-لاتان القديم قبل أن نستأنف عملنا.

عندما سمعت في الغد خبر اختفاء بن بركة، فكرت بتقديم تقرير عن العملية التي تورطنا فيها، لكنني كنت آمل دائماً بأن بن بركة سيظهر، إذ كنت أظن حقاً بأن المقصود هو اصطحاب بن بركة إلى محادثة مع الجنرال أوفقيز، لإسداء خدمة إلى لوبيز الذي طالما ساعدنا.

في [2] تشرين الثاني، هاتفني لوبيز في مصلحتي، وكان يتلفظ بكلام مشوش مثل: يريدون تحميلي المسؤولية.

أما وقد اطلع على اعترافات رئيسه، فقد قرر فواتو الكلام أيضاً. وبما أنه لم يطلع كما يبدو على المقدمات والنتائج، يعطي تفاصيل أكثر عن مجريات "توقيف" بن بركة.

قال لي رئيسي إنه بحاجة إلي. كانت الساعة [10³⁰]، لكنه لم يكن يعرف ساعة العملية بدقة كما يبدو، وينتظر مكالمات هاتفية، إذ كان المقصود توقيف مهرب شهير يحمل أوراقاً مزيفة. وعندما لم يتلق المكالمات المنتظرة، قرر الذهاب بين الساعة [11³⁰] والساعة [12⁰⁰] إلى مكان المراقبة بسيارة المصلحة.

كان الزجاج الخلفي للسيارة محجوباً بصفحة زرقاء. وقال لي خلال الطريق إننا ذاهبان إلى مقهى لبّ. رأيت لوبيز آتياً وهو متنكر فأكد لي أوصاف الشخص التي أعطانيها سوشون لتوه. ابتعدت عنهما لأقف في موقف الحافلة، مقابل المقهى. وطلب مني سوشون شراء ثلاثة أعداد من صحيفة فرانس-سوار لإعطائنا مظهرًا عاديًا. توقفت أمام قاعة سينما الدرغستور. ودخل لوبيز إلى مقهى لبّ ليشرّب شيئاً وراء الواجهة الزجاجية مدة عشر دقائق. بينما كان الذي تسمونه باليس يمشي جينة وذهاباً أمام المقهى. ووصل فرانجو إلى الرصيف المقابل للممرّ المعاكس حيث توقف وخلع معطفه الواقعي ليطويه تحت إبطه. مر شخص بجانبني قائلاً: سأشير لكم إليه. كان يضع نظارات، شعره قليل في مقدمة الرأس، يرتدي بذلة داكنة. من المحتمل أن يكون فيغون.

فجأة رأيت سوشون واقفاً تحت مظلة فندق تاران، يتحدث مع رجلين لا أعرفهما، وكأنه يتفحص أوراقهما. وقد منعتني النظارات السوداء والقبعة مع المعطف الجلدي من التعرف في الحال على الشخص المفروض توقيفه. اقتربت فسمعت سوشون يأمر الآخر بالابتعاد 'ابتعد من هنا'. وقمت بنفسي بإبعاده، بينما كان سوشون يتفحص جواز سفر ديبلوماسياً، متجهاً مع الرجل نحو السيارة. وكان لوبيز يستعد لفتح الباب وهو يضع يده على القبضة الأمامية اليمنى، وكان الباب اليساري الخلفي مفتوحاً على الرصيف. قبل أن يركب بن بركة السيارة سألنا عما إذا كنا فعلاً من الشرطة الفرنسية. فدعاني سوشون عندئذ إلى إطلاعه على شارتي. وبينما كنت أتبع بن

بركة داخل السيارة، انتبهت إلى وجود رجل متين البنيان إلى يمينه، بقفازات جلدية، عرفت فيما بعد أنه لوي.

بدأ القلق ينتابني عندما خرجنا من باريس بطريق الجنوب السيار. فأخذت بالصفر لأنه لم يكن هناك أي تبادل للحديث. وكان بن بركة يراقب الطريق باهتمام إذ لم تغلق الستر التي توجد خلف المقعد الأمامي، وفقط كان الزجاج الخلفي محجوباً. في فئتناي لفيكمت، كان باليس في مدخل المزرعة حيث توقفنا، لأنه تجاوزنا خلال الطريق، لكننا لم نستطع رؤيته ونحن في الخلف. أشار لنا إلى الجزء اليساري من الفناء حيث عبرنا بوابة داخلية وتوقفنا في ممر يفضي إلى ما يشبه المخزن وكان مفتوحاً. فزل سوشون ولوبيز واتجهتا، في الفناء الكبير، نحو واجهة المنزل. وخرج بوشيزيش في اللحظة ذاتها من خلف المنزل وقد رفع كمي قميصه عن ذراعيه، وبحمالة سروال حمراء. اقترب من السيارة وفتح الباب اليميني الخلفي. فزل لوي متبوعاً ببن بركة. واتجهت ثلاثتهم نحو المخزن، ونزلت بدوري للانضمام إلى لوبيز وسوشون أمام البناء الرئيس. أخذت مفتاح السيارة من سوشون لإخراج السيارة من الممر وعمل نصف دورة، ثم نزلت وانتظرت بعيداً. وعاد بوشيزيش ولوي فقال لوبيز لهما: ما علينا إلا أن نقول له بأننا اقتدناه إلى هنا لحمايته من اعتداء.

قادت السيارة وسوشون إلى جانبي، ولوبيز في الخلف يكرر أنه يعرف أين يجد أوفقيز ما إن نعود إلى باريس. تكلم عن اجتماع للحكام المغاربة في العاصمة وأيضاً عن المصالح الرسمية التي كانت مطلعة على العملية. في مساء الغد، عندما سمعنا البلاغ من المذيع، قال لي سوشون ألا أقلق لأنه كان يظن أن المصالح السرية التي ينتمي إليها لوبيز بثت الخبر عمداً إذ كانت لدينا ثقة كبيرة بهذا الرجل الذي وصلته بنا مصلحة رسمية.

لم يبق أمام المفوض بوفيه إلا إحالة هذين الشرطيين «الضائعين» إلى قاضي التحقيق لوي زُلغَر، الذي كان وجه الاتهام إلى أنطوان لوبيز والغالي الماحي بالتوقيف غير القانوني، والاحتجاز التعسفي. الساعة [21³⁰]

[13] تشرين الثاني، ومدير الشرطة القضائية مجتمع منذ ساعة مع النائب العام

للجمهورية غي شَنُون. ويصدر القاضي زُلنغر مذكري جلب، لكنه يسمح بصفة استثنائية لحققي الفرقة الجنائية بإبقاء سوشون وفواتو ليلة أخرى في مقرهم بدلاً من اقتيادهما إلى سجن التوقيف. والمقصود هذه المرة الرفع من معنوياتهما إذ يتزل ضابط شرطة لجلب وجبة من مطعم مجاور. ويتردد صدى ضوضاء الصحن والكؤوس التي تنقل في صندوق، تردداً غريباً في هذه الممرات التي لا يرى فيها عادة إلا المشتبه بهم، والقيود حول معاصمهم، شظيرة باليد اليسرى وعلبة الجعة في اليمنى، يُقتادون إلى الأقفاص المشبكة، حيث يوقفون. ولن يقتاد الشرطيان إلا في الغد الساعة [11¹⁰] إلى مكتب القاضي الذي سيأمر بحجزهما في سجن الصحة.

لكن توجيه الاتهام إليهما سيُدخل آلياً إجراءً لا سابق له، ناجماً عن الإصلاح الأخير لقانون العقوبات، وسيؤدي إلى حرمان القاضي زُلنغر من مساعدة الشرطة إذ إن صفتها ضابطي شرطة قضائية تلزم القاضي المعين خلال الثمانية أيام من قبل الغرفة الجنائية في محكمة النقض بـ«القيام شخصياً بكل فعل استعلامي ضروري في كل الأراضي الوطنية». فالمادتان الجديدتان [680] و[687] الصادرتان لهدف سام هو تأمين الحياد التام لقاضي التحقيق عندما يوضع أعضاء من الشرطة لهم صلاحية التحقيق موضع الاتهام، تصيبان قاضي التحقيق في الواقع بالعجز. فعندما تكون غرفة الاتهام ثبتت السيد زُلنغر في مهمته، وحتى عندما تعين له قاضياً مساعداً آخر ليحل محله في حالة المرض، فإنه لن يستطيع إصدار استنابة قضائية لتلقي شهادات، في فرنسا على الأقل، ولا تخويل قاضٍ آخر أو مصالح الشرطة بصلاحياته. إذ عليه أن يجري بنفسه التفتيشات والتحقيقات والاستقصاءات والاستجوابات والمواجهات. أما عن المخبرين، فلن يكون لديه سوى المخبر شبه، لينتقل إلى المحافظات. وتتخلى الفرقة الجنائية عن التحقيق: إذ لن يكون بإمكانها إلا تنفيذ أوامر التوقيف، كسلاح وهمي ضد المشتبه بهم في حالة فرار . .

إلا أن الفرقة الجنائية، في الانتظار، تتابع استقصاءاتها، وتراكم الوثائق والمحاضر. فخلال خمسة عشر يوماً، أجرت أربعة توقيفات في قضية بن بركة وجمعت عناصر

عديدة تبرهن على تورط ومسؤولية أعلى موظفي الشرطة المغربية، وحتى عضو نافذ في حكومة الرباط. وقابلت الاعترافات التي حصلت عليها بعضها ببعض. كما بحث من دون جدوى عن أثر يدل على مصير الضحية.

في [4] تشرين الثاني، عثر المحققون على الرسالة المخطوطة التي تركها الماحي لأوفقيير في فندق رويال-ألمأ، ليلة [31/30] تشرين الأول/ أكتوبر، وتلقوا شهادة مديرة الروتيسيه في فُتْنَيْ لُفِيكُمْت التي رأت سيارة شرطة تدخل منزل بوشيزيش في [29] تشرين الأول/ أكتوبر نحو الساعة [13⁰⁰]، والتي سمعت لوبيز في صباح الغد يقول بالهاتف:

تدبروا أمركم كما تشاؤون. علي الحصول على مكان لراكب حتماً.

وفي [5] تشرين الثاني، استمعوا من جديد لفرائنجو وهو يحكي لهم أن فيغون كان يفتخر دائماً بعلاقاته مع الأشقياء. وحصلوا من صاحب مطعم باراي فيبي بوسست على دليل للغداء الذي جمع السبت [30] تشرين الأول/ أكتوبر هناك لوبيز وباليس ولوني مع اثنين من المغاربة.

في يوم [6]، تواصلت الاستقصاءات في منطقة أورموي وفُتْنَيْ لُفِيكُمْت بمساعدة كلب الشرطة إيغور إذ سلم عبد القادر بن بركة الشرطة البيجاما وقفاز الحمّام اللذين عثر عليهما في حقيبة السفر التي أودعها أخوه لدى جو أوهنا، في [9] شارع جان مرموز، ساعة وصوله إلى باريس صباح يوم [29] تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت هذه الحقيبة تحوي أيضاً سيناريو فيلم (باستا!) وبطاقة عودة إلى جنيف في طائرة [31] تشرين الأول/ أكتوبر. وظلت الأبحاث سلبية مثل جواب مشرحة كوري التي سُئلت من جديد.

وفي اليوم ذاته، سمح دهم حانة بالماريوم بشارع جويير، بمعرفة أن روجيه لنتز أضحى شريكاً في استثماره منذ الأول من أمس، وهو بار للقوادين. وبين دفتر الحسابات في فندق الإليزيه بشارع لابيوتي، مرور العربي الشوكي الذي شغل الغرفة [55] من [3] إلى [7] تشرين الأول/ أكتوبر. وهاتف الرقم [7] في فُتْنَيْ لُفِيكُمْت (بوشيزيش)، والرقم [143] في مَنَسِي (لوبيز) ورقماً في الرباط. ووجد في فندق دُريه أنراً لإقامة إبلي ترجمان لثلاث مرات، وأرقام هاتف طلبها من

الغرفة [107] فيما بين [15] تشرين الأول/ أكتوبر و[5] تشرين الثاني، من بينها رقما روجيه لنتز ولويس سوشون.

كما عثر في [8 و9] تشرين الثاني، بمطار أورلي على بطاقتي اتصال مع المغرب طلبها لوبيز في وقت واحد على نحو مستعجل من مكتب بريد المطار، الجمعة [29] تشرين الأول/ أكتوبر في الساعة [1715]: الأولى للسيد العمراني في الرقم [11-240] والأخرى للنقيب بن سليمان أو السيد عالم في الرقم [01-203] بالرباط. وقد تذكر موظفا المكتب أنهما رأيا لوبيز يدخل إلى الكابينة برفقة رجل من البدانة حيث استطاعا سماع نتف من المكالمات لأن الباب بقي مفتوحاً. كان لوبيز قد طلب أولاً التحدث إلى الأمين العام أو إلى ابن سليمان، قائلاً لمحدثه إن عليه «المجيء فوراً، بطائرة عسكرية عند الحاجة». وكان مرافق لوبيز بين المكالمتين شديد العصبية، يسأله وهو يتكلم عن منزل معين، عما إذا كان مألوفاً وبخاصة إذا ما كانت له ستر خشبية على النوافذ. فأجاب لوبيز بالإيجاب وحصل على مكالمته الثانية التي لم تدم إلا دقيقتين. وتعرف الموظفان من خلال صورة فوتوغرافية على مرافق لوبيز العصبي، وكان بوشيزيش.

وعاد فرانجو للإفادة قائلاً: إن فيغون الذي كان يدعي صفة منتج منتدب، كان اقترح نصف مليون كمقدم لبن بركة يوم [20] أيلول/ سبتمبر في جنيف، لكن بن بركة رفض قائلاً إنه يتخلى عن حقوقه للأعمال الاجتماعية المغربية.

في [13] تشرين الثاني، عثر المحققون بأورلي على بطاقتي دخول أوفقير والدليمي في [30] تشرين الأول/ أكتوبر، المتناسبتين مع مواعيد الطيران التي ذكرها لوبيز، وبطاقتي ركوبهما في [31]، الأول على طائرة الساعة [08⁰⁸] المتوجهة لجنيف، والثاني على طائرة الساعة [09⁴⁵] إلى الدار البيضاء برفقة السادة: الحسيني، صقالي و"شوقي". كما حصلوا من فندق رويال ألما على حقيبة الجنرال أوفقير التي أودعها الماحي، وكانت تحتوي تسعة قمصان وخمس ربطات عنق وبيجاما بالأحرف الأولى للجنرال وآلة حلاقة كهربائية. وكان حارس الفندق، تلقى يوم [31] تشرين الأول/ أكتوبر، نحو الساعة [06⁰⁰] صباحاً، مكالمات هاتفية تطلب منه إيصال هذه الحقيبة إلى أورلي لطائرة الساعة

[08⁰⁰] إلى جنيف. لكنه كان ظن بأن الماحي قد ذهب بالحقيبة. وبقيت الفاتورة [75] فرنكاً غير مدفوعة.

في [15] تشرين الثاني، تعطي إدارة البريد والمواصلات قائمة الاتصالات الهاتفية الصادرة عن منزل لوبيز: من بينها رقم مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الحاسوبية شمال [40-92]، وطلب الجمعة [29] تشرين الأول/ أكتوبر، ورقم النائب بيير كلسترمن، وطلب السبت [30] تشرين الأول/ أكتوبر .

واكتشفت في [16] تشرين الثاني، في مكتب إير فرانس بأورلي أربع بطاقات بيع لتذاكر على طائرة باريس - الدار البيضاء، يوم [30] تشرين الأول/ أكتوبر، الساعة [20³⁹]، بأسماء بوشيزيش، كوهين (Cohen)، الدليمي، الحسيني، بتوصية من لوبيز، مع عنوان هاتفي لهؤلاء الركاب، هو رقم بوشيزيش. وقد تم إلغاء هذه البطاقات، وجاء لوبيز ليؤكد إلغائها نحو الساعة الواحدة صباحاً.

وتم في الأيام التالية الحصول على المزيد من المعلومات في أورلي: إذ شوهد لوبيز يوم [31] تشرين الأول/ أكتوبر في السادسة صباحاً، بمقهى الطابق الرابع يتناول فطوره برفقة الجنرال أوفكير واثنين من المغاربة. وتُضم بطاقات ركوب على طائرة باريس - الدار البيضاء باسمي بيرد وصقالي بتاريخ [30]، وبطاقة دخول في يوم [31] باسم العشعاشي إلى الوثائق الماثلة التي صادرها الفرقة الجنائية.

في [20] تشرين الثاني يقوم رجال الشرطة بتحقيق في ميناء روان حول تحركين لسيارات باتجاه الدار البيضاء لوحظا في [30] تشرين الأول/ أكتوبر . وهذه ستكون آخر مهامهم في المحافظات إذ عثروا بالأمس وهم يفتشون أربعة منازل محتملة ليفيغون، في أحدها وهو استديو بشارع شالغران متوافق مع رقم الهاتف الذي أعطاه فرانجو وبيرنييه، على نسخ من عقد فيلم (باستا!) مروسة باسم (شركة الصحافة الأوروبية/ Les Presses européennes) التي حُلَّت منذ سنة.

ويتعلق آخر تقرير، في [23] تشرين الثاني، بختم تحقيق الفرقة الجنائية بتحقيق تم في فندق الإليزيه ستار الكائن في [63] شارع غالييه حيث أمضى المدعو العشعاشي ليلة [4/3] تشرين الثاني، بالغرفة [35]، وانصرف فجأة أيضاً تاركاً حقيبته ومغفلاً تسديد فاتورته. وهاتف في الغد من جنيف طالباً إرسال حقيقته

إلى الرباط. وأعاد المهاتفة بعد ثلاثة أيام من الرباط، وأرسل حوالة برقية. كان هذا الأجنبي الغريب الأطوار شاباً [30] عاماً طويل القامة، رشيقاً، يضع نظارات ذات إطار ذهبي.

في [25] تشرين الثاني أجبر قرار غرفة الاتهام المفوض بوفيه على إغلاق ملفه. وإذا لم تتم خلال ثلاثة أسابيع معرفة ما صار إليه الزعيم المغربي المختفي، فقد عرف كثير عن طغمة غريبة لا يُعرف بالضبط في أي موضع تصنف: أفي السياسة أم في الشرطة أو عمل العصابات أو التجسس. صحيح أن نقاطاً عديدة ما زالت تحتاج إلى توضيح، لكن الخطوط العريضة للفعل الإجرامي الذي ارتكب بحق المهدي بن بركة تتكشف إذ يظهر أن اختطاف الثوري المغربي تم على مرحلتين. ففي القمة، الجنرال أوفقيير والمحيطون به، عاملين إما لحسابهم الخاص، وإما لحساب الملك الحسن الثاني، أو لحساب المصالح الأمريكية. وفي القاعدة، المنفذون، لوبيز وأصدقاؤه من رجال الشرطة، وبوشيزيش وعصابته. ولا تظهر لأول وهلة أي علاقة بينهما، لكن جوهر المشكلة هنا، في الواقع.

فهل مشاركة الشرطيين الحقيقيين فقط حادث عرضي يرجع إلى التهور؟ ظل المحققون متعلقين لبعض الوقت بهذه الفكرة، ثم يعلمون أن فندق الدعارة في مونبارناس الذي يستثمره لوبيز بالاشتراك مع بوشيزيش يزاول نشاطه بفضل مفوض رئيسي من فرقة الآداب هو لوي سوشون. ويصبح المخبرون في هذه المرحلة شركاء. وللمرء هنا أن يتساءل: في أي جانب من الحاجز يوجد هؤلاء الشرطة، بل هل يوجد حاجز حقاً.

ما يخص رجال الشرطة، كما كتب رجل القانون كاسامايور، لو لم تكن هناك بغايا لما وجد القوادون، وإذا لم يعد هناك قوادون، فلا وجود للمخبرين، وإذا لم يعد المخبرون موجودين، فلن يعود هناك رجال شرطة.

فإذا لم نسلم بأن سوشون وفواتو، على عكس اعترافهما لم يتدخلوا فقط لإسداء خدمة لمخبرهما المحمي، بل لأنهما تلقيا الأمر أو «الضوء الأخضر» من رؤسائهما، فكيف نفسر هذا البلاغ الذي أصدرته محافظة الشرطة في [18]

تشرين الثاني، تكذب فيه قطعياً أن يكون الشرطيين ذكراً أي «غطاء» وأن يكون «اسم أندريه سيمبي، المفوض الفرعي في إدارة الشرطة القضائية، قد ذكر قط من أي كان خلال التحقيق». ولماذا هذا التكذيب، ومن يكون طلب مثل هذا التوضيح؟.

فالأشخاص، من البداية، يعرف بعضهم بعضاً. والأشقياء الملاحقون الخمسة يشتركون جميعاً في أنهم من أصحاب السوابق. ولكن ليس هذا كل شيء إذ ينالون من تردهم على المحاكم ومن سلوكهم الاجتماعي إعانات مالية وتباهياً، ومن الخدمات التي قد يسدونها إلى بعض السلطات أو في بعض الظروف السياسية، كالاحتلال الألماني، وقضية الهند الصينية وإفريقية الشمالية، إفلاتاً من العقاب وجراً. ولكونهم أعضاء في أوساط الجريمة، ومخبرين عند اللزوم، تستعملهم السلطة المدنية للأفعال الأكثر خسة والعمليات الأكثر سرية. إذ «يُمسك» هم من خلال آليات يخالطها غالباً منع الإقامة أو النفي والتسامح مع ما يقومون به من مخالفات. وعلى كل فالتواطؤ يحكم الصلة بسرعة وبقوة. إذ لا يمكن للشرطة أن "تمسك" طويلاً من دون أن تكون بدورها (ممسوكاً بها). هم رجال مؤجرون ورجال ثقة، رجال دماء ورجال متع، يعتقدون مع أسيادهم غالباً علاقات نصف اجتماعية يتخذ صاحب المقهى فيها مظهر الضيف، وتؤدي المخالطة المتواصلة فيها إلى جعل هؤلاء فساقاً والآخرين بورجوازيين.

فأولئك الذين يصفهم الصحافي الشيوعي المتخصص ألان غيران بـ(القتلة المأجورين الجدد/ nouveaux sicaires) ويدعوهم صحفي لا غازيت دو لوزان الواسع الاطلاع شارل هنري فافرو (الأشقياء الوطنيين/ truauds nationaux) هم جميعاً أصدقاء أو تلامذة جو آتيا، المعتقل لدى الألمان سابقاً، والذي أصبح بعد الحرب أول مساعدي بييرو لوفو. ففي أثناء محاكمة جرت عام [1953 م]، صرح المفتش بو رئيس المحكمة أن بوشيزيش وأتيا المسجونين عندئذ في سجن فرين (Frenes)، «بمارسان إرهاباً حقيقياً ضد بقية المسجونين». إلا أن هؤلاء «القساة» غيروا شيئاً فشيئاً من نشاطاتهم. إذ أخذ أتيا "يتدبر" أمره، لكن نشاطاته اتخذت مظهراً جديداً. فيعمل أولاً في طنجة حيث يصبح في عام [1955/ 1956 م]،

بفضل صداقته مع الكولونيل برتران الذي عرفه في معسكر موتهاوزن، "مراسلاً محترماً" ل مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، واتجه لتهريب السلاح، فيبيع منها لوطنسي شمالي إفريقية، لكنه يخبر المصالح الفرنسية. يمكن التسليم وتاريخه. ذكر اسمه مرتين في قضايا جرائم سياسية: الأولى عند الاعتداء على جاك لوميفر دوبروي، رئيس (حزب الأوربيين الأحرار في المغرب / Européens libéraux du Maroc)، والثانية في عملية دبّرت في إسبانيا ضد الأمين العام لحزب الاستقلال، علّال الفاسي. فقد كان أنثياً مكلفاً بتفخيخ الزعيم الأول للاستقلال المغربي في المنفى بحقبة مملوءة بالمتفجرات، لكنه في اللحظة الأخيرة ترك بغياء السلطات الإسبانية تقبض عليه وتتهمه بمحاولة التخريب. وبعد وقت قليل، كان القضاء الفرنسي يطالب بتسليمه بحجة واهية هي قضية إجرامية غامضة في مونفور لاموري. وعندما وُزط لحسن حظه بمقتل اثنين من حداثي الخردة اشتريا مخزوّناً من الشحم سُرق من الجيش، سلّم إلى القضاء الفرنسي ووضع رهن الحرية المشروطة قبل أن يستفيد من منع المحاكمة. ويعثر عليه من بعد في أليجان، وهو يستغل، عند الاستقلال، مزرعة للموز، بينما تدبر رفيقته كارمن كوكو في باريس، خلف مقبرة مونبارناس حانة لو غفروش حيث يجتمع في ساعة المقبلات أصدقاؤه بوشيزيش، باليس، دوباي، فيغون ولوي . . ولدى عودته إلى باريس، عند نهاية حرب الجزائر، يشارك في اختلاس [3300000] دينار على حساب مجموعة من المستوطنين العائدين إلى فرنسا، فيقبض عليه كأنه مبتدئ، وهو ملك منع المحاكمات، إذ يعد منها ثلاث عشرة، بتاريخ [28] تموز/ يوليو [1965 م]، في بار بالدائرة السادسة عشرة، بينما كان ممنوعاً من الإقامة في محافظة السين. وكأنما تعمد فعله، يبدو أنه اختار بنفسه أن يوضع لبعض الوقت في مكان آمن.

ففي طنجة، مفترق الطرق الحقيقي للسياسة المغربية، ولجميع أشكال التهريب، تعرف على لوبيز. ولم يتوان رئيس محطة إير فرانس بتأجير خدماتها مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، وللشرطة المغربية، والشرطة الفرنسية. كما أسهم في تشرين الأول/ أكتوبر عام [1956 م]، بتواطئ من حاشية أوفقي، بتحويل طائرة أحمد بن بللا لحساب المصالح السرية.

وصديق طفولته جورج بوشيزيش، الذي يعمل في استيراد وتصدير الحمضيات والسيدات أيضاً، في المغرب دائماً، ليس لديه ما يرفضه للجنرال أوفقير، الذي يحمي أعماله الفندقية، هو أيضاً لديه علاقاته مع الشرطة ومع مكافحة الجاسوسية. أما فيغون فيتبجح بأنه يعمل لمصلحة موازية، وبأن له علاقة بخطف كولونيل منظمة الجيش السري (OAS) أنطوان أرغو في ميونخ في شباط/ فبراير عام [1963 م]، وأنه منذ نهاية الربيع يحضر "الخبطة كبيرة" مع المغاربة.

وهكذا، انطلاقاً من الدليمي، رئيس الأمن المغربي، إلى الشرطين سوشون وفواتسو، ومن الشرطة القضائية الفرنسية مروراً بلوبيز العميل السري وبوشيزيش صاحب المواقف، وأتياً رئيس العصابة "المتقاعد" وأصدقائه المسرحين بنصف الراتب فيغون وبالييس ودوباي ولوني، هناك في الواقع سلك موصول: فكلهم يعملون كثيراً أو قليلاً بمهام أمر بها، وكلهم من قريب أو بعيد، يعملون لحساب شرطة.

شرطة. ولكن أي شرطة؟، إذ يوجد في فرنسا دوائر شرطة مختلفة، نشاطاتها أقل ظهوراً من نشاطات الشرطة القضائية (la Police judiciaire): الاستخبارات العامة (les Renseignements généraux)، واستخبارات محافظة الشرطة واستخبارات الأمن الوطني (Sûreté nationale)، المتخصصة مبدئياً بالمراقبة الوقائية والسياسية، وهناك إدارة المراقبة الإقليمية (Direction de la surveillance du territoire, DST)، التي تتبع حصراً الأمن الوطني وتكلف بالقضاء على عملاء القوى الأجنبية في فرنسا، والأمن العسكري (Sécurité militaire)، والمكتب الثاني للجيش (Deuxième Bureau) ومصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، التي تمارس نشاطها الهجومية خارج الحدود.

ما تزال مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية تتبع رئيس الوزراء مباشرة، وستلحق خلال قضية بن بركة بوزارة الجيوش. وتخصص الموازنة التي ووفق عليها في الخريف لها [33,5] مليوناً رسمياً، لكنها تصرف بسعة من الفصل [37-91] لموازنة رئيس الوزراء، وهو فصل النفقات الخاصة. يقع مقرها في ثكنة توريل، في بولفار مورتييه، خلف حوض السباحة الذي يعطيها لقبها. وتستخدم [1400] موظف موزعين على سبع مصالح منها (مصلحة العمليات)

التي تعد من بين إنجازاتها محاولة اغتيال أحمد بن بللا عام [1955 م] في طرابلس الغرب، وخطفه الناجح على متن طائرة عام [1956 م]، والقضاء على مهربي السلاح لجهة التحرير الوطني الجزائرية في ألمانيا، ومؤامرة فاشلة ضد رئيس غينيا أحمد سيكوتوري عام [1960 م]، وفرار الأب فولبير يولو إلى برازافيل عام [1964 م] . . إلخ.

يومًا ما أدرك الرئيس بورقيبة في تونس أن كل محادثاته الهاتفية عمليًا تخضع لإنصات قصر الإليزيه. وكان المسؤول عن هذه العملية عميل ماهر من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، ملحق عسكري في السفارة الفرنسية. لكن مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية تستعين في مهمات غير شرعية عديدة برجال مأجورين عند اللزوم، من هؤلاء الناس الذين يسمون مغامرین وليسوا إلا مسرحين بنصف الراتب، على شاكلة جيمس بوند الأسواق. وتنعقد هكذا تواطوات غريبة بهذا الأسلوب كما حدث إذ أوقف في تشرين الأول/ أكتوبر [1962 م] ضابط من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية هو الميجور ريمون مويل، بينما كان يقود شبكة للجيش السري. وكان يلتقي بانتظام موظفين من الأمن الوطني عند حوض سباحة الإتوال، حيث كانوا يتبادلون التعليمات بين كل غطستين. فلمكافحة منظمة الجيش السري وجب إقامة شبكات موازية لأن مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية لم تكن مأمونة. ثم كان يجب إيجاد عمل لكل هؤلاء الذين سرحوا بعد الحرب السرية، وعملوا طوال المأساة الجزائرية مع هذا الطرف أو ذاك. تلك هي الخلفية لما شكل أكثر من (قضية) العام.

بعدما أطلع القاضي زُلفر أنطوان لوبيز على قرار اتهامه في [5] تشرين الثاني، يقول بصوت عال، في ممر القصر، متوجهًا إلى صديقه المحامي رينيه هايوت، وهو محامي نقابة ضباط شرطة المحافظة، الذي اختاره للدفاع عنه: «لم أقم إلا بواجبي كفرنسي، ولن تشعر بالحنجل مني أبدًا».

ويستحدث محام آخر عن زبونه، مساء [13] تشرين الثاني، هو السيد إيتين غوفريل الذي يقدم أخبارًا عن جورج بوشيزيش: «لقد هاتف زوجته وأعرب

عن فرعه من الضجة التي أثارها هذه القضية. فلم يستعمل منزله في أي لحظة كمكان للاحتجاز، ولم يكن سوى نقطة عبور. وهو يأمل في أن يقدم الدليل على حسن نيته قريباً. وإذا كان شارك في هذه القضية فلتيقنه من أن مصالح فرنسية تغطيه رسمياً».

وحتى سوشون نفسه لم يجد الأمر غير عادي، أن يقوم بتوقيف بن بركة من دون أي أمر، ثم باقتياده بسيارة المصلحة، ليس إلى مقر الشرطة القضائية، بل إلى فيلا في الضواحي البعيدة، برفقة أشقياء ذاتعي الصيت. صحيح أن الفرقة الجنائية، ومع الشبكة المعقدة من التواطوات التي أقر بها والغطاءات المسكوت عنها، سارعت إلى تعرف الخاطفين وتوقيف بعضهم. وصحيح أيضاً أن ملف قاضي التحقيق، وقد ترك وشأنه بقرار [25] تشرين الثاني، سيظل مكوئاً في جوهرة من عناصر جمعت خلال تحقيق الشرطة.

إن اختطاف السيد بن بركة جريمة شبه كاملة. سيكتب الخامي موريس غرسُن في صحيفة لوموند. فانطلاقاً من معلومات غير مؤكدة وجد مبهمة، اكتشفت الشرطة في أقل من ثمانية أيام كل التواطوات تقريباً، حتى أوفقيز الذي يبدو المنظم للاعتداء. وعلينا ننتهها على ذلك.

لكن علينا أن نقلق منها أيضاً لأنه إذا كانت الشرطة لم تتأخر في معرفة كل شيء تقريباً عن اختفاء جرى الإخبار عنه بمثل هذا التأخر، فذلك لأن هؤلاء الذين يخبرونها ليسوا بعيدين تماماً عن القضية. ومهما كانت الدوافع والمنافع من العملية، فإن بن بركة سقط في فرنسا ضحية هذا التحالف المضاد للطبيعة الذي يجمع بين بعض من مهنهم الدفاع عن القانون وآخرين يحترفون مخالفته.

1 / 5 «كلمة شرف من ضابط فرنسي»

عندما ظهر جليًا، الخميس [4] تشرين الثاني، أن مفتاح لغز [اغتيال] بن بركة موجود من دون شك في المغرب، يتوجه فيليب مالو، رئيس مكتب الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية، في المساء إلى الدار البيضاء. ويطلب السفير الفرنسي، روبير جيله، لقاء مع الملك الحسن الثاني الذي يوافق على لقاء يتم الغد في فاس.

يصل فيليب مالو صباح الجمعة [5] إلى الرباط، ويسارع مع السفير جيله إلى فاس، حيث يستقبلهما الملك على الفور في قصره.

استقبلت تصريحات لوبيز، التي نشرتها الصحافة الفرنسية، وبثتها الوكالات اليوم ذاته، في المغرب بكثير من الريبة. فالمعارضة تفكر جدًّا باتهام أوفقي الذي كان وراء قمع مظاهرات آذار/ مارس الدامي. لكن الأوساط المؤيدة للحكومة، ترجع اختفاء بن بركة إلى انتقام أصدقائه السياسيين: إذ إن هؤلاء يلومونه على اختلاس الأموال التي أودعها معه الاتحاد الوطني للقوى الشعبية كما يقال.

فوجد الدبلوماسيان، في هذه الظروف، صعوبة كبيرة في إقناع الملك. فأطلعاه على النتائج الأخيرة للتحقيق، إذ علما لئولهما باعترافات الماخي، قريب أوفقي، معبرين عن تمني الحكومة الفرنسية برؤية جلالته يقوم باستخلاص النتائج على الفور وإقالة وزير داخلته الذي وضع موضع الاتهام باعترافات المتهمين وبعناصر هذا التحقيق. لكنهما يشعان بأن الملك يتصرف وكأن هذه القضية لم تكن تعنيه أو تعني حاشيته. ويعبر الحسن عن استغرابه من رؤية باريس تعلق أقل أهمية على تصريحات شخص مشتببه به مثل لوبيز أو تافه مثل الماخي، اللذين يسعيان الأول إلى إبعاد المسؤولية عن نفسه والثاني إلى فهم ما يجري له.

ويعتبر الحسن خلف الاتفاقية القانونية الفرنسية-المغربية، التي تنص على أنه عندما يتهم أحد الرعايا بجرمة على أراضي الدولة الأخرى ويعود إلى بلاده، ينبغي أن تلاحقه وتحاكمه عدالة بلاده ذاتها. وهي بالذات المجازفة التي لا يمكن لممثلي الحكومة الفرنسية قبولها، أي: تحقيق متسرع تقوم به السلطات المغربية، ويوجه بطريقة تبرى الجنرال أوفقي نهائياً، وبذا تحمي سلطة الحكم القضائي المذنبين المغاربة من ملاحقات محتملة في فرنسا. ويرد الملك بلهجة حازمة بأن من المستحيل أن يسلم إزاء ما يسميه «إنذاراً»، و«تدخلاً غير مقبول من باريس في شؤون القصر، وانتهاكاً للاتفاقية القانونية المعقودة بين البلدين: وهو لن يقبل وزيره المخلص، بل يطلب من السفير الفرنسي أن يبلغ حكومته برغبته في أن تخطر العدالة المغربية فوراً بالقضية، وأن ينقل إليها رسمياً الملف حتى تتوضح الأمور».

وإذ يدعى روبر جيل في الغد إلى باريس للتشاور، يقوم بالذهاب والإياب في النهار ذاته، وخلال ثلاثة أيام أيضاً، حتى الاثنين [8] تشرين الثاني، سيضعف الدبلوماسيان المساعي مع السلطات المغربية للحصول على توضيحات حول مصير المهدي بن بركة، وانسحاب أوفقي الإرادي، متجنبين إفساد علاقات الصداقة والتعاون بين الحكومتين.

لكن الأوساط الرسمية، تخرج منذ يوم السبت عن تحفظها. إذ صدر عن وزارة الإعلام بلاغ يندد ليس بمركبي الخطف بل ب«منظمات وصحافة مغرضة

تعودت الاصطياد في الماء العكر . . التي استغلت هذا الحدث الذي وقع في بلد أجنبي» . .

ويخلص البلاغ قائلاً: «ليست هذه المرة الأولى، منذ أن انتزع المغرب استقلاله، التي يستغل فيها أعداؤه في الداخل كما في الخارج، كل ما من شأنه أن يسمح لهم باختلاق فضائح بغية الهجوم عليه والمساس بكرامته».

أول أثر للبلاغ: منذ يوم الأحد، صودرت في المغرب عدة صحف أو منعت عن التوزيع. وفي الغد، يطلب شقيق المختفي، عبد القادر بن بركة، من القاضي زُلنغر إصدار استنابة قضائية في المغرب للاستماع إلى تفسيرات الجنرال أوفقيز لسفره الخاطف في [30] تشرين الأول/ أكتوبر إلى فُتتاي لُفيكُمَت وإلى أورموي، ولسفر الميجور الديلمي والشوكي المزعوم. كما يتساءل عما ينتظره القاضي لإصدار مذكرة توقيف دولية بحق بوشيزيش والمطالبة بترحيله من المغرب حيث ذهب بحثاً عن ملجأ منذ أسبوع؟. إلا أن النائب العام شَفَنون، رئيس النيابة العامة في السين، يطمئنه «لا تقلق. علي أن أنتظر أنا نفسي نتائج المفاوضات الدبلوماسية الجارية. فمن المهم في الواقع التنسيق بين العمل القانوني والعمل الدبلوماسي، وإلا ستبقى المذكرة من دون أي أثر».

ويوقع القاضي زولنغر المذكرة في المساء ذاته مصحوبة بطلب ترحيل لبوشيزيش ذلك أن نتائج اللعبة الدبلوماسية سلبية. فمند عودة روبر جيله إلى باريس مع فيليب مالو، يوم الثلاثاء [9] تشرين الثاني، يقدم شخصياً إلى الجنرال ديغول تقريراً بإخفاقه في مهمته لافتاً انتباه رئيس الدولة إلى الحساسية المغربية وإلى أهمية المصالح الفرنسية التي يتوجب الحفاظ عليها في المغرب. ويعود إلى مركز عمله في الرباط مزوداً بتعليمات جديدة مرنة وحازمة في آن معاً، بينما يجتمع وزير الداخلية روجيه فريه مع كل مدراء الشرطة الذين استدعوا إلى مكتبه، المحافظ موريس بوبون، المدير العام للأمن الوطني موريس غريمو، مدير مصالح الشرطة القضائية في الأمن، ميشل هاك، ومدير الاستخبارات العامة هنري بوكوارن. ويوجه إليهم تعليمات ب«الحزم والقوة والسرعة». لكنه يحدثهم عن شيء آخر لا يظهر أو لم يظهر بعد في محاضر الفرقة الجنائية: هو

مشاركة شرطين فرنسيين في الاختطاف والموت الشبه المؤكد لبن بركة. فلو لم يخبر المحققون بعد أربع وعشرون ساعة من الاختطاف لكان من الممكن العثور عليه حيًا وإنقاذه، ومسؤولية الخطأ تقع على خوف الطالب الأزموري، وعلى تخوف شقيق وأصدقاء بن بركة .

أما في قصر فاس، حيث يواصل الملك إقامته، فلم يكن لديه الوقت لاستقبال سفير فرنسا. إذ إنه مشغول هذا الأربعاء [10] تشرين الثاني، بالتحدث طويلاً مع الجنرال أوفقيير، ومع وزير خارجيته السيد بن حيماء، ومع ابن عمه الأمير مولاي علي، سفير المغرب في باريس الذي استدعاه للتشاور. وتنشر الحكومة الشريفة عقب هذا الاجتماع في الرباط مذكرة تتهم فيها «مجموع وسائل الإعلام الفرنسية بالكذب والتناقض»: «إن المغرب الذي حرص حتى الآن على صمت رصين، بمقدوره فضح الاتهامات الموجهة إليه. وهو باق على ثقته في نزاهة رؤسائه».

وعقب اجتماع مجلس الوزراء في باريس يقرأ ألان بيرفيت الناطق باسم الحكومة بلاغاً: «إن العدالة آخذة مجراها وتطور عملها الذي سيفضي إلى حكم. وقد أبلغت الحكومة المغربية بذلك. والجنرال ديغول تدخل في هذه القضية، كما يفعل دائماً حول المشكلات الهامة».

ويقوم وسيط جديد من دون منصب رسمي، بين باريس والرباط، بجولات مكوكية، هو الكولونيل توياء، المستشار الفرنسي السابق للملك محمد الخامس، شاطره منفاه في مدغشقر، وصديق الحسن الثاني وحاشيته إذ يظل رجل الاتصالات بامتياز ما إن تبرز أزمة حادة في العلاقات الفرنسية المغربية. وستفجر الأزمة على الملأ في مساء الغد مع التصريحات الأولى التي أسرها أوفقيير لصحافيين مغاربة، وتصريح لوزير الزراعة المغربي محجوبي أحردان لمبعوث وكالة الصحافة الفرنسية الخاص.

فقطاً للكلام وزير الداخلية، أسست اتهامات العدالة الفرنسية على شهادات مختلفة تهدف إلى إحراج الحكومة المغربية. والواقع، كما يقول، أن التحقيق لم يتمكن من إيجاد أي صلة بين الاختطاف والسلطة المغربية. ويضيف قائلاً: «إن

رجال الشرطة بالألبسة المدنية المكلفين. بمتابعة بن بركة في فرنسا، لم يتدخلوا وقت الاختطاف، ثم أبلغوا شقيق بن بركة به، حتى قبل أن تأخذ السلطات الفرنسية العلم.

أما أحردان فيعلن أن الملك لن يسلم إلى باريس رأس زميله أبداً، «الرجل القوي» للمملكة الشريفة. «ما كان الجنرال أوفير ليقوم أبداً، بمبادرة منه، بعمل يمكن لعواقبه أن تسيء إلى جلالته الحسن الثاني أو تخرجه»، وكان الميجور الديلمي ذهب إلى العاصمة الفرنسية، طبقاً لقوله، في [30] تشرين الأول/أكتوبر، «لتنظيم وتأمين حماية الملك الذي كان مفروضاً أن يقيم فيها شخصياً يوم [10] تشرين الثاني» (ويستقبله الجنرال ديغول يوم [11]).

أما عن التدخل الأخرق لشرطة مغربية سرية بجرأة في غير محلها، فتلك فرضية لا يمكن قبولها جدّاً إذ إننا نجد مبتدئين وتقصنا الخبرة في هذا الميدان لإنجاح عملية بهذا التعقد والتي كان تنفيذها كاملاً من جميع الوجوه. فقد كان يجب لذلك أن يستفيد عملاؤنا من مساعدة إحدى المصالح الفرنسية التي كانت أثبتت جدارتها في هذا الأمر . . كل هذه القصة مبالغ فيها، ومؤسفة، وغير مفهومة، وضحيتهما الوحيدة حتى الآن هي العلاقات الفرنسية المغربية بالتأكيد. فقررت باريس أن تعتبر نفسها أهينة، وتطالب بتعويض لن يعطيه الملك لها هو رأس أوفير . . وبعد جلالته الملك الذي تخلى عن الذهاب إلى باريس، هذا السيد إدغار بيزاني، وزير الزراعة الفرنسي، الذي كنا ننتظره هذه الليلة، وألغى بدوره رحلته.

أنا أعد بن بركة كائناً شريراً وحقيقاً، ولا يهمني مصيره في الحقيقة بشيء. لكن ما أرفض قبوله، هو أن تفضي قضية شخص كهذا إلى بذل الشقاق وخلق الانزعاج بين بلدين مصيرهما التفاهم والتحاب. إن ألف بن بركة لا يساوون أوقية من الصداقة الفرنسية المغربية.

كل ما بدا أنه يكتسي في أعين القادة المغاربة مظهر ضغط يأتي من باريس، سواء في الأسلوب أم في الأفعال، خدش كرامتهم الوطنية. وإذا كان هناك من ضغط فلم يسلموا ولن يسلموا، كما يقولون. والاستياء آت لا محالة، ولا مجال لإخفائه طويلاً. ولا يبدو أن حل هذه الأزمة المفاجئة، الناجمة عن حدث

غريب، قريب. وأمل كوف دومورفيل في الحصول على إخماء من الملك (استقالة أوفقيير أو إبعاده بعد إستحالة إعادة بن بركة) يبتعد أكثر فأكثر. والدبلوماسيون مقتنعون الآن بأن الحسن الثاني سيفضل تعكير العلاقات مع فرنسا على إراقة ماء وجهه وتحويل أوفقيير إلى عدو. لكن هل خطر لباله قط هذا الاحتمال الأخير؟.

هذا ما يمكن التساؤل عنه لدى رؤية ارتياح الرباط وسرورها لخبر اتهام الشرطيين الفرنسيين سوشون وفواتو، الذي أعلن يوم السبت [13] مساءً. وتظهر قبل ثلاثة أيام من العرض العسكري بمناسبة الذكرى العاشرة للاستقلال، على وجوه بعض الشخصيات المغربية ابتسامات هازئة، وغمزات تعني الكثير من مثل: «تروون جيداً أنه ما كان يجب التسرع، فالمفاجأة دائماً ممكنة . .».

وتعطي صحف الأحد الخبر الآتي من باريس الصدارة على ثمانية أعمدة في صفحاتها الأولى. وطبقاً لوكالة أنباء المغرب العربي، فإن اعترافات سوشون وفواتو قد توصل إلى المهدي بن بركة حياً أو ميتاً. وهكذا يتحول المغاربة من متهمين إلى متهمين.

وفي هذا البلد حيث تخضع كل الصحافة الأجنبية والمغربية، منذ بداية القضية، إلى المنع أو الرقابة، تستطيع صحيفة حزب الاستقلال (من المعارضة اليمينية) أن تكتب بحرية وبجدية أن كل المغاربة المقيمين في فرنسا هم من الآن فصاعداً مهددون بالاختطاف من رجال شرطة فرنسيين حيث يدعى الرأي العام المغربي، وقد حرم من أخبار أخرى، إلى الظن بأن بن بركة كان ضحية، في سان جرمان ديه بريه، لعملاء سريين فرنسيين يعاونهم بعض الأشيقاء.

وينطق أوفقيير مساء الأحد، لدى سؤاله من المراسل الأمريكي لوكالة أسوشيتد برس، مايكل غولدسميث، عن الاستنابات القضائية التي أصدرها القاضي زُلنغر، للسلطات المغربية حتى تستمع لشهادته وشهادة الدليمي، بجملة تاريخية: «نظراً لكوني ضابطاً فرنسياً، أعطيك كلمة الشرف بأنه لا صلة لي باختطاف بن بركة»، ويقدم لأول مرة رواية للقائه يوم [30] تشرين الأول/ أكتوبر في أورلي

مع لوبيز والمأحي: إذ يعرف الأول منذ أن كان يعمل في طنجة واعتاد أن يطلعه على تنقلاته الجوية حتى يسهلها عند مروره المتعدد بفرنسا. «بعد ظهر يوم [30] وكان يوم سبت، أردت ركوب الطائرة إلى جنيف لرؤية أولادي الذين هم في مدرسة غستاد. فهاتف لوبيز وسألته أن يرتب لي مكاناً على طائرة موافقة.

أما الثاني، فهو يتيم تناه، ولم يأت إلى أورلي لاستقباله، بل لانتظار زوجته التي كانت من المفروض أن تصل على الطائرة نفسها، ويتذكر حتى أنه مازحه حول هذا الموضوع وسلمه حقيته ليأخذها إلى فندقه، لأنه سيمضي السهرة مع أصدقاء. لكن الحقيقة، كما يقول، لم تصل قط إلى الفندق، وعندما هاتف المأحي صباح الأحد [31]، اعترف له هذا بأن لوبيز أخذها. «أود لو أعلم ما صنع بها» يضيف. وغادر باريس ذلك اليوم في الصباح الباكر إلى جنيف، وهو لا يعلم بعد باختطاف بن بركة. ولدى عودته إلى العاصمة الفرنسية غداة اليوم التالي، حضر مؤتمراً مع قادة الأمن الفرنسي عن التعاون الشرطي الفرنسي المغربي. ولما يأت ذكر للقضية.

في هذا الوقت، كان التحقيق يأخذ مجراه، ولو كانت لدى الشرطة الفرنسية أسباب للاشتباه بي حقاً، لكانوا قالوا لي بالتأكيد. علاوة على ذلك، كيف يمكن الظن بمجدية أنني كوني جنرال ووزير للدخالية، يبلغ بي الجنون حد تعريض نفسي بهذا الأسلوب لو كان لدي ما أخفيه؟.

فلا مجال لديه، في هذه الظروف، للإجابة بوساطة الاستنابة القضائية، على الأسئلة التي يريد القاضي الفرنسي طرحها عليه، ذلك أن الإجراءات القانونية الفرنسية تقتضي أن تبقى هذه الإجابات سرية، ويمكن لها هكذا أن تشوّه فيما بعد من دون أن يستطيع القاضي شيئاً.

لكنني دعوت القاضي زُلنغر للمجيء إلى المغرب والاستجوابي على الملأ، أمام صحافة العالم أجمع. واقترحت أن تجري هذه المقابلة قبل [5] كانون الأول/ ديسمبر، موعد الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي يمكن للضجة التي أثّرت حول هذه القضية أن تكون على بعض العلاقة بها.

تسلم النيابة العامة في الرباط في الغد من وزارة العدل المغربية مذكرة توقيف دولية مرفوقة بطلب تسليم ضد بوشيزيش. وسيبحث مجلس الوزراء برئاسة الحسن الثاني الموضوع ليومين. وما إن قرر أن الفصل في الأمر يعود للملك في النهاية حتى وصلت الاستنابتان القضائيتان للاستماع إلى أوفقيير والدليمي. ولن يكون هناك بلاغ، بل ظهور غير عادي للجنرال أوفقيير مساء يوم [15] تشرين الثاني، في منتصف الليل، عند نهاية مأدبة أقيمت لصحافيين في فيلا وزير الإعلام مجيد بن جلود.

كانت لهذا الأخير مناقشة طويلة معهم لمحاولة حل عقدة قضية بن بركة. وبينما كانت أمطار عاصفية تسقط في الحديقة على أشجار الكينا فتملاً برائحتها القوية جنبات الصالون، حيث تنتظر المشروبات المبردة، عندما يدخل الجنرال أوفقيير فجأة دون سابق إنذار، مرتدياً بذلة رمادية. كان يُخشى من أن تلج العاصفة معه القاعة، لأن غالبية المدعويين ممثلون لصحف فرنسية، أوقف بصفته وزيراً للداخلية توزيعها في المغرب.

وجهه النحيل المستطيل والحاد كشفرة السيف، لا يزال يحمل آثار الحروق التي سببتها قاذفة لهب ألمانية عندما كان يخدم في أثناء حملة إيطاليا ضابطاً فرنسياً في صفوف كتية الرماة المغاربة الرابعة التي لم يعد منها حياً سواه مع ضابط آخر وخمسة وعشرين رجلاً. كما حارب لسنوات عدة في الهند الصينية، حيث حصل على رتبة رائد.

ظهر هكذا فجأة، وسط المناقشة، مثل تمثال القائد. لكن ابتسامة هادئة تشق وجهه.

«وزير الإعلام أبلغني منذ قليل وهو يهاتفني بأنني سأجد عنده أصدقاء... ويجلس على أريكة ضيقة دون اضطراب باد، تحجب نظراته نظرات سوداء، منتظراً الأسئلة. فيتردد الصحفيون قليلاً للمفاجأة.

اسمعوا، يقول لهم بصوت هادئ لا يرتجف إلا عندما يذكر «شرفه المخدوش». كيف لكم أن تتخيلوا أن وزير داخلية لبلد صديق يصل إلى أورلي ولا يكون موضع حماية مستمرة، وهو ما يعني معرفة كل شئ عن تنقلاته؟. فلم أكن طوال حياتي قط متخفياً. ماذا تريدون أن

أقول لكم أكثر، فيما عدا أنني آسف لتوقيفي ذاك السبت في أورلي،
وأني سأتوقف من الآن وصاعداً في مكان آخر، مع ظني بأني فعلت
من أجل فرنسا ما كان علي فعله. وأستطيع أن أفعل المزيد إذا ما
واجهت صعوبات غذاءً بإمكاناتي المتواضعة.

ويهز الصحفيون رؤوسهم. طبعاً، طبعاً، ولكن ماذا عن قضية بن بركة؟، ما رأيك فيها؟. «أمتنع عن وضع أي فرضية، وأنتظر أن تتوصل العدالة إلى الحقيقة». صمت . . يتنحج أحدهم ويتكلم عن بوشيزيش. «تلقيت مذكرة من وزير العدل المغربي للبحث عن بوشيزيش وتوقيفه. وأصدرت على الفور الأوامر اللازمة. فإذا كان في المغرب، لن يفلت مني: وسأقبض عليه». ثم يعود عدة مرات إلى موضوع الصداقة الفرنسية المغربية، قائلاً إنه سيتمتع، من جهة، عن كل ما من شأنه المساس بها.

أشعر بخيبة الأمل، يحتجم، فالضابط الذي أكونه لم يخن أحداً قط. ولم أضرب في الظهر قط. ولذا لا أفهم حقاً لم توجه إلي مثل هذه الهجومات. كانت الساعة الثانية صباحاً عندما ينفض المدعون متأثرين بلهجة الحقيقة التي طبع بها الجنرال أوفقيز أقواله.

وستسنع الفرصة لوزير الحسن الثاني التوسع فيها بوضوح أكبر أمام أحدهم هو ماكس جلاد، الصحافي المتخصص في المشكلات الإفريقية، بقبوله الإجابة عن عشرين سؤالاً دقيقاً حول قضية بن بركة.

- يزعم بأنني بسببها لا أنام الليل . . أنا لم أتم قط أكثر من ثلاث ساعات. وضميري مرتاح تماماً.

- حسناً! قدم الدليل على ذلك، يقترح عليه جلاد.

يجيب أوفقيز أولاً بأنه لا يحمل أي حقد شخصي ضد بن بركة. ويكذب وجود محادثات سابقة بين القصر والاتحاد الوطني للقوى الشعبية بغية انفتاح على اليسار، إلا أنه إذا ألف جلالته غذاءً حكومة مع الاتحاد الوطني للقوى الشعبية فذلك لن يسبب له مزيداً من الانزعاج.

أنا مسؤول عن الحفاظ على النظام. وأقوم بمسؤولياتي. ولو كانت المصالح الفرنسية مطلعة على مشروعاتنا المزعومة بالاختطاف،

أتساءل: ماذا فعلت؟، وأقلب المشكلة: أعلم مثلاً أنه يراد اختطاف السيد غي موليه لدى مروره بالمغرب. فماذا أفعل؟. أنا، سأمنع اختطاف غي موليه، ولن أصدر مذكرة توقيف ضد السيد روجيه فريه. وليس في سفره الخاطف إلى باريس [30] تشرين الأول/أكتوبر أي غموض، كما يقول. إذ كان العشية في فاس ومنحه الملك إجازة، كان طلبها قبل أسبوع، للذهاب إلى غستاد في سويسرا لقضاء عيد القديسين مع أبنائه الذين يدرسون هناك. في ذلك اليوم، صحيح أن لوبيز يهاتفه. "أنا قادم، يجب، احجز لي مكاناً إلى جنيف". وعند وصوله، يلتقي الماحي وحيداً.

لا أعرف الشوكي، يوضح، ملأت بطاقة الشرطة وقلت للماحي، مازحاً: لا تحسب أني زوجتك. كنت في حافلة العبور عندما جاءت سيارة خدمة للشخصيات لأخذي. فاصطحبت معي فرنسيّاً تعرفت عليه في الطائرة. وذهبت لتمضية السهرة مع أصدقاء.

ويقول عن العشاء في فيلا سعيد يوم [3] تشرين الثاني، إن روجيه فريه لم يكن ضيفه بل ضيف السفير. ويؤكد أنه خلال هذه المأدبة، لم يلمح أحد إلى اختفاء بن بركة. أما ما يتعلق بوشيزيش: «إنه ليس في المغرب. وإذا ما ظهر غداً، أضعه في طائرة وأرسله إلى فرنسا. فهذا لا يمكن أن يزعجني، إذ تنظر العدالة المغربية هذه الحالة. وأنا أحترم العدالة».

وعندما يسأله الصحفي لماذا لا يستقيل يرد عليه: «أنا مستعد لكل التوضيحات، لكن هل استقالي ستفيد في معرفة الحقيقة؟، وهل مغادرتي ستسمح بالعثور على بن بركة؟. أنا في أعماقي ضابط فرنسي وضابط مغربي، ولا تمييز لدي. الواقع أنني أعطيت كلمتي كجندي».

خذ، يقول في النهاية للجلاد، بما أنك تتحدث عن (ب ب / B.B)، هاهو البيبي (bébé) الحقيقي، الوحيد الذي بحوزتي. إنه مولودي الأخير: ناهلة».

ويشهد الجنرال أوفسير يوم الأربعاء [17] تشرين الثاني، بزي المراسم الرمادي المزرق، وربطة العنق السوداء، معتمراً عمرة مطرزة بوريقات البلوط، وطلعة المحارب البربري الفخور، إلى جانب الملك العرض العسكري لثلاثين ألف جندي على شرف الذكرى العاشرة للاستقلال.

وهو اليوم الذي سينشر فيه صحافي آخر هو شارل هنري فافرو، للمرة الأولى، في الصحيفة المسالمة غازيت دو لوزان اتهاما خطيراً ضد الوزير المغربي استقاه، كما يؤكد، من أوثق المصادر: «يقول محققو الشرطة القضائية الجادون أنهم اكتسبوا القناعة، إن لم يكن الدليل القاطع، بأن المهدي بن بركة أعدم طعنًا بالمدى بعد القبض عليه بقليل. ولا تخشى الشرطة القضائية من أن تضيف إن الجريمة ارتكبت بموافقة الجنرال أوفقيير . . ما نستطيع قوله من دون أن نخشى تكذيبًا، هو أن اهتمام وزير الداخلية المغربي بالتفصيلات وصل حدًا جعله يحضر شخصيًا، حين (مؤامرة تموز/ يوليو)، جلسات التعذيب التي لا تزال آثارها تدهش حتى اليوم الأطباء الباريسيين الذين قدر لهم فحص ضحيتها الرئيسين».

ومن دون أن يستغل محامو الطرف المدني الذي كونه عبد القادر بن بركة هذا الخير لصالحهم، فهم ينشرون توضيحًا لإبراز الوقائع المشوهة أو المغفلة في تصريحات الجنرال أوفقيير، الذي يطالبون هذه المرة القاضي زُّنغر بإصدار مذكرة توقيف دولي ضده:

- [1] في نيسان/ أبريل أو أيار/ مايو، يعرض الشتوكي، وهو مفوض من المصلحة الخاصة المكلفة بتهنية اعتداء على بن بركة، على فيليب برينييه [40] مليون فرنك قديم لهذا الغرض موضحًا له أن أوفقيير جاء خصيصًا إلى باريس لانتقاء متواطئين.
- [2] يعطي الشتوكي صباح الاختطاف وفي مكانه [29/10/1965 م] إلى لوبيز تعليمات بإبلاغ الأمن الوطني ووزارة الداخلية في الرباط.
- [3] يوم السبت [30] تشرين الأول/ أكتوبر يصل الدليمي وأوفقيير بالتتابع إلى أورلي الساعة [14⁰⁰] والساعة [17⁰⁰] وعلى الفور يصطحب الأول لوني، والثاني لوبيز، إلى منزل بوشيزيش في فُنتاي لُفيكمت حيث اقتيد بن بركة العشيّة وحيث تفقد آثاره. لم يشغل أوفقيير في أي لحظة غرفة الفندق التي حجزها له سكرتيره السابق الماحي، وهو شرطي في إجازة خاصة، محتجز حاليًا. إلا أنه في المقابل، يمضي السهرة عند لوبيز مع الدليمي، وشرطي مغربي آخر هو الحسيني، وأصحاب السوابق: فيغون، بوشيزيش، لوني ودوباوي، ويخضع جميعهم الآن لمذكرة توقيف.

فعندما يصرح أوفقيير للأسوشيتد برس بأنه غادر أورلي وحيداً: يكذب. وعندما يصرح إنه أمضى السهرة مع (أصدقاء) ينبغي الاستنتاج بأنهم أصحاب السوابق المذكورين أعلاه.

4] يذهب أوفقيير والدليمي بصفة غامضة إلى أورلي ليلة [30/ 31] تشرين الأول/ أكتوبر، ثم يوم [31]، بعدما عادا إلى منزل لوبيز بالطائرة، الأول إلى جنيف والثاني إلى الدار البيضاء برفقة الحسيني.

ونجدهما معاً ليلة [3] تشرين الثاني في [40]، شارع بوسكيه، منزل بلغيشي، المستشار الاقتصادي للسفارة المغربية في باريس. وهناك يسلم الدليمي، بعد اجتماع دام نحو ساعة مع أوفقيير، الماحي مبلغ مليون فرنك قديم موجهًا، بحسب هذا الأخير، إلى الرجال المأجورين وقد أعطي لأحدهم وهو باليس.

نتيجة لكل ذلك، وخلال مجريات هذه القضية الأكثر بعداً والأكثر قرباً، يظهر دور أوفقيير والدليمي مباشراً ورئيساً.

وكل الذين وجه لهم الاتهام حالياً بمن فيهم ضابطا الشرطة سوشون وفواتو يجعلونهما طرفاً في القضية.

ولهذا طلبنا من قاضي التحقيق زُلنغر إصدار مذكرة توقيف دولية بحق الجنرال أوفقيير والدليمي.

فمن الصعب قبول إصدار مذكرة كهذه ضد بوشيزيش وهو مجرد منفذ، وعدم فعل الشيء ذاته ضد الرأسين اللذين لا ينبغي لوظيفتهما أن تخلصهما بأية صورة من قبضة العدالة.

إزاء مثل هذه الحزمة من الشبهات «الخطيرة والمتطابقة» كيف نفسر الغطرسة التي يديها القادة المغاربة، وحتى الملك نفسه، بقدر ما يتقدم التحقيق الشرطي حتى [25] تشرين الثاني، ثم التحقيق الصحافي والتحقيق القضائي من بعد؟. من أين يأتيهم اطمئنان كهذا إن لم يكن من المعرفة التي قد تكون لديهم عن دور ومستوى التواطؤات المباشرة أو غير المباشرة أو مجرد التورطات الفرنسية في هذه القضية. فكل شيء يجري كما لو أنهم يحتفظون في جعبتهم بأوراق احتياطية. هل هذه الأوراق مزيفة؟. وهل تناسب مع وقائع يعجز التحقيق عن إظهارها؟. ينبغي على العدالة الفرنسية على كل حال أن تتوصل إلى إلقاء الضوء على المسؤوليات الفرنسية، مهما كانت مخرجة، لتجعل القصر الشريف يبتنى الموقف

نفسه. إلا إنه يبدو من جهة أخرى، أن كل اكتشاف جديد لتواطؤ فرنسي يعزز الموقف المغربي الذي سيصبح، بعد مفاجآت التحقيق بداية السنة التالية، أيضاً أكثر سخرية وعدوانية، وسيستأنف السجال بعد تهدئة راجعة للانتخابات الفرنسية ويتفاقم إلى حد أن الملك بعدما أظهر على الملأ أنه يحتفظ بكل ثقته في أوفقير، يتخذ شخصياً موقفاً، للمرة الأولى، في [26] كانون الثاني/ يناير، أمام مجموعة من الصحفيين الأمريكيين الذين كانوا في زيارة سياحية للمغرب. وبأي عبارات!

من المستغرب أن يقال إن المغاربة هم الذين استطاعوا التنسيق بين المصالح الفرنسية المختلفة للقيام بهذه القضية. وهذا يعني أن للمغرب سلطة في فرنسا أكبر من سلطة رئيس الدولة الفرنسية نفسه. فالمغرب ليس متورطاً في هذه القضية إلا بتبعية الضحية. ومن المستغرب أكثر، أنه بقدر ما يزداد عدد الفرنسيين المتهمين أو المشتبه بهم، تزداد الاتهامات للمغاربة. ينبغي أن نلاحظ أخيراً، أن كل الأشخاص المستورطين ينتمون إلى هذه أو تلك من مصالح الشرطة الفرنسية، ولا تتبع أي واحدة منها السلطة ذاتها.

تجري هذه المقابلة حول كؤوس الشاي، ويحضرها بخاصة الرجل الثاني في المملكة أحمد بلفريج، ورؤساء الديوان الملكي ووزير الخارجية. وموضوعها سيكرره ويضخمه الجنرال أوفقير في مقابلة مع صحيفة كورييريه دلا سيرا: «فيما يتعلق بي، كيف يمكن افترض أن وزير داخلية مغربي يمكن له أن يعطي أوامر للشرطة الفرنسية؟، ذلك خطير، خطير جداً للدولة الفرنسية». وذكر بأن بن بركة كان اختطف يوم الجمعة، وأنه وصل إلى باريس في الغد مساءً، مضيفاً ببيرو: «كان بن بركة منذ أربعة وعشرين ساعة بين يدي الشرطة الفرنسية». وتزاود الإذاعة المغربية: «لا يستطيع أي إنسان ذي عقل إلا أن يتساءل عن الأسباب التي سمحت بجمع حول برنامج (اختفاء بن بركة) كل هذه المصالح الشرطة المتوازية والشديدة التنافس. وهذا ما يفضي بنا، من جهة أخرى، إلى فهم قلق المسؤولين الفرنسيين وارتباكهم إزاء تطور التحقيق والمكتشفات اليومية التي تبرهن على إسهامهم الفعلي . . . فلتبحث باريس عن الحقيقة ضمن

منظمتها التي تعمل في الظل». وسيجتهد بعض الصحفيين لبعض الوقت لمساعدة القاضي الوحيد بتقديم نتائج تحقيقاتهم الشخصية حول ذلك.

6 / 1 متهم محقق

أما وقد أصبح القاضي زُلنغر من الآن فصاعدًا محرومًا من أي مساعدة من الشرطة، فقد وجه الاتهام إلى الصحافي فيليب بيرنييه. إذ بما أن تحت يده شاهدًا كان على اتصال مع الضحية ومع أربعة من خاطفيه في الوقت ذاته (الشتوكي، فيغون، لوبيز، فواتو)، فلن يفلت: وفي [26] تشرين الثاني يأمر بحجزه في سجن فرين عقب مواجهة مؤثرة مع لوبيز وشقيق بن بركة.

منذ البداية، فهم القاضي أنه لن يكون في هذه القضية الخليط من الحق العام والسياسة سيدًا للتحقيق، ويجب أن يضع في حسابه لوبيز. إذ كان ببساطة يأمل مرة أخرى ب(البركة) التي ميزت حتى الآن مراحل مسار مهني سريع أنجزه من دون ضجيج ولكن بنجاح. هو ليس طويل القامة، لكنه رشيق، أنيق، رياضي، قليل الشعر في مقدم الرأس، لكن النظرة فتية، في الرابعة والأربعين من عمره لكنه مجازٍ لروح العصر. كان لوي زُلنغر، وهو ابن أحد النواب العامين، في بداياته من

أصغر قضاة فرنسا سنًا. مارس مواهبه كقاضي تحقيق في شينون وليموجومرسيليا، حيث برز في حل قضيتي تهريب للمخدرات بالغتي التعقيد، والتهينة الجيدة للملف جريمة كورت دو باين المزدوجة، ذاك الوريث الفاحش الثراء الذي قتل زوجته وعشيقته. عين في باريس، في محكمة أمن الدولة أولاً، حيث حقق لستين في قضايا منظمة الجيش السري، ثم في محكمة السين حيث عالج ملفين هامين: ملف موت راقصة شابة في ملهى الليدو، هي ريجين رومان التي توفيت بعد عملية جراحة تجميلية، وملف رجل العصابات، دديه بارون المتورط في سرقة [700] مليون ليرة في ميلانو.

عندما يُدخل في [5] تشرين الثاني الساعة [16^h16]، الشاهد أنطوان لوبيز إلى مكتبه المغبر ذي الأثاث المتواضع، الغرفة [56] في الطابق الثاني من ممرات التحقيق في القصر، والذي لا يعرف عنه منذ ساعتين إلا الاعترافات المدونة في محاضر الفرقة الجنائية، يستشعر أنه هذه المرة أمام خصم قوي، وأنه يشرع ربما في المرحلة الأكثر دقة في مساره المهني. فيُسّر في المساء لزوجيه ميشلين (Micheline) أن لديه من العمل ما يجعله لا يعود إلى ملاعب التنس قبل مرور وقت طويل مع ابنته أرليت [18] عامًا وابنه ميشل [16] عامًا.

لم يبق لوبيز بوجهه الشاحب وجفنيه المحمرين إلا ثلاثة أرباع الساعة في مواجهته، قبل أن يوجه له الاتهام ويأمر بحجزه في السجن الصحي (Santé) بالسجن. لكنه ترك لديه انطباعاً بأنه لاعب في جعبته أكثر من ورقة. وليس بإمكان زُلنغر، مع ذلك، إلى الآن معرفة أي شيء عن هذه الأوراق إذ إنه لا يعلم شيئاً عما باح به لوبيز خارج المحضر للمفوض بوفيه. فلم يكلمه مفتش الإيبر فرانس لا عن "رؤسائه"، ولا عن مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، ولا عن لقائه بالحامي لومارشان في أورلي عند سفر فيغون وبرنييه إلى جنيف، ولا عن الحادثة الطويلة التي سبقت استجوابه في الشرطة القضائية.

قال ما خلاصته: اقتصر دوري، على تسهيل لقاء سري بين بن بركة وشخصيات مغربية عليا، في مقابل وعد بمركز في إدارة شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية. وظننت أن الأمر يتعلق بالتهينة

لتقارب بين المعارضة والسلطة الملكية. وهكذا كنت في سيارة ييجو [404] سوداء، التي نقلت بن بركة إلى مكان هادئ في فُنتناي لُفيكُمَت، برفقة رجلين مجهولين وصديق لبوشيزيش الذي كَانَ من المفروض أن ينتظر في بيته مبعوثي الملك الحسن. وكان الرجلان المجهولان قدما نفسيهما إليه كشرطيين فرنسيين مكلفين بحماية الشخصيات. ويبدو على بن بركة أنه مطلع على الأمر، ذلك أنه اتخذ مكانه من دون صعوبة في السيارة، ولم يكن هناك أي عنف.

- أجب القاضي: ما يهمني في المقام الأول هو مصير السيد بن بركة.

- لا أدري، لا أعرف ما جرى في منزل بوشيزيش، لأنني لم أدخله بل استعدت بنوع من اللياقة. وليس بإمكانني اليوم إلا الافتراض. ربما لا يزال بن بركة موجودًا بباريس، في سفارة المغرب ببساطة؟، أو إنه محتبى في انتظار أن تقوم مظاهرات في المغرب لمصلحته. لكنه إن كان اختطف حقًا، فقد تكون هذه عملية دبرها جورج فيغون، منتج فيلم بيرنيه وفرانجو، لابتزاز المغاربة. فقد اتصل الشتوكي به للاقتراب من بن بركة، بفضل هذا الفيلم، وكانت له مطالب مالية. ولهذا شعرت بالخوف وقدمت نفسي بصورة عفوية الأربعة إلى كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]، لدى خروجي من عملي في أورلي.

تبدو اقتراحات لوبيز وتلميحاته، للوهلة الأولى، أسلحة أساس لصالحه إذ ستستخدم في قيادة وتوجيه تقصي القاضي والصحافيين شيئًا فشيئًا. فقوله في أول محادثة له مع القاضي إنه ذهب من تلقاء نفسه إلى مقر الفرقة الجنائية، يعني ضمناً أنه لم يكن مطلوبًا حقًا، وليس محتفياً على كل حال. وكأنه يغمز للقاضي بعينه، ويقول إن هناك كثير ما يخفيه الآخرون عنه من دون شك.

وعندما يستجوبه القاضي، الأربعاء التالي، خلال خمس ساعات، يكتفي لوبيز بتأكيد وتوضيح بعض النقاط في إفادته الرسمية للشرطة وبخاصة حول مساعي فيغون وبيرنيه مع بن بركة، وحول تنقلات الجنرال أوففير في ليلة [30/31 تشرين الأول/أكتوبر]. فبناء على طلب الشتوكي، سهل ماديًا ثلاثة أسفار لحاجات هذا الفيلم الذي لم يكن سوى ذريعة للاقتراب من بن بركة:

[1] ذهب فيغون وبرنييه إلى القاهرة في [20] أيلول/ سبتمبر على الطائرة ذاتها، وتبعهما الشوكي بعد ساعة ونصف على طائرة أخرى.

[2] ذهب فيغون وبرنييه إلى جنيف في [20] أيلول/ سبتمبر على الطائرة ذاتها.

[3] ذهب فيغون والشوكي إلى جنيف في [6] تشرين الأول/ أكتوبر على الطائرة ذاتها. وخلال هذا السفر الثالث قرر مبدأ موعد في باريس. وقد رجا الشوكي لوبيز في مساء [28] تشرين الأول/ أكتوبر أن يأتي الغد ظهراً إلى مقهى لب حيث كان لبرنييه وفرانجو وفيغون والشوكي نفسه موعد، وقد يكون بحاجة إليه. والواقع هو أنه عندما صعد زعيم الاتحاد الوطني للقوى الشعبية إلى السيارة، طلب منه الشوكي أن يصعد إليها أيضاً. وهكذا ركبت مركباً خطراً، من دون أن أدري. فانا الرجل الذي يسدي الخدمات للجميع، وهذا معروف جيداً في أورلي. والمحادثات السياسية التي كنت أسمع عنها كانت تدهشني، ولم تكن تعنيني في شيء.

ويروي المتهم من جديد مجريات ليلته الليلية في أورموي حيث وجد الجنرال أوفكير بعدما كان أعاره مفاتيح منزله لموعد غامض. فقد رأى نحو الثانية صباحاً وصول سيارة دبلوماسية، نزل منها اثنان من المغاربة للاجتماع مع ضيوفه. ولا يعرف أكثر من ذلك، كما يقول، ولكنه وهو يُقَطَّر ما يكشف عنه براءة، كان ينوي توجيه التحقيق باتجاه برنييه أولاً. فبحسب رأيه، خطرت فكرة الفيلم لبرنييه فاحسار فيغون، بتوصية من أحد أصدقائه السينمائيين، بعدما طلب منه الشوكي الذي يعرف صلاته بين بركة البحث عن وسيلة للقاء الزعيم المنفي والتفاوض معه سياسياً حول عودته المنشودة إلى المغرب. فالأمر يتعلق إذن بفيلم ذريعة.

وبينما كانت تتابع الاستجوابات للشرطيين سوشون وفواتو في الغرفة الجنائية، استمع القاضي زُلنغر غداة اليوم التالي إلى فيليب برنييه، الذي ينكر بشدة رواية لوبيز. ففيلم (باستا!) لم يكن قط ذريعة بل مشروع بدأ منذ عام وتقدم جدياً. وكان بن بركة صديقاً قديماً، وقد أخطره بالمقترحات الغريبة التي

قدمها هذا المزعوم اللشتوكي أو الشتوكي، وبالمؤامرة التي تهدهده. بالطبع، كان مطلقاً على المفاوضات الجارية لعودة بن بركة إلى المغرب، لكن نجاحها كان متعلقاً أولاً بإقامة أوفقي.

ما يتعلق بالفيلم، يضيف، كنت أفكر مع فرائجو، بالبحث عن منتج آخر، لأن مواقف فيغون الغامضة أفضت بنا إلى النفور منه. وقد كانت لي مع فيغون مشادة كلامية حامية، نهاية أيلول، في مطعم ليه بيتي بافييه. فقد شرب [17] كأساً من الباستيس (العرق) وقذفني بكأس مكسورة على وجهي، وهو ما يفسر هذه الندبة تحت عيني.

هذا التفسير طلبه منه عبد القادر بن بركة، الذي واجهه بيرنييه لمدة ساعتين. وهي مواجهة مؤلمة أقمه شقيق الضحية فيها بالتناقض مع نفسه وبالغموض في التواريخ.

لكن الرجلين المشتبكين اليوم في غرفة القاضي كان يبدو أنهما أكثر تفاهماً فيما بينهما منذ عشرة أيام إذ كنت بدأت معهما تحقيقي الصحافي برفقة جان فرنسوا كان زميلي في الإكسبريس، الثلاثاء [2] تشرين الثاني. فقد كنت أعرف بيرنييه منذ سبعة أعوام. التقينا ذلك اليوم أربعتنا في مطعم لا مادلين وكان يبدو على كليهما القلق والتأثر لاختفاء المهدي. ولم يكن عبد القادر يفهم عدم استغلال الشرطة المعلومات التي قدمها بيرنييه بالأمس إلى الآن، والذي كان تلقى مكالمته تخبره بحركة سيارات للسفارة المغربية حوالي فُتْنَيَا آن سين إيه واز. «إنه سائق في السفارة، متعاطف مع الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، الذي هاتفي من دون أن يقول اسمه»، يوضح بيرنييه. لكنني قدمت معلومات أخرى لم تستعمل هي الأخرى. هذا المفوض مارشان ضائع تماماً، وكان علي أن أقدم له درساً في تاريخ المغرب، وسأرى، بعد قليل، بوفيه الذي أمسك بالتحقيق. فانستظروا خلال أربع وعشرين ساعة دهم الشرطة لفيلا في فُتْنَيَا آن سين إيه واز. فرما يكون هذا هو الطريق الصحيح.

وحدثنا أيضاً عن الشرطيين اللذين التقاهما بن بركة لدى آخر مرور له بأورلي، نحو منتصف أيلول، واللذين كان عرفهما في المغرب زمن الحماية.

وعند خروجنا من المطعم أخذني بيرنيه من ذراعي وقال لي على حدة، إن نائبين من (الاتحاد الوطني من أجل الجمهورية / UNR)، لا يستطيع للأسف أن يذكر اسميهما، كانا بالتأكد مطلعين على اختطاف بن بركة، وأنه سيتكلم لي عنهما فيما لو لم يعثر لسوء الحظ على المهدي سريعا. وافترق عبد القادر بن بركة وبيرنيه ذلك اليوم أمامنا كصديقين مخلصين.

التقيت بيرنيه بعد ثلاثة أيام فأعطاني اسم أحد النائبين وهو: لومارشان، نائب اليون. اسم لا يعني لي لأول وهلة شيئا. وكان يبدو على بيرنيه في كل لقاء من لقاءاتنا التالية أنه عصبي ومتوتر أكثر فأكثر. «تعلم، يقول لي يوما، أنه بقدر ما يتبين لي بوضوح أكبر، الدور الذي مارسه فيغون في هذه المؤامرة، أشعر بمسؤولية أخلاقية لإرادية تثقل كاهلي، لأنني كنت أثق به عندما قدمت له المهدي». وأعطاني عندئذ تفاصيل عن سفره إلى القاهرة برفقة فيغون. «رأيت المهدي وحيدا أولاً، في مقر الأمانة العامة للجنة التضامن الآفروآسيوي، حيث ذهبت فور وصولي. ودعاني على العشاء في بيته مساء الغد، لكنني قلت له إنني وجدت منتحاً قادراً على القيام بالنفقات الأولى لمشروع فيلمنا، وقد قمت بالسفر معه حتى يلتقي معه. وهكذا اتفقنا على أن نتعشى في المطعم ثلاثتنا مساء ذاته، وأعطاني بن بركة رقم هاتفه الشخصي لتأكيد مكان الموعد وزمانه بعد الظهر. إلا أنه اضطر للاعتذار في آخر لحظة عن العشاء، وانضم إلينا فيما بعد في حانة إبيس يرافقه سفير الجزائر بالقاهرة. فقررنا الاجتماع يوم [20] أيلول/ سبتمبر في جنيف، مع فرانجو هذه المرة. وأجريت في أثناء إقامتي مقابلات سياسية حول المؤتمر العربي - الآسيوي المقرر في الجزائر، ومؤتمر القارات الثلاث في هافانا، بينما كان فيغون يبحث عن موضوع ريبورتاج سياحي لرحلة (ماتش / Match). آه، لو علمت بالضربة التي كان يحضر لها! يصعب علي تصديقها. . .».

في اليوم التالي لمواجهته مع عبد القادر بن بركة، بيدي بيرنيه استياء ليس فقط من سلوك الطرف المدني حياله، بل أيضاً من تعليق صحيفة (لومانيتيه / l'Humanité). إذ يذكر الصحافي الشيوعي ألان غيران فيه للمرة الأولى انتماء

لوبيز لمصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، والذي لا يزال القاضي يجله، لكنه يطرح أيضاً هذا السؤال فيما يتعلق بيرنيه «هل هو عميل مزدوج تجاوز في النهاية بن بركة لمصلحة أوفير؟». فالتهم والشاهد يشتركان في نقطة هي نعت كل واحد منهما للآخر بأنه عميل سري».

‘هل ترى ما يجري غيران على كتابته‘، يقول لي. أنت تعرفني، وأتحدى أيا كان ليقدّم ما من شأنه تأييد هذه الفرية. وسواء تعلق الأمر بإدارة المراقبة الإقليمية أو مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية أو أي شرطة أو مصلحة استخبارات فرنسية أو أجنبية، فانا لم تكن لي أي اتصالات، أي علاقات مع منظمات من هذا النوع. أقسم لك برأس ابني إنني برئ تماماً، إلا من المسؤولية الأخلاقية التي حدثت عنها.

في يوم [29] تشرين الثاني، الساعة [23⁰⁰] يخرج فيليب بيرنيه وهو يشهق باكياً والقيود في معصميه من غرفة لوي زُلغَر الذي وجه لته له الاتهام بالتواطؤ، في نهاية مواجهة عاصفة مع لوبيز وعبد القادر بن بركة إذ خضع لست ساعات إلى هجوم مزدوج من الطرفين الخصمين. وقد سجل لوبيز نقطته الأولى، والسرور باد على شقيق الضحية فادعى أن الشتوكي كان مع فيغون وبيرنيه، حين السفر إلى القاهرة، في المكتب ذاته بأورلي.

- لقد تركتهما معاً، بينما ذهبت للحصول على مكان ثالث، لأنه لم يكن إلا مكانان متوافرين.
- هذا خطأ! يصبح بيرنيه. فلم أر هذا المغربي ثانية منذ الربيع، ولم يكن هناك سواي وفيغون.
- لكنك أمضيت ليلتين في الهيلتون بالقاهرة والشتوكي أيضاً.
- إذا كان هناك، فانا لم أره.

من ينبغي تصديقه؟ ويأتي عبد القادر بن بركة لنجدة لوبيز:

- لماذا ذهبت يوم [2] أيلول/ سبتمبر إلى القاهرة، بينما كان أخي يوم [5] أيلول/ سبتمبر في جنيف ويوم [7] في باريس كما هو مدون في مفكري؟.

- ما كان بإمكانني أن أعرف، وكنت متأكدًا من لقائه هناك، بسبب اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث.
- الشرطة المصرية نصحت أخي بتغيير عنوانه، بسبب وجود شخص مشبوه. ولم يكن هذا إلا الشوكي المزعوم!
- لو كنت عرفت أن الشوكي بالقاهرة، لأخطرت المهدي، كما فعلت في نيسان.

وعما أن القاضي زُلفر لم يقتنع تمامًا بإجابات بيرنيه فهو يختار إعطاء الحق للوبيز وإرضاء الطرف المدني.

ويصيح الصحافي وهو ينهار باكياً: «فلتوقفوا فيغون حالاً، لأنه يعلم جيداً بأنني لم أكذب!».

لكن فيغون، من جهته، اختار «نقل الحريق» إلى بعض قاعات تحرير الصحف، والتأثير من الخارج في مجريات التحقيق، بينما يبدو أن لوبيز لم يختار تسليم نفسه إلا ليحسن التوريط من الداخل.

وعندما يستجوب القاضي لوبيز من جديد في [16] تشرين الثاني يبدأ في الكلام في الوقت الذي تم توجيه الاتهام لسوشون وفواتو. «ربما لم أقل كل ما كنت أعرفه حين إفادتي السابقة، يقول للسيد زُلفر، لكنني لست كذاباً إذ لم يكن من شأني أن أورط رجال شرطة أسدوا إلي خدمة. مع أنني أكدت دائماً أن لهما مظهر شرطين حقيقيين. ولم يكن علي أن أخونهما وأقول المزيد. ولا أستطيع إلا تأكيد تصريحهما فيما يتعلق بكيفية جريان العملية».

والواقع هو أنه يكمل رواية سوشون وفواتو للاختطاف إذ وجد لوني وفيغون ودوباوي وبالييس على رصيف درغستور سان جرمان ديه بريه. جلس لوني في سيارة الشرطة البيجو [403]، وأشار فيغون لسوشون وفواتو إلى بن بركة، وتسبع الآخرين بالسيارة قبل أن يتجاوزهم في الطريق السيار. أما هو فاتخذ مكانه إلى جانب سوشون الذي كان يقود السيارة، ليدل على الطريق بالإشارة. وقد كان متنكراً بشاربين مستعارين ونظارات بعدسات حيادية، كان فواتو أودعها باسمه في مقهى لوسولبي دور، بالقرب من كيه ديه أورفير

[رصيف أورفير]، وطلب من الماحي أن يمر لأخذها قبل أيام. ولدى عودته إلى باريس مع الشرطيين، نفذ بدقة تعليمات ميلود الشتوكي بمهاقفة المغرب ثلاث مرات ونقل الرسائل المتفق عليها. والبقية معروفة، غير أن لوبيز يقدم جزئية جديدة حول مشهد عودته إلى أورموي. فبعد مغادرة أوفقيير والدليمي والأشقياء الذين وجدهم في صالونه نحو الساعة [23⁰⁰]، ظل وحيداً يلعب الورق مع شرطي مغربي اسمه الحُسيد، عندما هاتفه الجنرال حوالي الساعة [20⁰⁰]، طالباً منه أن يأتي ويأخذه من أورلي. وهو ما فعله. فوجد وهو قادم من المَرَّاب الكبير، المغربيين يتفحصان برنامج الطائرات، الأول إلى جنيف والثاني إلى الدار البيضاء. ثم عادوا إلى أورموي لأن أوفقيير قال له إنه ما زال بحاجة إلى المنزل، من دون شك لاستقبال الشخصية المنتظرة. ثم أرسل الجنرال لوبيز إلى النوم، لكن هذا بقي لاستغرابه متيقظاً. وهكذا رأى من نافذته وصول سيارة دبلوماسية يظن أنها كانت تقل الممثل الشخصي للملك أحمد بلقريج، الذي لمح له أوفقيير بأنه سيكون من الحاضرين. وعلى كل فقد طمأنه الجنرال بأن من المفروض ببساطة أن يجري بن بركة محادثات سياسية طوعاً أو كرهاً. وبايعاز منه طلب الشتوكي، بموافقة بعض السلطات الفرنسية، منه انتقاء شرطين فرنسيين. أما هو فلم يتصرف إلا بناء على مهمة أمر بها. ويستطرد في الحال حول ما اكتشفه، بهذه المناسبة، من وجود «شبكة حقيقية منظمة».

«لم أدركها إلا حين مغادرة فيغون وبيرنيه إلى جنيف. فلم أنشغل ذلك اليوم على نحو خاص بالحجز لبارنيه. أما فيغون، الذي كنت ساعدته في الحصول على مكان في آخر لحظة، فبدا كأنه يتجنبني، وهو راغب في الذهاب وحيداً إلى قاعة الركوب. فتبعته، بدافع الفضول، من طريق أخرى لأجده في حديث مع رجل لم أكن أعرفه. وظهر أن وجودي أربكهما، إلا أنهما استعدا اتسراهما وقدمني فيغون لهذا الرجل الذي دعاه لومارشان. ثم توجه فيغون لي قائلاً وهو يشير إلى لومارشان:

«انظر يا لوبيز، أنا مُعطى» ورد لومارشان: «أنا ذاهب إلى جنيف لشيء آخر». وهكذا ركب فيغون وبيرنيه ولومارشان الطائرة ذاهماً. لم يكن مفروضاً

بي أن أعرف وجود شبكة لومارشان، ولم أكن متفاجئاً من الاكتشاف. بل على العكس، فقد اطمأنت من هذا الخبر، وأنا لا أجهل أن لومارشان يستفيد من دعم رسمي».

بعدما وضع لوبيز هذه القنبلة في محضر كاتب الضبط، السيد غريزوني، لا يتوقف عند هذا الحد، بل يضيف بأن تدخل لومارشان ظهر له جلياً من جديد في [28] تشرين الأول/أكتوبر، عندما سعى الشتوكي، وهو يكشف عن مخططه للغد، لأفضل وسيلة لجر بن بركة إلى الموعد السياسي المتوقع.

«من الذي سيقرب منه وكيف؟» سأله لوبيز. «من أجل هذا، يقول الشتوكي، يجب علي أن أدعو مراسلي في وزارة الداخلية». وطلب الشتوكي أمامه رقماً يظن أنه رقم منزل شخصي. وطرح الشتوكي على "مراسله" السؤال لمعرفة من سيوقف ويرافق «الرئيس» (وهي الكلمة التي استعملها للإشارة إلى بن بركة). لكن لوبيز لم يسمع الجواب، وتحدث الشتوكي هنيئاً قائلاً بخاصة إنه يود أن يوقف بن بركة على نحو رسمي، موضحاً في الوقت ذاته أن لوبيز بجانبه، فيطلب المراسل من الشتوكي أن يسأله فيما إذا كان ممكناً الاستعانة بشرطة أورلي الجوية. إلا أن هذا الحل لم يرق للوبيز، ففكر بسوشون وأصدقائه من فرقة الآداب. وشرح للشتوكي من يكون سوشون، وما إن اطلع المراسل على الأمر حتى أعطى موافقته، مضيفاً بأن اللازم سيعمل مع رؤساء سوشون. وهكذا اقتنع لوبيز بأن مراسل الشتوكي الغامض القادر على تقديم غطاء كهذا في وزارة الداخلية، هو السيد لومارشان، لاسيما أن هذا المتحدث الخفي أوضح بأنه كان التقى لوبيز قبل بضعة أسابيع. ولهذا السبب تنكر لوبيز عند ذهابه لمقهى لب: إذ كان يخشى أن يتعرف عليه لومارشان. وكان الهاجس من القوة لديه حيث بدت له رؤية نائب الاتحاد الوطني من أجل الجمهورية من الخلف في أحد المارة الذي كان يشاهد الصور في سينما الدرغستور.

في غداة اليوم التالي لإفادة لوبيز الجديدة هذه، يتقدم السيد بيير لومارشان، المحامي لدى المجلس، ونائب اليون، إلى الغرفة [56]. ويستمع القاضي زُلغَر إليه طوال ثلاثة أرباع الساعة. فيسوغ أولاً كيفية استعمال وقته يوم الجمعة [29]

تشرين الأول/ أكتوبر، يوم اختطاف بن بركة: إذ لم يكن في سان جرمان ديه بـريه بل في دائرته الانتخابية في منطقة أوسير. ثم يقدم أسباب سفره يوم [20] أيلول/ سبتمبر إلى جنيف: فقد ذهب لزيارة زبون محتجز في سجن سان بيير، يدعى أبيتبول. لكنه التقى حقاً فيغون عند ركوبه الطائرة في أورلي. محض المصادفة.

كان فيغون زبوني حيث اهتمت بحالته منذ خمسة عشر عاماً. وقتها كنت معاوناً لمتخصص شهير بالجنايات هو المسيو جان هوغ. ثم كنت، من بعد، محامي فيغون الشخصي في بعض القضايا المدنية. وكانت آخر تدخلاتي لمصلحته، كما أظن، عندما ترافعت لرفع نزع الأهلية التجارية عنه إذ كان يرغب في تأسيس مجلة كانت تسمى (لو كي ديه بيت [صرخة البهائم] / Le cri des bêtes) وينتمي اثنان من معاونيها الآن إلى الصحيفة الأسبوعية (مينوت / Minute). الخلاصة أنني فوجئت ذلك اليوم من أيلول/ سبتمبر برؤية فيغون مسرعاً على درج الركوب في قاعة المطار لأنه كان متأخراً. وأظن أن وقت الركوب قد أخر بسببه عشر دقائق ربما. فأبدت له دهشة مازحاً: "لديك إذن السلطة لتأخير الطائرات؟"، وقدم لي بعد دقائق السيد لوبيز هاتفاً: "إن معرفته مفيدة، فإذا كنت بحاجة إلى خدمة للسفر بالطائرة، يمكنك التوجه إليه! . . .". وجلس فيغون بعد ذلك في طائرة الكارافيل على بعد عدة صفوف مني. كان وحيداً. أما أنا فكنت برفقة زوجة زبوني الجنيفي.

ويصرح الشاهد للصحافيين الذين كانوا ينتظرونه في ممر التحقيق لدى خروجه: «تعلمون أن الجميع يعرفون أنني أعرف جيداً السيد روجيه فريه منذ [1947 م]، وأنا صديقان. وقد أريد استغلال هذا هنا مرة أخرى لاستهدافه من خلالي . . . لكنني في الواقع بعيد أشد البعد عن هذه القضية . . .».

من هو إذن هذا المارشال الذي تكلم لي عنه بيرنيه منذ [2] تشرين الثاني؟، محام من دون قضايا كبرى، مسجل أكثر مما هو معروف في نقابة محامي باريس، حيث لا يذكر أحد رؤيته مترافعاً. نائب منطقة اليون، غارق في كتلة الاتحاد الوطني من أجل الجمهورية المدبجة بالجمعية الوطنية حيث لم يتدخل إلا مرة

واحدة خلال ثلاثة أعوام في تشرين الثاني عام [1963 م]، بصفته مقرراً عينته لجنة الإنتاج والتبادلات، حول اتفاق تجاري مع اليابان. «عميل سري» بحسب صحيفة ميسنوت، «رئيس شرطة موازية» بحسب لومانيته، فجأة يعيد اسم لومارشان هذا إلى ذاكرتي حفلاً مشؤوماً شهدته بدافع من الفضول المهني.

كان ذلك في [24 شباط/فبراير 1962 م]، بمقبرة ريفية في سانتيني [500 نسمة بمنطقة سين إيه واز حيث حفرت ثماني حفر. وهناك الحفار، ورئيس البلدية، فرنند غوشارد، وخوري الأبرشية، في برد الصباح الأزرق. «تتكلم عن قصة، يقول رئيس البلدية، فليس لدينا سوى ثلاث وفيات سنوياً في المتوسط. وسيتساءل الناس عن أي عدوى حصدت أرواح ثمانية مجهولين دفعة واحدة.

- هل تعرفها، أنت؟.
- طبقاً لما قيل لي، ربما يكون عسر هضم معدي.
- من قال لك؟.
- لقد تلقيت تعليمات سرية.

ويظهر مفوض شرطة بواسي سان ليجيه:

- من أنت؟ ماذا تفعل هنا؟ ومن أخبرك؟.
- إنها مهنتي أن أعرف.

فيرفع المفوض سماعة هاتف سيارته البيجو [403] الصالون، وتزل امرأة بنظارات معتمة من سيارة سيتروين (دي إس / DS) وبذراعها فييتناميه صغيرة ذات معطف بنفسجي. تتحدث مع المشرف على الدفن الذي يدعوها «السيدة لومارشان». «إنها التي نظمت كل شيء»، يتمتع رئيس البلدية. «إنها زوجة معلمهم». أما المقصودون فهي الجثث داخل التوابيت المرصصة الثمانية التي نقلتها ثلاث سيارات لنقل الموتى. «أنت مباشرة من مشرحة أورلي» يقول رئيس البلدية. على كل تابوت كتابة (1 X، 3 X، 6 X، 7 X، 9 X، 10 X، 12 X، 13) تتناسب مع الصليبان الخشبية السوداء المسندة إلى الحائط. ويقوم الكاهن بالصلاة، بينما تقوم الفيتنامية الصغيرة برش الماء المبارك على تابوتين ثم تتعلق بذراع السيدة لومارشان. ولا شيء لبقية التوابيت. ستة صليبان من ثمانية

تحمل أسماء على وجهها الآخر: تيرّو (Terroux)، لانفرانشي (Lanfranchi)، غوتيه (Gouthier)، كلوزور (Clauzure)، باغي (Paggi)، فيارد (Veillard). ويبقى اثنان من دون اسم (1 X) و(3 X). ولا شيء يدل على أنهم ماتوا في سبيل فرنسا أو من الطاعون. بل فقط شهادة الوفاة تكشف عن المكان، الأبيار، والتاريخ [30] كانون الثاني/ يناير 1962 م].

«لم أكن أحبهم كثيراً، فقد كانوا تحت إمرة زوجي» تقول السيدة لومارشان لرئيس البلدية شاكرة له قبوله جثامين هؤلاء «الأولاد». «لم أفعل سوى الانصياع إلى أوامر هاتفية، وكنت أود لو تقدمت بأزهار ثلاثية الألوان»، يرد فرنند غوشارد. والإكليل الوحيد الذي سيوضع على هذه القبور المتروية، سيحمل عبارة: «الجماعة [16] من الاتحاد الوطني من أجل الجمهورية/ UNR».

في الأبيار [حي في أعالي العاصمة الجزائرية، م ص]، يوم [29] كانون الثاني/ يناير، كانت فيللا يشغلها كوماندو مضاد للمنظمة الجيش السري، يسمون الباربوز، أي: العملاء السريين، لأنهم كانوا يعملون على هامش الشرطة ومصالح الاستخبارات، قد دمرت بفعل طرد مفتح، خلف [16] أو [18] ضحية، لم يتعرف عليها جميعها. وقد أرسل قائمة الأسماء محافظ الجزائر السيد لبورد (Laborde)، إلى رئيس مكتب روجيه فريه، جيرارد بريو. وقد كان ضابط شرطة من الفرقة المتحركة للأمن الوطني وقع محاضر تعرّف عميلين من الشبكة، اغتيل أحدهما بعد شهر، الجثث الذي تم في مستودع مصلحة الدفن بمدينة فيلسنوف-سان-جورج. وقد قرر اختيار مقبرة سانيتي، لثمانية منها، من دون علم رئيس بلدية القرية، وباتفاق بين معاون الكولونيل لوروا فينغيل من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، رُمن همل، نائب رئيس البلدية عندئذ مورييس كليمان، وهو من أقربائه.

ومنذئذ، أخرجت جثة واحدة هي جثة بيير تيرو، لتسليمها إلى أسرته. وقد اضطر رئيس البلدية لرفض طلب آخر من والدته أندريه غوتيه وزوجته، من منطلق أن محضر التعرف لا يذكر إلا (المفترض غوتيه).

وقد استأجرت الأرض لخمسة عشر عاماً باسم السيدة ميشل لومارشان التي دفعت نفقات الدفن. هي ابنة أول وزير للمالية بعد التحرير وأسمه إيميه لوبيرك، تزوجت في [1947 م] طالباً شاباً في كلية الحقوق هو بيير لومارشان، الذي كانت تعرفته في أثناء المقاومة، بسجن فرين، وكان الشاب درس الإنسانيات في كلية سانت-بارب برفقة المدعو جورج فيغون. وعندما أصبح محامياً متدرّباً في نقابة المحامين بباريس بعد زواجه بقليل، أخذ يشعر بجاذبية هذا الجانب من السياسة الذي يرافق المغامرة: وسيسمح له تأليف (تجمع الشعب الفرنسي/ *Rassemblement du Peuple Français, RPF*) بالتوفيق بين هذا الولع وإعجابه برعيم فرنسا الحرة السابق وحاجته الغريبة إلى عمل عنيف. فيرتبط بصداقة مع مسؤول (كثائب حفظ النظام الديغولية/ *brigades du service d'ordre gaulliste*)، أندريه غولاي، تحت سلطة دُمينيك بونشاردييه المؤلف المستقبلي لقصص (الغوريلا) في السلسلة السوداء. حيث يكتسب ميلاً، لن يتركه أبداً، إلى الشجار في الشوارع، ومرافقة الحراس الشخصيين الضخام الأجسام، وإلى الأسلوب السوقي الذي يظهر في حديثه، والسيجارة الدائمة المتدلية من زاوية الشفتين. يلقبه أصدقاؤه بيه فوك بسبب مظهره الرخو، ومشيته المتثاقلة، وذراعيه المتدلّيتين، بينما يبرز كرشه ويدخل رأسه بين الكتفين العريضين.

هدوء عنيف يكلمك بلطف، ويوجه قبضته إلى وجهك، بعد لحظة، من دون إنذار. متعصب بارد، لا يستطيع مقاومة متعة الاستيقاظ في السادسة صباحاً، والذهاب للتشاجر مع مناضلين شيوعيين على باب أحد المصانع. وكان لدى تفككك (تجمع الشعب الفرنسي) مع محام "صلب" آخر هو فانتون، من الأوائل الذين انضموا إلى المنظمة المتطرفة التي أسسها المحامي المتطرف جان باتيست بياغي ([متطوعو الاتحاد الفرنسي/ *Volontaires de l'Union Française, VUF*]). وقد برز بهجومه على رأس كوماندو، والعصي في أيديهم، على تجمع نظمه جان بول سارتر وكلود بورديه من أجل السلام في الجزائر. غير أن عمليات كهذه لم تكن لتروي تعطشه للعمل، فتقدم حرب الجزائر له بغيته في مغامرات جديدة. ويتطوع مع صديقه غولاي و(بيغيين) آخرين في نصف اللواء [531] الذي يقوده

الكولونيل باربيرو، المسمى ([الكوماندو الأسود] / commandos noire) والذي ذاع صيته في منطقة الأوراس. ويعود منه بوسام الجدارة العسكرية وقناعة راسخة بالجزائر الفرنسية. لكنه بعد [13] أيار/ مايو [1958 م]، وبخاصة منذ "أسبوع المتاريس/ semaine des barricades" في شباط/ فبراير عام [1960 م] بالجزائر العاصمة، يصطف مع الجماعات المخلصة للديغولية، بينما ينضم بعض رفاقه إلى الجماعات الناشطة، وإلى انقلابي نيسان/ أبريل عام [1961 م] وإلى منظمة الجيش السري. وهكذا تأتي ساعة تصفية الحسابات فيما بين الأخوة الأعداء، بإقامة منظمة للدعاية المضادة لـ (منظمة الجيش السري) في الجزائر، التي بعدما كانت سياسية عند انطلاقها، ستصبح شُرطية موازية تتلقى الضربات. ولتعويض المناضلين القتلى، أنشئت في باريس جمعية سرية هي (لو تاليون [التأر] / Le Talion) لترسل إلى الجزائر بدءاً من منتصف كانون الأول/ ديسمبر فرق اختبرت بداية من بين لاعبي الجودو الفيتناميين، ثم مباشرة من المجرمين، من وسط الأشقياء هذا الذي يبدو أنه يفتن لومارشان والذي صنع لنفسه فيه شهرة مستشار ذي نفوذ لتخفيض مدد العقوبات، والحرية المشروطة، وشبكات قريب الأشخاص إلى الخارج. وهكذا غدا لومارشان «معلم العملاء السريين» (الباربوز) في فيلا أندريا بالأبيار، وأخذ في باريس يتردد على نادي قدماء القديمة (Vieux de la vieille)، الذي يجمع الأعضاء السابقين في شبكات الاستخبارات والعمل السري، بطابق فوق كباره ومطعم دون كاميليو.

في [20] كانون الأول/ ديسمبر، يوم إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية، يخرج من غرفة التحقيق رقم [56] في قصر العدلية، وهي المرة الثانية التي شعر فيها القاضي المكلف بقضية بن بركة بحاجة إلى سؤاله بعض التفسيرات. فقد اكتشف لوي زُلفر منذ إفادته يوم [18] تشرين الثاني، أن راكبا باسم أبيتول، اسم الزبون الذي زاره مارشان في جنيف [20] أيلول، عند لقائه بفيغون ولوبيز، سافر بالطائرة من أورلي إلى المغرب اليوم التالي للاختطاف. كما أجرى استجوابات جديدة للوبيز، ومواجهة بينه وسوشون وفواتو، وعلم هكذا انتماء لوبيز لـ (مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية)، حتى أن لوبيز أوضح

أنه أبقى رؤسائه على إطلاع يومًا بيوم منذ عدة أشهر إلا أنها ليست المصلحة التي غطت عملية بن بركة. من إذن؟ اسألوا لومارشان: صحيح أنه قبل إمكانية ارتكابه غلطة إذ ظن التعرف على لومارشان شخصيًا يوم الاختطاف في سان جرمان ديه بريه. لكنه يقدم رواية جديدة لحواره مع فيغون والمحامي النائب في قاعة الركوب، يوم مغادرهما إلى جنيف: فعندما قدم له فيغون لومارشان مضيفًا: «كما ترى يا لوبيز، أنا مغطى» أجاب رفيق سفره، كما يقول: «إنه أنت الذي كان عليه القيام به». وقد أثار هذا الرد فيه الاضطراب، بحسب لوبيز، لأنه تساءل عما إذا ما كان محدثه يعلم انتماءه إلى «مصلحة رسمية».

كما تراجع لوبيز أيضًا عن نقاط أخرى خلال مواجهته مع الشرطيين المتهمين. فعند لقائه التمهيدي السابق للاختطاف مع سوشون، أمام بوابة نوتردام صباح [29] تشرين الأول/أكتوبر، يقول له الشرطي إنه تلقى بالهاتف «الضوء الأخضر» المنتظر من الشوكي. وهكذا كان يظن أن من المسموح له أن يقوم بالعملية.

«هذا صحيح»، أجاب سوشون، ولكنني لا أستطيع أن أقول لك من هاتفني، وكان يبدو لي أن القضية تتخذ إذن مظهرًا رسميًا. وعلى كل، فقد كان يظهر على بن بركة أنه على معرفة بالموعد الهام الذي كان من المفروض أن نفتاده إليه. وقد تناقشنا، في السيارة خلال الطريق، حول الشؤون السياسية المغربية.

كنت أظن، استطرد لوبيز، أن ملك المغرب نفسه سيأتي إلى باريس للقاء بن بركة وتساءلت عندما رأيت في الليلة التالية وصول تلك السيارة الدبلوماسية التي ذكرتها لك، عما إذا لم يكن الحسن الثاني يرافق السيد بلفريج.

في [20] كانون الأول/ديسمبر استقبل القاضي زُنفر، قبل أن يستمع لمارشان من جديد، رئيس لوبيز في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية «ضابطه المسير»، مارسل لو روا، الملقب الكولونيل فينيل، ثم المدير العام لمصلحة مكافحة الجاسوسية، الجنرال بول جاكبيه. ادعى الأول أن «مراسله المحترم» لم يغيره قط بأي شيء يتعلق ببن بركة، والتقرير الوحيد من لوبيز الذي

كان عليه إطلاع القاضي عليه، على صلة بإقامة الحكام المغاربة الأربعة فترة الدورة الدراسية في باريس. لكنه سحب هذه الوثيقة عندما أخرج رئيسه من حقيقته ثلاثة تقارير بينة الاختلاف وجهها لوبيز إلى المصلحة: في [17] أيار/ مايو أشار لوبيز بعد عودته من رحلة قصيرة إلى المغرب أن أوفقيز كان يفكر في «الحصول» على بن بركة وحتى بطرق «غير معتادة»؛ وفي [22] أيلول/ سبتمبر تحدث عن الفيلم الذريعة للاقتراب من بن بركة، وعن «فريق غريب مكون من الشتوكي، فيغون وبيرنييه، انضم إليه المسمى لومارشان عند السفر إلى جنيف»؛ وفي [12] تشرين الأول/ أكتوبر، أخبر رئيسه بابتزاز فيغون الذي نما إلى علمه أن المغاربة يودون «التخلص» من بن بركة، وكان يهدد «برمي القضية إلى الصحافة» إذا ما أبعد عن العملية ولم يأخذ نصيبه.

سأل القاضي زلنغر السيد لومارشان، الذي استدعي إلزامياً هذه المرة، عما إذا كان زبونهُ أبيتبول قد ركب الطائرة بالمصادفة إلى المغرب. كلا، إذ إنه مازال محتجزاً في جنيف. «لكنك تعلم أن كنية الأبيتبول في المغرب يمثل عدد [ولاعات] (الديون/ Dupont) في فرنسا». حسناً. إنها واحدة أخرى من هذه المصادفات التي يبدو أن لومارشان ضحية لها. كلقائه العابر مع فيغون بأورلي يوم [20] أيلول، عند سفره إلى جنيف.

- على فكرة، هل لديك أخبار عن فيغون منذئذ؟ يسأل القاضي.
- كلا، لم تعد لدي الفرصة لرؤيته. ولا أستطيع، بصراحة، أن أخبرك بمكان وجوده، فليس لدي أدنى فكرة عنه.

إلا أن فيغون ليس من هذا الرأي. ويقول ذلك.

[7 / 1] «وعد» ينقل «الحريق»

في يوم الخميس [14] تشرين الأول/ أكتوبر، بعد خمسة عشر يوماً من الاختطاف، وضع فيغون تهديده موضع التنفيذ: إذ بدأ في «نقل الحريق» بـ«رمي القضية إلى الصحف»، أو على الأقل إلى صحيفة، هي مينوت، اختارها لأن فيها اثنين من شركائه السابقين في (صرخة البهائم) يقومان فيها بمهمة «إعادة كتابة». ويتقدم إليها متباهياً بتوصية من الكاتب أنطون بلوندان لفرنسوا برينيو فيصادف في الممرات صديقه جيرالد غوييه. «ستؤدي إلى كثير من الضوضاء، اتركني أتصرف» يصيح به من دون أن يقدم أي تفسير. ويقوده صحفي شاب هو جان مُتالدُ، ابن عضو سابق في مجلس الشيوخ عن مدينة أورليانزفيل (الأصنام)^[1] كان تعرفه في حانة كورييه دو ليون، شارع الباك، إلى مكتب المحرر. وينطلق فيغون في خطاب غامض تتخلله المحسنات البيانية. ويتعلق الأمر بمؤامرة ضد زعيم ثوري مغربي، هو المهدي بن بركة، وجد نفسه متورطاً فيها. فقد كلفته المصالح السرية بتصفيته، مقابل [100] مليون. وأرسلوه في أيلول/ سبتمبر إلى القاهرة مع حقيبة

مفخخة. لكنه رمى الحقيقة في النيل. إن ما يريد ليس القتل، بل «اقتناص أكثر ما يمكن من المال من المغاربة بأقل ما يمكن من المخاطر». ويسمى هذا «خبطة على مثال جو آتيا». أي استلام رعبون لطلب يكون المرء عازماً على عدم تنفيذه. والذريعة للاقترب من بن بركة هي مشروع فيلم لبيرنيه حول التحرر من الاستعمار. وفي جيبه نسخة من عقد الفيلم: إذ كتبه على ورقة مروسة باسم دار نشر في شارع لاشيز توقفت عن أي نشاط منذ عام. هو عقد مزيف ذهب بنفسه لتقديمه إلى بن بركة في جنيف، حيث وصل القتلة المغاربة هذه المرة إلى الموعد بعد فوات الأوان. وقد تدبر أمره، في مرة أخرى، حتى لا يكون بن بركة في مرمى أسلحتهم. لكنهم سيعيدون الكرة، كما سترون. بالطبع، إن هذا «الغبي فرانجو المسكين» الذي كلف بإخراج الفيلم لا يعلم شيئاً. كما أننا «ورطنا الأم دورا» المكلفة بكتابة الحوار، من دون طلب رأيها. لكن المغاربة سثموا هذه المرة من كثرة الخداع. فأرسلوا إلى باريس عملاء لانتقاء رجال مأجورين مضمونين لتنفيذ اعتداء وشيك.

دوّن برينيو ثمانى صفحات من الملاحظات، مع أن القصة بدت له لا تصدق إذ لا يدري، في المقام الأول، مع من يتحدث. أهو مهووس بالكذب؟، أم عميل محرّض؟، أم مخبر يريد بيع أكاذيبه بثمن غال؟. عليه أن يستعلم عنه، إلا أنه ليس مستعجلاً إذ لديه الكثير من العمل في بداية هذه الحملة الانتخابية الرئاسية عوضاً عن الاهتمام بهذه القصة الغريبة.

فيغفون يعرفه أكثر بكثير بعض أوساط اليسار، أو بالأحرى بعض مثقفي الضفة اليسرى. فهو منذ ثلاثة أعوام وجه فولكلوري طريف، حيث يمارس دور الشقي التائب، والوغد المثقف، والشاب الفوضوي الفنان. «أنا ابن برجوازي صلح حاله»، كما يحلو له أن يردد.

والواقع أنه من أصحاب السوابق. فهذا الرجل الذي يتباهى بأنه يشبه موثق عقود من الأقاليم بشعره القليل ذي اللون البني الضارب للحمرة، وعينه الرماديتين الزرقاوين خلف نظارات ذات إطار من الفضة، وفمه الرقيق تحت شاربين مشعثين، وملابسه العتيقة وقبعته الرمادية. هذا الرجل ذو التسعة

وثلاثين عاماً، أمضى منها أربعة عشر خلف القضبان، «أربعة عشر عاماً في كوخ» كما يقول: ثلاثة أعوام في مستشفى للأمراض النفسية، خمسة في سجن فرين "وقائياً"، وستة في سجن ميلون المركزي. هو ابن متمرّد لموظف كبير، كان مفتشاً عاماً للصحة العمومية ويحمل وسام كوماندور في جوقة الشرف. وكطالب في سانت-بارب مع بيير لومارشان، ينتمي تحت الاحتلال إلى (عصابة بام-بام/ bande du Pam-Pam)، لكن بينما ينضم رفيقه إلى المقاومة، يتعامل هو بالسوق السوداء، وعمره [17] عاماً. وعند التحرير يطلق بعض الطلقات من متاريس الحي اللاتيني من أول سلاح امتلكه، أخذ من جثة ألماني. وكان غادر شقة والده في شارع بيير دومور إلى غرفة في بولفار سان جرمان ولا يرى سوى والدته التي كان يحبها بقدر ما يحقر والده. ويرتكب بعد أشهر أول اعتداءاته. ولم يجد صعوبة في التظاهر بالجنون ليحتجز في فيلجوييف، حيث يلتقي أشقياء حقيقيين يتظاهرون بحماسة هم أيضاً من مثل: إميل بويسون، عدو الجمهور رقم [1] في ذلك الزمان، وربييه جيريه المدعو ربييه لا كان، فيتخذهم معلمين له، وعندما يخرج بعد ثلاثة أعوام، سيكون له الحق في لقب بأوساط الجريمة الحقيقية هو: ([جوجو الأحق]/ Jojo le Dingue). ويتخلى عن السرقة باستعمال السلاح متحولاً إلى «النصب» الذي علمته مخالطاته الجديدة فنونه وأساليبه. ويعيش هكذا حتى ذلك اليوم من تشرين الثاني [1950 م] حيث لا يحسن اختيار فريسته، وهو شرطي ينصب له مصيدة، فيحاول الفرار لكن الشرطي يطلق الرصاص عليه، ويسارع فيغون إلى الرد غاضباً ومرفقه على خاصرته كما رأى في السينما. ولم ينجح إلا في إفراغ مسدسه وتجميع الناس حوله. ينتظر محاكمته خمس سنوات يألف خلالها عالم المسجونين. وقد شتم ثلاثة قضاة تحقيق كلاً بدوره، اضطروا إلى طرده من غرفهم بواسطة الحراس، وملاحقته بتهمة الإهانة، كما تخاصم مع محاميه السيد جان هونغ بخصوص معالجة قضيته. ويكتب عشية محاكمته إلى رئيس محكمة الجنايات رسالة شديدة يسلّغ فيها نيته في استجواب الشهود بنفسه. «أنت تكذب» يصرخ المتهم في وجوه الأطباء النفسيين الذين شهدوا في المحكمة بأنه «فاقد خطير وكامل

المسؤولية». وعندما يرى أباه متقدماً، يصرخ قائلاً «اذهب من هنا، بابا! ألا ترى أنك تخدم الالهام؟»، ويلتفت إلى النائب العام: «إذا ما عددتني مذنباً، فاطلب رأسي، لكنني لست بحاجة إلى أن يأتي والدي لل بكاء في المحكمة. أنا لا أطلب الرأفة، بل العدل». ولا يقوم بأي تنازل مدعياً براءته، ومستمراً في ازعاج رجال الشرطة، كأنه يتمتع بزيادة حالته خطورة. بعد المرافعة يعطيه الرئيس الكلام لآخر مرة. «ماذا! يصيح فيغون، أطلب النائب العام عقوبة مع الأشغال الشاقة؟. لكنه ليس شديداً بما يكفي. هل أنا مذنب أم لا؟ أنا أقول لكم، على كل حال، إنه لم تكن لدي النية في القتل. وسأذهب أبعد مما ذهب إليه محامي: فسأطلب منكم وقف التنفيذ. لأن الجميع يعرفون أن العقوبة لا تفيد في الإصلاح. وإذا ما بحثت عن عمل، فسأطرد كأنني قدر . . .». وحكم عليه بعشرين عاماً.

«قلت لي منذ أيام، إنك تعرف حمار الوحش هذا، يقول المحامي هوج لمساعد الشاب المحامي لومارشان. حسناً! اعمل معي معروفاً وخلصني منه!». وهكذا سيتراجع المحامي بيير مارشان عن زميل الدراسة السابق، الذي فقد أثره منذ التحرير، في قضايا الأخرى بخصوص إهانة قاضٍ. وسيظل محاميه، بل ومستشاره و"الوصي" عليه، كما يقول فيغون، الذي سيعينه على البدء من جديد في الحياة، لدى خروجه من سجن ميلون المركزي عام [1961 م]، بعد ستة تخفيضات متتابة للعقوبة ل(حسن السلوك). ويشجعه على الانطلاق في مجال الصحافة المتخصصة، وهو الذي يتمتع بخيال واسع ويرغب في كتابة القصص، والسيناريوهات . . .

من أجل هذا، يحصل له على إعادة حقوقه التجارية، مع أنه من صحيفة سوابقه. فيصدر فيغون صحيفة بعنوان ذي معنى هو: (بونجور ليزامي [نهاركم سعيد أيها الأصدقاء] / Bonjour les amies) للدفاع عن "موسيقى الروك الحقيقية" في مواجهة ال(بي بي / yéyé) ثم يؤسس (لو كري دو بيت / Le cri des Bêtes) [صرخة البهائم] مع أصدقائه جان مارفييه وجيرالد غوييه وسيرا، الذي أدخل إلى فرنسا الرواية المصورة: والمحامي لومارشان هو الذي اهتم بوضعية الشركة

القانونية أيضاً. كما يساعد محميه على تأسيس شركة أخرى للنشر هي، الصحافة الأوربية، التي تستهدف نشر الشرائط المصورة الصناعية في فرنسا.

غدا جوجو لو دانغ، في الظاهر، رجلاً آخر سيؤدي في أوساط المثقفين شخصيات جينيه (Genet) وسيلين (Céline) وهو يتكلم لغة أوساط أخرى، تلك اللهجة الشعبية المتزايدة أبداً والطافحة بالألوان والابتكار. إذ تحت عنوان «وغد غير تائب» (Un voyou sans repentir) نشرت الروائية اليسارية مرغريت دورا مقابلة معه يوم [26] نيسان/ أبريل عام [1962 م]، في مجلة فرانس أوبسرفاتور. «أنا لست فوضوياً. بل من أنصار النظام. النظام في المافيا . فكل الناس الذين يعملون بإصلاح المساجين، وزوار السجون، وأصدقاء الإصلاح في العقوبات، هم مسيحيون مناضلون، وقذارة إذن». وبعد شهرين، يحصل على شرف الظهور بالبرنامج المتلفز «[خمسة أعمدة في الصفحة الأولى]» (Cinq colonnes à la une) بصفة «[الوغد الحقيقي]» (voyou authentique) الذي يستجوبه بيير دغرُب. وقد صورت المقابلة في شقة مرغريت دورا. وتنتزع اعترافات فيغون المفعمة بالمرارة والتمرد صرخة التعاطف هذه من فرنسوا موريك في «[دفتر ملاحظات]» Bloc- (notes) بصحيفة «[الفيغارو الأدبي]» (Figaro Littéraire): «لا، أنت لست وغداً، بل تمثل شخصية الوغد. ولو كنته حقاً، لما كان لديك الوعي به كما تفعل». وفجأة، تفتح له «[الأزمنة الحديثة]» (Les temps modernes) لجان بول سارتر أعمدتها، ويعطيه روجيه ستيفان دوراً في فيلم أخرجه للتلفزيون قبل ميشل مترانيهو: «[المعتقل]» (Le Détenue). فلم يتخيل ألفونس بودار تحولاً كهذا.

لكنه في حين يلعب دور النجم في بارات ومطاعم سان جرمان ديه بريه، ويمثل دور المعتقل في السينما، يواصل تحركاته حول عصابة جو آتيا الذي يفتنه بقدر ما يفتن هو "أقبيه" الضفة اليسرى. ويذهب في حياته المزدوجة إلى حد اقتراح سيناريو عن حياة رجل العصابات على مرغريت دورا. غير أن أعماله الصحافية لا تنجح، فيبحث عن "خبطة" ما لتجلب له الثروة أخيراً.

وقد أسرَّ خلال الصيف إلى صديقه جان مارفييه بأنه «يقوم بابتزاز دولة أجنبية» ولم تدهش زيارته لصحيفة مينوت صديقه غوييه الذي يعرف أنه يحضر

«الخطبة مع المغاربة». إلا أن فيغون بعد يومين من روايته لبرينيو يراجع نفسه إذ يكلف بلوندان بمهاينة الصحيفة وإخبارها بألا تأخذ القصة في الاعتبار في أي حال من الأحوال، وهو ما يعزز اقتناع برينيو بتفاهة هذه القصة. لكنه يسارع إلى ملاحظاته عندما اختطف بن بركة في [29] تشرين الأول/ أكتوبر ليكتشف أن من الصعب مع ذلك استعمالها كما هي. والاعتراف هكذا بأنه كان على علم بتحضيرات الفعل الإجرامي الذي سيرتكب، دون الوقوع تحت جرم عدم الإخبار أو عدم المعونة. ولذا سيسلك طريق التلميح. «إذا ما كان قول أصبغنا الصغيرة صحيحاً، فإن الهجوم (من الجانب الفرنسي) تمثل في توجيه فريق من الأشقياء المستعدين للقيام بدور القتل المأجورين إلى العملاء السريين المغاربة». كما كتب في العدد الأول الذي يتلو الاختطاف. ولن تستغل عناصر رواية فيغون إلا في العدد التالي، ولكن من دون الدلالة على المصدر، وكأنها اكتشفت بعد إتمام العملية.

أما للمحققين وللقاضي، فإن رجل الموعد الثالث في مقهى لبّ يظل متعذراً العثور عليه، بل وليس لديهم صورة له ينشرونها، بينما نشرت صور بقية الأشقياء. ومع ذلك، بدأ فيغون يكشف عن نفسه بوساطة الرسائل والهاتف. إذ يكتب في [7] تشرين الثاني رسالة لصحيفة فرانس سوار يقول فيها إنه ليست لديه النية في «لعب دور كبش الفداء بطيب خاطر». لكن فرانس سوار لا تنشر الرسالة، وتبلغها لرئيس الفرقة الجنائية. وبعد ثلاثة أيام، تخبر زوجة جورج فرانكو، التي يجري استنطاقها في كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]، بأن فيغون هاتفها صبيحة يوم [2] تشرين الثاني لمعرفة ما إذا كان زوجها أعطى الشرطة رقم هاتفه. «آه، لا لا! كم ستحصل لي من المضايقات مع ماضي والشقة التي ليست باسمي!». هذه الشقة المتوافقة مع رقم بوانكاريه [67-30] هي استديو واقع في الطابق الرابع بالجهة اليمنى في الرقم [34]، شارع شالغران بالدائرة السادسة عشرة، استأجرته وكالة غير موجودة باسم مدموزيل هارويل. ويدعي بيرنيه أن هذا الرقم موجود في قائمة سوداء يغطيها سر الدولة. وعلى كل حال، ستنتظر الفرقة الجنائية يوم [19] تشرين الثاني حتى تقوم بتفتيشه في السادسة والنصف

صباحًا، وتعثر على مخطوط مشروع عقد إخراج فيلم (باستا) على أوراق مروسة باسم (الصحافة الأوربية، [5]، شارع لاشيز)، تحمل توقيع جوج فيغون والمهدي بن بركة. وفي يوم [12] تشرين الثاني يوجه فيغون الرسالة ذاتها إلى رئيس تحرير (كومبا/ Combat) الذي ينشرها: «من شاهد تحولت إلى متهم، وهو ما كنت أنتظره. فقد كانت الفرصة للمحققين في إخفاء عجزهم عن إجراء التحقيق كما يجب رائعة جدًا. وأنا أشكل لهم حجة ممتازة: فسواقي، وعدم تقديمي للشرطة على غرار بيرنيه وفرانجو بعد اختفاء بن بركة، تسمح لهم بتقديمي كمدنسب فار. كنت أعلم التفسير الذي يمكن إعطاؤه لموقفي، لكنني كنت أعلم أيضًا بنوعية حياض المفوض بوفيه تجاهي بعد سكوت الصحافة الغريب عن وجودي في موعد بن بركة، الجمعة، في مقهى لب، ولم تكن فكرة ذهابي للسجن الوقائي قبل أن يؤدي التحقيق إلى تبرئتي لتحفزني على الثقة بالمحققين. فليست لدي النية في لعب دور كبش الفداء بطيب خاطر. إذ ما من أحد يرغب أكثر مني في إظهار حقيقة هذه القضية، لكن إفادتي لن تضيف شيئًا إلى إفادتي السيدين فرانجو وبيرنيه، ولم أعرف من جهتي المدعو الشتوكي الذي يتكلم عنه المدعو لوبيز في إفادته. وبما أن الحكم علي بعشرين سنة من الأشغال الشاقة يحرمني في النهاية من حق الشهادة، فلا أترك شأنًا! تحياتي!«.

ثم يوجه رسالة جديدة بصفة شخصية في يومي [15 و 17] تشرين الثاني إلى ج-ب نوربير الصحافي في فرانس سوار، وإلى لوي غابرييل روبيني، مدير صحيفة الفيغارو: «يبدو لي أن الأمر جدي حقًا، فالقاضي زُنغر يجعل من الجنرال أوفكير أحد رفاق بؤسي. ولم يبق لديه إلا إصدار مذكرة توقيف دولية بحقه . . .». وقام تحليل الخط خبير بالخطوط، فظهر أن الكاتب مصاب بالبارانويا، وأنه مستعد لعمل أي شيء لإثبات جدارته. فحرف (T) المائل إلى الورا الذي يشبه حرف (V) الكبير ينبي بعدوانية. وعمود ال(F) يحوم فوق الحرف من دون أن يمسسه؛ لأن هذا الشخص يعد رغباته وقائع. ما من هامش، وتشابك سيقان الأحرف بعضها مع بعض: وتلك علامة مميزة تلاحظ على كتابات الجانحين. ويدل الإمضاء غير المتناسب مع النص على قدرة على الكذب.

وكان شيئاً لم يكن، يهاتف فيغون يوم [17] تشرين الثاني فرانجو، قائلاً له إن المنتج بوريجار موافق تماماً على استئناف مشروع الفيلم البوليسي الذي عرضه عليه في بيت مرغريت دورا قبل أن يشترك مع بيرنيه في مشروع (باستا!)، حتى إنه مستعد لإمضاء العقد في الحال إذا ما قبل فرانجو إخراجه.

- 'اسمع يا فيغون'، يجب المخرج: لا أريد أن تهاتفني بعد الآن.
- ونظراً للظروف التي تعرفها، لم يعد بإمكانني العمل معك.
- أي أنك تعيد لي حريتي؟
- إذا صح القول.

يضحك فيغون في الطرف الآخر من الخط.

- اسمع يا فرانجو، يستأنف الكلام، إذا كنت لم أقدم نفسي للشرطة، فذلك لأنني لا أريد أن أسجن سنتين سجناً وقائياً، لعملية ليس لي فيها دخل. إذ عملت كل هذه القصة لمضايقة لومارشان.
- من يكون؟
- لومارشان. إنه صديق لي، ونائب عن الاتحاد الوطني من أجل الجمهورية:
- لا أعرفه.

يضع فيغون السماعة، وسيظل صامتاً، في الظاهر، ثلاثة أسابيع. ثم يكتب رسالة جديدة يوم [11] كانون الأول/ ديسمبر إلى صحيفة لوموند هذه المرة: «أود، لدى عودتي من السفر، التعبير عن رأيي في توقيف بيرنيه، فهو لا يدهشني، لأنه النتيجة المنطقية للجهود التي تقوم بها النيابة العامة لإعطاء هذه القضية السياسية المحض صبغة قضائية. ومن أجل هذا كان توجيه الاتهام لبيرنيه ضرورياً ذلك أنه لا يمكن الحكم علي مذنباً من دون عد بيرنيه مذنباً هو الآخر. فقد كان ينبغي تجمع هذه المصادفات بأعجوبة حتى يكلمني بيرنيه عن (باستا!) في الوقت الذي كنت مدعواً للمشاركة في اختطاف بن بركة. إذ بين التحقيق أن بيرنيه هو من كانت لديه فكرة الفيلم، ولا يمكن قلب الأدوار. وتحقق القاضي زلنغر من تناقض المذكرة الصادرة ضدي من دون توجيه الاتهام

مسبقاً لبرنييه. إن لديه أوامر، والمقصود استغلال وجود صاحب السوابق فيغون في هذه القضية، ونظراً لأنه قاض مطيع، لكن غير بارع، يضحي زُلنغر بهذا المسكين بيرنييه . . ولوم بيرنييه لأنه صرح بعدم رؤيته لي في الطائرة التي أفلتتنا إلى جنيف يدلل على الطريقة التي يتم بها التحقيق في هذه القضية». فيبرنييه يقول الحقيقة كما يراها ببساطة: لأن فيغون وصل متأخراً جداً إلى قاعة الركوب، وأخر إقلاع الطائرة عشر دقائق بفضل لوبيز. وكان ركاب الدرجة السياحية، ومن ضمنهم بيرنييه، قد اتخذوا أماكنهم في الطائرة. فلم يجد في القاعة سوى خمسة أو ستة ركاب من الدرجة الأولى، كان منهم لومارشان برفقة امرأة. «قدم هذا للقاضي زُلنغر رواية صحيحة تماماً للقائنا الخاطف ذلك اليوم. أما عن الشتوكي الغامض هذا، الغامض إلى الحد الذي أشك بوجوده الفعلي، فكان بإمكان القاضي زُلنغر عدم الترام الصمت بخصوص نتيجة التحقيقات التي قام بها، عقب أقوال لوبيز، في وجوده على طائرة بورجييه المتوجهة إلى القاهرة، ووجوده في فندق هيلتون النيل في وقت وجودنا أنا وبيرنييه». ويدعي فيغون ثانية أنه ما كان له أن يشير إلى بن بركة لفواتو على رصيف بولفار سان جرمان ساعة الاختطاف، لأنه كان موجوداً منذ عشر دقائق في مقهى لب، والوحيد من بين بيرنييه وفرانجو الذي لم يخرج من المقهى في أثناء انتظار بن بركة. «وعلى كل فقد طلبت من فرانجو ساعة وصولي بدقة، فرانجو نفسه الذي بعدما رد علي بمودة في الهاتف، سارع بإخطار الشرطة بمكالمتي الهاتفية. ومهما يكن من أمر، وإذا ما أوقعني سوء الحظ في قبضة العدالة الفرنسية، فمن المؤكد أن القاضي زُلنغر ليس هو الذي سيحقق معي».

مثل جميع الصحفيين الذين يحققون عندئذ في اختفاء بن بركة، نبحت، جان فرنسوا كان وأنا عن وسيلة للاتصال بصاحب السوابق الذي عرفناه أيضاً في سان جرمان ديه بريه، حينما كان يعمل في (الروايات المصورة). ففيغون الذي يقال إن كل أجهزة الشرطة تطارد، يبدو بالفعل أنه الوحيد من بين الأشقياء المستورطين في القضية، الذي لم يستطع، أو لم يشأ، مغادرة باريس للفرار إلى الخارج، وقد أشير لنا عن وجوده في أماكن مألوفة له. وقد شاءت المصادفة أن

نلتقي يوم [10] كانون الأول/ ديسمبر، في منزل الممثلة ماري لافوريه رجل أعمال مغربي محترم، يقيم عندها ويتعاطف مع أصدقاء بن بركة. والحال أن لهذا الصديق صديق طفولة صار رجل عصابات حقيقي، يدعي أنه على علاقة وثيقة مع فيغون. يدعى رجل العصابات هذا جو زوريتا وينتمي إلى عصابة تسمى (عصابة ليسكا/ la bande à Lesca) أو (عصابة بريكول/ la bande à Bricole)، هي التي تكلفت بتأمين مخبأ للهارب. إلا أن انشغاقاً حدث للتو ضمن هذه العصابة عقب توقيف أحد أفرادها، وزوريتا مستعد لتسليم فيغون لممثلي المعارضة المغربية في المنفى. فقد روى فيغون بالفعل له كثيراً من الأشياء عما حدث في منزل بوشيزيش بعد الاختطاف. وتم تنظيم موعد ليوم الثلاثاء التالي الموافق [14] كانون الأول/ ديسمبر. فنحو الواحدة صباحاً، وبعد تغيير السيارة في الشانزليزيه، يقدم المغربي زميلي كان إلى زوريتا الذي يركبهما في سيارة سيمكا حمراء يتخفى فيغون في مقعدها الخلفي. وسيكون اللقاء قصيراً، بما يعادل القيام بثلاث دورات حول كتلة أبنية. يبدو على فيغون الخوف، لكن زوريتا يشجعه، ويقترح عليه المغربي أن يقول كل ما يعرفه أمام كاميرا تلفزة أجنبية.

- لقد تحلى عني الجميع، يجب فيغون، المغاربة لم يدفعوا. ولم يعد لدي شيء. أستطيع أن أروي لكم كل شيء لأنني شهدت كل شيء، ويمكنك تسجيل كل شيء وتصويره إذا ما أعطيتوني ما يكفي لأهرب بعد ذلك بعيداً، بعيداً جداً. [25] مليوناً على الأقل.
- كنت أظن أنك موافق مع ذلك: يقول المغربي.

فيهز زوريتا فيغون قائلاً: «ما يهمك لو تكلمت الآن؟، ألسبب أصدقاؤك؟، إنهم جميعاً، على كل حال، متورطون». ويجادل فيغون في أمور تافهة ثم يطلب وقتاً للتفكير، وإذا لم يكن مع كان مال يعطيه له في الحال. فلنلتق غداً، يقول.

وفي الغد يهاتف زوريتا صديقه المغربي: «صعد الماء إلى منبعه». فيغون ليس في الموعد المتفق عليه، ويشرح رجل العصابات، أمام كان، بوضوح أكثر: «لقد طار العصفور. لقد كنت عازماً على جعله يتكلم أمامكم هذا المساء بكل الوسائل باحتجازه في فيلا، لكن لومارشان أخذه.

- كيف ذلك؟.
- أبلغني صديقه سرج الأرمني، الذي جاء لأخذه وتخبّته لكن ذراع لومارشان أطول من أن نستطيع مجابهته من دون مخاطرة. وبما أن فيغون لم يوافق، فسأكرر عليكم روايته لي عن اختطاف بن بركة.

ووصف لنا زوريتا، طبقاً لما أسره له فيغون، وصول أوفقيير إلى فيلا بوشيزيش، حيث كان بن بركة يظن نفسه في قبضة الشرطة الفرنسية، ومشهد الجنون المطبق الذي طعن خلاله السجين بالخنجر، وتخطب السجين وهو يوجه ضربات إلى بطن أوفقيير برجليه، وسقوطه أشلاءً بشرية على الأرض ثم نقله إلى قسبو لوبيز حيث يتركه الأشقياء مربوطاً إلى مرجل. وتتوافق هذه الرواية، على وجه الإجمال، مع خبر الاغتيال طعنًا بالخنجر الذي أورده الصحافي السويسري شارل هنري فافرو منذ يوم [18] تشرين الثاني في لا غازيت دو لوزان، والذي قال لي إنه حصل عليه من مصدر شرطي. وستأكد بعد أيام بالرواية التي ينشرها بول دهم (Paul Dehème) في ([الرسالة السرية] / Lettre Coufidentielle).

يقول لنا دهم إن من أخيره مجهول، كان أنذره منذ نحو ثلاثة أعوام بتحضير اختطاف أحد قادة منظمة الجيش السري في ميونخ، قبل خمسة أيام من اختطاف الكولونيل أرغو. فهو شخصية مرموقة ويمكن تصديقه.

لدى اقتراب عيد الميلاد، نعلم أن أحد زملائنا الأنغلو سكسون هو إدوارد بيئر مراسل المجلة الأميركية (نيوزويك/ Newsweek) في باريس، سأل أحد الناشرين عما إذا كان مهتماً باعترافات فيغون. فنذهب إليه ونعلمه بما علمنا من فم زوريتا. «أجل، إنها بالضبط الرواية التي أعرفها، يقول لنا، فقد تكلم فيغون مع عدة أشخاص مرات مختلفة، لكن روايته حول هذه النقطة لم تختلف إذ يروي بصفة مؤثرة المشهد الذي يجري في الطابق الأول من منزل بوشيزيش. فبن بركة الذي يظن أنه ما يزال آمناً يتكلم بهدوء مع خاطفيه. ويعبر لهم عن إعجابه بالسياسة الخارجية للجنرال ديغول. وعندما يصل أوفقيير إلى الفيلا، كان يصرح لهم بأن الشرطة المغربية بحاجة إلى تطهير جدي. وتنقل العبارة حالاً إلى أوفقيير، الذي يقبض غاضباً على خنجر ويصعد إلى الطابق العلوي. وهناك، في

خضرم عنف لا يصدق، يوسع بن بركة طعنًا. يمكن التساؤل بالطبع عما إذا كان فيغون يحبك القصة، وما إذا كان شاهدًا على المأساة التي يصفها بالفاظ غير مألوفة. وهكذا يؤكد أن السلاح الذي استعمله أوفقيّر أخذ من مجموعة أسلحة كانت موجودة في المزرعة». من أين حصل بيّهر على هذه الرواية؟ من جان مارفييه الذي أعاره جهاز تسجيله ليسجل أقوال فيغون. وهل وافق فيغون عن طيب خاطر؟ أجل. أولاً لأن مارفييه موضع سره منذ عشرين عامًا، ثم إن التسجيل تم في النصف الأول من تشرين الثاني، حيث كان فيغون وقتها، بحسب مارفييه، في حالة نفسية تؤدي به إلى الكلام بسهولة أمام جهاز تسجيل. وإذا فقد أعمار بيّهر جهاز تسجيله لمارفييه، إلا أنه نسي للأسف تبديل البطاريات التي كانت مستهلكة، ولم يكن الشريط نقيًا. وعندما أعاد مارفييه في الغد جهاز التسجيل، كان الشريط بالكاد يسمع: فقد كانت أقوال فيغون تتراكب مع خطاب لوزير الإعلام، ألان بيرفيت، كان مسجلًا على الشريط. ولعدم قدرته على تدوينها كلها، أعاد تأليف جزء منها بالاستعانة بما كان مارفييه يتذكره كلمة كلمة. لكن مارفييه يأخذ النص مع الشريط ليقضي العيد في مكان مجهول. مارفييه الذي هو في سن فيغون، صحافي مستقل، وقد خالط جان جينيه كثيرًا قبل أن يصاهر الكاتب السياسي غسّتن بونور. نبحت عنه، من دون جدوى، مدة أسبوع. وعندما نتوصل في النهاية للعثور عليه، بمساعدة بيّهر، في بداية كانون الثاني/يناير، يتردد في إطلاعنا على ملاحظاته إذ ليس بإمكانه فعل هذا مع فيغون من دون أن يخبره. وفيغون لن يوافق بالتأكيد إطلاقًا. فنلفت نظره عندئذ إلى أننا نعرفه من زوريتا وبيّهر، يمكننا الكشف عن تفاصيل ستضع فيغون أمام الأمر الواقع. وبعدما يوافق، يأتي لنا في يوم الأربعاء الموافق [5] كانون الثاني/يناير، ليس من دون تردد، بنص المقاطع التي دوّنها والتي علينا ترجمتها إلى لغة واضحة، لأنها بلهجة الأشقياء التي لا يفهمها عامة الناس. وهكذا نعيد معًا تأليف رواية عمرها ما يقرب من شهرين.

ليس أمام الدورغ ستور، تم توقيف بن بركة، بل أمام مكتبة لا بوشاد. إذ قدمت سيارة الأجرة التي كان يستقلها من شارع

دراغون. فعزل منها يرافقه شاب، وأخذ ينظر إلى الكتب في الواجهة. ولوبيز هو الذي تعرف عليه وأشار إلى الشرطين. وتقدما عندئذ نحو بن بركة: "الشرطة الفرنسية": قالوا: علينا اصطحابك إلى موعد. فطلب رؤية بطاقتيهما. أطلعاه على شارتيهما وهو ما بعث الثقة في نفسه. وصعد إلى السيارة البيجو [403] من المحافظة، من دون أدنى مقاومة إذ لم يكن مستغرباً. وكان الشرطيان يريدان إخفاء أرقام السيارة بلوحة مزيفة من البلاستيك. «بصفتكما شرطيان، لستما بارعين، قال لهما دديه، فلم تعد هذه اللوحات موجودة منذ سنتين». وقد حكى لي آخرون أن بن بركة سيظن وقتها بوضوح أنه سيققاد إلى أورلي ليوضع في طائرة مغادرة إلى الخارج (وهو ما يحدث أحياناً لغير المرغوب فيهم)).

فسألهم بن بركة، من دون إبداء أي انفعال، بصوت هادئ ومهذب، فيما إذا كانوا ينوون اصطحابه إلى أورلي وإبعاده، أن يتلطفوا بأخذ حقيبة تركها في باريس وإرسالها إلى عنوانه في وقتها.

في أثناء هذا الجزء من الطريق، ساد الصمت في السيارة. وتجاوزت البيجو [403] مدخل أورلي على الطريق السيار مواصلة سيرها. في هذه اللحظة، ولأول مرة، بدت على بن بركة علامات الاضطراب. "حقيقة هذه القصة"، قال أحد الشرطين "هي أن المعلم يريد رؤيتك". ظن بن بركة في الحال أن "المعلم" المقصود، كان موظفاً كبيراً في الشرطة، رئيس دائرة المراقبة الإقليمية بلا شك. وهذا من جديد. وقال: اعذروني، لكنني متيقن من أنني لم أفعل شيئاً ضد فرنسا. حتى إنه ذكر باستقبال الجنرال ديغول له، وتكلم طويلاً عن احترامه الكبير لرئيس الدولة، مضيفاً: ضميري مرتاح تماماً من وجهة النظر هذه. قال الشرطيان إنهما يجهلان الأسباب التي دفعت إلى هذا الموعد، لكن "المعلم" حرص على استقبال بن بركة في منزل ريفي بضواحي باريس من أجل محادثة هادئة بمعزل عن كل إشهار. وقبل بن بركة هذا الجواب كما يبدو.

وما إن وصل الشرطيان إلى فُنتنای لُفيكُمت، في فيلا جو (بوشيزيش) حتى عادا أدراجهما إلى باريس مع لوبيز. ولم يدخل المنزل.

اقتيد بن بركة إلى غرفة في الطابق الأول. وكان مستمراً في هدوئه، فأخرج كتاباً سميكاً من حقيبته وشرع في القراءة؛ ثم طلب شايًا فأتى دوباى له بالشاي. أما أنا فذهبت إليهم بسيارة أجرة.

بعد قليل، صعد جو ليقول إن هناك عائناً بسيطاً، ولن يصل "المعلم" إلا فيما بعد. يبدأ بن بركة بإظهار علامات على نفاذ الصبر، لكن ليس قلقاً البتة، والواضح أنه كان ينتظر زيارة موظف كبير. ويكرر أنه لم يقيم بأي عمل محظور على الأراضي الفرنسية. إذ يظهر أن هذه النقطة الأخيرة مهمة له.

ونستغل الوقت لمهاتفة أوفقيز في المغرب. الجمل مختصرة، فالكل يعلم بالمقصود. إلا أن المغاربة في الطرف الآخر من الخط متشككون؛ إذ خدعوا سابقاً للحصول على المال. ويسأل الدليمي متهمكماً: «ماذا يعني هذا، هذه المرة أيضاً؟، فيأخذ جو السماععة عندئذ:

- ما دمنا نقول لك إن الطرد هنا!

- ماذا، الطرد؟.

- أجل، الطرد.

- ملفوفاً؟.

- نعم، ملفوف.

- هذا جيد، نحن قادمون.

نقدر أن الدليمي وأوفقيز لن يصلا قبل عدة ساعات؛ ويصعد دوباى لإبلاغ بن بركة أن الموعد تأجل للسبت. ويؤتى له أيضاً بوجبة هيئتها طبخة بوشيزيش المغربية، لكنه لا يمس شيئاً تقريباً. يطلب شايًا ثانية ويشرب من دون توقف. ويكرر لدوباى أنه إذا أتى لفرنسا فذلك لأنها بلد صديق للمغرب، ثم يقول له «سأصير يوماً ما ربما وزيراً أول في بلادي؛ وفي هذه الحالة، ينبغي تغيير أشياء كثيرة، وبخاصة الشرطة، لأن الشرطة هناك، كما تعرف، متعفنة تماماً».

«ويوافقه دوباى بأدب. وأخيراً يستسلم بن بركة للنوم. ويبدو عليه القلق صباح السبت، وهو يتساءل عدة مرات متى سيصل "السيد" فيعتذر بعائق منعه للأسف.

يصل الدليمي بعد ظهر السبت مصحوبًا بالمدعو العشعاشي إلى
فُنْتَنَاي لُفِيكُمْت بسيارة لوبيز. وكانت الاحتياطات اتخذت حتى لا
يَرى بن بركة وصول الدليمي. ونستقبل الدليمي في البهو الكبير
للفيلا حيث توجد مجموعات التحف المغربية. ويبدو عليه البرود
والاسترخاء. ينفجر ضاحكًا: هكذا إذن يريد تطهير الشرطة!
حسنًا! إنها فكرة جيدة!

ليس هذا كل شيء، يقاطعه جو، لكن ماذا ستفعل به؟. ولا يتردد الدليمي،
بل يجزم: سنقوم بتصفيته.

لكن كيف؟، يسأله جو، بشيء من القلق. «حسنًا، ما علينا إلا تسوية
المسألة هنا ثم نذهب لدفنه في أحد الحقول».

«ران شيء من الفزع. فما من أحد في الواقع لديه الرغبة بتصفية بن بركة؛
وليس هذا ما اتفق عليه في البدء. فأخذ لوبي جانبًا، وأقول له: «أبجنون أنت،
لا ينبغي أن نتركهم يفعلون، وخصوصًا هنا، في منزل جو؛ فسيجدون الجثة بعد
خمسة عشر يومًا على بعد أمتار من المنزل؛ من الأفضل الذهاب إلى فيلا لوبيز
لتوريطه. وإذا ما صفي هنا فهي لطمة لنا. قل ذلك لجو». «وعلى كل، يتدخل
بالبس، لا يمكن اقتياده هكذا».

«ويصر الدليمي: «هل حزمتم أمركم إذن؟. من الأفضل أن يذهب أحدكم
لرؤيته تجنبًا لمفاجأة غير سارة للمهدي، يقول الدليمي بشيء من التهكم. أقول
عندئذ للدليمي: «لا يمكن فعل شيء هنا، على كل حال، بل يجب أخذه لمنزل
لوبيز» ويوافق جو. يستعد لوبي ودوباي وبالبس وجو (بوشيزيش) للصعود.
فيصرح جو وهو يداعب عضلة عضده: «أبلغ الثالثة والخمسين لكنني لم أتلّف
مع ذلك تمامًا. وما زالت يسراي جيدة». أتدخل عندئذ لأقول إن من الأفضل
وضع منوم في شايه. فيرد جو بأنه ليس لديه إلا الفينيرغان.

«يصعد دوباي إذن إلى الطابق العلوي ليحمل إلى بن بركة شيئًا مع
الفينيرغان. ننتظر ربع ساعة ثم يصعد جو والثلاثة الآخرون. وما إن رأى بن
بركة الأربعة معًا، حتى فهم، ويرمي كتابه ناهضًا من الأريكة: «ماذا يحدث؟»
يتقدم جو ويوجه قبضته إليه فيخطئه.

«وفي الحال، يسارع دوباي وبالييس ولوني، ويوسعونه لكماً، لكن الفينيرغان استثار بالتأكيد لدى بن بركة مفعولاً معاكساً للمرغوب. إذا لم يعد يشعر بالضربات؛ ويقاتل من دون أن يقول كلمة. فيظهر مع قصر قامته فجأة مزوداً بقوة غير عادية. ويضرب لوني الذي يزن [110 كلغم] بطول [1,90 م] ودوباي حارس جو آتياً الشخصي بجسمه الرياضي، بكل قوتهما. ويستشيط دوباي غضباً وهو يصرخ: «ألن يسقط هذا أبداً!» ويمد يده لتناول تحفة يضربه بها على رأسه، لكن الآخرين يوقفونه. بن بركة مدمى، وجهه لا يعرف. ورأسه ملئ بالكدمات.

في الطابق الأسفل، تسمع ضوضاء شديدة: أثاث يحطم وأواني تكسر. ويتوصل الأربعة شيئاً فشيئاً إلى حصر بن بركة على كرسي، لكن يواصل المقاومة، مجزرة حقيقية!

في هذه اللحظة، يصعد الدليمي والعشعاشي إلى الطابق الأول. وما إن يرى بن بركة الدليمي حتى يبدو عليه الرعب، ويتوقف عن المقاومة. فيبدأ في تربيطه بحبل جلبه باليس. ودوباي هو الذي يربط رجله.

في هذه الأثناء، يدخل أوفقيز إلى الطابق الأرضي معتمراً قبعة سوداء. يفتح الباب، ويتوقف: إن له سحنة قاتل مخيفة، يلتفت إلى:

- هل هو في الأعلى؟

- أجل.

- هل الأمور على ما يرام؟

فأعط شفتي مطة ذات معنى. ولا يرد أوفقيز بشيء. يترع خنجراً مغربياً صغيراً معلقاً ضمن مجموعة أسفل الدرج. ويصعد إلى الطابق الأول. يقول 'حسناً، ها هو'، لا أكثر.

وبرؤيته له، يبدأ بن بركة بالتخبط من جديد. فيقترب أوفقيز منه: 'أعرف جيداً الوسيلة لتهدئته'. ويشرع في وخز عنقه وصدره برأس الخنجر. وتظهر عليه متعة جراح يقوم بشرح عملية لتلاميذه: 'انظروا، الآن، الأمور حسنة'.

يتكلم الدليمي معه بالعربية؛ شارحاً بلا شك وجوب نقل بن بركة إلى فيلا لوبيز، لأن أوفقيز يلتفت إلى بوشيزيش قائلاً: 'هيا بنا!'

ويقترح استخدام سيارة إسعاف لنقل بن بركة إلى منزل لوبيز. فيرتفع صوت الجميع بالصراخ.

نكمنه ونزله، ونضعه في سيارة دبلوماسية، ننقله إلى أورموي عند لوبيز. وسأذهب أنا إلى هناك في سفرة ثانية.

عند وصولهم إلى منزل لوبيز، يزلون بن بركة وهو في غيبوبة إلى القبو. وهناك يقوم مغربي لم يكن في فيلا جو والذي كان يقود سيارة أوفقير بلا شك، بتقييده إلى مرجل تدفئة مركزية. ويربط بن بركة بطريقة جعلته ملتويًا تمامًا ومشلولًا، لم يعد يستطيع حتى التنفس. فيتدخل لوبي: أنت تبالغ، يقول، اترك له مجالًا للتنفس على الأقل.

- جيد هكذا، يرد المغربي ببساطة.

ثم يتواجد الجميع في الصالون. يشرح أوفقير أولاً أنه قدم على عجل ولا يحمل معه مالا (كان وعد بأكثر من [100 مليون]). ويعبر عن انزعاجه لجريان العملية على الأراضي الفرنسية. ويلقي علينا درسًا. يقول: «كان المفروض اعتقال المؤرخ، فتركه كان خطأ. لكن هناك خطأ أفدح في أن لا يلتزم الصمت. أعرف أن بينكم من يسهل الكلام عليه. بل ومن يكتب» ناظرًا إلي، ويضيف «إن أقل خطأ من هذا النوع سيكون مميتًا».

«ويؤتى له بالحقيبة التي تحتوي أوراق بن بركة الشخصية. يتفحصها أوفقير بدقة. حتى إنه يخرج منها بطاقة لجمعية فرنسا-الجزائر. ولشعوره بالضيق الذي يرين من حوله، يشرع في التعبير عما بنفسه:

- ليس المقصود لي التخلص من عدو سياسي وحسب، فبن بركة عدو أيضًا لفرنسا وللإنسانية.

- نحن منهنكون ومتعبون، كما تعلم، قلت له، ولا همنا أكاذيبكم.

- أشكر، يستأنف أوفقير، هؤلاء الذين ساعدونا بإخلاص ولم يحاولوا ابتزازنا (يلتفت نحوي وهو يقول هذا). سنلتقي ثانية، وستسبح لي الفرصة أيضًا لاستخدامكم.

- قلت له عندئذ: «آمل أن يبقى لكم الكثير من الأعداء». ثم نعود أنا ودوباي وباليس ولوبي إلى باريس في سيارة جو.

هذا هو نص رواية فيغون لمارفيه الذي ستنشره الإكسپريس بتاريخ [10] كانون الثاني/يناير، مع بعض التعديلات بعنوان ((رأيت قتل بن بركة)) / J'ai vu tuer Ben Barka الذي لا تتحمل مسؤوليته. وبخاصة أن الفعل «وخز» سيعوض بـ «شق» وأن جملة إضافية (انتهى بن بركة) ستزاد بصفة اصطناعية على النص الذي هيأناه مع ينهر ومارفيه.

يروى مارفيه لنا عندئذ في أي ظرف استمع إلى أقوال فيغون. فقبل الاختطاف بكثير تحدث معه فيغون بكلام فيه شيء من الإهام عن عملية نصب وتورط مع المغاربة. حتى أنه قال له في بداية الخريف إنه مكلف بتنظيم اعتداء تحت ستار عمل فيلم مع بيرنيه، وأن هناك الكثير من الأموال ستكسب، وقد تمت بداية التنفيذ في القاهرة، ثم في جنيف. باعتبار بيرنيه، كما وضح، صديقاً للمغربي المستهدف. وبعد ذلك بقليل حدث اختطاف في باريس، بشارع سربانت، بمساعدة رجال شرطة حقيقين، إلا أنه كان هناك خطأ في الشخص المغربي المختطف. ولدى عودته من إحدى تنقلاته أطلعه فيغون وهو بالغ الاستشارة على ثلاث رسائل مروسة بالعربية صائحا: «بهذه الرسائل، أمسك بهم». لم يستطع مارفيه قراءة ما كان مكتوباً فيها، لكن فيغون قال إنها ستسمح له بابتزاز شخصية أجنبية. وقد التقاه مساء يوم [29] تشرين الأول/أكتوبر، الساعة [20⁰⁰] في مقهاهما المفضل، لو كورييه دو ليون، بالقرب من سان-جرمان-دو-بريه، بينما كان يتناقش مع رجل مجهول بحضور جيرار غويه، مدير (لو كوري دي بت) السابق. وأدرك من انتفاخ في سترته أنه كان يحمل مسدساً، فأشار له إلى ذلك. «لا أدري ما سيحصل، لكن الأمور تتحرك على كل حال . . .». أجاب فيغون الذي يستأنف مناقشته مع الآخرين. وكان مارفيه يسمعه وهو يشدد على كلماته: «طبعاً إن بيتيجان هذا يتظاهر بالكلام مثلنا، غير أنه ليست لديه عقلية الوغد، ولا حتى عقلية عميل سري: بل هو شرطي . . .». ومارفيه الذي كان مجهل، مثل الجميع في هذه الساعة، اختطاف بن بركة لم يعر المزيد من الانتباه لهذه الأقوال لاسيما أن فيغون طالما تبجح بأن لديه تسهيلات للحصول على جوازات سفر وحمل السلاح، ولا بد أن تكون لديه بعض

العلاقات مع مصالح الشرطة. ولم يره ثانية إلا يوم [8] تشرين الثاني، عقب مكالمته هاتفية حدد له فيها موعدًا بشارع دانييل كزنوفا. وكان اسمه يظهر منذ ثلاثة أيام في كل الصحف كونه المدعو الثالث في مقهى لب الذي تلاحقه الشرطة. فيصطحبه مارفييه في الحال إلى شقة صديق مسافر ترك له مفتاحها. وهناك، حكى له فيغون كل شيء، كأنه يخفف العبء عن نفسه من دون حتى أن يستجوبه. ومن خلال سيل الكلمات فهم مارفييه أن فيغون كان موضع حذر سواء من جهة لوبيز و مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، أم من جهة المغاربة إلى حد جعلهم يتخلون عن متابعة العملية إلى نهايتها، فاضطر إلى أخذها بحزم على عاتقه عندما علم بمجيء بن بركة إلى باريس، لجمع لوبيز وأصدقائه، ووضع المغاربة أمام الأمر الواقع، إلى الدرجة التي توجب فيها الإلحاح على الدليمي كثيرًا بالهاتف لإقناعه بأن «الطرد ملفوف». إذ أراد فيغون أن يحصل من هذه العملية على الربح المنتظر، وعمل كل ما من شأنه إبعاده في آخر لحظة. ولم تكن الأهداف السياسية تعنيه في شيء. لكنه كان يعرف من الدليمي الذي كان التقاه عدة مرات مصلحة أوفقيير في وضع حد لنشاط بن بركة الدولي، كما كان يفهم اهتمام مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية بتعزيز مركزها في المغرب وإفريقية بالتعاون مع أوفقيير. وقد أمن هو نفسه «غطاءً سياسيًا»، كما يقول، بفضل صداقته مع مارشان، الذي كان أطلعه على التحضيرات منذ عدة أشهر. وقد قبل لومارشان، إضافة «غطائه» إلى غطاء مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، بعد مهلة تفكير ليومين أو ثلاثة. وعندما التقاه في أورلي بالمصادفة في أيلول، لدى مغادرتهما على الطائرة نفسها إلى جنيف، اغتنم الفرصة لتقديمه إلى لوبيز قائلاً له: «نحن مغطون، كما ترى» ورد لومارشان بحسب فيغون، بعلامة الموافقة برأسه. أما الشرطيان اللذان اقتادا بن بركة إلى منزل بوشيزيش فهما من أصدقاء لوبيز وقد قاما معه سابقاً بعمليات رسمية نوعاً ما، ووعدا بمليون لكل منهما.

أثارت هذه الاعترافات الاضطراب في نفس مارفييه، في حين لم يبدأ تحقيق الشرطة إلا بالكاد، ففاتح فيها صديقه إدوارد بيهر الذي أعاره جهاز تسجيله

لتسجيل أقوال فيغون. وتم التسجيل بعد ثلاثة أيام، يوم [11] تشرين الثاني، في شقة تسكنها امرأتان، حيث اصطحب فيغون الذي التقاه في بار بساحة دينفير روشيرو. سأله عما إذا كان يقبل بتسجيل ما كان حكاة له. وما إن انطلق حتى واصل من دون توقف، بينما كان جهاز التسجيل يدور. وكان فيغون يتوقف من وقت لآخر قائلاً: «إنه يدور، هذا الشيء، إنه يدور!» ويطمئنه مارفييه بأنه لن يتصرف بالشريط من دون موافقته. «أنت الذي سيقدر ما يجب فعله به». وكان مارفييه يعلم عندئذ أن فيغون حكى القصة لشخصين آخرين. ومن وقت لآخر كان فيغون يتوقف، وكأن دواراً أصابه، ويقول: «لا شك بأنني مجنون حتى أروي كل هذا».

بعد بضعة أيام، هاتفه ليطلب منه سحب شريط من مقهى كورييه دو ليون سجل عليه سيناريو فيلم بوليسي وإعطائه لمنتج سينمائي. وهو السبب على الأرجح لمكالمته مع فرانجو فيما يتعلق ببو ريغار فرفض هذا الشريط وأخذه مارفييه إلى بيته. وفي لقاء جديد يوم [24] تشرين الثاني، بدأ فيغون بتغيير موقفه وإسداء القلق فجأة. «هل رأيت لومانيتيه»، سأله، «من أين لهم كل هذه المعلومات؟. لقد أوردوا اسم كاي في مقالهم (Caille). آه، لا لا! لقد حميت المسألة. وأنا الآن فار!».

- من هو، هذا الكاي، وما علاقته بالعملية؟
- كاي؟ إنه الاسم الحقيقي لبتي جان الذي كنت أتكلم عنه مساء العملية. إنه الغطاء عند الانطلاق بواسطة لومارشان. وهكذا أقنعت لوبيز الذي لم يكن متحمساً قط. إذ لم يكن يريد من جهته سماع أي شيء عنا في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية ولدى المغاربة. وكان يجب وضعهم أمام الأمر الواقع. مستحيل، لا بد أن لهم مخبراً في المحافظة.

وقد ظهر اسم كاي بالفعل للمرة الأولى بالأمس في مقالة كتبها ألان غيران تذكر الدور الغامض لمفوض في الاستخبارات العامة بداية التحقيق.

في الأسبوع التالي، يلتقي مارفييه فيغون في حالة ضياع. «أنا في ورطة هذه المرة. لكن ما يعمل هذا اللومارشان؟ إنه يتخلى عني، وفي الوقت ذاته، يؤملي

بالأوهام. ماذا يريدون؟، ماذا ينتظرون؟، إذ من دون مال، ليس بمقدوري حتى الذهاب! كان علي أن أعلم بأن هؤلاء الناس سيثون.

وأخذ عندئذ يروي له سهرة غريبة حدثت يوم [20] تشرين الأول/ أكتوبر، قبل اختطاف بن بركة بأسبوع. «ذلك المساء، كنت أتعشى مع لومارشان. ثم انضم إلى الآخرين، دديه (لوني) جانو (بالييس) وغيرهم من الأصدقاء. نشرب في الصالون، ونتكلم عن هذا الشيء وذاك. وكان لومارشان حتى الآن عادياً. شرب زجاجتي شبنانيا واحدة بعد الأخرى. ويبدأ في الكلام.

أيها السادة، أنا معكم وأنتم أوغاد. ومع ذلك، لا أحب الأوغاد! ولا أكن لهم أي احترام!

كان يتكلم بلطف بصوت هادئ. فسكت الجميع. وينظر دديه إلي كأنه يقول: ما الذي دهاه؟ وأرد بإشارة تعني «دع الأمور تمر، وسنرى من بعد». فما كان بإمكاننا أن نفعل غير ذلك؟. وكان لومارشان يواصل باللهجة نفسها:

- لقد استخدمت سابقاً أوغاداً في سبيل مصالح عليا. وقد

كوفنوا على ذلك. لكنني لست وغداً، بل برجوازي.

كنا جامدين جميعاً. توقف لحظة قبل أن يواصل: 'قريباً أيها السادة، لن يكون هناك فقط وزير للدخالية. بل أيضاً سكرتارية الدولة للشرطة. وسأكون سكرتير الدولة...'

وهنا، رفع قليلاً من صوته: حسناً: صدقوني أيها السادة أنه في ذلك اليوم سيكون كل الأوغاد في السجن.

كان دديه الكبير شاحب اللون. فالتفت نحوي متمتماً: «أوقفه يا جورج! وإلا سأكسر رأسه!

وانتبه لومارشان، مع سكره، إلى الحركة، لكنه استأنف: لست خائفاً. أعرف أن الأوغاد جميعهم جبناء. هناك واحد منهم أحترمه. كان شجاعاً في المقاومة، ونفي: إنه جو آتيا.

رأيت أن باليس لم يعد يحتمل. فوقف: لكن يا أستاذ، لو كان جو هنا لما تركك تتكلم هكذا...».

فابتسم لومارشان فقط: كل الآخرين، من جيلكم يا باليس كانوا في الغيستاو. خذ مثلاً صديقك سارتور (Sartore).

هنا أوقفه باليس: أنت محظوظ يا أستاذ. فلو كان سارتور مكاننا لأغمد سكينه في بطنك.

ابتسم لومارشان ثانية ونهض. فرأيت منخريه مزومين ومبيضين. تكلم للمرة الأخيرة: حسنًا، أيها السادة، لقد قال بعضنا لبعض كل شيء لهذا اليوم!.

وغادر المكان. آه لا لا، بينما كنت غارقًا في عرقى. بقينا صامتين حتى تكلم دديه الكبير: قل يا جورج، أهذا هو الغطاء؟. لكن داهية بعقلية كهذه لا يمكن أن يكون جيدًا. وعند أقل هبة ربح سيتخلى عنا. ومنذئذ، لم تكن هبة ربح التي حدثت. بل إعصار. وأشعر اليوم أن دديه الكبير كان على حق!.

يَوم [3] كانون الأول/ ديسمبر الساعة [21³⁰]. التقى مافيه بفيغون بحضور صديقين: لذي فكرة، صاح فيغون. سألع نفسي بالقول لإحدى الصحف إن بوفيه أوقفني وأخلى سبيلي. وسأضع في كلامي من التفصيلات ما يجعل الجميع يظنون بوجود شيء ما، حتى وإن شعروا بأن ذلك ليس صحيحًا. زيادة على أنهم سيحثون عني بحماس.

بعد شهر من ذلك، يوم الثلاثاء [4] كانون الثاني/ يناير، يضع فيغون مشروعه موضع التنفيذ. فقد نشر في قاعات تحرير الصحف، فيما بين عيد الميلاد ورأس السنة، شائعة أنه أوقف خلال مراقبة الشرطة وأخلى سبيله في الحال بعد تدخل سلطة عليا. ومرة أخرى، يختار أسبوعية «مينوت» التي يعرف العديد من المتعاونين معها. كانت هذه الصحيفة طرحت في آخر أعدادها على الملأ ثلاثة عشر سؤالاً على روجيه فريه، الأربعة الأولى منها تتعلق به بصفة خاصة:

[1] كيف يفسر عدم توقيف فيغون في حين إنه الشاهد الأول في كل القضية؟ حيث من المعروف أنه كان حتى هذه الأيام الأخيرة، يتجول بحرية في سان جرمان ديه برية خاصة، تحت مراقبة غامضة؟.

[2] هل صحيح أن فيغون سجل على جهاز التسجيل اعترافات كاملة، ستنشر على الملأ في حالة اختفائه بطريقة أو أخرى؟.

[3] وهل يضع هذا التسجيل موضع الاتهام بعض الشخصيات المرتبطة بـ[[المصالح الموازية]/[sevices parallèles] أي: الباروز؟.

4] ألا يخشى أن يذهب فيغون إلى الخارج، بين يوم وليلة، في مقابل مبلغ كبير (يتم الحديث عن مئة مليون فرنك قديم) بصفة سرية؟.

فيتحرك فيغون معطياً موعداً لفرنسوا برينيو ليوم [4] كانون الثاني/ يناير، الساعة [22⁰⁰]، بمقهى لب. ويذهب الصحافي الساعة [22⁴⁰] بالسيارة إلى مقهى لو روشيه، بالقرب من فيلييه. ينتظره رجل في زاوية مظلمة، قبة على رأسه، وسيجار صغير في أصبعه، له مظهر معلم حر ونشوان: إنه فيغون. يدخلان إلى المقهى ويجلسان برفقة مصور هو لو تيللييه، الذي رتب هذا اللقاء، والذي سمح له فيغون، لما لقيه من عناء، بتصوير يده ممسكة ببطاقة هويته.

هل تمك، يقترح كمدخل على محدثه، حكاية توقيف الشرطة لي ومن ثم إطلاق سراحه؟ لقد هيتها لك لإجراء ما يلزم. ويخرج من جيبه ثلاث أوراق صفراء مطوية على أربع مملوءة بكتابه الدقيقة المقلوبة. 'لم أقم قط، على عكس تأكيدكم، بتسجيل (اعترافات) على جهاز تسجيل. ولم أضع في أي لحظة وبأي طريقة السيد لومارشان موضع الاتهام، والذي لم أره منذ هذه القضية المؤسفة...'

لا يصدق برينيو بالطبع كلمة، كما لم يصدق القصة الغريبة التالية، لأن ما يهمه هو البرهنة على أن الرجل الذي يزعم أن جميع رجال الشرطة يلاحقونه منذ [1] تشرين الثاني، ليس مخفياً، ولا بد من وجود سبب لهذه الحصانة الظاهرية.

ومع ذلك، يتابع فيغون: «لقد خدعت، وخدعت جيداً، وهذا ما أفهمه الآن، فإذا لم أتكلم ضعت». ويروي حينئذ بتفصيلات دقيقة توقيفه المزعوم على يد بوفيه يوم [14] كانون الأول/ ديسمبر في الممر الذي يصل شارع باسكييه بشارع أركاد، واحتجازه بين الساعة [14⁰⁰] والساعة [18⁰⁰] في فيلا قريبة من بولفار إكسلمن «أمام طاولة وضعت عليها كعكة»، وأخيراً إطلاق سراحه مع أوراق مزورة، وربطة من عشر أوراق نقدية من فئة خمسمئة فرنك جديد، جديدة تماماً، يذهب إلى حد إعطاء أرقامها. «فإذا كانوا اختطفوني من الشارع فذلك لمساعي من ارتكاب حماقات: إذ كان علي عدم الكتابة في الصحف منذ الآن وصاعداً، وعدم رؤية معارفي، وعلي التظاهر بالموت». وفي

مقابل ذلك، يضيف، سيساعدونه في الخروج من هذه «الورطة التي ورطه فينيل فيها مع لوبيز». لكن فيغون لا يريد هذه المساعدة، كما يقول، التي لا تترك له «أي فرصة لإثبات حسن نيته». ولهذا قرر فتح قلبه لبرينيو: «لن يخدعوني، على الأقل بإرادتي. . . ويمكن لهم أن يقضوا علي، فإذا لم أعط للصحف أخباراً عني كل أسبوع، تكون مصيبة قد حصلت». لكن فيغون لن يظهر كل أسبوع، بل كل يوم في نوع من التحدي والسباق إلى «آخر نفس» على شاكلة «بيرو لوفو»، في هروب إلى الأمام، إلى المصير الذي يستشعره كإحدى شخصيات جان لوك غودار.

تحدي؟، بالتأكيد، لكنه حساب، وحساب يائس. ففيغون بظهوره، ونشره على الملأ يوماً بعد يوم بضعة من حقيقة مطعنة بالاستحالة والتناقض، يظن بلا شك أنه سيحجر شركاءه أو حماه لدفع ثمن سكوته غالياً بينما يأخذ ثمناً باهظاً لمواعيده السرية مع الصحفيين. واحتياطه الوحيد هو حلاقة شاربيه المشعثن الشهيرين، وترتيب اتصالات هاتفية في مقاهي مختلفة. يوم [4] كانون الثاني/يناير قال أيضاً لبرينيو على حدة: «في اليوم الذي ستعرف الحقيقة حول قضية بن بركة، سيحدث كثير من البلبلة! لكن علي أن أغير المنحأ. فما أخشاه ليست الشرطة بل الآخرون. سيصلون إلي ربما، لكنني أأمل أن يكون لدي الوقت لإسقاط ثلاثة أو أربعة منهم على الرصيف».

غداة اليوم التالي يتيح لأحد معاوني برينيو أن يتبعه من مقهى لو ميسنيل إلى تاجرين شهيرين للأسلحة في جادة فرنكلين روزفلت وجادة لا غراند أرميه لشراء جراب لمسدسه روي [7,65] قبل أن يذهب للعشاء في المدينة. في يوم [7] كانون الثاني/يناير وهو يوم ظهور "قنبلته" في صحيفة مينوت، يسرع إلى استبدال قبعته بقبعة حديثة رقيقة الحافة يسميها (روبن دي بوا/ Robin des Bois) من دكان قرية من الشانزليزيه. «سأرسل الفاتورة إلى برينيو»، يقول لجان مُنتالْد الذي يؤمن الاتصال يومياً ولا ينبغي أن يتركه قيد أنملة.

في يوم [8] كانون الثاني/يناير، يركب سيارة سيمكا [1500] مع لوتيليه الذي سيصوره في زيه الجديد وصحيفة «الغيفارو» بتاريخ اليوم بيده، على

شاطئ بحيرة فيل دافري. ويهتف يوم [10] من قهوة بشارع تيرن إلى كوستا كريستيتش في لوموند، وإلى جان بيير نوربير (Jean Piere Norbert) في فرانس سوار، وإلى دديه لورو في (لورور / L'Aurore). وفي الغد، بعد اتصاليين جديدين في سكوساً بساحة فيكتور هيغو، يقول لرينيو الذي يخرج من غرفة القاضي ألان سيمون حيث كان المفوض بوفيه قد استدعي بناء على شكوى بالتشهير: «م أخاطر؟، عام في السجن، لا أكثر. المزعج هو الذهاب للسجن شتاءً. لكنني إذا التقت سألهم معهم سينما مرعبة. ولن أتكلم إلا لأشتمهم».

ماذا قال برينيو للقاضي؟، «أردنا البرهنة على أنهم يسحرون منا عندما يقولون لنا إن الشرطة لا تتوصل إلى توقيف فيغون. لكن ما يبدو لنا مستغرباً، هو ما من أحد يسألنا تفسيراً، فلا الشرطة ولا القاضي زُئغَر يبدون مهتمين باتصالاتنا معه! .» كما كشف عن أن فيغون ذهب إلى صالة أوليمبيا لسماع ساشا دستل وأن بعض الساهرين شاهدوه في حانة ب[حي] البيغال هو أتريوم، وأن رفاقه في سان جرمان دو برية يلتقون معه في أي مكان: يشهد على ذلك عازف الترومبيت ماوغلي جوسبان الذي صادفه الساعة الواحدة صباحاً وهو خارج من علبة الليل التي يعمل بها وهي، لو رفّر سايد، شارع سان أندريه ديزار.

- مرحباً ماوغلي . . ألم تعرفني؟.
- كلا، يقول جوسبان.
- فيغون.
- آه! يقول جوسبان.
- أهذا كل شيء؟ ألا تقرأ الصحف؟.
- كلا، يقول جوسبان. لماذا؟ هل حصلت على جائزة الغونكور؟.
- كلا. ولكن قضية بن بركة، ألا تعني لك شيئاً؟.
- لا شيء.

في يوم [12] كانون الثاني/يناير، يتناول فيغون فطوره برفقة الشاب مُتَالِدُ في درغستور الشانزليزيه. وفي السابعة من يوم [13]، لديه موعد مع صحافيين في بار جادة بطرس صربيا الأول ويقول لهما: «لقد اتصل بي هذا القذر لومارشان، ودعاني إلى سفر من دون عودة، تخيلاً مهما عمل فلن ينال مني.

حيًا أو ميتًا سأتكلم، إذا لم يحترم العقد . . ولم يكن ليتمكن من تصفية حسابي معه بالطريقة العادية. فحاول أن ينالني بوساطة عصابة أخرى».

في الغد، تظهر صورته في الصفحة الأولى من مينوت. فيغون لا يرتبك إذ يقبل أن يصور لباري ماتش أسفل نوافذ الشرطة القضائية، في كيه ديه أورفير [رصيد أورفير]. واحتياطه الوحيد: نظارة سوداء وكاسكيت على رأسه. «على شاكلة جاك شاريه»، كما يقول. ويرى "رفاقه" هذه المرة، أنه يبالغ بالاستفزاز. «ومماذا بعد؟. يرد، فلن أضع أنفًا مزيفًا، لأنني لست ممثلًا مضحكًا». أكثر من ذلك، يعقد اتفاقًا مع (شركة التلفزة الأمريكية/ CBS) التي يريد مراسلوها تصويره في شوارع باريس التي غطاها الثلج، وتحقق العملية في آخر لحظة لأن الأمريكيين يطلبون منه أن يفصل ملابس كاملة له مسبقًا من أولد إنغلند (Old England). «بلا مزاح؟ يحسبونني كيرك دوغلاس. هذا لا يناسبني».

يوم السبت [15] كانون الثاني/يناير، يلتقي بعد الظهر طويلًا في بار ساحة فيكتور هيغو مع معاوني برينيو، حيث يصرح لهما: «لا أستطيع رؤيتكما غدًا. موعدنا القادم الاثنين. لدي معلومات جدية جدًا مع (شخصية مهمة جدًا)، وأنا في طريقي لتحقيق عمليتي الكبرى. إنتاج ضخمة هذه المرة. بعدها، سترون، سنضحك!».

يوم الاثنين الموافق [17]، في الساعة [21⁵⁰]، وجد فيغون مقتولًا برصاصة في الرأس، باستديو صغير في شارع رينود، على بعد ثلاثمائة متر من المنزل الذي أمضى فيه طفولة عسيرة، حيث لم يعد يجرو والداه العجوزان على الإطلال من النافذة . .

1/ 8] موت بطريق الغش

الستقى مارفييه فيغون للمرة الأخيرة قبل موته بأربع ساعات إذ لم يكن رآه منذ المشهد العنيف جدًا الذي جاء فيغون يعمل له مساء نشر «حكايته» في الإكسبريس، الاثنين الفائت. فقد جاءت هذه الحكاية بالفعل لتطلق من جديد التحقيق في قضية بن بركة الذي كان يبدو أنه يغفو منذ أعياد الميلاد.

فقد انتقل القاضي زُلنغر ومعه عدد من مجلة الإكسبريس الذي سيباع في الغد، يوم الأحد [9] كانون الثاني/ يناير بصحبة كاتب الضبط، غريزوني، والمسيو روسليه، وكيل النيابة العامة والمفوض بوفييه، إلى فُنتناي لُفيكُمَت وإلى أورموي ليحري بنفسه التحقيقات الواجبة في فيلا بوشيزيش وفيلا لوبيز. هذا إذا لم يكن فات وقت وجود أثر لبعض التفاصيل المذكورة في حكاية فيغون. بعدما استقبلت زوجة بوشيزيش التي عادت منذ شهرين من المغرب، الموكب القضائي الصغير، تأخر لمدة ساعتين في الفيلا الأولى. وقد تفحص القضاة طويلاً مجموعة الأسلحة المغربية والخناجر التي لم تكن موجودة بالضبط في المكان الذي

أشار إليه فيغون، أي أسفل الدرج، بل على جدار المخزن المهيأ على يسار البناء الرئيس، وتحققوا أيضًا من وجود غرفة فخمة ومريحة جدًا في الطابق الأول وفيها أريكة تتناسب مع وصف فيغون، تلك الغرفة التي من المفروض أن يكون بن بركة أمضى فيها ليلة [30/29] تشرين الأول/ أكتوبر. إلا أن الأثاث كان يبدو سليمًا، مع أن فيغون تحدث عن ضوضاء أثاث يتحطم. وهو ما لم يكن مستغربًا، كون السيدة بوشيزيش وأخاها أندريو، كان لهما ما يكفي من الوقت لإعادة كل شيء إلى حاله.

في أورموي، اهتم القاضي بصفة خاصة بقبو الفيلا جان دارك وبأنايب الرجل التي يكون السجين المغمى عليه قد قيد إليها بحسب الحكاية التي في يده. لكن الرجل والأنبوب كانا قد طليا حديثًا وما يزال سطل الطلاء هناك. إلا أن هذا العمل أنجزه، بحسب السيدة لوبيز، أحد العمال قبل عيد القديسين. وفي طريق العودة إلى باريس، عبر القاضي زُلنغر لمن معه عن انطباعه بأن الأمور جرت، من ناحية التوقيت على الأقل، كما رواها فيغون، مع أن العديد من التفاصيل في حكايته تبقى غامضة، لاسيما تلك التي تتعلق بدوره. وقرر لأول مرة منذ بدء التحقيق، نشر صورة فيغون عن طريق الصحافة . .

أما المعني بالأمر فقد تصرف بغضب لدى نشر حكايته في الإكسپريس. فبنظره، وهو الذي أكثر في المدة الأخيرة من الرسائل والمكالمات وحتى الاتصالات الشخصية في قاعات تحرير الصحف، يمثل هذا النشر أول إعلام موجه يفلت منه تمامًا؛ وأول عملية صحافية تتصل به ولم يستطع السيطرة عليها. ولهذا السبب . . يمضي إذن يوم [10] كانون الثاني/ يناير في التأكيد القاطع لكونه أعطى تصريحات كهذه لأي كان، لدى جميع الصحف. وبخاصة إلى الإكسپريس بالطبع. فيبدأ بمهاجمة الصحفي كريستيتش في صحيفة لوموند، الذي كان كتب بعض المقالات حول القضية. ويقول له إن التصريحات التي تنسبها الإكسپريس إليه تشكل تزويرًا فاضحًا؛ فلم يشهد قط المشاهد الموصوفة فيها والتي ينعتها ب"الخيالية"؛ والمقصود بها «مناورة تستهدف الإضرار به». ويصر بالمقابل على تأكيد أقواله في المقابلة التي نشرت في «مينوت» قبل ثلاثة

أيام حول "محدثته" مع المفوض بوفيه . . ويهااتف هكذا كل الصحف اليومية وينتهي إليّ أنا نفسي في الإكسبريس بعد الظهر.

- فيغون معك. ما هذه الحماقات التي تنشرونها، والتي تبلغ بكم الجرة أن تنسبها لي؟.
- لا أظن أن الأمر يتعلق بحماقات. وعلى كل، فأنت الذي قتلتها. وحتى أنك سجلتها.
- أهذه مزحة أم ماذا؟، فأنا لم أسجل ولم أكتب أي شيء من هذا النوع. ولم أرك قط ولا أحداً من مجلّتكم.
- معذرة. لقد عرفنا بعضنا البعض عند باسيل، المطعم المقابل لكلية العلوم السياسية، حيث كنا نتناول بانتظام وجباتنا على طاولات مستجورة، وحتى إنني اشتبكت معك بخصوص إضراب عمال المناجم. لكنك التقيت بالخصوص زميلي جان فرنسوا كان، يوم [14] كانون الأول/ ديسمبر، في سيارة حمراء بالشانزليزيه. لم يدم اللقاء إلا بضع دقائق، وقلت له إنك شهدت كل شيء. وقد كنت مستعداً حتى، في مقابل مبلغ فلكي، للكلام أمام جهاز تسجيل وكاميرا.

ماذا، يوم [14] كانون الأول/ ديسمبر ؟ اليوم الذي قبض على بوفيه!.

- ماذا تقول!.
- أنت وكان نصّابان وتستحقان أن أضع رصاصة في رأس كل منكما.
- أنت تقول هذا بلا شك لأننا لم ندفع لك. وعلى كل، لم تحك هذه الحكاية لكان، بل خمسة أو ستة أشخاص على الأقل، بحسب معرفتي، وسجلها أحدهم.
- هذا خطأ سافر. فإما تكونون ضحية نصاب، وإما تتواطؤون مع تحريض شرطي يستهدف القضاء علي.
- آه، حقاً، أتظن ذلك؟.
- أطالب بتكذيب.
- أنا موافق، بشرط أن يكون مسوغاً بالتفصيل.

لكن فيغون يكتفي، في الواقع، بإرسال الرسالة ذاتها في الغد إلى جميع الصحف، ما عدا الإكسبريس: «آمل من كل الذين يعرفوني أن لا يظنوا

للحظة بأنني صاحب هذه الحكاية المضحكة. فإذا ما كنت مذنبًا، وأصبحت فجأة بجنون مطبق، وأردت التصريح بأنني مذنب، فسأضع نفسي لوحدي موضع الاتهام وأتحمل مسؤولياتي. ولن أؤكل لأي شخص مهمة تحرير «اعترافاتي» بل سأكتبها وأمضيها بيدي، كما فعلت مؤخرًا في مينوت. لكن نشر هذه "الحكاية" يأتي في وقت مناسب لنجدة المفوض بوفيه إلى الحد الذي يجعلني أشبه في أن هذه المجلة اشتركت في مناورة لحساب محافظة الشرطة . . . وهناك نقطة واحدة في موقف الإكسبريس تبدو لي غير قابلة للتفسير: هي ذكر وجود شريط مغناطيسي يؤكد صحة هذه الاعترافات المزعومة. وهذا يمنحني الأمل بأن تكون الإكسبريس ضحية نصاب وأن نيتها الطيبة قد استغلت. فلو كان هناك شريط مغناطيسي، سيكون من الصعب على القاضي زُلغَر أن يتهرب، وينبغي عليه بالتالي مصادرة هذا الشريط والتحقق من صحته».

فيغون ينطق بالدرر، إذ بالأمس وقبل أن يضع هذه الرسالة بالبريد، ذهب إلى مارفييه في بيته مساءً، والمسند في يده عازمًا على أن «يسلخ جلده». فعانى مارفييه الأمرين في إقناعه بأن لا يدخل له مطلقًا في مقالة الإكسبريس، وأن مصدر التسرب زوريتا على الأرجح أو أناس على شاكلته كان فيغون أسر لهم بالحكاية. «ومع ذلك، كان لدي الانطباع بأنني لم أعط بعض التفاصيل المذكورة في الإكسبريس إلا لك، يقول فيغون وهو يضع مسدسه في قرابه. والشريط، كيف يمكن لهم أن يعرفوا؟».

يرد مارفييه: «هناك شائعة تنتشر منذ عيد الميلاد بأن شريطًا ينتقل في كل قاعات التحرير، وتعلم جيدًا أن هذا غير ممكن. على فكرة، أين هذا الشريط؟ هل ما زال عندك؟. أعد لي». وهكذا يعيد مارفييه في [10] كانون الثاني/يناير، الشريط الذي سجل في [11] تشرين الثاني بوساطة جهاز تسجيل بيهر، والذي لم يتمكن من نسخه لرداءة الصوت فيه. «أقسم لك أنه لا يمكن أن يوجد له نسخة أخرى» يضيف مارفييه. وهي الحقيقة هذه المرة التي يستطيع أن يقسم عليها. وينصرف فيغون في ظلام الليل نصف آمن ونصف محتار، والشريط الشهير تحت إبطه.

من دون وجود الشريط، غير القابل للاستعمال على أي حال، فإن صحة رواية فيغون، إن لم تكن مطابقته للواقع التي تظل موضع شك، تم على نحو كاف التأكيد منها بما استطعنا القيام به من مقابلتها بأقوال زوريتا في منتصف كانون الأول/ ديسمبر من جهة، وبشهادتي اثنين من أصدقاء فيغون، كان أسراً لهما بالأقوال نفسها تقريباً في الأسبوع الأول من تشرين الثاني، من جهة أخرى. أخيراً أبلغنا صحافي من فرانس سوار معتمد لدى محافظة الشرطة أن رجل العصابات لوني، قبل أن يختفي في الخارج، كان روى لمحاميه قصة مشابهة جداً. فطبقاً لما قاله، كان بن بركة يقرأ موسوعة للشباب في غرفة الطابق الأول التي «وضعها تحت تصرفه» بوشيزيش الذي كان يعتقد مثله «بلقاء سياسي عالي الأجر» عندما وصل أوفقيروارمى عليه ممسكاً بياقة سترته وهو يصرخ: «آه! ها أنت أيها القدر! نحن نمسك بك أخيراً. لم تكن تنتظر أن تؤخذ هكذا». ويكون أوفقيروهدده بخنجر، فيقوم بوشيزيش بينهما بقوة: «آه لا! ليس في منزلي!» ويقيد الدليمي عندئذ مع مغربي آخر يدي بن بركة من الخلف ويترلانه إلى الفناء حيث كانت تنتظرهم سيارة دبلوماسية سوداء.

نحن مطمئنون على وضعنا إذن، عندما نذهب لتقديم إفادتنا يوم [11] كانون الثاني/ يناير، أمام القاضي زُلنغر، ونذكره بهذا الرد المميز لفيجون على مرغريت دورا في أثناء مقابلة للإكسبريس، بعنوان (وغد التلفزة) // voyou de la TV) في [24] تشرين الأول/ أكتوبر عام [1963 م]: «من المذنب في رأيك؟» كانت سألته الروائية. «هو من يعترف بالوقائع». أجاب فيغون. وعندما نخرج من غرفة التحقيق رقم [56]، ارتفعت الحمى درجة في ممرات القصر. ويختلط بمجموعة الصحفيين رجال شرطة من الاستخبارات العامة.

من الآن وصاعداً، ستجري الأمور بسرعة، كأن فيغون (لإرادياً) ولوبيز (لمصلحة شخصية) كانا اتفقا على تسريع الأحداث ودفع التحقيق إلى الأمام. في اليوم التالي لإفادتنا سلم محامو الطرف المدني مذكرة لالتماس استنطاق عدة شهود. وبخاصة المفوضين أندريه سيمبي وكاي وهما على التوالي نائب مدير الشرطة القضائية، ورئيس الفرع الثاني للاستخبارات العامة في محافظة الشرطة،

إضافة إلى المحافظ موريس بابون، معتمدين على تصريحات لوبيز الأخيرة. لوبيز الذي استجوبه لوي زُلنغر من جديد من قبل يوم الجمعة [7] كانون الثاني/ يناير . فبدأ مؤكداً بأنه كان أطلع رئيسه في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، لو روا فينغيل، على كل ما كان يعرفه عن اختطاف بن بركة، مقدماً هذه المرة توضيحات جديدة عن مكالماته الهاتفية في وقت الاختطاف إذ هاتف منزل لو روا فينغيل صباح يوم [29] وترك رسالة لزوجته لتبلغه «بالموعد مع المغاربة»؛ وهتف لمكتبه بعيد الظهر، ولما لم يستطع التحدث معه، ترك له رسالة مشفرة؛ وهتف له أيضاً، من دون جدوى، مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية في اليوم التالي، ولم يحصل عليه إلا يوم الأحد [31] في منزله إذ هاتفه من بلغارد في منطقة اللواريه؛ واستمرت الحادثة اثني عشرة دقيقة، وكانت عن اختفاء بن بركة وسفر أوفقيير الخاطف.

لكن ليس هذا كل شيء، أضاف لوبيز. فعندما تقدم من نفسه إلى الفرقة الجنائية يوم [3] تشرين الثاني، كان لديه شعور بأن الأشخاص الذين التقاهم فيها قبل رؤية المفوض بوفيه، كانوا يعرفون على الأقل بقدر ما يعرف عن القضية، بما فيها دور سوشون وفواتو. ولم يكن هذا ليدشهه أكثر من اللازم، لأن لو روا فينغيل كان أخرجه بالاتصالات التي قام بها في اليوم السابق مع الأمن الوطني ومحافظة الشرطة. فمن الأشخاص الذين التقاهم لوبيز إذن في كيه ديه أورفير [رصيف أورفير] قبل دخوله إلى مكتب بوفيه؟. ورداً على هذا السؤال، أعطى المتهم، خارج المحضر، اسمين إلى القاضي زُلنغر هما: سيمي وكاي، اللذان لم يذكرهما بعد في الإجراءات. وأدى إفشاء محامي لوبيز، السيد رينيه هابوت، السر إلى مسعى الطرف المدني.

في اليوم ذاته، بقصر الإليزيه، عقب أول مجلس وزراء في فترته الرئاسية الثانية، يتكلم الجنرال ديغول: «تعدو قضية بن بركة هذه غير محتملة. لقد كنت أعطيت توجيهات. لكنها لم تنفذ».

فمنذ أكثر من شهرين، كان رئيس الجمهورية أكد بالفعل ضرورة «إلقاء الضوء على كل شيء، مهما تكن النتائج» ووعد والده بن بركة بـ «السرعة والحزم». وهو غاضب هذه المرة:

يضيف وهو يلتفت بصفة خاصة إلى وزير العدل، جان فويه: «يجب الانتهاء منها. فإذا كان القاضي بحاجة لاستجواب وزراء، فليفعل! إذ يوجد إجراء خاص يسمح له بالانتقال لأخذ إفادتهم، وأرغب أن يتقيد كل واحد به».

يهمهم الوزير مبتسماً: «أشك كثيراً في أن يطلب القاضي إفادتي». في هذه اللحظة، يتدخل روجيه فريه بدوره، معبراً عن خشيته من أن تؤدي تطورات القضية إلى عملية سياسية تستغلها المعارضة.

«فيم تريد أن يهمني هذا؟»: يرد رئيس الدولة بجفاء.

في الغد، الخميس [13] كانون الثاني/يناير، يعلق رئيس الوزراء جورج بومبيدو على هذا المجلس وهو يستقبل الصحافيين المعتمدين في قصر ماتينيون: «نفذ صبر الحكومة من صعوبات التحقيق. وقد قررت تسهيل مهمة القاضي الذي يتحمل وحده عبء التحقيق الشاق».

إلا أن القاضي زُلْغَر لا يطلب وقتها الساعة إلا الإسراع بتوقيف فيغون، الذي يعد منذئذ الشاهد الأول، واقتياده إليه بأسرع ما يمكن. وفي انتظار ذلك، سيهتم بانتزاع الحقيقة من الشرطي سوشون عن التطمينات التي يقول إنه تلقاها، سواء من فم لوبيز أم مباشرة بالهاتف، قبل أن يقدم مساعدته ومساعدة معاونه روجيه فواتو في توقيف بن بركة غير القانوني ونقله إلى مكان غير آمن. فيبدأ باستغلال زيارة السيدة أديت لوبيز، التي جاءت تطلب ترخيصاً بأن يوقع زوجها على توكيل، لكي يطرح عليها بعض الأسئلة حول علاقتهما مع لو روا فينفييل. كانت هذه العلاقات، كما تجيب، تتجاوز إطار المصلحة التي كان زوجها «يعمل» لها تحت إمرته. إذ كانت «ودية، ومباشرة ويومية حتى». وتستطيع أن تشهد بأن زوجها أطلع رئيسه بانتظام على سير القضية إلى الدرجة التي طلب فيها منها، عند توقيفه في مقر الفرقة الجنائية، أن تذهب إلى فينفييل لتلقي التعليمات عما كان يجب عليه أن يرد على الشرطة، مضيفاً بأنه مستعد للتضحية بنفسه إذا لزم الأمر. وقد تناولت العشاء، في الواقع، بعد أيام في منزل لو روا، وقد أبدى رئيس زوجها هذه الملاحظة: «ما كان ينبغي له أن يصعد إلى تلك السيارة مع بن بركة، فتلك حماقة ارتكبها. ما دخله في هذا!

وسيتحمل الآن كل العواقب. وقد كادت هذه الحماقة تكلفني وظيفتي . . .» .
 يعلم لوي زُلنغر هكذا أن اعترافات لوبيز الأولى كانت نتيجة لمشاورات
 وزورت عمداً . . أو بُترت. فماذا عن اعترافات سوشون؟. كان القاضي
 مندهشاً، لدى الاستجوابات السابقة، من أن ضابط الشرطة هذا الذي كان
 عرفه في مرسيليا عندما تعاونوا في تحقيق حول تهريب المخدرات، قد أقر بأنه
 انتظر «ضوءاً أخضر» صباح [29] تشرين الأول/ أكتوبر ليقوم بالخدمة التي
 طلبها لوبيز، لكنه رفض الإخبار عن كان عليه أن يعطيه إياه. وقد حاول
 القاضي زُلنغر سابقاً، من دون جدوى، إخراج سوشون عن صمته في هذا
 الموضوع، حتى إنه كان موضع مسعى من نقابة ضباط الشرطة، قام به المسيو
 إتيين، الذي ألح معه كثيراً حول هذا الموضوع معلناً أن مسعىً نقابياً آخر
 سيجري لدى وزير الداخلية، ذلك لأنه من الواضح للجميع أن هذا الموظف
 الكفو المشرف على التقاعد ما كان له أن يتورط في مغامرة كهذه إلى الحد
 الذي يجبر إليها زميله الشاب، ويستعمل سيارة مصلحته الرسمية من دون
 «غطاء» . . لكن رئيس مجموعة مكافحة المخدرات لم يشأ حتى الآن العدول
 عن رأيه. لكنه تحت الضغط غير المباشر لمحامي لوبيز رينيه هايوت الذي هو
 محامي نقابته أيضاً، سأل القاضي خارج الاستجواب ببساطة:

- وإذا ما قلت لك إنني تلقيت بالفعل هذا الضوء الأخضر، وأن
 رئيسي السابق السيد سيمي، نائب المدير الحالي للشرطة
 القضائية هو الذي قدمه لي، فماذا سيحدث؟.
- سينضم إليك في السجن، أجب القاضي.
- حتى لو قلت لكم إنه لا دخل له في هذه القضية؟ ولم يقم إلا
 بنقل أمر؟
- أجل، حتى في هذه الحالة.
- إذن أفضل السكوت، يا سيدي القاضي . .

القاضي عازم هذه المرة على الانتهاء، وإجبار سوشون على الكلام. ويعرف
 هذا الأمر، إذ يبدو على السيدتين سوشون وفواتو اللتين تنتظران تعليق الاستئناف
 حتى تتمكننا من تقبيل زوجيهما، علائم عصبية خاصة، وهما محاطتان برجال

شرطة نقابة إتيين الذين يعبرون عن تضامنهم مع زميلهم منتظرين منهما أن «يبقا البحصة». بينما يراقب حراس، تسليح بعضهم بالرشاشات، الممر حيث الجو ثقيل ومحموم. وتمر الساعات في المكتب [56]، ومنذ بُعيد الظهر يهبط لوي زُلنغر أسلحته. فيظهر لسوشون الصامت العنيد، عبث موقفه ولا منطقته:

- اسمع يا سوشون، ثمة شعب ينتظر منذ ألفي عام المسيح. إنه مثلك: ما زال ينتظر. لا جدوى من التحايل؛ فهو لن يأتي من السماء، ولن يُتدب لوحده. تكلم. ليس فقط لمصلحتك . .
- لا. ليس لدى الحق في قول ما أعرفه.
- سوشون، هذا يكفي! لا يمكن احتمال هذا الوضع! سكوتك يجعل الجميع مشتبهًا بهم. زملاؤك في المحافظة وفي الأمن الوطني يبدؤون في الثرثرة، رؤساؤك يشبه بعضهم بعض، ويتربح أحدهم الآخر. وتكلم الصحافة من طرف خفي عن فضيحة. وهذا لا يمكن أن يستمر. أخاطب فيك ضميرك المهني ووطنيتك، يا سوشون. ربما تكون أخطاء، ولكن لا حق لك في التزام الصمت إزاء ما يجري.

يستمر المشهد ثلاث ساعات. وفجأة، أمام معاونه الشاب الصامت دائماً، ينهار المتهم باكياً: «كنت أفضل أن لا يأتي كل هذا مني. لقد التزمت الصمت حتى الآن لأنني طوال هذين الشهرين والنصف، أملت في أن يأتي أحد لنجدي، إلا أنني لم أعد أصدق الوعود التي وعدت بها. وأفضل الآن إراحة ضميري نهائياً بقول الحقيقة حول كل ما جرى وكل ما أعرفه». وكانت دفعة واحدة اعترافات مؤثرة يدونها، نحو الساعة [17⁰⁰]، كاتب الضبط غريزوني أمام المحامين والقاضي المصابين بالذهول.

«مساء [28] تشرين الأول/أكتوبر، وإذن عشية العملية التي كان لوبيز يطلب مني القيام بها لحساب مصلحته، استدعاني على عجل إلى أورلي ليطمئنني بأن رئيسه فينيل كان على علم بما على غرار السيد جاك فوكار الأمين العام لرئاسة الجمهورية المكلف بالشؤون الإفريقية. وقد استعمل فيما يتعلق بهذا الأخير تعبيراً عاماً: «فوكار في العطر». فصدقته حينئذ. أما الآن فأنا أقل يقيناً،

وعلى كل حال، لم أحصل على هذه التطمينات إلا بواسطة لوبيز. وطالبته، مع ذلك، بضمانات إضافية محتفظاً بردي لصباح الغد. «وهو كذلك». موعدنا غداً صباحاً الساعة [10³⁰] أمام بوابة نوتردام للتأكيد. «وبالفعل، تلقيت [29] تشرين الثاني في الساعة [10⁰⁰]، في مكثي مكالمات هاتفية:

- هنا السيد أوبر (Aubert) من الداخلية. لديك موعد هذا الصباح!.
- أجل، هل أنت ذاهب إليه؟.
- أجل.
- هذا جيد إذن!.

لقد عدت هذه المكالمات (الضوء الأخضر) الذي وعد به لوبيز. لم أفكر بالتحقق حينئذ، وحتى إنني ربما لم أحرؤ. ومنذئذ لا أتوقف عن التساؤل: أهو فعلاً جاك أوبر، مدير مكتب روجيه فريه، وزير الداخلية الذي كلمته ذلك اليوم بالهاتف؟. كان مهاتفي ذا صوت شاب وصاف، من دون لكنة. أما الآن وبينما أنا في السجن، ولا يظهر أي شخص، أفكر كثيراً وأطرح على نفسي العديد من الأسئلة.

وبقدر ما يحرص سوشون على الحد من مدى تصريحاته الأولى، كأنه يستشعر صعوبة تصديقها، على مع ما وضعه فيها من إخلاص، بقدر ما لا يبدى التحفظات ذاتها فيما يتعلق بالجزء الثاني من الاعترافات الذي يسهب فيه بناء على طلب القاضي. فيروى عندئذ أنه لقلقه من مجرى الأحداث، والضجة التي بدأت تثور في الصحافة حول اختفاء بن بركة، ذهب منذ صباح [3] تشرين الثاني، يطرق باب رئيسه المباشر السابق في شرطة الآداب، المفوض سيمي، الذي أصبح مؤخراً نائب مدير الشرطة القضائية، وقدم له تقريراً عن اشتراكه في الاختطاف. فبدا "المعلم" مندهشاً ومتزعجاً جداً لتورط مرؤوسه السابق. يمثل هذا القرب في هذه المغامرة المشؤومة، واصطحبه في الحال إلى المدير، ماكس فرنه، ليكرر ما قاله له أمامه. وبعدما استمع ماكس فرنه إليه طلب رؤية لوبيز بأسرع ما يمكن: «يجب أن يأتي إلى هنا، أرسله إلي ما إن

تضع يدك عليه». والحال إن لوبيز كان في عمله بأورلي وسيأتي لتناول الغداء عند سوشون ظهرًا. وعندما وصل هاتف سوشون فِرنه: «دع الغداء! واصطحبه إلي في الحال. نحن بحاجة لرؤيته».

ولم يسبد لوبيز، يضيف سوشون، أي صعوبة في مرافقتي إلى إدارة الشرطة القضائية. وكان ظاهر الإنشراح ومقتنعًا بأن الأشياء ستسوى. «وأنا أيضًا» خلّص سوشون الذي ظل على غرار معاونه فواتو حرًا في تحركاته حتى [11] تشرين الثاني، تاريخ أول استجواب له من قبل المفوض بوفيه.

انتشر خبر انهيار سوشون في الحال. إلا أن المسؤولين في نقابته غاضبون إذ يعلمون أنه لم يقل الحقيقة التي ينتظرونها حول (الضوء الأخضر) وأنه أغلق في الواقع مزلاجًا متظاهرًا بأنه «تصدع» لأن الأمر ما كان يمكن أن يأتي من أوبير مباشرة. وكذب سوشون متعمدًا ل(تغطية) الرئيس الوحيد الذي استطاع نقل التعليمات إليه: «معلمه» المفوض سيمي. وإذا كان ورط رؤساءه بالكشف عن ظروف توقيف لوبيز الحقيقية، ثم توقيفه، فهو قد أغفل، لحماية سيمي، الكلام عن دور مفوض الاستخبارات العامة جان كاي، الذي تشبّه النقابة بأنه مصدر (الضوء الأخضر). ويقرر المسؤولون النقيبون، خلال الليل، «التخلي» عن زميلهم الذي تقدم بالتحقيق لكنه أوصله إلى طريق مسدود.

في صباح الغد، السبت [15] كانون الثاني/يناير، يستقبل القاضي زُلنغر في مكتبه زيارة السادة فِرنه، سيمي وأوبير كلا بدوره. لم تكن الزيارة مقررّة في برنامج التحقيق، لكنها فرضت نفسها بالطبع. وما لبث مدير مكتب روجيه فريه أن أبطل ادعاءات سوشون: فعوضًا عن صوت شاب وصاف، يعاني منذ زمن طويل من صوت خافت وأجش على شاكلة فرنسوا موريّاك على إثر عملية. لكن مدير الشرطة القضائية ونائبه، يؤكدان من جهتهما تمامًا تصريحات مرؤوسهما، على الأقل فيما يتعلق باعترافه يوم [3] تشرين الثاني.

كان همنّا الوحيد، يشرح ماكس فِرنه، عندئذ هو العثور على بن بركة. والحال أن سوشون وفواتو لم يخطرا رؤساءهما لا قبل الاختطاف أو أثناءه أو للتو بعده. وفي يوم [3] تشرين الثاني كان كل شيء انتهى. وهذه هي الخطورة.

فلم يعد الأمر يتعلق إلا بمتابعة التحقيق الشرطي. وحتى لا نعيقه، وضعنا سوشون وفواتو تحت المراقبة، بعدما أبلغنا محافظ الشرطة، موريس بابون بذلك، وهو الذي أعلم السيد روجيه فريه. وعندما أدركنا، في ظرف ثمانية أيام أن هذه المراقبة لم تعد تجدي نفعاً، أحلناهما إلى المفوض بوفيه الذي كان من جهته، قد جمع عدداً من العناصر حتى يستجوبهما هذه المرة. لكنهما بدءا كلاهما بإنكار أي مشاركة. فواجهناهما عندئذ بالطالب الأزموري الذي لم يستطع حتى أن يتعرف عليهما بصورة قاطعة. فوجب إذن أن أتدخل شخصياً حتى ينتهي سوشون إلى الاعتراف وتأكيد ما كان أقر به أمامنا قبل ثمانية أيام». تلك هي على الأقل الرواية الرسمية الأولى لصمت السلطات في البداية حول مشاركة الشرطيين في الاختطاف، حتى اليوم الذي يذكر روجيه فريه هذا الصمت رسمياً لتقريره بمقتضيات مصلحة الدولة العليا: «كان الإشهار الذي صاحب توقيف لوبيز مؤسفاً، سيقول يوم [6] أيار/ مايو من على منبر الجمعية الوطنية، ولم يكن لعدم توقيف الشرطيين، لعدة أيام، أن يعرقل سير التحقيق بل على العكس تقريباً أقول . . . إذ قرر إذن انتظار نتيجة المساعي الدبلوماسية الجارية. وعندما تبين عدم جدوى هذه المساعي أحيل سوشون وفواتو إلى القضاء. وكان هذا عمل حكومة، كما يحدث أن تفعل أي حكومة في ظروف خطيرة». وأوضح أن الحكومة تصرفت هكذا لهدف وحيد هو الحفاظ على فرص العثور على بن بركة، وخاصة بتجنب إعطاء المغاربة إمكان تقديم هذه القضية، كقضية فرنسية محضة، من خلال الدور الذي قام به فيها موظفو شرطة وعملاء فرنسيون، وبالتالي إنكار كل مسؤولية.

وقد بدا سيمي وهو يغادر مكتب القاضي، أكثر دقة من مديره حول تصريحات سوشون: «صحيح أنني استدعيت سوشون بالهاتف يوم [3] تشرين الثاني صباحاً، وقلت له: «أود معرفة مكان لوبيز». فحاء مرؤوسي إذن إلى مكنتي وأجابني: «العثور على لوبيز سهل جداً، سأتكفل به». وفي هذه اللحظة أضاف «علي أن أقول لك يا معلم إنني أيضاً في العملية». فذهلت، ولم أشأ أن أسمع المزيد قائلاً: «هيا بنا حالاً لرؤية السيد فريه».

يتزل القاضي زُلغَر مذهباً شياً ما، في انتظار كشف جديدة من المواجهة المنتظرة بعد الظهر بين لوبيز ورئيسه في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية مرسل لو روا، لتناول طعامه برفقة كاتب ضبطه الأمين في مشرب القصر، ماراً بالنيابة العامة، حيث يقدم تقريراً عن إفادات الصباح. وعندما يصعد إلى مكتبه، يشتد التوتر درجة في الممر، حيث ضوعفت الحراسة. ويمر الشاهد حتى يفلت من الصحافيين من (النظارة) يحميه مرافقون من الشرطة بالألبسة المدنية حتى باب المكتب [56]. وهي المرة الثانية التي يمثل فيها لو روا، المدعو (فينفيل) الملقب (دونالد) و(توماس) رئيس الدراسات في المصلحة رقم [7] من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية أمام القاضي. إذ كان أكد يوم [20] كانون الأول/ ديسمبر أن «مراسله المحترم للبنى التحتية» أنطوان لوبيز، المدعو دون بدرو، الملقب [الصابونة] لم يكن أطلعته إلا على نشاطات الحكام المغاربة في أثناء الدورة الدراسية في باريس، ولم يعلمه بالمؤامرة ضد بن بركة. إلا أنه في اليوم نفسه تحدث المدير العام مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، الجنرال بول جاكبيه عن ثلاثة تقارير قدمها لوبيز منذ [17] أيار/ مايو تتعلق بهذه القضية.

ترى هل سيستمر فينفييل في مواجهة لوبيز بإنكار ما أقر به رئيسه، بداية بعد الظهر هذه المشحونة بالتوتر؟. أجل: فلوبيز لم يبقه على إطلاع كما كان يجب عليه أن يفعل. في هذه اللحظة يأمر القاضي بإدخال المتهم مع محاميه، السيد هايت والمسيو بومييه. وينظر الرجلان بعضهما لبعض بصمت. وعند رؤية عميله الذي نزع الحراس القيود من يده لتوهم، يبدو أن شيئاً ما تحطم لدى لو روا فينفييل الذي يستدير إلى القاضي صائحاً: «ليحدث معي ما يحدث، سيدي القاضي، كان لدي تعليمات بأن أقصر على إفادة رسمية تجرم لوبيز، لكنني لا أستطيع: لوبيز لا يكذب. فمنذ ثمانية أعوام وهو يعمل تحت إمرتي، لم يكذب ولم يخن مهمته أو أسرار المصلحة قط. كل ما قاله لكم صحيح. وقد تصرف في قصة بن بركة هذه تماماً في إطار المهمة العامة التي أوكلتها له مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية والتي تقوم على إنشاء أوثق

العلاقات الممكنة مع الشخصيات السياسية المغربية. وهو لم يقدم لي فقط تقارير عن نوايا القادة الشريفيين في إعادة بن بركة إلى المغرب، بل هاتفني حقاً إلى منزلي يوم الأحد الموافق [31] تشرين الأول/ أكتوبر من بلغارد، بمنطقة اللواريه، حيث كان ذهب لإمضاء عطلة عيد القديسين مع عائلته».

فيطلب القاضي عندئذ من الرجلين الإفصاح عن المحتوى المضبوط لهذه المكالمات، التي دامت اثنتي عشرة دقيقة، بناء على البطاقات الهاتفية.

- لوبيز: «سألت السيد لو روا أولاً عما إذا كان سمع في الإذاعة خبر اختطاف بن بركة».

- لو روا: «هذا صحيح، لقد تكلمنا عن هذا الموضوع».

- لوبيز: «حتى أنك أضفت: أوفقير في الموضوع. ما رأيك في ذلك؟».

- لو روا: «هذا ممكن. لا أتذكر».

- لوبيز: «حتى أن هذه الجملة قادني إلى متابعة الكلام، فحكيت لمراسلي عن وصول الميجور الديلمي، ثم الجنرال أوفقير، وقدومهما إلى فنتناي لفيكمت بالقرب من منزلي».

- لو روا: «لم أعلق أهمية خاصة تلك الساعة على هذه المسألة، لأن اهتمامي كان بالأحرى منصباً على ما كان يقوله لي في موضوع انتقال أوفقير والديلمي، وغدوهما ورواحهما من أورموي وإليها، ومجيء سيارة دبلوماسية في الليل ومغادرتهما إلى أورلي صباحاً. وقد عملت تقريراً عن هذه المكالمات للجنرال جاكبيه بأسرع ما أمكنني، أي صباح الثلاثاء الموافق [2] تشرين الثاني، نظراً لعيد القديسين. فأمرني مديري بالذهاب رفقة ضابطين لإبلاغ الأمن الوطني ومحافظة الشرطة. وذهبت إذن خلال اليوم إلى السيد بيير غودار، مدير مكتب المسو موريس غريمو في شارع سوسيه، ثم إلى السيد بيير سومفي، مدير مكتب السيد موريس بوبون. لكنني خلال كل ذلك، ذهبت لتناول غداء كان مقرراً من وقت طويل مع صديقي جان كاي، مفوض الاستخبارات العامة في محافظة الشرطة. ولكن كم كانت دهشتي لدى سماعي إياه يحكي تفصيلات عن

القضية كنت أجهلها تمامًا. وإذ لمح لأول مرة إلى اختطاف بن بركة الذي تتكلم الصحف عنه، يقول لي: 'إذن مصلحتك متورطة. أنا أعرف أن عميلكم لوبيز كان فيها. قضية قدرة. ها أنتم الآن في ورطة'. ولما أبدت دهشتي، أوضح كاي: 'كان لوبيز فيها، يضع نظارات وشاربين مستعارين'. وأضاف شيئاً من قبيل: 'ثم طعنات الخنجر... وانتهى الأمر في قبو منزله... وعلى كل حال لا تقلق، فنحن على علم بالأمر'. فأجبتني بأنني سأذهب، على كل حال، لرؤية معلمه. 'هو ذاك، وستسوي الأمور معه' قال لي.

لوبيز منتفضاً: «آه، أفهم الآن، سيدي القاضي، لماذا استطاع المفوض سيمي أن يكلمني عن بعض الأشياء، حينما قدمت نفسي إلى مديرية الشرطة القضائية. إذ قدم، لي أيضاً، بعض التفاصيل التي لم أكن أعلمها. فقال لي إن بن بركة اقتيد إلى منزلي. وبعد قليل، كلمني المفوض بوفيه عن طعنات الخنجر وأوضح لي أن بن بركة كان نقل إلى قبو منزلي، بينما بقيت متوارياً، كما طلب ضيفي الجنرال أوفقي، في غرفتي بالطابق الأول. وقالوا لي أيضاً إنني كنت متكرراً يوم الاختطاف مع أنني لم أحك للسيد لو روا عن ذلك. وهذا يعني أن شخصاً آخر هو الذي كان أخطر الاستخبارات العامة. فكيف للمفوض كاي أن تكون له كل هذه المعلومات؟»

لو روا: «في يوم الثلاثاء الموافق [2] تشرين الثاني ذاته، رأيت لوبيز بعد هذا الغداء، وقبل الذهاب إلى مصلحتي الشرطة: «لست مشتركاً في العملية، على الأقل؟» سأله. فأجابني بالنفي».

لوبيز: «كان هذا صحيحاً. إذ لم أفعل سوى التصرف بحسب مهمتي في الاستعلام».

لو روا: «أكرر أن لوبيز منذ تعارفنا قبل ثمانية أعوام، لم ينكث بعهده. لقد رأيته ثانية نحو الساعة [20⁰⁰]، وجعلته يقسم بأنه ليس متورطاً بالعملية. ثم نصحته بأن يقدم نفسه في الغد إلى الشرطة القضائية، مبلّغاً إياه بأنه ملاحق».

لوبيز: «عندما طلبت مني أن أقسم بأنني لم أكن في العملية، فهمت أن هذا كان أمراً بعدم الكشف عن دوري في هذه القضية».

- لو روا: «كلا. وحتى إنني سألتك لماذا تنكرت لدى ذهابك، يوم الاختطاف، إلى سان جرمان ديه بريه. وأجبتني: «حتى لا يتعرف علي أناس مثل لومارشان». لكنك لم تقل لي في أي لحظة إنك كنت ركبت سيارة سوشون لافتياد بن بركة إلى فُنتنای لُفيكُمَت».
- لوبيز: «كان يبدو لي أنني فعلت مع ذلك. وعلى كل، أستطيع التأكيد يا سيدي القاضي، بأنه لا السيد لو روا ولا و مصلحة الوثائق الخارجي ومكافحة الجاسوسية غطيا عملية بن بركة».

وما إن يطلع محامو الطرف المدني على محاضر المواجهة، حتى يسارع الصحفيون إلى الهاتف، وشرطة الاستخبارات العامة إلى تقديم تقاريرهم، لأنها المرة الأولى التي يظهر فيها رسمياً اسم المفوض جان كاي الذي يرأس القسم السياسي في مصلحتهم، أثناء الإجراءات.

على بعد أمتار، كان محرر مینوت يخرج من مكتب القاضي ألان سيمون مضيقاً بدوره المزد إلى الدهول المحيط، بعدما حقق معه القاضي بشأن دعوى التشهير التي أقامها عليه المفوض بوفيه عقب المواجهة مع فيغون يوم [7] كانون الثاني/ يناير إذ ينقل المعلومة التي أبلغها للقاضي خلال استنطاقه: «هل تريد دليلاً على الحصانة الغريبة التي كان يبدو أن فيغون يتمتع بها، وعلى سلبية الشرطة التي لا تصدق تجاهه؟ إذ بينما نتحدث، تقوم مجلة باري ماتش عبر باريس بريبور تاج مصور عن فيغون، فيغون المختفي!». وإذا ما كان لديك الفضول لزيارة تحرير هذه المجلة هذا المساء، فمن المحتمل أن تجد فيه الشاهد الأول بقضية بن بركة». فانتفض القاضي ألان سيمون، كما يظهر: «هذا مستحيل. إذ إن إجراءات شرطية هامة اتخذت من الأمس، ويجري تمهيط الأحياء التي يتردد عليها هذا الشخص بدقة.

«أظن أن بإمكانني إثبات العكس»، أجاب برينيو الذي كان مخطئاً في الواقع، عمداً؟، بأربع وعشرين ساعة لأن ريبورتاج باري ماتش تم بالأمس. لكنه من المفروض أن يظهر يوم الثلاثاء القادم الموافق [18] كانون الثاني/ يناير. وما إن يُخطر مكتب محافظ الشرطة حتى يهاتف إدارة باري ماتش، التي تضم أحد

أسلاف موريس بابون، وهو أندريه لوي دوبوا، زوج «ثرثارة» باري ماتش، كارمن تيسييه. «ما هذه التليفقة التي أطلقها برينيو أيضاً؟. كلا، فيغون ليس هنا. لكن صحافينا رأوه حقاً بالأمس لعددنا القادم».

في الغد، الأحد، يقضي القاضي زُلنغر سحابة يومه في قصر العدل في إعادة قراءة محاضره، وتصنيف ملاحظاته، وتهيئة أسئلة الاستنطاقات القادمة. ونظراً لشخصية الشهود الذين عليه الآن استدعاؤهم، ورغبة في أن لا يؤول قدوم بعضهم المتكرر على أنه علامة على توجيه قريب للاتهام لهم، أمر بعمل حاجز من الخشب المعاكس مزود بثقب للمراقبة، لإغلاق ممر النفاذ إلى مكتبه، وتهيئة نوع من غرفة انتظار موصولة مباشرة ب(النظارة)، وهو الممر المخصص للمتهمين لكن يمكن أن يتيح مخرجاً بوساطة متاهة من الممرات الخفية من دون لفت الانتباه. فلم يعد بالإمكان الآن، من ممر التحقيق، إلا رؤية ظلال خاطفة تدل من خلال تحركها على وتيرة التحقيق، وراء الزجاج المعشى. وعلى سطح الدرج نفسه، سيقوم ثلاثة من الحرس الجمهوري بمراقبة مستمرة لكل من يمر. وبينما يقوم القاضي، وهو محمي هكذا من النظرات الفضولية، بدراسة ملفه، يقدم السيد هايوت، محامي لوبيز، الذي كان خرج الأخير من مكتبه مساء الأمس، من دون انتظار. فيطلع القاضي على الحمى التي ارتفعت فجأة في محافظة الشرطة. «سيدي القاضي، أتمنى عليك، في الوضع الحالي من التحقيق، العثور على فيغون بأسرع ما يمكن. لوضع هذا الشاهد الرئيس على الأقل في مأمن، لأنني، كما تعلم، لست مستعداً على المراهنة على حياته في هذه الساعة. «أخشى في الواقع أن لا أستطيع استجوابه أبداً».

وفي غضون ذلك، يتهيأ القاضي زُلنغر ابتداء من صباح الاثنين، لاستقبال كبار موظفي الشرطة الذين ذكروا من قبل لوبيز ولو روا فينفل. وأولهم بيير غودار، مدير مكتب المدير العام للأمن الوطني. عندما زاره السيد لو روا، يقول، برفقة ضابطين من مكافحة الجاسوسية يوم [2] تشرين الثاني، هما المسيو كلين (Klein) والمسيو كامب (Camp)، كان يعطي الانطباع بأنه جاء يبحث عن معلومات عن التحقيق الجاري أكثر مما كان مستعداً لإعطائها بالكشف

عما يمكن له أن يعلمه هو نفسه. وقد اكتفى بإطلاعه على بطاقة مستمدة من تقرير مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية تظهر فيها من دون شروح أسماء الشتوكي، عميل سري من المصالح المغربية، بيرنييه، صحافي، فيغون، كيميائي، ولومارشان (غير معرف). «كان فيغون معروفا لدينا، يضيف بيير غودار، مخبراً للشرطة».

ويتلو غودار في مكتب القاضي أنه الأعلى في محافظة الشرطة، بيير سومفيي، مدير مكتب موريس بابون. عندما جاء لو روا لرؤيته مع عميلي مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية يوم [2] تشرين الثاني، ذاته، الساعة [16⁰⁰] كان المفوض جان كاي في مكتبه، حيث كان جاء للمرة الثالثة خلال ثمان وأربعين ساعة لإعطائه معلومات كان لها أن توجه أبحاث الفرقة الجنائية بصورة حاسمة، حول مشاركة فيغون ولوبيز في الاختطاف. إلا أن لو روا، كما يقول، لم يلمح في أي لحظة أمامهما إلى ما كان يعرفه عن القضية عن طريق اتصالاته بلوبيز. وهنا أيضاً اكتفى بذكر ثلاثة أسماء: الشتوكي، بيرنييه، وفيغون. ولكن من دون لومارشان؟. ترى أياكون هذا بسبب وجود كاي، الذي ربما يعرف صداقته مع نائب منطقة اليون؟. وعلى كل يتفق انطباع سومفيي مع انطباع غودار في أن الخطوط الكبرى للقضية بدأت يوم [2] تشرين الثاني، تتضح بفضل المفوض كاي، قبل مسعى لو روا فينفل، الذي لم يأت إلا بمعلومات عمرها شهران لمعرفة المعلومات التي في حوزة الشرطة حول سير التحقيق في الحقيقة.

يصل المفوض موريس بوفيه، رئيس الفرقة الجنائية، بداية بعد الظهر. إذ طلب أن يستمع القاضي زُئغر إليه بدوره، حول الظروف التي أخرى فيها تحقيقه. ويذكر المعلومات المفيدة التي أرسلها المفوض كاي إلى مصلحته في [1] 2 و [3] تشرين الثاني، والتي كان عليه أن يقابلها بمجموعة من الاستقصاءات. «أقول معلومات وليس المعلومات، لأن بعض المعلومات التي حصل عليها السيد كاي، وبخاصة حول مشاركة الشرطيين الحقيقيين في القضية وحول الدور الذي قام به ضابط الشرطة روجيه فواتو في تحديد جواز سفر بيرنييه من أجل سفره

للقاهرة، لم ترسل إلي. كما لم أطلع على اعترافات سوشون لرؤسائي منذ يوم [3] تشرين الثاني. وليس إلا بفضل العناصر التي جمعها محققي استطعت الصعود إليه يوم [11] تشرين الثاني، وإفحامه يوم [13]. أخيراً، ليس صحيحاً أنني تكلمت مع لوبيز، خلال محادثة سبقت استجوابه، عن (طعنات خنجر) ونقل بن بركة إلى قبو منزله، لأنني أبقيت على جهل بتلك التفاصيل».

ويستغل موريس بوفيه إفادته لتكذيب حكايات فيغون التي تناقلتها مینوت حول توقيفه المزعوم تكديماً قاطعاً. لكن هذا لا يمنع، يقول القاضي، صحفيين من إقامة علاقات منتظمة مع فيغون وأود لو أستطيع التحدث معه قبل أن يطير كالآخرين. فيعد المفوض بمضاعفة الجهود وبأن يأتي له فيغون خلال الأسبوع. «إن الشبكة تضيق من حوله، بقدر ما يزيد من قهوره ومن اتصالاته مع الصحفيين، وأطمئنك بأنه لن يفلت منا طويلاً».

«إن لك مصلحة، في الواقع، بالقبض عليه»، يخلص القاضي . .

في الساعة التي كان يشكل هكذا موضوع المناقشة بين القاضي المحقق والمفوض، في الغرفة [56]، يتهاى فيغون للقيام بعملية صحافية جديدة والانتقال من مسكنه. فقد أخبر بذلك صديقة طفولته، الممثلة آن ماري كوفينييه، التي جاء لاصطحابها من مسرح إدوارد السابع بعد تقديم مسرحية ليزيستراتا، مثلما فعل غالباً هذه الأيام الأخيرة. وقد قدمته السيدة الشابة إلى أصدقائها باسم المسبو لونورمان (Lenormand) وعرضت عليه مخبأ في استديو هادئ، بشارع بوغينفيليه خلف دار الإذاعة، استأجره صديق هو، جان كريستوف مانوري المدعو كريستيان (Christian)، وهو على قرابة بعيدة معها، ويستثمر كاباريه في شارع دوفين. يوم الجمعة، قرر فيغون قبول اقتراحها، عندما رافقها الساعة الواحدة صباحاً، للمرة الأولى والأخيرة من دون شك حتى أطراف شارع رينود، الواقع بين مونسو وساحة تيرن حيث يشغل غرفة منذ أسبوع. «لقد حُرقت»، قال لها أنساء الطريق. «فقد لاحظت شخصين يراقبان شارعي. ولا أعرف إن كانا من الشرطة أم من الآخرين». وأراها مسدساً من عيار [7.65]، نموذج (MAB-Unic)، يلمع: «أترين هذا، لا أحد يعلم به ما عدا بعض الأصدقاء. فإذا أرادوا أن

«ينحروني» سيضعون في يدي روبي (Ruby) لأنه الذي أريته للصحافيين. ولكن قبل أن يُطلق علي الرصاص، أو أطلق على نفسي، يضيف واضعاً إصبعين تحت الحنجرة، سأسقط اثنين أو ثلاثة على البساط. ولن أتركهم يختلسون المال. غداً، عند انتقالني، سأسلمك المال والشريط والأوراق».

في الغد، قرر فيغون تأجيل انتقاله إلى الاثنين، «لأكسب منه خمسة ملايين». «كيف ذلك، تسأل آن ماري. يبيع صور لمسكني إلى صحيفة».

وجاء مساء الأحد إذن إلى مخرج مسرح إدوارد السابع للاحتفال بالحدث، وقد جعلته المثلة يعدها باستبدال معطفه الواقى الأزرق القديم بمعطف جديد. «سأفعله غداً صباحاً. وسأذهب بعد ذلك لرؤية استديو كريستيان». ويهاتف فيغون، يوم الاثنين في الساعة [13⁰⁰]. من حانة سكوسا، أحد صحافي مينوت لياقي إلى حانة مغف التي يستعملها محطة هاتفية. يركب جان مُتألد مع المصور لوتيليه سيارة ستروين د اس (DS) تحمل شارة طبيب على الزجاج الخلفي، مصطفى في شارع كرواسان على زاوية شارع مونمارتر تقريباً. إذ استعار مُتألد سيارة أبيه لشعوره بأنه ملاحق. لكن خلفها سيارة دوفين (Dauphine) زرقاء متوقفة منذ ساعتين، تابعة للاستخبارات العامة، اكتشفها أحد سعاة مينوت. تنطلق السيارتان في الوقت ذاته تقريباً. ويلتقي الصحافي ومعه المصور في الساعة [14⁰⁰]. جان ماريه في المغف، بشارع فوبور مونمارتر.

ننتظر مكاملة من فيغون، يقولان له. يريد إعطاءنا موعداً، لكننا لن

نستطيع الذهاب إليه. فهناك دوفين مع اثنين من المفتشين خلفنا.

- دعني أكلمه، يقول ماريه إلى لوتيليه.

يقترح فيغون على لوتيليه بالهاتف، الريبورتاج عن انتقاله، المساء ذاته. في مقابل [500 كسيس]. «مستحيل» يهمس مُتألد للمصور. إلا أن فيغون يلح عليهم في المحي، الساعة [16⁰⁰]. إلى مقهى لا مارتين الواقع على زاوية جادة فيكتور هيجو وشارع سبوتيني. عندما يأخذ ماريه السماع، يقول له: «تعال أنست أيضاً!». وقل للأحر أن يأخذ حذره مع كل شيء، لأنها إن لم تكن المصادفة، فهكذا يتمكنون من قتلي».

يذهب مارفييه أولاً. وينصح لوتيليه مُنتالْدُ «بالتخلص من الشرطة» بسيارة الستروين (د اس) عن طريق أخذهم إلى الطرف الآخر من باريس. بينما سيحاول المصور من جهته الوصول إلى الموعد بوسائله الخاصة. وفي غضون ذلك، يشتري فيغون لنفسه معطفاً أسود وقبعة زرقاء فاتحة. ويأتي الساعة [15⁰⁰] لزيارة استديو كريستيان مانوري في باسي. فيشعر فيه بالأمان لأن الاستديو يطل على سطح البناء. في الساعة [15⁴⁰]، يمر مارفييه، وقد اطمأن على أنه لم يعد متبوعاً، أمام مقهى لامارتين، ويلقي نظرة على الداخل من نافذة سيارته. يتوقف على بعد [150] متراً ويصعد راجلاً، وهو يلحظ فريقاً من عمال الطرق على اليمين، في مواجهة المقهى. يتجاوز المقهى مواصلاً إلى جادة فيكتور هيجو، ويعود أدراجه. لا أحد في المقهى أو القاعة الخلفية. يتجه إلى كابينة الهاتف. ومسا كاد يغلق بابها حتى ظهر فيغون. «لنذهب إلى سيارتي» يقول مارفييه. وبعدها جلس بجانبه، يسأله فيغون: «كيف يغلق الباب من الداخل؟، فهنا أفضل طريقة لقتل المرء، جالساً في سيارة».

- وإذن، ماذا تفعل؟ هل تغادر، يسأله مارفييه. ففي مكتب القاضي ستكون آمناً.
- آه، لهذا زلّغنا! إنه لن يقوم بالتحقيق بشأني، إذا ما شاء سوء الحظ أن أقتل.
- ولكن كيف؟
- كيف؟ إسأل زميله، القاضي رينيه أوريك، كيف سارت الأمور في قضيتي، منذ خمسة عشر عاماً! فلدى دخولي إلى مكتبه، سأقول للحراس، كالمرة السابقة: 'من يكون هذا الغبي الذي هنا؟'، وليتك ترى وجه القاضي عندئذ. وإذا ما ألح زلّغنا سأبصق في وجهه. وبما أنني لن أقول كلمة، على كل حال، ينبغي إرسالني إلى قاضٍ آخر. علي أن أهاتف، تعال معي إلى المقهى.

على البار، يطلب مارفييه فنجان قهوة، وفيغون عصير عنب. ثم يسارع إلى الكابينة ليهاتف إلى أحد معاوني برينيو: «أهذه كلمة مينوت الأخيرة؟ لأن هناك منافسة. بعد ذلك سيفوت الأوان». ويؤكد المراسل رفض صحيفته عمل

ريبورتاج عن الانتقال. يعود فيغون، ويظل صامتًا هنيهة أمام مشروبه ثم يأخذ في الضحك ضحكاته الصغيرة التي تشابه سعالًا جافًا: «أوف! في أي مربى سفرجل أجد نفسي! المغادرة، المغادرة... بالطبع... لكن هذا القدر مارشان، يتخلى عني لشهرين، ثم ها هو الآن يتصل. جواز سفر و[500] كيس يقترح علي. ولكن من الذي سيعطيني هذا الجواز؟ وأين؟ لأنني متأكد الآن. أعرف ما يريد لومارشان. رأيي مقتولًا، وهذا كل شيء. فإذا ما فررت إلى إسبانيا، يعثر المغاربة على في ثلاثة أيام. إذ إن لديهم الوسائل هناك، ويعملون ما يشاؤون. وحسن حظ هناك إذا ما استعيدت نظارتي. فلم يبق إلا ألمانيا، لكن تبقى مشكلة جواز السفر. آه! لومارشان وكاي، هذان الاثنان، ما هما مستعدان لدفعه حتى يرباني مقتولًا. في المرة الأخيرة التي كان على لومارشان أن يعطيني جواز سفر، رجل فريق بريكول...»

- بريكول؟

- أجل، ليسكا. لقد حكيت لك سابقًا عن ليسكا، عصابة الليونيين، أشقياء عملاء لومارشان... حسنًا، ذلك الذي كان عليه أن يسلمني جواز السفر استدعي إلى محاكمة الجنج. مجرد شهادة. ولدى خروجه يحيطون به للإمساك به، فيمزق جواز سفري. هذه هي الأكاذيب التي يريدون مني ابتلاعها. رجل يحاط به يمزق جواز سفر. حتى إنهم قالوا إنه نزع الصورة... لكنها أكاذيب، فلا يمزق جواز سفر في ثلاث ثوان، وبخاصة مع الغلاف البلاستيكي الذي يعملونه الآن! لكنهم منذ خمسة عشر يومًا وهم يراوغوني مع هذا الجواز. وكان عليهم أن يجدوا شيئًا يحكونه لي، ويخلفوا عذرًا. فوجودي تحت أيديهم كان يخدم مصلحتهم. أما الآن، أنا أعرف بأنهم سيتكفلون بمغادرتي. قال لي بريكول في الحال: «ستذهب إلى الأرجنتين، فلدينا أصدقاء هناك. وبعد؟ أجبت. هل سيضعني أصدقاؤكم في حاضنة؟ لا شيء يضمن لي أنهم سيشركوني في أعمالهم. إنهم أصدقاء لك أيضًا، قال لي. هناك زيه (Ze) نونس لوكاروتي! أجل، لقد عرفته في سجن ميلون المركزي! أجل إنه صديق!

وبدأت أنظر للأرجنتين نظرة أقل حزناً. لكن، ولسوء الحظ، أفتح الصحيفة منذ خمسة عشر يوماً وأرى أن زيه أوقف في نيويورك لتهميه المخدرات، وهو يلقب (البرازيلي) ولم يضع قدمه قط في الأرجنتين، وهنا يعني أنني لو بقيت معهم لكنت هارباً بحق. أنا أعرفهم. فالاختطافات والموت اختصاصهم. انظر إلى أرغو وغيره. لكنني سارعت بالبعد عنهم. فمخباهم لم يكن يعجبني في المقام الأول. إذ كان بيتاً من القرن الخامس عشر فوق مشرب وبقالية. والناس تروح وتجيء من دون انقطاع. في الغرفة التي كنت فيها صندوق مليء بالرشاشات والمسدسات والقنابل اليدوية. فقلت للشخص الذي كان معي ويدعى رمن الصغير: "مخبأ كهذا، الأفضل منه أن أذهب إلى فندق دعارة أو مشرب". خطر لي هذا بخاصة يوم قال لي بريكول: "حذار أن تتصل بمارشان! ولا تهاتفه، مفهوم! فنحن جميعاً في حالة فرار قليلاً أو كثيراً. وهو مراقب وقد يأتي بالشرطة فجأة إلى هنا". وقد فهمت، من دون قصد، أن هذا يعني شيئاً آخر: هو أن مارشان لم يكن يريد سماع أي شيء عني. إذ لا بد أنه قال من دون توضيح: "خلصوني من فيغون، بطريقة أو بأخرى". فاختاروا إذن على الفور الوسيلة الأكثر سهولة. لكنني كنت عصياً على التصفية. وشعروا منذئذ بأنني لا أترك المسدس. كنت أتحمسهم. وأدركوا ذلك هم أيضاً، فلم يكونوا متعجلين جداً فسيذكركم التعب أولاً. وكنت جامداً بفعل قصة الجواز هذه. ولم يكن للأمر أن يستمر هكذا. فحزمت أمري حينما أراد أحد أفراد فريقهم وهو جو زوريتا أن يحملني في سفينة ذات مائة مجداف. إذ كان يدعي أنه رتب عملية مع أنصار بن بركة! سنكسب منها الملايين! وتسيل لعابه! وما علي إلا قبول التصوير والكلام حول القضية! والملايين؟ قلت له. سنعالج الأمر فيما بعد، إنما في الجيب». وفهمت على الفور شيئاً: فقد كان يعلم زوريتا بأنني مفلس، وهو يريد، وحده، التفاوض على أي شيء فوق عظامي. هذه المرة، كان الأمر شديد السخونة، فغيرت مخبأي في [15] كانون الأول/ ديسمبر. وما

من خبر من لومارشان . . حتى ما قبل ثمانية أيام، حيث اقترح علي هذا الجواز الجديد وهذه الـ [500] كيس. ولكن أين أحصل عليها؟ ومن يجب علي أن أرى؟».

فيغون يتوقف. يدفع ثمن المشروب: [1,70] فرنكًا. يتلمس باقي النقود ثلاثين ثانية. ويترك [60] سنتيمًا بقشيشًا، ثم يقول: «علي التكلم بالهاتف». ويخرج من الكابينة بعد ثلاث دقائق منفرج الأسارير: «يجب علي أن أذهب. فلدي موعد. قل لهذا المصور الغني أن يأتي غدًا الساعة [14⁰⁰] إلى بار ساحة فيكتور هيجو، حيث الدفء». يذهب راكضًا، ويقفز في سيارة أجرة، يكوم نفسه في المقعد الخلفي، متجهًا إلى باسي عن طريق جادة هنري مارتان وكانت الساعة [17¹⁵] عندما يلتقي كريستيان مانوري في استديو شارع بوغنيفيليه. فيأخذ دشًا ويطلب من مضيفه أن يوصله إلى مستديرة الشانزيلريه. «موعدنا الساعة [22⁰⁰] في بار زاوية شارع رينود وجادة وگرام لأخذ حقيتي». إلى اللقاء هذا المساء». في الساعة [18¹²] يهاتف المينوت: «مرحبًا! لقد رتبت عمليتي. سأضع الساعة . .». وبعد نصف ساعة يصل بسيارة أجرة إلى زاوية شارع كومارتان، بالقرب من مسرح إدوارد السابع، حيث أعطى موعدًا لأن ماري كوفينييه، شديد التهيج. وتبدي الممثلة التي تجده «في كامل لياقته، وسيما مثل نجم» إعجابها بملبسه. «أنا على عجل، يقول، لقد هاتفت للتو. سويت القضية. علي أن أذهب لحزم حقائبي. فسيأتي كريستيان لأحذي الساعة [22⁰⁰]. لكن لدي موعدًا قبل ذلك الساعة [20³⁰] مع صحافي ألماني من أجل صور مخبأي وريبورتاج انتقالي. وبعده انسحب بأقصى سرعة. وبدءًا من الغد سأستقيم إذ إنني أعمل في السيناريو حتى أتمكن من الشروع في الفيلم خلال شهر أو اثنين. إلى اللقاء في المسرح!».

استغرقت المحادثة من ثماني إلى عشر دقائق. ويركب فيغون ثانية سيارة أجرة. في الساعة [21³⁰] يغادر كريستيان مانوري مسرح إدوارد السابع. وفي الاستراحة، الساعة [22²⁰] تراه آن ماري كوفينييه يعود شاحب الوجه. ويضمها إلى صدره: «لقد نالوا منه. كان الشارع مطوقًا. جورج مات».

في الساعة [02⁴⁵] صباحاً، يغادر النائب العام شَفَنون البناية رقم [14] في شارع رينود، شافاً طريقه بين جمهور رجال الشرطة والصحافيين والجيران المتأخرين: «الانتحار، يقول، لا شك فيه».

9 / 1 من دون مساعدة من أحد

يشير ميزان الحرارة إلى [10-] درجات. وقد جاء كبار رجال شرطة وقضاء باريس مرة أخيرة ليشهدوا الجثة المدماة لمن كان يبدو أنه يهزأ بهم، ثم انصرف الجميع. إنها الساعة الرابعة صباحًا، وأمام البناية رقم [14] بشارع رينود، حارس من الفرقة الإقليمية الثانية، متلفع بمعطفه الجلدي، يؤدي التحية لتابوت من خشب السرو، يحمله أربعة موظفين من معهد الطب الشرعي. وعلى بعد خطوتين من هناك، في الطابق الرابع من بناية قديمة بشارع بيير ديمور، والدا فيغون مستسلمان للنوم حيث أهمل إبلاغهما، ولن يعلما قبل طلوع النهار أن أبواب سيارة البلدية، أغلقت لتوها على سر ابنهما. وفي باريس بيضاء من الثلج، وبصمت بارد، يحمل رجال يرتدون السواد إلى المشرحة، جثة الشاهد الثرثار على قضية بني بركة. وقد ذهل كل الذين حضروا هذه المأساة الليلية من مظهر القاضي لوي زُلنغر المنهك، بل واليائس تقريبًا، عندما سارع إلى المكان مع النائب العام غي شَفَنون، والوكيل الأول في الفرع الجنائي لنيابة السين، المسيو توبير، بعد مجيء السادة بوبون، فرنيه

والمفوض بوفيه. إذ لم تمض ساعة على إفلات فيغون منه إلى الأبد، بالانتحار كما أوضح له المحققون في الحال. لكن كيف وجدوا هم أنفسهم هناك، بناءً على مكالمات هاتفية من مجهول، بلغتهم في المحافظة أثناء السهرة.

في أي ساعة؟. هذا سيقى لغزاً لوقت طويل إذ قيل لنا أولاً إن الشرطة علمت بوجود فيغون بشارع رينود عن طريق مكالمات استقبلت بداية السهرة. ويوضحون لنا في الغد أن الخبر صدر من الاستخبارات العامة إذ كانت أشارت لمكتب المحافظ أن فيغون ربما يوجد في هذا العنوان، وأنه يستعد للانتقال نحو الساعة [22⁰⁰]. ويحدد بيان شبه رسمي صدر يوم [8] شباط، وصول هذا الخبر السري نحو الساعة [21⁰⁰]. وفي غضون ذلك، ستتحدث الممثلة آن ماري كوفينية، لدى خروجها يوم [27] كانون الثاني/يناير، من مقر الفرقة الجنائية، حيث استدعيت في إطار الاستعلام المفتوح حول إخفاء شرير: «كل ما أعلمه هو أن شخصاً هاتف الشرطة الساعة [17¹⁵]، ثم كانت هناك مكالمات ثانية بعد الساعة [20⁰⁰]». بعد ذلك بقليل سيكتب الصحافي ألان غيران في لومانيته، من دون أن يكذب كلامه: كان المفوض كاي يتناول العشاء في بيت المحافظ موريس بابون، عندما أبلغ الساعة [20¹⁵]، من قبل مصلحته بأن فيغون "شاهد" لتوه في شارع رينود. وقد ذهب برينيو، من جهته، إلى حد أن يكتب في مينيوت: «من المؤكد أن الشرطة كانت تعلم بعنوان فيغون قبل مساء يوم [17] بكثير حيث وجدت شرطة البيوت المفروشة، التي كلفها القاضي زُلنغر وقد تبين لها أن الفرقة الجنائية لم تكن تريد توقيف فيغون، أثره في [10 أو 11]. ويستمد برينيو تأكيداً، كما يبدو، من تصريحات بواب بناية فيغون، بيير غيست، للصحافيين في اليوم الذي تلا المأساة إذ أنه في بداية الأسبوع الفائت، كما يقول، رجلان في الثلاثينات، نزلا من سيارة أوقفها وسط الطريق، وسألاه عما إذا كان هناك أحد في الطابق الأرضي. ثم انصرفا من دون ذكر اسم ومن دون التعريف بصفتيهما. وقد حصل جورج مينان من باري ماتش على توضيحات أخرى من بيير غيست: فليس في يوم [10 أو 11]، دخل الرجلان إلى مسكنه بل الجمعة [14]. كان أحدهما طويل القامة، يرتدي معطفاً

بنياً، والآخر قصير القامة ذا عينين مخيفتين. والطويل هو الذي سأل «عما إذا كان سيد وحيد يسكن هنا منذ بضعة أيام». «ما اسمه؟» سأل البواب. وعوضاً عن الإجابة، تذكر الطويل أن سيارته متوقفة بشكل سيء، وانطلقا مسرعين. وقد حكى الحادثة في الغد لمستأجر الطابق الأرضي الجديد، وإذا به يرد بابتسامته الغريبة: «لا أهمية لذلك». فليس من المرجح إذن أن يكون الرجلان من «شرطة البيوت المفروشة»، لأنهما لو كانا من الشرطة لألحاً في السؤال مظهرين بطاقتهما أو شاركتهما.

لكن ما هو مؤكد، في المقابل، هو أن عمليات البحث عن فيغون كانت تلقى دفقاً قوياً في الأيام الأخيرة، وأن رجال شرطة كانوا زاروا بصفة منهجية عدة مئات من وكالات الإيجار، وأن عشرات من الاستقصاءات تمت من قبل عناصر بالتري الرسمي، في بنايات الدائرة، وبخاصة جادة وغرام، كما جرت متابعة الشباب مُتتالداً بسيارة دوفين زرقاء، وتم «جس نبض» جان مارفييه من قبل الاستخبارات العامة، وأن الشبكة بدأت تضيق حول الحي الذي حدد برينيو مواعيده مع فيغون فيه. ففي يوم [13] كانون الثاني/يناير، وعقب معلومة «سرية» أولى، كان [80] ضابط من الشرطة القضائية فتشوا كل الأبنية الموجودة في دائرة قطرها [500 متر] حول ساحة بيرير حتى شارع رينود، بين شارع فوركرو وجادة نيبيل. وغداة الغد يحاصرون حي مونسو. وهنا أيضاً، كانت المعلومة غير أكيدة: إذ كان ملجأ فيغون يوجد أقرب إلى ساحة التيرن. فمنذ يوم [7] كانون الثاني/يناير، كان يسكن في الطابق الأرضي من البناية [14]، شارع رينود، استديو مكوناً من غرفة ومطبخ وحمام، مساحته [24] متراً مربعاً، كان استأجره تحت اسم جورج لونورمان، بواسطة وكالة، من زوجين يسكنان في الطابق الخامس من البناية ذاتها، هما السيد والسيدة بيرنار. وكان المستأجر الجديد دفع كراء شهرين. كان يعود، كما يبدو، في المساء متأخراً، ولا يستقبل زيارات ولا مكالمات هاتفية، لأن البواب من مسكنه الملاصق للاستديو لم يسمع قط أي رنين. ولم ير البواب أو زوجته السيد لونورمان يدخل أو يخرج في يوم [17]، منذ العشية، ولم يسمعا أي صوت آت من الجانب الآخر للجدار الرقيق الذي يفصل

مطبخهما عن حمام الاستديو. وبينما يشاهدان مسلسل ([الزهاء]) Les Inconruptibles) في التلفزة، يطرق ضابطا شرطة على باهما الزجاجي، الساعة [21⁵⁰]: «مراقبة شرطة، نحن نبحت عن شخص في الطابق الأرضي أو الطابق الأول، مستأجر جديد . . .».

ينبغي انتظار خطاب روجيه فريه يوم [6] أيار، بالجمعية الوطنية، لمعرفة الساعة الرسمية لوصول المعلومة إلى الاستخبارات العامة. وينبغي على الأخص فتح محاكمة خاطفي بن بركة يوم [5] أيلول/ سبتمبر أمام محكمة الجنايات، حتى يعلن على الملأ اسما ضابطي الشرطة اللذين أرسلنا إلى العنوان المشار إليه، واللذين ستؤدي شهادتهما إلى اقتناع النيابة العامة في الحال.

ففي الساعة [21³⁰]، رسمياً إذن، من يوم [17] كانون الثاني/ يناير، تلقى ضابط الشرطة المناوب في الفرع الثاني من الاستخبارات العامة، التي يرأسها المفوض جان كاي، مكالمة هاتفية "بمجهولة المصدر": «يجب عليكم أن تذهبوا، في نصف الساعة التالي، إلى [14]، شارع رينود. فيغون هناك في الطابق الأرضي أو في الأول. لكنه سينتقل نحو الساعة [22⁰⁰]. أسرعوا».

فأبلغ المحافظ ومعه جان كاي في الحال، وهو بدوره يخطر قيادة الشرطة البلدية، ويأمرها بالعمل على محاصرة البناية بالقوات المتوافرة في المكان. وكانت الساعة [21⁴⁰]. في الساعة [21⁴²]، يؤكد مورييس بابون هذا الأمر بالرسالة التالية: «إنها قضية جد هامة. من المهم أن تكون القوات مسلحة بالرشاشات. إن الأمر يتعلق بفيغون». إذ إن قرب موعد انتقاله يفرض بالفعل التحرك من دون إبطاء، وإرسال كل سيارات الشرطة التي تقوم بأعمال الدورية في المنطقة: ولا مجال للتوجه أولاً إلى الشرطة القضائية، المؤهلة عادة لتوقيف الهارب: لأنه من غير الممكن استنفار الفرقة الجنائية في أقل من عشرين دقيقة، من جهة، ولأن المادتين [59] و[134] من قانون الإجراءات الجزائية تحظران تنفيذ أي مذكرة توقيف في المنزل بين الساعة [21⁰⁰] و[06⁰⁰] صباحاً، إلا في حالة تسليم المعني بالأمر نفسه إدارياً، من جهة أخرى. وهكذا تتلقى المفوضية الأقرب، أي مفوضية الدائرة السابعة عشرة في الساعة [21⁴⁵]، الأمر بأن ترسل إلى المكان

رجال شرطتها العشرة بالزري الرسمي وسيارتي نجدهما للمهمة التالية: إغلاق منفذ البناية، ومنع دخول أو خروج أي كان قبل وصول الشرطة القضائية، حتى أنهم لم يبلغوا باسم المعني. ويصل في الوقت ذاته ضابطا شرطة من الفرقة الإقليمية الثانية، يعملان هذه الليلة، في الساعة [21⁵⁰]، بسيارتهما المزودة بالاتصال اللاسلكي. لا أحد في الشارع ولا في هو مدخل البناية. ولم يثر انتشار الرجال ودخولهم إلى أسفل الدرج حتى انتباه بوالي البناية.

وفي كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]، الذي كان يستعد المفوض بوفيه لمغادرته، تم إخطاره بدوره، فيجتهد في تنسيق العملية ويطلب تدخل فرقة الغاز. ويهاتف أحد معاونيه، الذي يسكن في حي التيرن طالباً منه الذهاب إلى المكان قبل مجيئه.

في هذه الأثناء، يجيب البواب الذي لم يستطع من مسكنه رؤية إجراءات الشرطة، على الضابط ميرات (Mérat): «مستأجر جديد؟ نعم، انتظر. هناك شخص يبدو طبيًا، ذو هيئة محترمة، في الطابق الأرضي». بيير غيست الذي كان مستلقيًا على أريكته، يلبس خفيه ويتوجه نحو البهو. «لا بد أنه السيد لونورمان، مستأجر الاستديو، يستأنف كلامه.

حسنًا، أرنا بابه»، يطلب الشرطي. فبدت من البواب حركة تنم عن الدهشة عند رؤيته الحراس المسلحين في هو المدخل، وبنظرة استغراب يصحب (المفتشين بالثياب المدنية) إلى باب من الخشب المصقول، في طرف الممر، إلى جانب باب زجاجي يوصل إلى فسحة سماوية، «هل هناك مخرج آخر؟» يسأل ميرات. ويشير بيير غيست إلى الفسحة السماوية: «للاستديو نافذة على هذا الجانب». فيضع ضابط الشرطة عندئذ حارسين في الفسحة، هما: العريف مارفينغ (Marfaing) والشرطي فيبار (Veillard)، أمام النافذة التي يظهر الضوء من خلال ستارها الخشبي. «إنه هنا بالتأكيد، يقول البواب. هيا بنا لنرى» يقول المفتش ميرات الذي أخذ لدى عودته إلى ممر المدخل بالطرق على الباب. فيرتفع صوت رجل من الداخل: «ما الأمر؟ السيد لونورمان، من فضلك؟. أجل، ما الأمر؟. افتح، نريد التكلم معك. شرطة». ساد الصمت في البداية. وثلاثون ثانية تمر. ويسمع

الحارسان الواقفان في الفسحة فجأة حركة فتح للستار الخشبي، ثم يريانه يفتح قليلاً. ويلمح العريف مارفينغ فقط يداً تدفع المصراع الأيسر. فيتمكن الشرطي فيار من تمييز هيئة رجل معتمر قبعة، يضع نظارات ويرتدي معطفاً غامقاً. لكن المصراعان يغلقان سريعاً، وكان الرجل في اللحظة ذاها لمح بدوره الحارسين. تمضي ثلاث أو أربع دقائق، ويتنفض الحارسان على صوت إطلاق مكتوم، سمعه زملاؤهم الواقفون في جو المدخل والرجال الذين بقوا أمام الباب أيضاً. «طَير نفسه»، يقول أحدهم. وبأمر من أحد الضابطين، يحاول أحد رجال الشرطة خلع الباب بضربات من رجله، لكن السكر والرتاجين موصدة بدورتين. «لا لزوم لهذا، يقول البواب، إذ لدى المالك في الطابق الخامس نسخة أخرى من المفاتيح». ويسارع إلى الصعود برفقة شرطي باللباس المدني.

أول من دخل الاستديو الضابط كوتار (Cothard). ويكتشف، من أول نظرة، جسم رجل بمعطف ملقى ووجهه إلى الأرض، نصفه على بلاط الحمام الضيق، يتزف بغزارة، وجمجمته المحطمة تتجاوز الباب. ويترك ضابط الشرطة هونبير (Honnebert) يمر، ليتأكد سريعاً من عدم وجود أحد آخر في الغرفة وأن مصراعي النافذة موصدان من الداخل. يتبعه زميله ميراث والبواب غيست الذي يراه ينحني على الجسم ويلتقط شيئاً. ربما خرطوشة موجودة في الأمام، بالمدخل، أو قذيفة بجانب الجسم. إلا أن ميراث لم يمس الجسم رسمياً إلا للتأكد من أنه ما زال حاراً وأن السدم لا يزال يتزف، ثم انحنى للنظر تحت السرير. ويقوم هو أيضاً بتفحص سريع للمكان: فلا أثر لأي شخص آخر، ولا أثر لأي صراع. والحقيقتان المحزومتان وسط الاستديو مع حقيبة اليد الموضوعة على السرير بجانب القبعة تؤكدان أن الساكن كان على وشك المغادرة.

بعد نصف ساعة بالكاد، يصل الدكتور جورج دومون وهو طبيب شرعي استدعته الشرطة في وقت وصول القضاة الذين يعينونه في الحال خبيراً. يستعلم النائب العام شَفَنون عن ظروف العملية التي قامت بها الشرطة ويكلف وكيل النيابة توبرير بفتح استعلام للبحث عن أسباب موت فيغون. وأوكل التحقيق فيه فوراً إلى رينيه أورليك، الذي كان يحقق منذ عشر سنوات في قضية فيغون الأولى،

والذي يصل بدوره إلى المكان. وبينما كان الحراس يذهبون للإتيان بكتاب ضبطه، يأمر القاضي برفع الجثة، ليجد السلاح، وهو مسدس عيار [7,65] من العلامة التجارية يونيك، على بعد أربعة سنتيمترات من يد فيغون اليمنى التي كانت مثنية على بطنه. كما عثر على مفاتيح الاستديو في جيب المبت. رصاصة واحدة أطلقت: دخلت من وراء الأذن اليمنى وخرجت من الجزء الأيسر للجهة، قبل أن تصطدم بجدار الحمام. في الساعة [02⁴⁵]، ينسحب النائب العام شَفَنُون مصرحاً بأن الانتحار لا شك فيه، بناء على ملاحظات الدكتور دومون والمحققين الأولى. فلم تبق أي فرضية أخرى، إلا إذا كان هناك مخرج سري خرج منه رجل ثان، أو يكون رجال الشرطة دخلوا ثلاثة، في حالة التواطؤ عندئذ، وخرجوا أربعة. ويبقى القاضي أوريك في المكان للاستماع إلى الشهود.

أما بواب البناية، فدخل إلى مسكنه عند وصول الشرطة القضائية، بعدما تبع المفتش ميرات داخل الاستديو. والمعلومات التي حصل عليها من بعد، عرفها من الاستماع إلى المناقشات في بهو المدخل. وسيناقض عن قريب الرواية التي تلقاها القاضي عن سير عملية الشرطة، وهو يناقض نفسه أحياناً. وهذه الشهادة التي تتوضح بمرور الساعات والأيام، هي التي ستلقي بأول ظلال الشك على استخلاص النائب العام شَفَنُون المتسرع ربما.

«بداية، سيقول بيير غيست، ليس ضابط شرطة الذي طرق على باب الاستديو. بل أنا من أرسلتني الشرطة لمعرفة ما إذا كان المستأجر موجوداً. أما هم فكانوا يترصدون جانباً. واستمعت إليهم يقولون «إنه قادر على إطلاق النار عبر الباب» فصدمني هذا حتى إنني قلت لهم: «أنتم جد طرفاء، ولكن لا يوضع بواب في موقف كهذا!»، ومع ذلك واصلت الطرق بقوة، وقلت: «سيدي، أرجوك، افتح!» فلم يرد. لم يرد قط. ليس صحيحاً.

«ثم إنه من المستحيل أن يكون رجال شرطة تمكنوا من رؤية ستار الاستديو الخشبي يوارب، ذلك أنه كان مثبتاً من الخارج بوساطة بساط مثقب من الكاوتشوك كنت ثبته على حافة النافذة بسبب الثلج، ولم يتزحزح من مكانه. ولو دفع فيغون المصراع قليلاً لترع البساط. أخيراً، ليس قبل أن تأتي بالمفاتيح

من الطابق الخامس، سُمع الصوت المكتوم الذي تحدثت عنه، وقال شرطي: «طَيرَ نفسه في الهواء»، بل من بعد، عندما نزلنا مع المفاتيح. إذ كنت وصلت إلى ما قبل الطابق الأرضي بسبع درجات أو ثمان، وبالكاد سمعت هذا الصوت، كأنه صوت يَخْتَنق، وليس كفرقة على الإطلاق، حتى إنني لا أستطيع التأكيد بأنه كان يأتي من الاستديو».

إلا أن المؤسف، هو كون بيير غيست رجلاً مصاباً بصدمة جراء الليلة التي عاشها، وهو على شفا الإنهيار العصبي، عندما يطلق هذه التصريحات لصحافي باري ماتش ومينوت. كما إنه يتكلم كثيراً، ونادراً ما يقول الشيء ذاته. فقد قال للقاضي أوريك، في المكان، إنه سمع صوتاً مكتوماً يأتي من الاستديو ولم تمض دقيقة بين هذه اللحظة، ولحظة دخوله مع ضباط الشرطة. وقال لرجال الشرطة: «سمعت بوضوح طلقة نارية». وقال لصحافيين: «لم أسمع شيئاً البتة». والشك الوحيد الذي سيبقى في النهاية، حتى في الروايات الرسمية، هو معرفة ما إذا كان الصوت حدث قبل تسليم المالك المفاتيح، عندما كان يريد رجال الشرطة خلع الباب، أم بعد التسليم. وسيكون كافياً ليستنتج من أنه لم تكن هناك فرقة أبداً في الواقع، بل صوت آت سواء من جهاز تلفزة البواب أم من التجوال بين الفسحة والدرج، ولتركيب مجموعة من الفرضيات التي تأتي لتدعيم ثلاثة أنواع من العناصر: من جهة، رفض النيابة العامة ضم ملف موت فيغون إلى ملف اختطاف بن بركة، ورفضها الإبلاغ بأسماء رجال الشرطة الذين عملوا في شارع رينود، ورفضها تسليم الصور التي التقطتها مصلحة تحقيق الشخصية القضائية، والتي تظهر، كما سيعلم فيما بعد بمحكمة الجنايات، إلى جانب قبعة فيغون، قبعة أخرى تركها سهواً أحد ضباط الشرطة؛ ومن جهة أخرى، اكتشاف سلم معدني مسند إلى جدار ظلة في طرف الفسحة السماوية؛ وأخيراً عدم مهارة البيانات الرسمية المتعلقة بالاختبارات المتعددة وغموض التعبيرات التي استعملها الخبراء.

«يمكن الهرب من الفسحة السماوية، بتسلق الظلة»، يقول بواب البناية، وكان السلم في مكانه بعد المأساة. والبناء الزجاجي الصغير الذي يغلق الفسحة،

يؤدي بالفعل إلى فناء بناية أخرى، تفضي إلى الرقم [11]، شارع نيودول ريو، وهذا الشارع الموازي لشارع رينود لم يكن مراقبًا. والظلة الزجاجية المشبكة لا تزيد عن [2,50 متر]، ويسهل عبورها بواسطة السلم: ولا يلزم أكثر من دقيقتين للمرور من بناية إلى أخرى، وبالتالي من شارع إلى آخر، من دون الخروج من هو مدخل الرقم [14]، شارع رينود، والمجازفة برؤية بواب البناية للخارج. وهذه الإمكانية هي التي ستسوغ تشكك الفيغارو: «هل ستبقى لحظات فيغون الأخيرة مجهولة إلى الأبد؟» تنون الصحيفة. هذه اللحظات الأخيرة لتحيلها مبنوت هكذا: يصل فيغون إلى شارع رينود مع صحافي مزعوم. إذ في مقابل نصف مليون فرنك قديم قبل أن يصور في محبته. بينما يشاهد البواب وزوجته التلفزة . . . ويقبل فيغون صورة أخيرة عند مدخل الحمام ووراء «الصحافي» غير آله. ويردي فيغون قتيلاً بمسدس عيار [7,65]، مزود بكاتم للصوت. يضع القاتل المسدس تحت جثة فيغون ويغادر الاستديو من الباب الذي يغلقه بهدوء. ويدخل إلى الفسحة من دون أن يمر أمام نافذة البواب، ويتسلق السلم ويهرب من الفناء الملاصق. ويصل رجال الشرطة.

أما باري ماتش فتذهب في الإيضاح أبعد من ذلك: إذ إن زائر فيغون يقتله من الخلف. كيف؟ بمسدس ممائل لمسدس الهارب الذي أشهر مسدسه لباريس برمتها. أو بسلاح فيغون نفسه الذي يكون الزائر قد أقنعه بحجة ما أن يسلمه إياه. مع كاتم صوت في كل الأحوال (ربما وهو يريه كاتم صوت أتى له به. ويمكن هنا تخيل عشر أطروحات). ولم يبق للزائر إلا اجتياز الممر المظلم، والانعطاف في زاوية الشارع المظلم، ومهاتفة الشرطة.

إلا أن هذه الفرضيات مع جاذبيتها، تصطدم باستحالة مادية: إذ كان باب فيغون موصداً، ووجدت المفاتيح معه . . . وما كان لأحد أن يخرج من الاستديو قبل مجيء رجال الشرطة، هذا إذا سلمنا بأن فيغون كان ميتاً. لكن عناصر شبهة أخرى ستظهر بقدر ما يكثُر النائب العام شَفَنُون من إصدار البيانات التي ترمي إلى تسويغ استنتاجاته الأولى. فسيصدر سبعة بيانات تتعلق بمختلف التقارير التي قدمها الخبراء العشرة الذين عينهم أوريك لتحديد أسباب الوفاة.

كان بيان يوم [18] كانون الثاني/يناير جازماً: «تسمح المعاينات الأولى التي تمت بحضور القاضي المحقق وكاتب ضبطه باستخلاص الانتحار قطعياً». هذه المعاينات قام بها المحققون الذين اشتركوا في عملية الشرطة. وتظهر أن فيغون كان يستعد للانتقال، وأنه كان حياً ووحيداً عند وصولهم، وأن الوفاة حدثت قبل ثوان أو دقائق من دخولهم إلى الاستديو، وأنه يمكن تفسير صوت الطلقة النارية الخافت بجدران الحمام المكسوة بالخزف وبأن الإطلاق حدث عن قرب.

ويلخص البيان الثاني، استخلاصات التقرير الذي قدمه يوم [20] كانون الثاني/يناير المسيو ليون ديروبير والمسيو رينيه ميشون إضافة إلى الدكتور جورج دومون الذين كلفوا يوم [18] كانون الثاني/يناير بتشريح جثة فيغون، في معهد الطب الشرعي. الوفاة «ناجمة عن إصابات مخية دماغية سببتها قذيفة سلاح ناري، اخترقت المنطقة الصدغية اليمنى من الجهة اليمنى إلى اليسرى، من الأسفل إلى الأعلى قليلاً ومن الخلف إلى الأمام لتخرج من منطقة العظم الجداري الأيسر. بطلقة تمت من مسافة قريبة».

ويقصد السيد ديروبير من هذا التعبير، في كتابه «[المبسوط في الطب الشرعي] / Traité de médecine légale» «مسافة تعد بالاستيمترات». والواقع أن الخبراء الثلاثة لا يتكلمون «عن قرب» ولا «عن تلامس». ويضيفون أن فتحي عظم القحف والفتحتين الجلديتين قد انتزعتا وتم التحفظ عليهما انتظاراً لمعاينة أخرى حول مسافة الإطلاق.

وفي يوم [22] كانون الثاني/يناير، يسلم الخبراء الثلاثة السادة سيكالدي (Ceccaldi)، فورنييه (Fournier) بيزانسون (Bezançon)، المكلفون بفحص المسدس والرصاص والخراطوشة التي وجدت في استديو شارع رينود، تقريراً يخلص إلى أن «آثار البصمات المرفوعة عن المسدس يونيك، من عيار [7,65]، لا يمكن استغلالها بغية المقارنة، لأن كميات قليلة جداً من الدم تلوث سطح المسدس في مواضع شتى وبخاصة حول فوهة الماسورة. علاوة على أنه يحمل آثار مادة متماسكة، ضاربة للبياض، يمكن أن تتأتى من ملامسة جدار. والمسدس الذي صادره القاضي في موقع الجريمة هو بالفعل الذي أطلق الرصاصة ونُقِر الخراطوشة». فيلقى طمس

البصمات يقع ضئيلة من الدم تشككاً عاماً من الرأي العام. ويشهر الصحفيون ثانياً ميسوط السيد ديروبير: «المهم قبل إجراء فحص السلاح القيام فوراً برفع البصمات الموجودة بصورة خاصة على القبضة والمخزن (لاستبعاد الانتحار المصطنع). والحال أن فيغون كان يداعب سلاحه في كل وقت؛ وأظهره لأن ماري كوفينييه، ولبعض أصدقائه الحميمين. فكيف أمكن لكل هذه البصمات أن تظلمس؟ وتجيب الشرطة على هذا السؤال أن البصمات لا تنطبع بسهولة على المسدسات المحلاة بالنقوش، ومسدس فيغون اليونيك كان منقوشاً.

ويزداد الضيق ثانية عندما تنشر النيابة العامة يوم [28] كانون الثاني/يناير تقريرين آخرين. الأول قدمه الدكتور دومون حول المعائنات التي تمكن من القيام بها في المكان، مساء موت فيغون ذاته. ويحمل تاريخ [20] كانون الثاني/يناير، ويبين وضع الجثة والذراع المثنية تحت البطن، وبخاصة وضع أصابع اليد اليمنى التي «تبدو وكأنها لا تزال تضغط على زناد المسدس الذي وجد على مقربة [4 سنتيمترات]». لكن الدكتور دومون كان أغفل إطلاع زميليه المرموقين على هذه المعائنات عند التبريح.

الستقرير الثاني المقدم في [28] كانون الثاني/يناير، هو تقرير الخبراء الأربعة الذي كلفوا في [21] كانون الثاني/يناير، اليوم التالي لإيداع تقرير التبريح، لفحص العينات العظمية والجلدية التي نزعَت من حول الجروح وتحديد مسافة الإطلاق. ونجد فيه إمضاء المسيو ميشون (Michon) إلى جانب إمضاءات الأساتذة سيكالدي، وفورنييه وبيزانسون. ويؤدي استخلاصهم إلى البيان التالي من النائب العام شَفَنُون: «كل المعطيات تتوافق للدلالة على إطلاق من مسافة جد قصيرة، على كل حال أقل من سنتيمتر من فوهة الماسورة».

إلا إن دقة كهذه، بحدود ميليمترات، تدهش السيد ديروبير، فلم يستطع الموافقة عليها إذ إن هذا العلامة في الطب الشرعي الذي يرجع إليه فضل تشريح ستافيسسكي والمستشار برين (Prince) في عام [1934 م]، كان أبعد عن هذه المعينة الثانية ولم يُطلع على هذا التقرير، كما لم يُطلع على المعائنات التي قام بها الدكتور دومون الذي ساعده في إجراء تشريح جثة فيغون. بعد أيام، وفي أثناء

عشاء في المدينة، ينفجر السيد ديروبير غاضباً لأن العينات التي أخذت من الجثة، طبقاً لما يقول، كانت في حالة تشريحية لا تسمح بفحصها كما يجب، من جهة، ولأنه لم يتح للخبراء النفاذ إلى الاستديو لإعادة تمثيل الانتحار وأخذ عينات لما تطاير على الجدران من دماء وقطع دماغية للتحليل الدقيق من جهة أخرى: لأول مرة في الحوليات القضائية، اضطروا للعمل على مخطط محدد، بقياسات أبعاد هي من الضيق حيث تبدو تفسيراً للوضع الغريب الذي اتخذته فيغون لينتحر.

إلا أن معاينة الخبراء للملابس، التي أوكلت للسيد سيكالدي وموليه (Moullet) سمحت، من خلال دراسة الثنيات وتوزيع البقع التي كانت تلوثها، بتأكيد أن ذراع فيغون كانت مثنية فعلاً في الوقت الذي بدأ الدم ينثق.

ويبقى لغز انعدام أي أثر للبارود أو الدخان على يد فيغون اليمنى. إذ أظهر الفحص بواسطة عدسة لايتس (Leitz) المكبرة المزدوجة نتيجة سلبية. وهنا أيضاً ينبغي انتظار قرار النيابة بمنع المحاكمة في أيلول، الذي أفضى إلى استخلاص أن فيغون قد انتحر حتى يُعرف بأن «هذه الملاحظة لا تبعث على الدهشة من حيث طبيعتها، لأن إحكام غرفة المسدس المصادر حال دون انتشار الترات أو الدخان». إذ إن المسدس، الذي كان يملكه من قبل ضابط شرطة متقاعد حالياً واشتره فيغون من تاجر أسلحة في شارع غرينيل، في حالة تشغيل وصيانة ممتازة: فقد توجب على الخبراء إطلاق سبع طلقات متتالية حتى يتوصلوا، في الطلقة الأخيرة وتحت تأثير السخونة من دون شك، إلى إظهار، عن طريق أخذ عينة بالبارافين من الحافة العليا ليد الرامي، تفاعل إيجابي مع الترات، مشكوك فيه على كل حال.

في يوم السبت [6] شباط، ينشر النائب العام شَفَنون آخر بياناته ليعلن قرار منع المحاكمة الذي أصدره القاضي أوريك حول موت فيغون. فيستعمل صيغة قانونية لا تزال تثير بعض الدهشة: «كل المعاينات التي تمت في المكان، والشهادات، وتقارير الخبراء المقدمة، اتفقت بالفعل في البرهنة على أن فيغون قتل نفسه بإرادته، من دون معونة طرف ثان، ولا يمكن إتمام أي كان بأي جرم». وسيحسن القاضي أوريك الصياغة، إذ يصرح بعدم إمكان قبول تكوين

الطرف المدني المطلوب من قبل بن بركة في إجراءات التحقيق التي فتحت حول موت فيغون: «كل عناصر المعلومات تتفق في البرهنة بوضوح على أن جورج فيغون قتل نفسه بإرادته من دون معونة من أي طرف ثان».

إذ يجب بالفعل عد أن الفرضية المقبولة الوحيدة هي ما تعده النيابة العامة في السنين بديهيًا: أي انتحار فيغون، في اللحظة الأخيرة، بلحظة هلع. وهو سلوك ممكن من الوجهة النفسية لاسيما أن بالإمكان تخيل فيغون من المراوغة حيث يؤدي موته إلى التشكك على كل حال، ويكفي لإغراق السلطات في الاضطراب والحيرة: أي التتويج نوعًا ما لحياة فوضوية فاشلة لم يحسن التعويض عنها بالمبالغة اللفظية. فبتخلي شركائه عنه، وظنه أن أوساط الجريمة وحماته السابقين في آن يلاحقونه، كان يخشى أكثر من أي شيء آخر صيت «الواشي» الذي قد يلتصق به ويلاحقه إلى السجن. إذ كان هذا التخوف من الوشاية ل(الشقي غير التائب) ما لا يمكن احتماله. وهكذا كان قرع جرس الباب، وانتشار واسع لرجال الشرطة، ورؤيتهم بالزي الرسمي، كافية لتثير لديه اليأس وتدفعه إلى النجاح بقتل نفسه في أعين أولئك الذين لديهم المصلحة في ذلك. لأن الجو الذي جرى فيه التحقيق يبعث على الظن بأنه من مصلحة بعض الأشخاص أن يموت فيغون ويسكت.

والمشكلة التي ما تزال ماثلة هي معرفة السبب الذي جعل المحافظة تفضل هذا الاستنفار، وإرسال كل تلك القوات التي لا بد أنها ستنبه فيغون وترغمه على حمام الدم، في الوقت الذي كان من السهل نصب مصيدة خفية له حول البناية، وتطويقه حيًا لدى خروجه من البوابة. الجواب الرسمي هو أن الوقت كان متأخرًا، والقوى المتاحة كانت من دوريات شرطة النجدة، إضافة إلى أن فيغون كان يستعد للمغادرة. وماذا لو أفلت فيغون من المصيدة؟، واضطر رجال الشرطة لقتله، لأنه كان شخصًا خطيرًا ومسلحًا، لم يتردد سابقًا في إطلاق النار عليهم؟ . .

لكن طلقات النار التي توقظ شارع أرمايه الهادئ، في حي التيرن ذاته، الساعة [06¹⁵] صباحًا، يوم [2] شباط/ فبراير عام [1966 م]، ستردد صداها

كتكذيب دام لهذا التفسير الشرطي. فمصالح الفرقة المتحركة الأولى للأمن الوطني، تلقت قبل ثلاثة أرباع الساعة، «إفادة سرية» تبلغ بوجود الشقي جوليان لوني في حانة سان كلير، بشارع أرماييه: ولوني رجل عصابات مرهوب الجانب، اشتهر بالقتل، وتلاحقه جميع مصالح الشرطة من حيث المبدأ لمساهمة في اختطاف بن بركة. وقد أعطيت هذه المكاملة، كما يبدو، ما يكفي من الصديقة لإخطار شرطة المحافظة القضائية التي ترسل إلى المكان شرطين وسائقاً من الفرقة الإقليمية الثالثة للانضمام إلى المفوض موريس غالبيير، رئيس فريق مكافحة اللصوصية في الفرقة المتحركة الأولى، الذي يتوجه إليه برفقة أحد معاونيه. فيقع هذا الفريق الصغير ليس على لوني، بل على شقي ملاحق آخر هو كريستيان دافيد، الذي يستغل لحظة عدم انتباه من رجال الشرطة الذين أوقفوه لتوهم ليردي المفوض قتيلاً، ويجرح اثنين من ضباط الشرطة الثلاثة، ثم يفر هارباً. عندما يتذكر المرء الترتيبات التي تمت، بناء على مكاملة هاتفية أيضاً، منذ خمسة عشر يوماً من أجل فيغون، يفهم رد فعل الصحفي كازامايور الحاد، في لوموند غداة دفن المفوض غالبيير، ومنع المحاكمة الصادر حول موت فيغون: «إنه الدفن القضائي بعد الدفن الجنائزي، فكلاهما أعقبا بالتسرع ذاته اختفاء شاهد مزعج . . . والنتيجة: الكل يشتبهون بالقضاء. هل أريد غرس الاعتقاد في عقول الناس بأن فيغون قتل وأنهم لعزمهم على إخماد القضية ما كانوا ليتصرفوا بغير تصرفهم هذا».

لكن كازامايور هو الاسم المستعار لأحد مستشاري محكمة الاستئناف في باريس وهو: سيرج فوستر. وغداة ظهور مقاله، يجد أن وزير العدل جان فويه أوقفه عن العمل، ويحال أمام مجلس القضاء الأعلى الذي يعاقبه بالتعليق لمدة شهر. وسيكون كازامايور هكذا، الصحافي الأول، وفوستر القاضي الوحيد، الضحية لقضية بن بركة.

10 / 1 رسالة من مجهول

بعد موت فيغون الذي «زعزع» بحق القاضي زُلنغر، سيتلقى هذا رسالتين في الوقت الذي يحاول إعادة تركيب ألغوزة بداية تحقيق الشرطة حول اختطاف بن بركة ونزع المغاليق التي بَحمد تحقيقاته، منذ بعض الوقت.

الرسالة الأولى من جورج بوشيزيش. وهي مثل الرسالة السابقة أرسلت من فرانكفورت. تحمل تاريخ [21 كانون الثاني/ يناير 1966 م]، وهو تاريخ ختم البريد ذاته. «إذا كنت، منذ رسالتي الأولى إلى مكتبك، لم أسلم نفسي إلى العدالة، فذلك لأنني كنت أخشى ما حصل لفيغون، وهو ما علمته من الصحف لأن فيغون برأيي لم يتحرر. وأنا لا أجرم الشرطة الحقيقية، بل «شرطة» أخرى، لها كل المصلحة في أن لا يتكلم فيغون عن اختطاف السيد بن بركة. ففيغون وحده، كان يستطيع توريط أحد أصدقاء طفولته، أعني، طبقاً لما علمته من الصحف ولأقارب بلغتي، السيد لومارشان. أكرر، سيدي القاضي، أن السيد بن بركة الذي لم أكن سمعت باسمه قط، لم يقتد البتة إلى منزلي في فُنتناي لُفيكُمَت. وكل القضية، برأيي، دسيسة مختلقة. كنت أود أن أقدم نفسي لمكتبك للإجابة

على كل أسئلتك وأقدم لك الدليل على أنني لا علاقة لي بتأثا بهذه القضية. لكن قصة فيغون المأساوية، تعطيني الحق للأسف مرة أخرى بشأن الطرق المستعملة . . كل ما أستطيع قوله لك، هو أنهم يورطون أشخاصاً، لا يسمح لهم ماضيهم بالدفاع عن أنفسهم ضد اتهامات كهذه، ويستغلون مثل هذه المناسبات (قضية بن بركة) للقضاء على كل المطلعين على نشاطات بعض الشخصيات . .».

إن بوشيزيش يكذب بالطبع عندما يزعم أن لا علاقة له بالقضية وأنه لم «يستقبل» بن بركة قط في فُتْنَايَ لُفْيُكُمَت. لكنه لَمْ يكذب؟، ولماذا يسعى لتوريط السيد لومارشان وبعض الشخصيات بجعلهم مسؤولين عن «تصفية» فيغون؟. ما لعبته؟. وما مصلحته؟. الأمر غير مفهوم. وقد تحققت زوجته ومحاميه من الخط والإمضاء. فيكتفي القاضي زولينجر بوضع هذه الوثيقة التي لا يمكن استغلالها في ملفه.

إلا أنه لم يفعل الشيء ذاته بالرسالة التي تصل إلى مكتبه يوم [18] شباط، مع أنها من مجهول. فلم يكن رد فعله رمي هذه الرسالة من دون إمضاء في سلة المهملات. بل على العكس. فنادراً ما علقت أهمية أكبر في مكتب لقاضي التحقيق لوثيقة مجهولة المرسل، ليست إلا سلسلة طويلة من الاتهامات موجهة من قبل عشيقة مزعومة لفيغون، وتعج بتفصيلات وتوضيحات من السهل التحقق منها حول حركات وسكنات الهارب في أثناء «فترة هربه»، بين بداية القضية وموته. إذ تشهد هذه الرسالة، تحت مظاهر رعونة في الشكل والأسلوب، على معرفة جد دقيقة بهذه الفترة.

ولا يستطيع القاضي، وهو يقرأها أمام المحامين، إلا أن يهتف مندهشاً: «كأنما يبدأ كل شيء من جديد». مقراً بأنه لا بد من إجراء مجموعة من التحقيقات. فبأي متفحرات شحنت المجهولة التي تهدد بالهجرة إلى محكمة الجنايات وعمل فضيحة، رسالتها المؤرخة في يوم الخميس [17 شباط/ فبراير 1966 م]؟.

ستصيك هذه الاعترافات بالدهشة. إذ تأتي ربما بعد فوات الأوان، لكنني كنت أظن نفسي سجيناً للأسرار التي أسرها لي مسكيني جورج فيغون أثناء ارتبائه الكبير.

كنت أظن على وجه الخصوص، أن على آخرين يقع هذا الواجب. فانتظرت . . انتظرت أن يرتفع صوت للدفاع عنه، ونزع شيء من هذا الوحل الذي لطخه، وتمزيق الستار الذي يحيط بموته الخسيس. انتظرت من دون جدوى، وحتى صوت أمه، التي كان يقدسها، لم يصرخ مطالباً لابنها القتل بالعدالة . .

هذا ليس مقالاً بل الاعترافات الكاملة لامرأة اكتسبت الحق في هذه الاعترافات يوماً بعد يوم وهي تتبع خطوة خطوة برعب سعي الرجل الذي كانت تحبه إلى الموت.

أجل، أقول خطوة خطوة، منتظرة في الخارج عندما كان لديه موعد، وباحثة عنه عندما كان يذهب مع أحد بعد موعد ما، من دون أن يبلغني ولا أن يقول لي أين سنلتقي ثانية.

سائرة في الشوارع خلفه . . (رفض أن أسير بجانبه) قائلاً إن النار ستطلق صوبه؛ ولا لزوم لقتيلين من أجل واحد.

متعقبة إياه لساعات وأنا أموت بروداً في شوارع باريس التي غطاها الثلج. أيام الرعب هذه أعطتني الحق بأن أقول ما أعرف. جورج لم ينتحر. الإكسبريس هي المسؤول غير المباشر عن مقتله.

فبنشرها الرواية الكاذبة يوم [10/ 01/ 1966 م]، وقبلها ابتزاز المسمى زوريتا لها، حكمت من دون أن تدري، على فيغون بالموت.

إذ نتيجة لهذا المقال الذي لم يأت منه، كان جورج يتلقى الضربة الأخيرة من الرجل الذي، لفرط ثقته به، ترجع له كل مصائبه.

فقد أولى جورج فيغون صداقة عميقة وثقة عمياء لبير لومارشان، الذي قدر له لجبنه وانشغاله بمصلحته أن يقوده إلى المسلخ في [17/ 01/ 1966 م].

منذ بداية عملية بن بركة في الواقع، كان لومارشان قدم جورج فيغون إلى كاي، كواحد من عملائه يقوم بالدور الأول.

وعمل كاي حيث يرد على الاستخبارات العامة بأن فيغون كان منتجاً سينمائياً، فيما لو طلبت معلومات عنه. وأوضح لومارشان بأن كاي، الذي يحوز على ثقة روجيه فريه التامة، كان يغطي العملية باسم وزير الداخلية. وقد أطلع فيغون رؤسائه بدقة على سير العملية، وبفضل هذه المعرفة ذهب لومارشان إلى جنيف في [20/ 09/ 1965 م].

وقبل إقلاع الطائرة، قدم فيغون لوبيز إلى لومارشان الذي أعلم لوبيز بأنهم كانوا مغطين. فتظاهر لوبيز بالدهشة، إلا أن لومارشان أوضح له بتهكم . . . "كان عليك أنت أن تعلمني بذلك . . ." ودام هذا دقيقة.

الخميس [23/ 09/ 1965 م]، تناول فيغون مع لومارشان الغداء، ثم ذهب للقاء أصدقاء في بار مغلق. كان لومارشان ينتقد عملية [20] أيلول/ سبتمبر الفاشلة في جنيف. واقترح، وقد كان ثملاً، على لوبيز الذي كان يعرفه، أوراقاً رسمية مزورة لمدة القضية التي كان يريد المشاركة فيها.

نحو منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، يلتقي المدعو جان سرجان، وهو سمسار عقارات في [14]، شارع فوبور سان هونوريه، فيغون في بار مونتانا. ويقول له إن لومارشان حائق عليه، لأن كاي أعلمه بأن فيغون كان يرتكب حماقات، الخ، الخ.

والواقع، أن فيغون الذي كان يشكو من لوبيز، زاره يوم الأحد [10] في أورلي وهدده بإخطار الشرطة. ونما ذلك إلى علم كاي. فأبلغ لومارشان، وكان يريد معرفة ما دها فيغون. ورد فيغون بأن موقفه كان نتيجة لموقف لوبيز، وأنه لم يقصد من تهديداته إلا إبقاء لوبيز على الخط المستقيم. وما إن اطمأن الجميع، حتى أخذت العملية مجراها للوصول إلى [29/ 10/ 1965 م].

بعدما ترك فيغون بيرنيه وفرانجو، ذهب إلى مقهى الدوماغو حيث كان ينتظر عودة لوبيز الذي التقاه لدى عودته من فنتناي.

أعلمه لوبيز بأن كل شيء جرى على ما يرام، وفي الحال ذهب فيغون إلى فنتناي بالسيارة برفقة ثلاثة أشخاص كانوا معه، وتكفل هؤلاء الأشخاص بن بركة.

عاد فيغون إلى باريس مع لوبيز على الفور بعد ذلك.

يوم الثلاثاء [2] تشرين الثاني، تناول فيغون الغداء في بيت لومارشان، وبلتقي كاي هناك. وبلتقيه في المكان نفسه من جديد الساعة [20⁰⁰] مساءً، وفي صباح الغد أيضاً [3] تشرين الثاني، الساعة [10⁰⁰] ويهاتف فيغون في سهرة [3] لومارشان الذي يخبره بأن الشرطة في مول بوشيزيش.

وبما أنه لم يعد يفهم شيئاً، يذهب فيغون إلى لومارشان نحو الساعة [09³⁰]، وكان كاي موجوداً، لكن فيغون لم يستطع التحدث معه.

أما لومارشان فيرى فيغون، لكنه بدأ يعدّه مضايقاً، ويعطيه موعداً في مقهى قبالة حديقة لوكسمبورغ حيث حضر برفقة ليسكا المدعو «بريكول» وجان بوف (Jean Boef) وشخصان آخران يدعى أحدهما كريستيان والثاني سيرج الأرمني. ويقدمهم لومارشان على أنهما أعضاء في فريقه، وسيتكلفون به في انتظار تسفيره إلى الخارج.

وتحت هذه الحجة، يأخذون فيغون إلى فيلا، لنجح في الخروج منها بذريعة انتظار أحد الناس له، بعدما شعر فيها بشيء غير طبيعي.

فيغون الذي ينتظر جواز سفر ومالاً من لومارشان، يرى (بريكول) ثانية إذ يهاتفه إلى مسبح الكلاريدج طالباً المسيو لوبلان (Leblanc) (اسم يرد عليه رجال من فريق لومارشان كل بدوره).

ويلتقي فيغون بواسطة (بريكول) يوم [12/14 1965 م]، جو زوريتا في سيارته، الذي يقدم له، بحضور كريستيان، مغرباً من المعارضة يعرض عليه مبلغاً هاماً مقابل برنامج للتلفزة الألمانية والأمريكية. إلا أن فيغون يترث ويطلب مهلة للتفكير، وهذا ما جعل المغربي يوضح لزوريتا مندهشاً: كنت أظن أن المسألة منتهية.

زوريتا يصرخ في فيغون قائلاً: ماذا يهملك إن تكلمت عن أصدقائك، فهم متورطون جميعاً. وحتى يثني فيغون عن عزمه، يضيف: سنقبض بعض المال، وسيلازم هذا بيير في الوقت ذاته.

ويهاتف فيغون الذي بدأ يرى لعبة لومارشان بوضوح، البلازا (Plaza) في [16 أو 17]، الساعة [18³⁰] ليخبر زوريتا برفضه؛ فيغلق هذا الأخير السماعة. ولم ير فيغون فريق لومارشان ثانية قط. وكل مكالماته إلى الكلاريدج ظلت من دون جواب. لهذا السبب. وفي يوم الاثنين [10 كانون الثاني/يناير 1966 م]، كانت الإكسبريس تنشر مقالها الشهير وتنسبه إلى فيغون. وقد اطلعنا على المقال في مقهى فلاندران، على زاوية بولفار فلاندران وجادة فيكتور هيجو إذ كان فيغون اشترى الإكسبريس من الكشك الصغير بجانب محطة سيارات الأجرة. فصار جورج كالجنون متسانلاً عما يعني هذا. وغادرنا، ودخل جورج إلى مقهى في لا مويث وهتف للإكسبريس. ولحسن حظه حصل على الصحافي جاك درُجي، المسؤول مع جان فرنسوا كان عن المقال المذكور. فسأله بعدما قدم له نفسه: ما هذه الحماقات التي تنشرونها وتنسبونها لي؟ أجابه درُجي بأنها ليست

حماقات. ورد عليه جورج عندئذ بأنه لم يكن كتب مقالاً من هذا النوع ولا التقى صحافيين من الإكسبريس. وأنه لم يسجل قط شريطاً مغناطيسياً لأي كان. وأنه لو كان فعل شيئاً، على كل حال، لكان كتبه بنفسه ووقعه، على غرار المقال الذي ظهر في مینوت. وأشار إلى جاك درُجي بأن الإكسبريس كانت ضحية نصاب استغل نيتها الطيبة. فَرَد عليه درُجي بتهكم: أتظن ذلك؟. وأخبره عندئذ بأن جان فرنسوا كان، التقاه يوم [14] كانون الأول/ ديسمبر في سيارة مع صديقين، وأن المحادثة لم تدم سوى ثلاث دقائق، وأن جورج لم يذكر المقال بالفعل لكن تمهيدات تمت. كما أبلغه بأن الإكسبريس ستُنشر تكديباً بشرط أن يكون مفصلاً. عندما أوضح جاك درُجي لجورج تاريخ [14] كانون الأول/ ديسمبر، قال له جورج: ماذا، هذا هو اليوم الذي قبض علي بوفيه فيه.

في اليوم التالي الموافق الثلاثاء [11]، كنا في شارع لون شامب، وأرسل جورج بالبريد تكذيبات إلى كل الصحافة، غلافاً أبيض عليه طابعان. وهاتف إلى رجل لم يكن رآه من قبل، لكنه يحترمه كثيراً هو السيد كريستيتش من صحيفة لوموند، وقال له: أكدت لكم برسالة لتوي التوكذيب الذي أبلغتكم به الأمس مساءً بالهاتف، وآمل أن تقبلوا نشره. فرد عليه كريستيتش بالإيجاب قائلاً له إن المسألة تتعلق بالطباعة. وعلق جورج على تكذيبه، ملحاً بخاصة على أنه أصيب بسنوبة جنون مفاجئة، وأخذ يتكلم، وأنه يتحمل مسؤولياته لكنه ما كان ليتهم طرفاً ثانياً. وقد شعر جورج بالامتنان لجواب كريستيتش الذي تفهم وجهة النظر هذه.

كان جورج أكثر هدوءاً، لكنني لم أكن لذلك إلا أكثر فرغاً. إذ كان يفهم هذه المرة حقاً أن لومارشان خدعه، وأن أعضاء فريقه (بريكول) وزوريتا والآخرين، استخدموه للنصب على الإكسبريس، بإظهاره كسافل يسلم أصدقاءه للشرطة عن طريق مقال مأجور، علاوة على ذلك. لقد كان غارقاً بكل هذا الوحل الذي كان يُلطّخه من دون أن يتمكن من الدفاع عن نفسه، فلم يعد أصدقاؤه حوله، ولم يكن باستطاعته حتى أن يشرح لهم أن زوريتا كان قدمه، ليس إلى عضو في المعارضة، بل إلى جان فرنسوا كان من الإكسبريس، وبعد هذا كانت لعبة له تسليم هذا المقال المتفجر في مقابل مبلغ كبير من

المال، وكأنه آت من فيغون. ويبدأ جان فرنسوا كان في الإقرار بذلك في مقال الإكسبريس ليوم [24]، حيث يقول: جان فرنسوا كان رأى ثانية الشقي الذي جاء وحيداً، فكيف لصحافي جدير بهذا الاسم أن يتمكن من نشر هذا المقال الذي سيودي بمسكيني جورج إلى المقبرة، معتمداً على أقوال أحد الأشقياء؟ جو زوريتا، جندي (بريكول)، رئيس فريق لومارشان، وصديق جان فرنسوا كان؛ أليس هذا كافياً؟ لقد اتخذ جورج قراره، وحدد خط سلوكه. ولا ينوي أن يكون السافل والمخبر الذي يسلم أصدقاءه، بل ينوي أن يدلل على ذلك بوضع لومارشان وكاي على الخك. ففي يوم الأربعاء، نحو الساعة [19⁰⁰]، ونحن في شارع سان هونوريه، يهاتف جورج لومارشان ويشتمه، قائلاً إن (بريكول) وزوريتا هما المسؤولان عن مقال الإكسبريس وأنه وضعه عمداً بين أيدي سفلة، وأنه مع كاي عوضاً عن تغطيته كما تم الاتفاق عليه، قذف به إلى الدجاج، وأن أصدقاءه تخلوا عنه بسببه، إذ حسبه ثرثاراً، مع أن لومارشان يعلم جيداً أنه لم يأت للوشاية بأحد بل لتقديم تقريره إلى رؤسائه. وفي النهاية، يقول له بأنه على علم بأنه أراد الإيعاز بقتله.

وبناء على ذلك، يطلب ستودع [10] ملايين مع جواز السفر الذي لا زلت في انتظاره، عند الكبير في لا جاغ (La Jag). ولديك ثمان وأربعين ساعة لتفعل، حتى الجمعة الساعة [19³⁰]. وإذا لم تنفذ فتعال أنت وكاي معي إلى السجن. وبعد دقائق يهتف إلى منزل جان سيجان. وترد عليه السكرتيرة التي يدعوها مس (Miss)، بأن جان استدعي على عجل. يقول جورج إنه سيهاتف ثانية في ظرف نصف ساعة. ويهاتف بعد نصف ساعة. فتجيبه مس بأن الكبير أتى وخرج، لأن لديه موعداً الساعة الثامنة. جورج غاضب، ويسألها عما إذا كان هناك رسالة ما، وإزاء نفيها لذلك، أخذ بالصياح لزيادة الأمور تعقيداً. وتسأله مس إذا ما كان بإمكانه ترك رقم. ويرد جورج بأن هذا مستحيل.

يهاتف في الغد، الخميس، قائلاً لمس إنه سيهاتف من جديد عندما تنتهي المهلة. ويهاتف جورج صباح الجمعة لومارشان، ويقول فقط: «هذا المساء الساعة [07³⁰] فيضع لومارشان السماعة من دون أن يرد.

يعلم جورج أن جان سيرجان تلقى زيارة من الصحافي غوييه (Goyer)، الذي قال له إن فيغون كان مخطئا. وأنه إذا كان هو ولومارشان بحثا عنه، فليس لقتله وإنما لتسليمه جواز سفر. ولكن لا شيء حتى مساء السبت. ولا بد أن يكون لومارشان سافر إلى منطقة اليون. ويقول لي جورج: الاثنين، سيحدث شيء جديد، أو تنفجر الأمور.

لم يكن المسكين يعرف أن هذا الاثنين سيكون يومه الأخير، إذ كان جان سيرجان وحده، مع حميه الذي يعرف عنوان جورج في شارع رينود، لأنه في اليوم الذي انتقل جورج إليه، كان لديه موعد معه الساعة [07¹⁵]، في جادة غراند-آرميه. لكن جورج تأخر، وعندما وصل، كان جان سيرجان غادر، لكنه ترك حماه الذي رافق جورج إلى شارع رينود. من الواضح إذن أن جورج كان ينتظر جان سيرجان يوم الاثنين [17] كانون الثاني/يناير، مساء لأنه هو الذي كان يرافقه عندما يغير مسكنه. فقد كان جورج قرر الانتقال، لأن باري ماتش تصدر الثلاثاء، وكان يخشى أن يتعرفه بواب البناية الذي كان رآه يدخل واضعاً الكاسكيت والنظارات السوداء التي التقطت له الصور بها أمام كيه ديه أورفير [رصيف أورفير]. أما جان سيرجان، فكل أمتعته في منزل لومارشان. وهو ممنوع من الإقامة، لكنه يقيم في باريس بفضل تساهل المفوض كاي الذي يغطيه رسمياً بسبب هذا المنع. أقم جان سيرجان سبيري، بأنه تحت ضغط من كاي لومارشان، أعطى عنوان جورج لهذين الرجلين. والاستخبارات العامة هي التي أبلغت الفرقة الجنائية بعنوان جورج. ذلك لأن أسباباً هامة تقتضي القضاء على فيغون. فلومارشان يعرف أنه سينفذ تهديداته، وأنه لن يستطيع تهدئته، ويعرف أن جورج فهم كل شيء، وأنه لن يتمكن وفيغون حي من إنكار موعد يوم [23] أيلول/سبتمبر في بار مغلق، وإنكار أنه هيا مع فيغون غطاء كاي، واختطاف بن بركة، إذ بمقدور فيغون تحديد التواريخ والمواعيد. وإنكار لقائه مع فيغون في منزله يوم الثلاثاء [2] تشرين الثاني، ومساء اليوم نفسه، والغد صباحاً يوم [3] في الساعة [10⁰⁰]، ومساء الساعة [21³⁰]، مع كاي دائماً. وما إن تكشف هذه الأسرار على الملأ، حتى يتوجب على كاي أن يقدم برنامجاً زمنياً مفصلاً لهذين اليومين، وما لم يكن هناك تواطؤ، فمن المستحيل عليه أن يسد فراغ محيئته أربع مرات إلى

مزل لومارشان. كما يمكن لجورج أن يعتمد على مواعده مع لومارشان وفريقه قبالة لوكسمبورغ، ويطلب أن تقدم صور أفراد الفريق إلى عاملة مقسم الكلاريدج، ويدل على الفيلا التي قاده إليها بريكول. وكان جان سرجان يستطيع بحث من فيغون، التكلم عن زيارة غوبيه، فلو كان فيغون حيًا، لمساعدته جان، إذ بمقدوره تأكيد اللقاءات مع لومارشان، والمكالمات الهاتفية، ودوافع هذه المكالمات فيما يتعلق بمطالب جورج يوم الأربعاء [12] كانون الثاني/يناير، وكان جورج يستطيع الإشارة إلى أن بن بركة كان غادر فيلا بوشيزيش بالسيارة مع ثلاثة أشخاص، ومن هم بمخاطبة. وقد شعر لومارشان بالخطر حيث استبقه بجعل النائب العام شقنون يصرح بأن فيغون حاول ابتزازه قائلاً إنه سيحمله مسؤولية القضية إذا لم يعطه جواز سفر. فمن يأمل لومارشان أن يصدق هذا؟ إن لومارشان كان يعلم أن من السهل على فيغون التنصل من مقال الإكسبريس، وسيدرك الجميع أن فريقه هو الذي كان نصب على الإكسبريس، بعدما عُرض فيغون على جان فرنسوا كان. فقد خدم مقال الإكسبريس لومارشان لأنه كان يسمح، في الوقت الذي كانت فرنسا تنوء تحت الفضائح، بنقل أهمية القضية نحو المغرب، بإظهار الجنرال أوفقير المنفذ الرئيس للعملية، وهو ما تم من قبل الصحافة الفرنسية كلها. ولو كان فيغون حيًا ويقول ما لديه، ما كان لكاي وللومارشان أن يبلغا هدفهما الذي كان رفع المسؤولية عن وزير الداخلية وعنهما، وتحميل مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية كسل المسؤولية عن القضية. فقد صرح لومارشان لجان سرجان في بداية كانون الثاني/يناير أن فينيل الذي استجوب يوم السبت [8] كانون الثاني/يناير، سيوقف. كيف له أن يعرف لو لم يكن ضمن المؤامرة؟ من الواضح إذن أنه لو أُتيح الوقت لفيغون لتنفيذ تهديداته، ما كان لهدف تحميل مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية وحدها المسؤولية بتوقيف فينيل أن يبلغ، لأن العكس هو ما كان سيحصل، وسيجد كاي ولومارشان نفسيهما في الوضع الذي كانا يريدان وضع مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية فيه. وموت فيغون فقط هو الذي أتاح لكاي وللومارشان الخلاص وبلوغ هدفهما ضد فينيل. لومارشان وفريقه حصلوا بلا

شك على عنوان فيغون عن طريق جان سيرجان، إذ كان مع فيغون، يوم موته، عدة أوراق مكتوبة بخطه في جيبه، ومن هذه الأوراق نشرت مقتطفات في الصحف، تؤكد تكذيباته فيما يتصل بمقال الإكسبريس يوم [10] كانون الثاني/يناير الذي أرجو أن يقرأه السيد أوريك جيداً، ليكتشف أن جورج ينعت فيه كاي ولومارشان بالشريكين. اللهم إلا إذا كانت الشتائم التي وجهها له فيغون في مكتبه منذ سنين، عندما كان يحقق في قضيته لا تزال باقية في ذاكرته.

في هذا الشأن، يحق التساؤل كيف كلف القاضي أوريك، وهو عدو فيغون الذي شتمه في مكتبه غداة الحكم عليه، بعدما صرح بحمايه: "لقد تخلص من الورطة جيداً بعشرين سنة" بالتحقيق الذي فتح بعد موته. (مع أن قانون التحقيق الجنائي، يقول إنه لا يجوز لقاض كانت له منازعة مع متهم، أن يحقق في قضيته). فالقانون والمنطق لا أكثر يتطلبان أن لا يكلف السيد أوريك بالاستعلام المتعلق بموت فيغون الأكثر من مشبوه. وربما يستطيع لومارشان تفسير عدم احتجاجه، وهو الذي يعرف كل هذه الأحداث، على تعيين السيد أوريك قاضياً محققاً من قبل صديقه النائب العام شَفَنُون. يتكلمون عن ضغط خضعت له السيدة فيغون الأم حتى لا تكون طرفاً مدنياً. وقد لا يكون السيد لومارشان الذي كان يعرفها غريباً عن هذا الضغط. لقد انتهت، وأنا أعلم أنهم سيجتهدون في تلطيخ هذه الاعترافات التي ستوصف بأنها لا تصدق، لكنه ليس أمام الناس الشرفاء إلا المطالبة بالتحقق من أقواله للحصول على الدليل بأن كل ما أتيت به صحيح. ينبغي عليهم المطالبة بأن يقدم السيد لومارشان برنامجه الزمني ليوم [23] أيلول، منذ الظهيرة حتى الساعة [22⁰⁰]. والمطالبة بأن يقول جان سيرجان ما إذا كان كلامي عنه صحيحاً. والمطالبة بأن يقدم المفوض كاي برنامجه الزمني المفصل من يوم الثلاثاء [2] تشرين الثاني ظهراً، حتى الأربعاء [3] تشرين الثاني في الساعة [22⁰⁰]. والمطالبة بالتحقق عمن كان يرد على الهاتف في مسيح الكلاريدج باسم السيد لوبلان (عرض صور ليسكا، جان بوف، زوريتا، إلخ). ومطالبة جان فرنسوا كان يقول ما إذا كان صديقاً لجو زوريتا أم لا، وما إذا كان هو الذي قدم له فيغون يوم [14] كانون الأول/ديسمبر في سيارة، وسؤاله عن المبلغ الذي دفعته الإكسبريس إلى زوريتا. التحقق من عاملة الهاتف في مسيح الكلاريدج

بأنه بعد [16 أو 17] كانون الأول/ ديسمبر، جرت مكالمات هاتفية تطلب السيد لوبلان، في الساعة [18⁰⁰] دائماً، وإذا ما ردت فعلاً «لا أرى أي شخص». مطالبة جاك درُجي بالقول إذا ما كانت الأقوال التي أوردتها على لسان فيغون ولسانه صحيحة. ومطالبة كل الصحف بالقول ما إذا كانت تكذيبات فيغون أرسلت فعلاً يوم الثلاثاء [11] بمغلفات بيضاء مع طابعين. سؤال السيد كريستيتش من لوموند عما إذا كانت الحادثة التي أوردتها بينه وفيغون صحيحة. وسؤال سكرتيرة جان سيرجان المسماة، مس، عما إذا كانت المكالمات التي تلقتها، وحوار جورج معها، صحيحة كما أوردتها. وسؤال جان سيرجان عما إذا كان استقبال غوييه، وقال له ما أوردته. وعما إذا كان لديه موعد مع جورج في جادة الفراند آرميه، الساعة [07⁴⁵]، اليوم الذي انتقل فيه إلى شارع رينود. وسؤال بوابة البناية عما إذا رأت بالفعل جورج واضعاً الكاسكيت والنظارات السوداء كما في باري ماتش. وسؤال مالكة الاستديو عما إذا كان جورج سلمها [1800] فرنك لكراء المسكن. وسؤال جان سيرجان، بتواضع من يقيم في باريس، باعتباره ممنوعاً من الإقامة. مطالبة كاي بتقديم أسماء مخبريه، وعما إذا كان من بينهم جان سيرجان سيتري، الذي أضافه مجاملة، بطلب من لومارشان حتى يستطيع تغطيته. سؤال جان سيرجان عما إذا كان لومارشان أخبره بأن فينيل سيوقف. والتحقق من أن جورج وصف كاي ولومارشان ب(الشريرين). سؤال فرنسوا برينيو من مينوت عما إذا كان جورج نهه فعلاً بأنه لا يجب إطلاع غوييه على أي شيء يتعلق بمينوت، لأنه كان عميلاً لفوكار قدمه لومارشان. أما لومارشان، فعم يُسأل؟ إذ سينكر كل شيء. لكن ليعلم جيداً أنني إذا لم أوقع مؤقناً على هذه الاعترافات، لهذه الأسباب . . فإنه سيجدني حاضرة لدى محاكمته في محكمة الجنايات، لأبصق احتقاري في وجهه».

باريس، حزيران/ يونيو [1967 م].

[2] الشهود يتكلمون

فردريك بلوكان

1 / 2 لقاء مع رئيس الوزراء المغربي

كيف لنا أن نجري هذا الاستقصاء، وكيف ندعي فتح الأبواب التي قد تخفي ذرة من الحقيقة واحداً بعد الآخر، من دون الالتفات إلى المغرب؟. فمتابعة واستجواب أطراف القضية والشهود الذين ما زالوا على قيد الحياة، على الأرض الفرنسية لم يكن ليكفي إذ كان لا بد من الذهاب إلى هناك، للبحث بين الرباط والدار البيضاء. فكان المغرب يبدو متوقعاً على جثمان بطله وشهيده، حيث يظهر كل التماس للتفسير، وكل بحث عن المعلومات من دون جدوى. لكن الساعة ربما حانت، عندما عين الملك الحسن الثاني منذ عام، في [4 شباط/ فبراير 1998 م]، عبد الرحمن اليوسفي المعارض الاشتراكي على السدوام، وزيراً أولاً. إذ قدم، قبل عام، من عيلاء قصره إلى بلده هذا التناوب الذي كان يرغب في اقتراحه المهدي بن بركة عام [1965 م]. وقبل بعد ثلاثة وثلاثين عاماً، ليس من دون إبقاء أحد رجاله الموثوقين وهو إدريس البصري، وزيراً للداخلية، التصالح مع الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، حزب أصدقاء بن بركة. فكانت هناك أكثر من فرصة: فأرسلنا إلى رئيس الوزراء طلباً لمقابلته.

وصل الرد سريعاً: إذ كان ينتظرنا في بيته بالرباط يوم [26] كانون الأول/ديسمبر .

قدم عبد الرحمن اليوسفي إلى السياسة، عندما سعى لانتخاب المهدي بن بركة على رأس جمعية الطلاب القدماء في كلية مولاي يوسف بالرباط عام [1941 م]. كان اليوسفي لا يزال تلميذاً، وبن بركة أستاذاً، يستعد لوضع توقيعه أسفل البيان من أجل الاستقلال، يوم [11 كانون الثاني/يناير 1942 م]، ويجند المناضلين عن طريق المراقبين. واليوسفي في بيت بن بركة الصغير، أمام كأس من الشاي الذي حضرته زهور، شقيقة المهدي، أقسم اليمين على المصحف بأن يكون الخادم الأمين للدين والوطن والملك. وتلك كانت الصلات الأولى.

في تلك الحقبة، ومع إرهابات الحركة من أجل الاستقلال، يتوصل الطلاب الثانويون إلى تكوين خلية لحركتهم حتى داخل الكلية الملكية، حيث كان الشاب مولاي الحسن، ابن الملك محمد الخامس، ملك المغرب، يتابع دراسته. وتعتبر المنشورات، المنسوخة بورق الكربون، جدران المدرسة المخصصة لنخبة النخبة، حيث يدرس المهدي بن بركة الرياضيات. ويقول لنا اليوسفي، رئيس الوزراء المغربي، بعد ستين سنة إنه ذكر الحادثة مهدوء مع الحسن الثاني، الذي يروي له بدوره كيف أفلت من كليته الملكية للانضمام إلى المتظاهرين في [29 كانون الثاني/يناير 1942 م]، عندما قررت سلطات الحماية، بعد زيارة سريعة من ديفول، توقيف القادة الرئيسيين لحزب الاستقلال، وكيف تسببت له هذه التجربة في الحرمان من الخروج لثلاثة أشهر.

هذا فيما يتعلق بسياق هذا التناوب التاريخي، الذي يرى ملكاً يستعيد بحرية ذكريات شبابه مع وزير أول عاد بعد خمسة عشر عاماً من المنفى، كان يمكن له أن يعاني عشرة أضعاف مصير المهدي بن بركة.

اليوسفي، وهو متكئ في مقعده، ومحروم من الشاي بسبب رمضان، يستعرض أمامه مسار صديقه بن بركة السريع، ذلك الرجل الذي لم يكن يتنقل إلا بالدراجة الهوائية، وجلابته على كتفه: أول إقامة له في السجن بين عام [1944 و1946 م]؛ توقيف من جديد في عام [1951 م]، بأمر من المارشال جوان (Juin)

الذي كان مقيمًا عامًا عندئذ، يرسله إلى جنوب المغرب حتى العام [1954 م]؛ ونفي قسري بين عامي [1960 و 1962 م]؛ ونفي من جديد بدءًا من عام [1963 م]. «كانت سنوات حرته نادرة، إذ كان يُحشَى من نشاطه الدافق»، يقول لنا رئيس الوزراء. «النشاط» الكلمة خفيفة: فبين فترتي سجنه، نجح بن بركة مع ذلك في بناء حزبه والكفاح من أجل استقلال بلاده، وقيادة المجلس التأسيسي لبعض الوقت، والعمل على انتخابه نائبًا، وتنشيط منظمة التضامن مع الشعوب الإفريقية والآسيوية، وبناء مؤتمر القارات الثلاث، هذا الإنجاز الذي سيسرع القضاء عليه.

يقول اليوسفي: «كان للحزب بفضله، إشعاع في خارج المغرب يفوق إشعاع الدبلوماسية الرسمية. ولم أنس تذكر جلالته بذلك، غداة اضطرابات آذار/مارس عام [1965 م]. فقد كان أصدر عفواً عامًا واستقبل في القصر وفداً من الحزب: «إن ما آخذ عليكم، كان قال لنا، هو علاقاتكم الخارجية». وشرحنا له أن هذا الإشعاع كان ميراث إشعاع الحركة الوطنية في أثناء الكفاح من أجل الاستقلال. وأخذ علينا الخضوع لتأثير الأحزاب الأجنبية ذاكراً على وجه الخصوص الحزب الشيوعي الفرنسي، والبعثيين السوريين والقوميين المصريين».

عن هذه الحقبة، لا يتكلم رئيس الوزراء بالطبع مع جلالته أبداً، إذ إنه ساخن جداً، ذلك الماضي الذي شهد اختفاء المهدي بن بركة، ولا يزال مدفوناً في الصناديق المقفلة للذكريات التي لا يمكن التعبير عنها، لكن اليوسفي، من جهته، احتفظ بذاكرته سليمة. هناك أولاً لائحة الأسئلة الشهيرة المعدة للمهدي بن بركة، التي عثر عليها في الأمتعة الشخصية لجورج فيغون، وقال خبراء الخطوط إن النائب الديغولي يبير لومارشان هو الذي أعدها. «هُيئت هذه اللائحة وكأن المهدي بن بركة كان المحرض على اضطرابات آذار/مارس عام [1965 م]، يلاحظ اليوسفي، إلا أنني أستطيع أن أؤكد لكم بأن لا علاقة له بها. فقد كنت، أنا نفسي، في آذار/مارس عام [1965 م]، في سويسرا، ملازمًا الفرش نتيجة للأنفلونزا. وجلب لي المهدي الصحف التي تسرد الحوادث في المغرب، وكان يبدو بعيداً عنها. إذ كان يفكر بخاصة في الطائرة التي كان

سيركبها إلى القاهرة، حيث كان سيقدم محاضرة بدعوة من الطلبة الفلسطينيين، حول التسرب الإسرائيلي في إفريقية. بينما كانت لائحة الأسئلة ترمي إلى إقامة صلة خيالية بين المهدي والاضطرابات، كأهم كانوا يبحثون عن مذنب».

وكانت لعبد الرحمن اليوسفي عندئذ الفرصة للتطرق مع المهدي بن بركة إلى فرضية تقارب مع الملك. «كان بن بركة ثورياً حقيقياً، لكنه رجل سياسي واقعي أيضاً، يقول، فقد كان مستعداً لتأليف حكومة مع رجال الملك. وكنت أعرف أن الملك كان سيرسل إليه ابن عمه مولاي علي إلى فرانكفورت لجس نبضه، وقد وجدت نفسي معه في الطائرة نفسها، بالمصادفة. وبناء على خطط الملك، كان على المهدي القدوم إلى المغرب في شهر أيار. غير أن المهدي لم يشأ التخلي عما يقوم به. فاختار الذهاب إلى اجتماع في غانا، مخصص لتحضير المؤتمر الخامس للمنظمة الأفروآسيوية، المنتظر في بكين. وكان هذا أحد مواعيده الدبلوماسية قبل العودة إلى المغرب. ولما علم جلالتة باختيار المهدي أبدى أسفه. أنا أرى أن إرادته في التهدة كانت حقيقية، وأن هذه العودة المقترحة لم تكن فخاً. فأن يكون هناك أناس لا يرغبون فيها، وهم كثر في المغرب، حتى في جهاز الدولة، أنا متأكد من هذا. لكن التناوب على السلطة كان مطروحاً حقاً. وبعد ذلك، تغير الجو سريعاً. إذ حدث هذا الانقلاب في الجزائر يوم [19] حزيران، الذي عدل المناخ في إفريقية الشمالية. بينما كرس المهدي، من جهته، كل جهوده لتحضير مؤتمر هافانا العظيم».

في شهر حزيران/ يونيو عام [1965 م]، اليوسفي في باريس. وبينما هو يمشي يوماً على رصيف بولفار سان جرمان برفقة عبد القادر، شقيق المهدي، يصادف الصحافي فيليب بيرنيه. «طلب منا عنوان المهدي، إذ كان يريد أن يوصل إليه رسالة هامة. فاقترحنا أن نوصل نحن الرسالة. فأفهمنا إن المهدي مقبل على خطر، وسيتم توقيفه ومبادلته مع أحد الجزائريين. وذكر اسم أوفقي، قائلاً إنه يحذرنا بداع من الصداقة. وبدا لنا هذا غريباً، لكن ينبغي أن يؤخذ في الحسبان. وهنا كان المهدي ضحية لحبه للإطلاع. فعوضاً عن حماية نفسه، عرض نفسه، وهو يذهب لسؤال بيرنيه مباشرة. وهي مهارة العملية التي تمت

ضد بن بركة، من قبل أناس كانوا يعرفونه جيدًا. إذ أخرج من عرينه، ودفع إلى العراء. وانطلاقاً من هنا ستبدأ قصة الفيلم مع بيرنيه في دور العترة».

وبقية الأحداث؟. «الحقيقة الوحيدة التي أحتفظ بها، يقول اليوسفي، هي صعود المهدي إلى سيارة الشرطة. أما الباقي، ما قيل أمام المحكمة، فهو مسرحية. فقد رسم أنطون لوبيز خطوطاً أولى للوحة، تلاءم كل واحد معها». وهوية (الشتوكي) الحقيقية؟. «هذا هو السؤال الذي يساوي ستين ألف دولار. إذ تساءلت أحياناً عما إذا كان هذا الشخص موجوداً حقاً، على غرار الميت في لعبة الريدج نوعاً ما. فقد اكتشفت الأطراف جميعاً فيما عداه. ونظراً لأهمية دوره، كاستراتيجي ورئيس للعمليات في الميدان، لا بد من التوصل إلى إعطائه اسماً». ولا يعلم عبد الرحمن اليوسفي المزيد عن المكان الذي ترك فيه جثمان بن بركة أو دفن. وننتهي إلى التساؤل عن سير الأمور في هذا البلد الغريب، حيث لا يستطيع وزير أول أن يقرر استجواب الأرشيف الوطني لكي يعلم كيف اختفى، قبل أربعة وثلاثين عاماً، صديقه ورفيقه. «هذا أمر يشغل بالي، يُسر لنا رئيس الوزراء. تتوقف الحقيقة التاريخية عند سان جرمان ديه بريه. ثم، هناك غطاء من الرصاص، ليس لدي هنا الوسائل لتحريكه. لكن في فرنسا، ربما...».

ويعرف عبد الرحمن اليوسفي جيداً أن فرنسا لم تفتح بعد كل أرشيفاتها. ويعلم أن المسؤولين السياسيين الحاليين في فرنسا ما زالوا يترددون في خيار الشفافية، بحجة أن التناوب على السلطة في المغرب لا يزال هشاً. فيوفق إذن في رد العبء إلى باريس. «نحن هنا، يضيف، في بلاد الشفاهي. ولا توجد أرشيفات». فبعدما تلقى طلباً يتعلق بالاستنابة القضائية الدولية التي ما زالت سارية حول القضية، توجه رئيس الوزراء إلى وزيره للعدل. «فأجابني بأنه لا شيء لديه في أرشيف وزارته». وماذا عن وزارة الداخلية؟. «لا أظن أن بالإمكان العثور فيها على شيء استثنائي». ومع ذلك، ليس اليوسفي مغفلاً إذ لا يجهل ما كانت عليه قوة الجنرال أوفقي، الذي صادفه شخصياً في طريقه عام [1963 م]، عندما اقتيد معصوب العينين إلى مقر (الديوان الأول / Cab 1) الشهير

للشرطة السرية. «كان أوفقي يأتي بنفسه، ويفتح باب زنراني، ليلاً ليتحقق من وجودي بالفعل فيها».

الملك، هل يعرف، برأيه، المزيد عن القضية؟، وهل يمسك بمفاتيح القضية؟. «لم تسنح لي الفرصة قط للتطرق إلى هذه المسألة مع الملك، يلاحظ عبد الرحمن اليوسفي، بحياء أكثر منه إخلاص. لكن جلالته يتكلم عن المهدي بن بركة باحترام، وكأنه يكون جزءاً من تراث المغرب». يصمت رئيس الوزراء هنيهة، ثم يضيف: «طلبنا أن يسمى شارع عريض في الرباط باسم بن بركة، فذلك من الإنصاف لنا. وجلالته هو الذي اختار أكبر الشوارع». ثم تبدر منه، في نهاية لقائنا: «أؤكد لكم بأننا سنواصل السعي للبحث عن الحقيقة».

2 / 2] الرباط، مدينة بن بركة

كان أحمد بن بركة، والد المهدي يملك متجرًا كائنًا في قلب مدينة الرباط القديمة، يبيع فيه السكر والشاي والشموع، وكان مثقفًا أيضًا متمكنًا من تلاوة القرآن، إمامًا في المناسبات. رزق مع زوجته فطومة سبعة أطفال. توفي إبراهيم البكر أولاً في عام [1938 م] بسبب لم يعالج جيدًا؛ وتلاه المهدي عام [1965 م]، ثم عبد القادر مؤخرًا. ولم يتبق إلا البنات اللواتي أصبحن نساء وأمهات ربات بيوت وهن: فاطمة، وسعيدة، وزبيدة، وزهور، وفاطمة المريضة والملازمة للسريير؛ ويستقبلنا الثلاث الأخريات في هذا الأحد من شهر كانون الأول/ديسمبر، في الفيلا التي تسكنها إحداهن بعيدًا عن مركز المدينة. وتتكلم سعيدة المولودة عام [1922 م]، أولاً، بالعربية: «كان المهدي يقرأ القرآن مساءً بعد المدرسة. وكان الأول دائمًا في صفه. وعندما عرف أنه لم يعد له مكان في مدرسة الأعيان، تدبر أمره للاستماع إلى الدروس من خلف النافذة. وبعد العطلة قبل أخيرًا. بعد قليل، جاء مدير المدرسة لرؤية والدي حتى يوصي ابنه

بأن لا يحتكر الكلام، ويترك الآخرين يتكلمون. فأجابه والدي بأنه ليس عليه إلا أن يجعله يقفز صفًا.

وتستأنف زبيدة المولودة عام [1928 م]: «في المنزل كان يدرس وهو يأكل. وحينما كان يأتي عبد القادر للعب معنا بالكريات، كان يستمر في الدراسة. فحصل على شهادة البكالوريا الأولى قبل الآخرين بكثير، في الرابعة عشرة من عمره. إذ لم يكن طفلًا حقًا».

زهور، المولودة عام [1933 م]: «إنها عمتي التي كانت تعطيه المال. فلم يكن لديها أطفال، وأخذته تحت حمايتها. كان ينزل في بيتها، حيث كان يستطيع الأكل وهو يقرأ الصحف. إذ كان يشابه أبانا الذي كان يغلق على نفسه هو أيضًا طوال اليوم، مع كتبه . . الرياضيات والحساب، إنها موهبة عائلية، تستأنف سعيدة. في يوم نجاح المهدي بالحصول على البكالوريا، جلب حمالان إلى المنزل كومة من الكتب له، علاوة على الألعاب المستوردة من فرنسا . . حصل على الإجازة في الرياضيات وعمره لم يتجاوز الثامنة عشرة، توضح زهور، لكنه كان متواضعًا. كان قصير القامة، بالكاد [1,57 متر]، لكن دماغه كان أكبر من كل أدمغة أفراد العائلة مجتمعين! ولم يجد إلا في الصين رجالًا بطول قامته . . علق على جدار الصالون صورة المهدي بن بركة مع ناصر، وأخرى مع محمد الخامس، والد الحسن. وصورة شخصية بالأبيض والأسود لهذا الشقيق الذي يضفرون له الأكاليل.

سعيدة: «عندما كان المهدي يقول شيئًا، كان لا بد أن نوافقه. فحتى عام [1948 م]، لم تكن الإناث يذهبن إلى المدرسة. ولذا كان يريدنا أن ننكب على الكتب. ثم طلب مني أن أعلم زوجته غيثة، التي لم تكن ذهبت هي الأخرى إلى المدرسة، القراءة والكتابة. وعندما نفى إلى الصحراء عام [1951 م]، واصلت الاهتمام بها وبزوجة عبد القادر في الوقت نفسه. وأذكر أنه كان لغيثة أيضًا الحق في درس سياسي إذ كانت تقرأ كتابًا ضخماً هو: الاستقلال. فيما بعد، تدخل لدى محمد الخامس ليقرر وجوب تعليم النساء القراءة».

زهور: «من منفاه في عام [1951 م]، كان يكتب لشقيقنا عبد القادر بحبر سري للتحايل على الرقابة. فقد كانت لهما تعبيرات خاصة بهما، وشيفرهما».

زبيدة تعود إلى الزواج: «لم يكن المهدي يريد الزواج. وكان يقول إنه متزوج بالكتب، وأن زوجته ستغضب مع كل هذه الكتب. وأخيراً، تزوج أخت التي اختارها عبد القادر زوجة له».

سعيدة تبسم: «كان المهدي في اجتماع لحزب الاستقلال حينما جاء رسول يخبره بولادة توأميه. «ولدت زوجتك طفلاً» واستمر في الكلام. فعاد الرسول ثانية: «ولدت زوجتك طفلاً ثانياً» وإذا به يقول: «سنوقف الاجتماع، وإلا سأرزق بثلاثة أو أربعة».

زبيدة: «تكلم دائماً في السياسة وكانوا يعملون بلا انقطاع منشورات في المنزل. وكانت والدتنا سعيدة حينما يتغيب، لأنه على الأقل، لم يكن يشارك في المظاهرات. وعندما سجن عام [1944 م]، كانت تبكي دائماً. أما أبي فكان يطلب أن نكون فخورين بابنه. وقد توقف عن قص شعره حتى الاستقلال. وكان هذا أسلوبه في دعم ابنه».

زهور: «أخذ مدير سجن الرباط، وهو كورسيكي، المهدي تحت حمايته. لأنه كان يقوم بعمل حسابات السجن، ويعطي دروساً خاصة لابن المدير». سعيدة: «لقد جاء المهدي قبل أوانه. كان قوياً أكثر من اللازم، ولذا كان القصر خائفاً منه».

هنا، يقال أحياناً (القصر) للإشارة إلى الملك فقط؛ وهي عادة موروثه من السنوات التي كان الناس فيها لا يكادون يجروون على التلفظ باسم أوفقيр المخيف حتى في المنزل. وتستأنف زهور: «عندما علمت أننا باختطاف المهدي، أصيبت بالشلل».

سعيدة: «لقد أخطأ بذهابه إلى باريس، وأخطأ ثانية بركوبه هذه السيارة. فقد كان متسرعاً في تصرفاته دائماً».

زهور: «ظننت دوماً أنه سيظهر من جديد».

زبيدة: «كان يقال لنا يوماً إنه هنا، وفي الغد إنه هناك. وظننت أنا أيضاً بأنه سيعود يوماً. ففي عام [1991 م]، كان لدينا الأمل، للحظات، برؤيته يخرج

مع السجناء الآخرين من سجن (تازما مارت) للأشغال الشاقة، حيث كان البعض قابعين منذ عام [1973 م]. لكنه لم يكن فيه.

سعيدة: «مر يوماً بالمتزل سريعا، بينما كانت الشرطة تبحث عنه. وعندما غادر سألته أمي متى سيعود. فأجاب: «خلال ساعة، ساعتين، يوم أو يومين، أو سنة . . لا تسأليني عن هذا أبداً».

زهور: «ومضت هكذا السنوات . . لا بد أن يكون مدفوناً في مكان ما». وفجأة يبرز ظل الملك؛ ولا يترددن هذه المرة في تسميته، هو الذي يشبهه بكونه عقل العملية الحقيقي، مع إنكاره، وراء أوفقيير خادمه الأمين. سعيدة: «لقد اقتيد أمام الملك، وقتل هنا!».

زيدة: «لا يمكن مطالبة أي شخص بالجثة، لأنه ليس ميتاً في نظر القانون». زهور: «هنا، لم يأت أحد نحونا، لأن الملك أنكر دوماً تورطه في القضية». سعيدة: «إن الملك، في كتابه، يناقض نفسه. إذ يؤكد أن المهدي كان رفيقاً له، لكنه يكتب فيما بعد أنه لم يكن يفكر إلا بالتآمر على الملك. اتق شر من أحسنت إليه، كما في الحديث، وتلك كانت حال المهدي، الذي كان علم الملك الرياضيات».

زهور: «أعطى الملك الأمر بتسمية جادة باسم بن بركة، إلا أنه في يوم الافتتاح لم يدع أي فرد من العائلة رسمياً! وعلى كل، فلم أكن لأذهب حتى لو دعيت».

سعيدة: «إن ما ننتظره اليوم هو الحقيقة، سواء أتت من فرنسا أم من المغرب. لقد فهمنا لدى مجيء متران للسلطة أن هناك حدوداً للكشف عن السر. لكن، يوماً ما ربما . .».

زهور: «اقتضى الحصول على جادة ثلاثين سنة، ترى هل يتوجب مرور ثلاثين أخرى لمعرفة الحقيقة؟».

سعيدة: «الحقيقة لا تخفى».

زهور: «من كان يصدق أنه، عند انتهاء الحماية، وبينما كان محمد الخامس يستعد لاستقبال الضباط المغاربة، كان أوفقيير جاء يبكي عندنا لأن اسمه لم يكن

في اللائحة! كان يأتي لرؤيتنا كل مساء، ويقدم للمهدي في مقابل مساعدته له معلومات عما كان يجري داخل القصر». وتعلن التلغزة وقت الإفطار. فترك الكلمات مكانها للشوربة، الحساء المغربي، ولرقاق السميد والعسل والشاي بالسمن الممشور.

ويتغير المشهد، فنحن أمام طاولة منخفضة في بهو فندق بالرباط. في مواجهتنا، أسف إنسان هو إدريس بن بركة، ابن عم المهدي، المولود عام [1930 م]، ويعمل تاجراً في الخضار والفواكه، بهامته المهمة. «أرسلت له في جنيف يوماً صحيفة من الدراق، فما كان منه إلا أن رماها، لأنني نسيت وضع اسمي. إذ كان حذراً. ولو لم تكن الشرطة الفرنسية هناك، لما صعد إلى السيارة...». ثم صمت تلاه صورة خاطفة «عندنا مثل يقول: يقبض على الطائر الحر من منقاره. وهذا ما حدث للمهدي فوجدوا الخدعة. ذلك لأنه بعد موعد فرانكفورت، كان من الطبيعي أن يدعى للقاء شخصية مغربية. كما جعلوه يأمل لقاء جديداً مع ديغول».

إدريس رأى المهدي لآخر مرة في سويسرا، قبل أيام من اختفائه. وأسف، هنا أيضاً: لقد دعانا أنا وزوجتي إلى المطعم. وعندما أبلغنا بأنه سيعود قريباً من باريس، قلت له إن الوقت غير موات. فألح، وهو يفصل برنامجي: إذ كان عليه الذهاب إلى باريس، ثم هافانا، وبعد ذلك فقط إلى المغرب. فما كان الوضع يسمح... أنعلم، ليست عائلته فقط هي التي فقدت المهدي، بل المغرب، إذ لم يكن يريد بلاد أسياد وعبيد، بل مغرباً مكوناً من مواطنين».

علي بركاش المولود عام [1920 م]، انتسب إلى الحزب مع المهدي بن بركة اليوم ذاته، عام [1936 م]. وقد تعارفا في المدرسة الابتدائية. ذكريات. يسترجعها في صالون منزله بالرباط: «كان المهدي يحسب نفسه أينشتاين (Einstein). كان يقنن الصفوف. وكان الأساتذة يقدرونه لحيويته، والمدير الفرنسي يدعمه ويحميه من أولئك الذين كانوا يرفضون التربية للمغاربة إذ كانت الإدارة حددت نسبة

معينة، ويغار التلاميذ الفرنسيون من المهدي الذي اكتشف في نفسه سريعاً نزوعاً للسياسة. فالمسرحية التي كانت تمثل لمصلحة الجمعية الخيرية في الرباط، منعته السلطات الفرنسية؛ وكان المهدي يمثل فيها دور الفقير. وبعد ذلك برز سريعاً جداً. فأصبح أستاذاً لولي العهد، وصلة الوصل بين خليتنا واللجنة المركزية. نحن كنا نريد الدفاع عن كرامتنا وشرفنا، والقضاء على فكرة (السكان الأصليين). وزمن الحماية لم يكن قط هادئاً. إذ بدأوا في تهدة البلاد عام [1912 م]، وكانوا ما زالوا موجودين فيها عام [1934 م]. وبعد عامين سجنوا الزعماء. ثم كانت الحرب، واستقلال سورية ولبنان في عام [1943 م]، ثم بيان عام [1944 م] الشهير. بعد الحرب أرسل إلينا الفرنسيون مدنيًا، وعاد الوطنيون من الغابون أو من كورسيكا حيث كانوا منفين. وفي عام [1947 م]، ذهب محمد بن يوسف، ملك المستقبل، إلى طنجة غداة مذبة رماة الجيش الفرنسي للسينيغاليين في الدار البيضاء. وقد لمح إلى الاستقلال. لكنهم أرسلوا إلينا المارشال جوان بمهمة جعل الملك يتنازل عن العرش. فذهب المهدي إلى طنجة مع كل الوطنيين. واتفقنا جميعاً على المطالبة بالاستقلال، ونحن محتمون بهذه المدينة التي كانت تحت السيطرة الدولية. وانقلب الوضع، بعد هذا، إلى القمع. وكان المهدي، في نظر المارشال جوان، هو المحرض والعدو الأول. فنوه إلى جبال الأطلس».

يحكي علي بركاش عن هذه السنين وكأنه يتكلم عما حدث في الربيع الماضي. يتذكر بيت المهدي، وغرفة الثلاث التي لم تكن تفرغ قط، والنشرة السرية، وهذه الصفحة التي لا تصدق لفرنسا: إذ بفضل عميل مدسوس في مقر المقيم العام، يعلمون توقيف بن بركة قبل أسبوع من وقوعه. فيقوم بنفسه بكتابة منشور الاحتجاج الذي سيوزع بعد ثلاثة أيام. وتتسارع الأحداث بعدئذ: إضراب عام، مظاهرات، قمع، خلع الملك، الذي رفع الوطنيون أصواتهم مطالبين بعودته . .

«كان المهدي يتمتع بطاقات عالية»، يروي علي بركاش الذي انتقل منذ وقت طويل إلى معسكر رجال الأعمال. و«لم يعد يتسع له المكان هنا». وعندما نستطرق للمف بن بركة، يصبح محدثنا المغربي حذراً. يقول: «لم ينس الملك أولئك الذين ناضلوا مع أبيه من أجل الاستقلال.

وهو إذ بعث للمهدي بولاي علي إلى فرانكفورت، فقد مد يده حقاً للمهدي برأيه. وكان يسعى للإفلات من ضغط الجيش و(لوي) الضباط السابقين، أمثال أوفقيير، ممن كانوا خدموا الاستعمار ويخشون على امتيازاتهم». هل كان الملك مخلصاً عندما كان يؤكد رغبته في عودة المهدي؟ «الله أعلم، ولا يمكن للأسف الاتصال بالله».

إن أولئك الذين يعرفون في المغرب، لم يعرفوا من كتب التاريخ، ولا من الإنصات إلى الخطابات السياسية. ففي عام [1997 م]، حينما كانت الحكومة تحتفل في فاس بذكرى طريق الوحدة الشهير، ذكرت أسماء كل الأبطال. فيما عدا اسم بن بركة، المحذوف من التاريخ، وكأنما كان يُعتمد على مرور الزمان لمحو حتى اسمه. غير أن له الحق الآن بجادة. أكبر جادات الرباط، كما يشار، وكأنما للتخفيف من التفاهة النسبية لهذا اللسان الإسفلتي. وهنا أيضاً لم تجر الأمور بسهولة. فالجادة تجتاز محلتين. في الأولى، التي عمدتها موظف كبير سابق في وزارة الداخلية، لم توضع اللوحات حتى الآن؛ وفي الأخرى التي يرأس بلديتها عضو في الاتحاد الوطني للقوى الشعبية المعارض، علقت اللوحات باحتفال كبير. ثلاثة خطابات أُلقيت: ألقى أحدها عضو في الحكومة هو إدريس البصري الذي ذكر سبع مرات اسم جلالته ملك المغرب، ومرتين اسم المهدي بن بركة. والخطابان الآخران من ممثلي المعارضة، أحدهما عبد الرحمن اليوسفي، رئيس الوزراء الحالي الذي حيا «هذا المواطن الذي قدم حياته، القصيرة لكن المليئة، إلى شعبه».

تري ماذا يبقى، فيما عدا هذا الطريق الذي عُمد لنصفه، من هذا الذي كان أحد صانعي استقلال البلد الرئيسيين؟. فالمتزل الذي سكنته الأسرة في مركز المدينة، منذ عام [1947 م]، في جادة طمارا، بيع وهدم؛ ولو عاد إليه المهدي بن بركة لما تعرفه. والحديقة زالت، حيث كان بعض الأصدقاء يأتون لوضع الزهور، كل يوم [29] أكتوبر، ذكرى يوم اختفائه. وحتى الجادة تغير اسمها: إذ تسمى جادة الحسن الثاني. والبيت الصغير الذي سكنه على شاطئ البحر، في

الصخور، ليس بعيداً عن الرباط، أوصد؛ وتحوّلت كل كتبه ووثائقه، في الداخل إلى غبار. أما الوثائق فلم يكن لديه الكثير منها. ولا من الصور أيضاً: إذ صادرت الشرطة القسم الأكبر منها في إحدى المرات التي حكم عليه فيها بالإعدام. أما وقد محي من المحفوظات، وغُيب عن الكتب، وقطعت صورته حتى من الأفلام التي كان يظهر فيها، فقد طمست آثار المهدي بن بركة حيثما كان ذلك ممكناً. وفيما خلا الجادة والذكريات لم يبق شيء منه في المغرب، أو بقي القليل، كقلم الحبر هذا الذي أنقذه أحد أبناء أخوات المهدي، وأودع بحرص في صندوق أحد البنوك.

3 / 2 [بشير الابن البكر

الاسم: بشير. الكنية: بن بركة. المهنة: أستاذ للرياضيات. مكان الإقامة: بلفور (Belfort). منفي على الرغم منه، لكنه هادئ، يحمل في فرنسا راية أولئك الذين يطالبون بأن يُعرف يومًا ما صار إليه المهدي، والده. فهل الإنسان الذي منحه اسمه ميت ببساطة؟. والسؤال ليس فقط شكليات إذ إن المسألة، من الوجهة القانونية، ليست مؤكدة. وما من شخص رأى الجثة. وما من شخص تثبت قط من وفاة المهدي بن بركة. ومستحيل إنهاء الفصل، ووضع ختم على دفتر العائلة، حتى وإن أدى اختفاء جد طويل إلى أن يعادل الوفاة. صحيح أن الملف عرض على المحاكم، وحتى أمام محكمة للجنايات مرتين، في خريف عام [1966 م]، وفي ربيع عام [1967 م]، بباريس. لكن المحلفين حكموا في قضية اختطاف، وليس في اغتيال.

ومن دون مثابرة وعناد أولاد المهدي الأربعة، وبشير أولهم، لبقيت الأمور حيث كانت. لأن إعادة فتح ملف القضية لم تكن لتأتي من النيابة العامة. وقبل بداية مدة التقادم، قدمت شكوى ثانية، هذه المرة بـ«القتل العمد والتواطؤ»

وهو أول اكتشافات تحقيقنا إذ لا يزال التحقيق آخذاً مجراه اليوم. وتناقل القضاة الملف تبعاً للترقيات والتنقلات وهم يتجنبون بعناية عقبة كأداء هي: انطفاء القضية طبيعياً لنقص عنصر جديد في الإجراءات. فلم تشأ القاضية إيفا جولي (Eva Joly) التي غدت مشهورة منذئذ، ولا القاضية كاثرين كوركول، ولا أي قاض آخر حمل هذه المسؤولية الجدة ثقيلة. إذ لم يرغب أي قاض في ربط اسمه بمنع محاكمة في قضية بن بركة، هذا الزعيم الذي تظل خطبه محفورة في ذاكرة العالم الثالث، وحتى خارجه.

ويبدو انعدام نقطة نهاية، من جانب التاريخ الأسري، أكثر ألماً أيضاً. إذ ما من أحد استطاع أن يقف خاشعاً أمام شيء يشبه قبرا. وهو بالذات ما يتابعه بشير، ابن المهدي الأكبر: أي استحالة عيش الحداد على آب/ أغسطس ليس ميثاً رسمياً حتى الآن. واستحالة اختيار صورة، حتى لو كانت الأخيرة. علاوة على هذا المنفى الاختياري فلن يطأ أي من أفراد عائلة المهدي المقربين أرض المغرب قبل معرفة ما حيك بالضبط في عام [1965 م] بين القصر الملكي ومصالح الجنرال أوفقيير، وزير داخلية جلالته آنذ.

يستذكر بشير الذي ولد في الرباط عام [1950 م]، طفولة مضطربة. يتحدث عن هذا الأب، الذي ورث عنه شكل العينين، والذي لم يكن يعيش بينهم إلا على فترات متقطعة، هارباً من الخطر الذي كان يترصده. عن هذا الأب المتواري، الذي ينضم إليه أطفاله في الصيف، في سافوا (Savoie) أو سويسرا، وقت العطلات. يتكلم أيضاً عن رجل السياسة، وبخاصة عما يشكل عقدة القضية: أي: الصلات المبهمة والحميمية التي كانت تربط رئيس المعارضة بالملك الحسن الثاني، وهو الذي كان أستاذاً له في الرياضيات بالكلية الملكية بالرباط، المخصصة للأمراء ولبعض المحظيين. صلات تختلط فيها الجاذبية والخشية والتحدي. ترى هل يتذكر بشير الأيام التي سبقت اختفاء أبيه؟ وهل استشعر المصير المحتوم؟.

في تشرين الثاني عام [1962 م]، عندما عاد أبي إلى المغرب للاشتراك في مؤتمر حزبه، الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، حاولوا للمرة الأولى

قتله. كان ذلك على الطريق بين الدار البيضاء والرباط. فقد تجاوزته سيارة الشرطة التي كانت تتبعه في منعطف، مرغمة سيارته على الخروج عن الطريق. واقترب رجال الشرطة، لإنهاء عملهم بلا شك، لكن أبي الذي نجح في الخروج من السيارة، كان ينادي فلاحين قريبين من المكان. ثم عاد إلى المنزل سالمًا، فهاتف صحيفة الحزب ليبلغها أنه كان ضحية اعتداء. وأقنعه أصدقاؤه لحسن الحظ بالخضوع لفحص طبي. لاحظ الأطباء على إثره تحرك عدة فقرات رقبية، واضطر أبي لوضع طوق صلب حول عنقه.

لكن المهدي بن بركة لا يغادر بلاده مع ذلك. حتى أنه انتخب في ربيع عام [1963 م]، نائبًا عن حي شعبي في الرباط، نتيجة لانتخابات نال فيها اليسار الأغلبية في كل المدن الكبرى، رغم تعدد أشكال التزوير. لكن الجو يتعكر سريعًا.

ففي عام [1963 م]، تتذرع السلطة بمؤامرة ضد الملك، لإطلاق حملة اعتقالات بين أطر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، بينما المهدي بن بركة موجود في هذه الآونة بالذات لحسن الحظ في الخارج، يقوم بإحدى المهمات التي أضحي متخصصًا فيها وهي السعي لتقارب بين مصر عبد الناصر، نصيره الرئيس، وحزب البعث الذي تسلم السلطة في سورية.

حاصرت الشرطة المنزل ونهبت كل الأوراق، يتذكر بشير، الذي يتكلم بصوت هادئ ورسين وكان الزمن تغلب على الغضب. حتى أنهم أفرغوا حصالات الأطفال وصادروا صور العائلة كلها. كان أبي شديد بناء من غرفتين في الحديقة، يستعمله مكتبًا. في أيلول، حينما بدأت الدراسة أقمنا لدى إحدى أخوات أمي. وبعد بضعة أشهر حكم على أبي غيابيًا بالإعدام لأنه اتخذ موقفًا معارضًا للتراع بين المغرب والجزائر، وطنه الثاني، حيث كان أتم دراسته وله فيها العديد من الأصدقاء، فأظهرته الإذاعة خائنًا. فهما عندئذ أنه لن يعود إلى المغرب أبدًا ولا سيما أن حكمًا آخر بالإعدام أضيف إلى الأول. فالسلطة كانت تتهم قادة المعارضة الرئيسيين ومنهم أبي، بأنهم سعوا إلى انقلاب على الملك في شهر تموز/ يوليو عام [1963 م]. وأظن أن أمي كانت تخشى أن تستخدمنا الشرطة، وتضغط على المهدي عن

طريقنا. فقررت أن نغادر البلاد خفية، وكان ذلك في بداية صيف عام [1964 م] إذ أرسلتني إلى مخيم للعطلات في فرنسا، مع أختي وابن عم وابنة عم لنا. ثم غادرت بدورها مع التوأمين، متذرة بالاستشفاء بالمياه المعدنية، ومدعومة بشهادات طبية.

ووجدت العائلة نفسها في منزل عبد القادر، الأخ الأكبر للمهدي، المقيم في فرانكفورت بألمانيا، حيث كان تاجرًا دوليًا ناجحًا يتعامل مع الصينيين والكوبيين. أما المهدي فكان مترددًا بشأن الاختيار بين أورو و الجزائر ومصر. واختار مصر أخيرًا. «كان أبي يريد أن نحصل على ثقافة مزدوجة، فرنسية وعربية، يروي بشير، إذ كانت له ارتباطاته في القاهرة التي كانت مقرًا لمنظمة تضامن الشعوب الآفروآسيوية، حيث كان ممثلًا للمغرب. فسجلنا في ثانوية الحرية، الثانوية الفرنسية سابقًا، قبل أن يستأنف أسفاره بلا انقطاع. وكان يوزع وقته بيننا وبين جنيف حيث كانت له شقة، ورؤساء الدول الحديثة الاستقلال في آسيا أو إفريقية».

ولفت المهدي بن بركة الأنظار إليه في نيسان/ أبريل عام [1965 م] بالقاهرة، إذ ألقى خطابًا ناريًا ضد إسرائيل في ندوة نظمها الطلاب الفلسطينيين يتهم فيه الجيش الإسرائيلي بالعمل في إفريقية ضد حركات التحرر، وبالتحالف مع جيش جنوب إفريقية في غمرة التمييز العنصري. وبعد وقت قصير، تراقب المصالح السرية باهتمام سفر فرنسيين إلى مصر، جورج فيغون وفيليب بيرنيه، يرافقهما بتكتم مغربي مجهول الهوية، يدعى (الشوكي). ترى هل كان المصريون يشبهون بغايات غامضة وراء مشروع الفيلم الذي قدمه الفرنسيين للمهدي بن بركة؟، وهل كانت تتوافر لديهم معلومات أخرى؟. إن وضعية الأرشيفات في هذا البلد لا تسمح للأسف بالإجابة عن هذا السؤال.

لاحظنا بدءًا من حزيران/ يونيو عام [1965 م]، وجود حارس مصري أمام باب المنزل، يذكر بشير. فقد بلغت الشرطة معلومات تتحدث عن احتمال حدوث اعتداء. وهكذا كان انعدام الأمن يشكل جزءًا من حياتنا اليومية. وكنا نذكر بانتظام حركات مشبوهة حول المنزل ما دعا الحكومة إلى أن تدعونا بحزم للانتقال منه.

وفي الوقت نفسه كانت أسرة بن بركة تتحدث عن عودة محتملة إلى الوطن. وقد أفضت المظاهرات الشعبية في آذار/ مارس، التي قمعت بقسوة، إلى شعور بالصدمة في المغرب. فأعلن الملك عن نيته في العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام، واستئناف الحوار مع المعارضة. يروي بشير: «كنا نعلم أن المحكوم عليهم غيابيًا ليسوا معنيين بالعفو، لكن الملك ما كان له أن يستغني عن أبي. وأرسل إليه في نيسان/ أبريل عام [1965 م]، بفرانكفورت مولاي علي، سفير المغرب في فرنسا عندئذ، ليقترح عليه العودة. فطلب أبي عفوًا رسميًا مكتوبًا. كما طلب مهلة أيضًا، لأنه كان يهوى اجتماع القارات الثلاث العظيم، المقرر في شهر كانون الثاني/ يناير عام [1966 م]، بمافانا. الواقع أنني لم أفهمه إلا فيما بعد بكثير، إذ كان يأبي الانصياع طواعية للملك.

لكن المهدي بن بركة، ومع تحفظاته، يرسل أخاه عبد القادر إلى المغرب خلال صيف عام [1965 م]، رسميًا للتحضير لعودة العائلة، وبخاصة تسجيل الأولاد الأربعة في المدرسة. وإذا بعبد القادر يجد نفسه وراء القضبان لمخالفة بالسرعة الزائدة، اختلقت جملة وتفصيلاً. وتدخل ابن عم الملك، مولاي علي، وحده يسمح له باستعادة حريته.

في يوم [2] أيلول/ سبتمبر [1965 م]، يعلن بن بركة بفخر ولادة مؤتمر القارات الثلاث، «ابنته». حتى إنه، باستغلال قدراته الدبلوماسية، نجح في التوفيق بين المناصرين للصين والمناصرين للسوفييت، وهو إنجاز جعل منه أحد الأعداء الرئيسيين للعالم الغربي، لاسيما أنه يمارس مسؤوليات هامة في اللجنة المالية التي تقرر المعونات المالية لحركات التحرر في إفريقيا وآسيا.

كان بشير وقت اختفاء بن بركة في الخامسة عشرة من عمره، وأخته أقل منه بثلاثة أعوام، وأحواه التوأم في السابعة. عمر بشير اليوم يقارب الخمسين، وعندما يطلب منه استدعاء ذكرى أبيه، يتكلم بسهولة عن الفراغ السياسي الذي تركه أبوه، أكثر من الذاكرة العائلية. إذ يقول عن الرجل: «لقد كان مملوءًا بالحياة، ولم يكن يتكلم قط عن الموت. وكانت لديه ثقة كبيرة بنفسه». ويتوقف في الحال ليعود إلى القضية: «لم يؤد مرور الزمان إلا إلى تضخيم الأسئلة التي بقيت دون جواب».

اختفى الوالد، لكن الملف يظل مفتوحًا. إذ يعمل بشير على ذلك منذ بلغ من العمر ما يؤهله له، مع محامي العائلة، المسيو موريس بوتان، الذي كان حاضراً في محاكمات عامي [1966 و 1967 م]. فتلقى كل شاغلي قصر الإليزيه، بومبيدو، جيسكار ديستان، متران، شيراك. وكل "مستأجري" قصر ماتينيون، وكل الوزراء الفرنسيين للدفاع. رسائلهم: التي بمباشرتها ورسالتها وبساطتها تطالب جميعها بشيء واحد، هو المساعدة في إظهار الحقيقة أخيراً، إلا أنهم لم يقابلوا إلا بأذان صماء، أو بأجوبة تنهرب من الرد، وتحملوا وطأة الصمت.

في عام [1981 م]، ومع وصول فرنسوا متران للسلطة في الإليزيه، تعللت الأسرة بأمل عظيم، لكنها سريعاً ما خففت من غلوائها، كما في عام [1978 م]، عندما استشفيت حلاً من واشنطن. ففي آخر لحظة، وبينما كانت الأمور تسير على ما يرام، رأى بشير أبواب وكالة الاستخبارات المركزية تغلق في وجهه إذ لم تكن مستعدة لإطلاعه على ملف بن بركة متذرعة بسبب غامض هو "الأمن الوطني".

يروى ابن المهدي بن بركة الأكبر مرور السنين مثل معركة طويلة. «نحن لا نعيش في القداسة، بل في الذكرى ببساطة»، يقول موضحاً مع ذلك. ثم يضيف، تاركاً للحظات المساعي الرسمية، «لقد أبقينا طويلاً على الأمل في رؤيته ثانية. ثم كان لا بد من الاقتناع بأنه اختفى حقاً، وبأنه كان هناك اغتيال». وتريد الأسرة الآن أن تعرف ما إذا كانت جثة المتوفى تركت في المستنقعات أو خلطت بكتلة اسمنتية في المنطقة الباريسية، أو دفنت تحت أرض فناء المعدومين في القصر الملكي بفاس، كما تدعيه بطاقة غامضة تلقاها بشير في فرنسا، منذ سنوات. فالأسرة الآن بحاجة إلى قبر.

4 / 2 [جثث ومحفوظات سرية

«إن تحقيقاً شَرْطِيّاً حَقِيقِيّاً أو قَضائِيّاً يتابع في أكثر الأحيان على غير هدى، بمحاولة التقاط خيط من هنا، ومعلومة من هناك»، كان يصرح وزير الداخلية روجيه فريه أمام محكمة جنايات باريس، يوم [8 تشرين الأول/ أكتوبر 1966 م]. فكل ساعة، وكل يوم يأتي بجزء من معرفة، وليس إلا بجهد طويل يتوصل إلى تحديد الحقيقة.

لكن، لو تقدم كل يوم بالمعرفة حقاً، لكانت الحقيقة ظهرت إلى السطح. فالحقيقة في قضية بن بركة فتت بخاصة، ثم أذيت. لأن الجهود هنا، ربما كان من الواجب أن توجه ضد الآلة الشرطية نفسها.

أما وأن مخطوطنا بأيدينا، فلا يجب علينا، مع ذلك، إهمال أي أثر. إذ ينبغي علينا «إغلاق الأبواب» واحداً بعد الآخر، بحسب التعبير الدارج في الفرقة الجنائية. حتى وإن اقتضى الأمر الاصطدام بالأبواب التي أوصدها الزمان، ويدو

عددها كبيراً بصفة غير عادية. بداية، بسبب الوفيات المشكوك فيها شيئاً ما أو المشبوهة التي تراكمت منذ يوم [29 تشرين الأول/ أكتوبر 1965 م]، وأفضت إلى اختفاء شهود مهمين، صمتوا نهائياً. ومن ثم بسبب بعض القواعد والقوانين التي تحد من النفاذ إلى أرشيفات المصالح الحساسة.

لنبدأ بالأموات في قمة الدولة الفرنسية، فالجنرال ديغول، والمسؤول عن العمليات التي تجري في الظلام جاك فوكار، ووزير الداخلية روجيه فريه، حملوا أسرارهم إلى القبر.

في الجانب المغربي، انتقل قائد الأوركسترا من الحياة إلى الموت أيضاً، ليس بصفة إرادية حقاً. فوزير الداخلية محمد أوفقي خرج محمولاً من القصر الملكي بالرباط في عام [1972 م] إثر محاولته القضاء على الحسن الثاني؛ وقضى رئيس المصالح السياسية أحمد الدليمي نجه، بعد إحدى عشرة سنة في حادث سيارة غامض.

أما فيما بين المأجورين، هؤلاء (المرووسين) الذين تكلم عنهم ديغول فالجزرة هائلة. جورج فيغون، محور العملية في الجانب الفرنسي، ذهب الأول، بعد شهور من الاختطاف. انتحاراً أم اغتيالاً، سنسعى هنا لرفع الشك. والطالب المغربي الذي رافق بن بركة حتى سان جرمان ديه بريه، الأزموري، مات أيضاً، فقد عثر عليه مشنوقاً في عام [1970 م]. وقد مات مؤخراً أحد الشرطيين المتورطين في العملية، لوي سوشون (موتاً طبيعياً)، ولم يكن الثاني مطلعاً على شيء من الأسرار.

ومن بين الأشقياء الأربعة الذين ذكرت أسماءهم، لم يبق أحد. جوليان لوني، المولود عام [1921 م] بمنطقة موريان، ببيير دوباي، المولود في [1931 م] بمنطقة الواز، وجورج بوشيزيش المولود عام [1912 م] بمنطقة ميرت إي موزيل. فبعدما كانوا تحت حماية السلطات المغربية لوقت طويل، اعتقلوا في زنازين الملك وقضى عليهم واحداً بعد الآخر غداة موت أوفقي. أما الرابع، الباريسي جان باليس، [50] عاماً في عام [1965 م]، فيكون توفي بالسرطان في مستشفى بالرباط، في شهر أيلول/ سبتمبر عام [1979 م]؛ إذ إن كونه شاهداً لا أكثر على المأساة، استفاد من معاملة متميزة، بموافقة سفير فرنسا في المغرب. وقد اشتهر الأربعة،

كما يذكر شاهد رفض ذكر اسمه، بسلوك استفزازي، غير مترددين خلال جلسات سكر علنية، في التنويه بحماية الملك لهم. أي أنهم، بوضوح لم يكونوا ليقبلوا بقاعدة الصمت التي أريد فرضها عليهم.

إلا أنه ما من إشارة رسمية تسمح بتأكيد هذه المزاعم إلا ما يؤكد رجل من أنه صادف دوباي، ولو ني، وبوشيزيش في زنازين سجن سري بالرباط، حيث كان هو نفسه مسجوناً فيه عام [1973 م]. اسمه علي بورقاط أفرج عنه عام [1991 م]، مقابل وعد بالسكوت، لكنه ينشر كتاباً في باريس، قبل أن يطلب حق اللجوء السياسي في الولايات المتحدة ويحصل عليه، بدعم من أحد عملاء وكالة الاستخبارات المركزية السابقين المدعو بوب وليم. فقد نقل ما أسر له به دوباي: كان اختطاف بن بركة بمرج عمداً أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية، لزعزعة السلطة الديغولية. وقد نقل أوفقيير والدليمي رأس الزعيم المغربي، بعد تعذيبه حتى الموت إلى المغرب حيث قدمه الأول للملك تذكاً انتصاراً، ثم دفن في السجن السري بالرباط. وبناء على مخططات بورقاط للمكان، لا يمكن أن يكون هذا السجن السري إلا مقر القيادة العامة السابق للشرطة السرية المغربية. وفيما بين هذه الجدران ذاتها يكون بوشيزيش دفن، كما يقول، يوم [29 تشرين الأول/ أكتوبر 1974 م]، بعد تسع سنوات بالضبط من الاختطاف. وتبعه لوبي يوم [14 تشرين الثاني، ثم دوباي يوم [16 تشرين الثاني. أما بقايا جثة بن بركة، بحسب أقوال دوباي، فقد صبت ضمن بلاطة من الإسمنت المسلح في المنطقة الباريسية، بتواطئ من محام فرنسي لم يكشف عن اسمه.

ومع ذلك لم يكن الموت مصير كل المشاركين في الاختطاف من الجانب الفرنسي. أما في الجانب المغربي، فقد استفاد اثنان على الأقل حتى الآن من أعلى درجات الحماية، هما: عبد الحق العشعاشي وحاسوني (المدعو أيضاً حسيني)، الممرض. وللمفارقة يبدو أن الإقامة في السجن حمت الصحافي فيليب بيرنييه ولكن أيضاً المراسل المحترم أنطوان لوبيز الذي كان المفتش الرئيس في شركة إير فرانس عندئذ. ونحن نبحث عنهما كليهما. كما لا يزال العديد الذين كانوا من مسؤولي الشرطة الكبار عام [1965 م] أحياء. فنحدد أمكنة

ثلاثة منهم ملتصقين في الحال لقاءً مع كل منهم وهم: مورييس غريمو الذي كان يشغل منصب مدير الأمن الوطني، ومورييس بابون، محافظ الشرطة عندئذ، ومفوض الاستخبارات العامة جان كاي. كان الأسوأ مقابلة طلبنا بإذن صماء، والأفضل حصولنا على الجزء من المعرفة التي يريد كل واحد أن يكشفه لنا، وهو عالم بأن الزمان لا يعمل للاتجاه الصحيح: فبمرور السنين، وفي غياب رواية غير مختلف عليها، يبني كل واحد الحقيقة الأكثر ملاءمة في نظره.

وفيما وراء الرجال، تبقى الوثائق. إذ إن دولة عصرية وديموقراطية كفرنسا عليها أن تحفظ أرشيفات جديرة بهذا الاسم. وقد وجهنا رسالة لمحافظ شرطة باريس الحالي، فيليب ماسوني. موضوعها: طلب فتح أرشيفات الشرطة حول قضية بن بركة. فيوجهنا فيليب ماسوني إلى مفوضية شرطة الدائرة الخامسة، التي تحفظ كل الوثائق التي تسمح المصلحة العاملة بوضعها في تصرف المؤرخين.

سنة صناديق من الأرشيف مخصصة للمحاكمتين اللتين تابعهما يوماً فيوم عدد هام من رجال الشرطة. وثلاثة عشر صندوقاً مملوءة بقصاصات الصحف. وصندوق أخير يعود إلى المحاكمتين. هذه الأوراق تصيب المرء بالإحباط لأول وهلة، فما رتبها أحد قط، ولا تحتوي معلومات هامة عن الاختطاف نفسه.

إلا أن أهمية الترتيبات التي وضعتها الاستخبارات العامة وقت المحاكمة الأولى في أيلول/ سبتمبر عام [1966 م]، تستحق الانتباه مع ذلك. «ستكون الجلسات موضع اهتمام خاص، نقرأ في إحدى الملاحظات، ولهذا ستسجل محاضر الجلسات وتوزع إلى ثلاثة أشكال: 1] محضر الجلسة الجزئي، أو الإضاءات، سيذكر ما يحدث في الجلسات، والإفادات الهامة أو وضع شخصيات موضع الاتهام؛ 2] محضر الجلسة التقليدي الذي سيشمل كل ما يقال في الجلسة؛ 3] محضر الجلسة التقني الذي سيتمثل في التسجيل على شريط مغناطيسي لكل ما يقال في الجلسة». وبهذه المناسبة، سيتوفر الضابط المكلف بالقسم التقني، كما تقرر الوثيقة، على ثلاثة من حملة الحقائق، وسيارة أو سيارتين مزدوتين بالراديو اللاسلكي. «سيتم تفرغ الأشرطة المغناطيسية، والنسخ بالآلة الكاتبة، خلال الليل من قبل مجموعة من الضاربين على الآلة الكاتبة».

وطوال مدة المحاكمة الأولى، ستقتفي الشرطة الباريسية أثر ستة عشر شخصاً. من بينهم المعارضون المغاربة الرئيسون مثل محمد البصري وعبد الرحيم بوعبيد، والعديد من الشهود الذين ذكرهم الطرف المدني. بينما ستم «حماية» بعض الشخصيات مثل عبد القادر بن بركة شقيق المهدي، وعبد الرحمن اليوسفي نقيب المحامين في طنجة عندئذ، أو المهدي العلوي وهو محام في الرباط.

كما أنه لا شيء يمكن أن يتقدم بتحقيقنا ضمن الصناديق الملحقة. فقط تقرير مراقبة مؤرخ بتاريخ [23 شباط/ فبراير 1966 م]، يتعلق بنشاطات الطالب الأزموري، وهو الذي رافق المهدي بن بركة حتى مكان اختطافه. مقتطفات منه: «تمكنا من التثبت من أن السيد الأزموري ينكب بجدية على دراسته، كما يشهد تردده المنتظم والدؤوب على المؤسسات الجامعية في العاصمة [...] يغادر يومياً منزل عشيقته الساعة [0930] والساعة [1300] ليذهب إلى السوربون، في الكلية الجديدة للآداب والعلوم الإنسانية، بشارع سانسييه، والمدرسة الوطنية للغات الشرقية الحية، أو أيضاً إلى (كوليج دو فرانس/ College de France). وبمضي، خارج الدروس، ساعات طويلة في مكتبات هذه المؤسسات». ولا شيء يجعلنا نتوقع نهاية عنيفة شقاً.

ومهمة أيضاً، هذه المعلومة المخبئة في ثنايا تقرير يبدو عادياً لأول وهلة. فبناء على تحقيق للشرطة، كانت «الفرق الشريفة الخاصة»، أي المصالح السرية المغربية، مولت جزئياً باقتطاعات تمت من أرباح الملاهي الليلية التي يقوم على إدارتها الشقي جورج بوشيزيش. وبعبارة واضحة، كان أحد المشاركين الرئيسيين بالاختطاف، يقوم عن طريق فنادق دعارته، بتزويد صندوق أوفقيير الأسود ومساعدته الدليمي فكانا يدعوانه تحباً «مسيو جورج».

ونعلم بعد ذلك أن الزيارة الرسمية الأخيرة لـ «صاحب الجلالة ملك المغرب» إلى فرنسا، ترجع، قبل الاختطاف، إلى شهر حزيران/ يونيو عام [1963 م]. ونكتشف أنه عاد في زيارة خاصة بين يومي [27 كانون الثاني/ يناير و[5 شباط/ فبراير [1970 م]]. وكان عنوانه خلال هذه الإقامة: الطابق الأول من فندق كريون، في ساحة الكونكور. تضمن برنامج تنقلاته تحت حراسة مشددة خمسة ميادين

للغولف هي: سان كلو، ولا بولي، وليس شانتيللي، وروشفور وسان نوم لابريتش. أما من الجانب الرسمي، فنذكر زيارة لسفارة تونس، حيث التقى الحسن الثاني الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة؛ ولقاء مع الوزير الفرنسي الأول جاك شابان دلماس، في ميدان روشفو للغولف؛ وحفلة عشاء أقامها على شرفه في الإليزيه جورج بومبيدو بتاريخ [2] آذار/ مارس، لبعث الدفء في العلاقات بين فرنسا والمغرب. فالحسن الثاني قد كان صرح في تشرين الأول/ أكتوبر: «سنضطر إلى إعادة ترتيب علاقاتنا فيما يتعلق بالأساتذة والموظفين، وربما نعدم إلى تبني وسيلة تفاهم دولية غير الفرنسية [...] وسيضايقي من الناحية الشخصية كثيراً تعلم الإنجليزية (التي أتكلّمها بصعوبة) أو الألمانية، لكننا وصلنا إلى هذا الحد».

أما لما تبقى فهناك احتمالان. الأول أن تكون التقاليد الشفاهية تغلبت هنا أيضاً، وتكون الاستخبارات العامة مثل أعضاء مكتب المحافظ عندئذ، تجنبت بعناية تدوين معلوماتها على الورق، والثاني أن يكون قسم الأرشيف قد أرسل إلى مكان أكثر أمناً.

وللتحقق من الأمر، نستفهم مدير الاستخبارات العامة في محافظة الشرطة الحالي، جان بيير بوشون. «من واجبنا نقل الوثائق التي تمثل أهمية تاريخية إلى الأرشيف»، يقول. هل تستثنى بعض الملفات من القاعدة؟ «إن العناصر التي تتعلق بأشخاص لا يزالون على قيد الحياة تبقى في أرشيف المصلحة. فهذه مسألة أخلاق». هل من الطبيعي أن يكون ملف بن بركة يمثل هذا الشح في المعلومات؟ فيقر بأن «من الممكن أن تكون بعض الوثائق قد أُلغيت».

وعليّنا مواجهة فرضية أخرى. يكون مسؤولون في محافظة الشرطة عام [1965 م]، بناءً عليها، نقلوا بعض الوثائق، التي قد تكون نائمة في قبو أو تسقيفة أحد أبنية المحافظة. إذ يؤكد لنا عدة أشخاص جديرون بالثقة أن هذا النوع من الممارسات أمر معتاد. وهكذا رأينا جزءاً من أرشيف فرقة الآداب السابقة، المثير للشبهات، متناثراً في الطبيعة. والخيوط الأخير، هو ما ذكره مسؤول كبير في الشرطة: فرمّا تكون علاقات القصر الملكي المغربي مع الطبقة السياسية الفرنسية استغلت للقيام، بناءً على توصية، بعملية تنظيف في الأرشيفات الفرنسية.

وتوجه نحو الإدارة المركزية للاستخبارات العامة التي يأمر مديرها الحالي إيف برتران، بعملية بحث سريعة. إن هذه المصلحة، للوهلة الأولى، كانت أقل اهتمامًا بكثير من الاستخبارات العامة الباريسية، المهيمنة على منطقتها، لأن الشرطة الباريسية عندئذ كانت تخرج عن سيطرة البنى الوطنية، وترتبط مباشرة بوزير الداخلية. فيأتينا الرد بعد عدة أيام: كل ما حفظته الإدارة المركزية حول قضية بن بركة نقل إلى الأرشيفات الوطنية. وتبين بعد التحقق أن المقصود صندوق من الورق المقوى متوسط الحجم، يحتوي أساسًا قصاصات من الصحف، ما عدا بعض التفصيلات، كهذه النسخة من مذكرة التوقيف المؤرخة في [20 كانون الثاني/يناير 1966 م]، التي أصدرها لوي زُلنغر، قاضي التحقيق في باريس، بحق «محمد أوفقيير، المولود في [29 أيلول/سبتمبر 1920 م]. الذي حكمت عليه محكمة جنابات السين يوم [5 حزيران/يونيو 1967 م] غيابيًا بالحبس المؤبد بحرم التواطؤ في توقيف غير شرعي واحتجاز. وفي حالة اكتشافه، طلب ملخص الحكم من النائب العام في باريس، وتوجيه بلاغ بالتوقيف إلى مديرية مصالح الشرطة القضائية، الفرع (B)، الكائنة في [11]، شارع سوسيه، الدائرة الثامنة، باريس».

وبعدما ظلت هذه المذكرة قابلة للتنفيذ لدى موت الجنرال، لم تلغ بالتقادم إلا يوم [6 حزيران/يونيو 1987 م]. لكن الصحفي ستيفن سميث يذكر في الكتاب الذي ألفه عن حياة أوفقيير، ونشره في شباط/فبراير عام [1999 م]، نوعًا من الصفع الشفاهي، سلمه مسؤول رسمي فرنسي إلى زميله المغربي، باسم الخدمات السّريّة أداها الجنرال عندما كان في الجيش الفرنسي. إذ كان كافيًا أن يدير ديغول ظهره حتى يحل محله بومبيدو.

كما كتبنا لوزير الداخلية جان بيير شوفينمان حتى يسمح لنا (أو يرفض) بالنفاذ إلى وثائق محتمل وجودها وتحفظها مديرية المراقبة الإقليمية. إن مصلحة مكافحة الجاسوسية تبدو هي أيضًا، للوهلة الأولى بعيدة عن القضية. إلا أن جواسيسها استطاعوا، وهو هدفهم الأول اكتشاف وجود عملاء قدموا من الخارج، من المغرب، والولايات المتحدة وإسرائيل، وهي البلدان التي ذكرت في القضية، بل والمتورطة مباشرة في التحضير للعملية.

وتبيننا بعد التحقق من صناديق إدارة المراقبة الإقليمية في عام [1965 م]، أنها لم تكن تراقب الأمريكيين والإسرائيليين بقدر ما كانت تتوجه بكليتها لمراقبة مواطني الكتلة السوفيتية. إلا أن بعض الوثائق تفصح لنا عن اثنين أو ثلاثة من الأسرار. تشير الأولى إلى أن المهدي بن بركة حصل في عام [1960 م] على منحة دراسية لدى ([المركز الوطني للبحوث العلمية]) / Centre nationale de la recherche scientifique, CNRS). والوثيقة الثانية المؤرخة في أيلول/ سبتمبر عام [1960 م]، كيف استدعي قنصل المغرب العام في باريس، إدريس حاكت، بحجة أنه يهتم أكثر من اللازم براحة المهدي بن بركة، إذ كان لا يعطي عنوانه إلا بموافقته. والثالثة تتحدث عن لقاء بين المهدي بن بركة ورجل المقاومة السابق رُمن أوبراك، الذي كان عندئذ مستشاراً تقنياً لدى وزير الاقتصاد المغربي. والرابعة تهيب المشهد للقضية الآتية. فالمهدي بن بركة الذي يدعى في أذار/ مارس للعودة إلى المغرب، بمبادرة الحسن الثاني الشخصية، «تعهّد من الملك أن يتمكن من العودة إلى باريس بعد الاجتماع» لا يستجيب. وهي ليست لا أول ولا آخر إهانة يوجهها المعارض، رافضاً الإذعان لتلميذه السابق. هذا فيما يتصل بساحة بوفو. لكن الاستخبارات الفرنسية لها رأس عسكري. وقد حرص الرئيس فرنسوا ميران، بعد تسلمه السلطة، على أن يعدل اسم مصلحة الجاسوسية: إذ تحولت مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية (SDECE) التي تورطت في قضية بن بركة إلى المديرية العامة للأمن الخارجي (Direction générale de la sécurité extérieure, DGSE). فمن الوجهة الرسمية، تم نقل كل الوثائق التي كانت مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية تحتفظ بها عن بن بركة إلى القضاء في عام [1982 م]، في ظروف سنعود للحديث عنها. وبما أن الملف لا يزال قيد التحقيق، لا أمل لنا في أقل تعليق. لكننا نعرّض مع ذلك على بعض الملاحظات الجديدة، التي تكشف عن النظرة الموجهة حينئذ إلى ذلك الذي يثبت وجوده كواحد من الذين يعملون على جمع العالم الثالث.

إن الجواسيس الفرنسيين يتحدثون عن مشاركة المهدي بن بركة في مؤتمر عقد بلسندن نهاية أيلول/ سبتمبر عام [1960 م]، حيث «كشف عن أفكاره

الماركسية بوضوح»، كما ينوهون بعد أسابيع بسفر الزعيم المغربي إلى العراق وبيروت وسويسرا والقاهرة، حيث «دافع عن قضية بورقية أمام عبد الناصر». وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر [1960 م]، يسجل عملاء مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية انزعاج الحكومة المغربية من حفل الاستقبال التي أقامتها له السفارة المغربية في لبنان. «يخشون في المغرب من أن تدعم فرنسا نشاطات بن بركة». وبعد أشهر تتغير اللهجة: إذ ينظر بن بركة في الإقامة بسويسرا، لأنه يرى بأنه «سيلقى صعوبات في فرنسا بعد موت محمد الخامس». ولا شيء عن عامي [1964 و 1965 م]. فالملفات فارغة فارغة للأسف، في وزارة الجيوش كما في وزارة الداخلية. لاشيء، إلا هذه المذكرة الصغيرة المنذرة، التي أرسلها أحد مراسلي المصالح الفرنسية في سويسرا: «المهدي بن بركة حذر، ويستخذ احتياطات عديدة، حتى أنه يأخذ أرقام سيارات الأجرة ويوقفها على بعد عشرة أمتار من المكان الموجود فيه [...] وقد طلب رخصة لشراء مسدس، لكن طلبه رفض. [...] تقول سويسرا لنا إنه لم يذكر قط تهديداً ضده».

5/2 القاضي

تم صدور الأحكام في القضية التي حقق فيها القاضي زُلنغر، بعد الشكوى المقدمة من قبل عبد القادر بن بركة، شقيق المهدي. فقد اتهم الأشخاص الذين قدموا لمخلفي محكمة جنايات باريس بـ«توقيف غير قانوني، واحتجاز دام أكثر من شهر، وتواطؤ». أحمد الدليمي وغالي الماحي وروجيه فواتو ومرسيل لوروا فينفسيل وفيليب بيرنييه، صدر الحكم ببراءتهم؛ أنطوان لوبيز ولويس سوشون حكم عليهما على التوالي بثماني سنوات وست سنوات سجنًا؛ وحكم على الجنرال أوفقيير والمتهمين الفارين الآخرين غيابيًا بالسجن المؤبد.

إلا أن الشكوى التي تقدم بها بشير بن بركة في تشرين الأول/أكتوبر عام [1975 م]، على حدود مدة التقادم، تطلق الآلة القضائية من جديد. إذ عهد بالملف للقاضي هوبيرت بانسو الذي عليه أن يبدأ من جديد من نقطة الصفر، مع عائق شديد: لأنه يجد نفسه في مواجهة مصلحة عليا للدولة مزدوجة،

مصلحة الدولة الفرنسية التي يأمل في جعلها تتراجع، ومصلحة الدولة المغربية، التي يعرف أن ليس له إليها من سبيل.

من البداية، يستمع هوبيرت بانسو إلى بشير بن بركة الذي يدعو لمساعدته الصحافي المؤرخ دانييل غيران، المتوفى الآن، الذي باعتباره مناضلاً من أجل الحقيقة، أقسم على نفسه أن يبلغ بالقضية نهايتها. فهو أمام القاضي لا ينضب معينه، ولا تفوته جزئية مهما صغرت. والقاضي بحاجة إلى هذه العناصر، لأنه لا يستطيع في أي حال الرجوع إلى شيء حكم فيه، والاعتماد بالتالي على الملف السابق.

إحدى أول مساعي هوبيرت بانسو تستهدف بيير لومارشان. إذ يُقدم له المحامي، الذي كان في الطائرة المقلّة لجورج فيغون إلى جنيف يوم [20 أيلول/ سبتمبر 1965 م]، على أنه واضع المذكرة المحفوظة التي تحتوي على قائمة الأسئلة التي ينبغي أن تطرح على المهدي بن بركة. وهي نقطة حساسة، وركيزة يمكن أن تسمح بتوريط الجهاز الديغولي في القضية. وقد وجدت لائحة الأسئلة في حقيبة فيغون بعد وفاته. ومع احتجاجات بيير لومارشان الشديدة، إلا أن النائب السابق لمنطقة اليون ينصاع ويكتب صفحة بخط يده في مكتب القاضي. ثم ينكب خبيران على النسخة. وجاء تقريرهما الذي قدم يوم [30 كانون الأول/ ديسمبر واضحاً تماماً إذ إن هناك قرائن جدية تؤيد كون الوثيقة موضع النزاع قد كتبها المحامي.

ويخفي القاضي استخلاصاته، لكنه يعد الأدلة غير كافية لوضع المحامي قيد التحقيق. فيتتنفس بيير لومارشان الصعداء.

ويود هوبيرت بانسو بعد ذلك سماع الأشقياء الأربعة المتورطين في الاختطاف. لكن عمليات البحث التي يطلقها باتجاه المغرب، عن طريق الإنترنت، لا تفضي إلى شيء مطلقاً لأن ثلاثة رجال من الأربعة كانوا ماتوا، كما نعرف اليوم، عندئذ. ولم يسبق إلا باليس، المدعو لو بالوا، الذي يقوم محاميه، ونستطيع كشف ذلك اليوم، خفية بزيارة له في المغرب. أما السلطات المغربية فهي لا ترد حتى على الاستنابة القضائية الدولية.

ولم يعد أمام القاضي سوى الانكفاء إلى أنطوان لوبيز. والمراسل المحترم بناء على المحضر لا ينضب معينه في الدفاع عن نفسه، إلا أنه لا يأتي بعنصر حاسم. واستمع كذلك لضابطي فرقة الآداب، من دون جدوى. إذ يكرران أنهما أركبا رجلا في سيارة مصلحتهما وأنهما اقتاده إلى فُنتنای لُفيكُمَت، وأنهما لم يرياه ثانية قط.

من الصعب مع ذلك السير قدماً من دون البحث عن الجثة. فلقد حددت الوقائع ربما، لكن من الواجب أيضاً التحقق فيما إذا كانت الجثة لا تزال موجودة في فرنسا. وتمت عمليات بحث في قبو متزل أنطوان لوبيز، في أورموي. وإذا بمحامي الطرف المدني وعلى رأسهم السيد موريس بوتان، يأتون يوماً للقاضي بصور جوية صادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية كما يقولون. فبناء على صور المصالح السرية الأمريكية يمكن أن تكون الجثة دفنت في جزيرة لا غراندد جات ليس بعيداً عن جسر نوي سور سين. فانهمكت الفرقة النهرية بالعمل، لكن كيف للمحققين أن يطلبوا هدم كل الأبنية التي أقيمت على الجزيرة منذ عام [1965 م]! ويتخلون سريعاً عن هذا الخيط.

ويعث تسلّم فرنسوا متران السلطة في الإليزيه، شهر أيار/ مايو [1981 م]، أملاً عظيماً في نفوس محامي بشير بن بركة. فيحثون القاضي على مطالبة المديرية العامة للأمن الخارجي التي ستخلف مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية بالوثائق التي في حوزتها. إلا أن القاضي لا يتمتع بصلاحيه رفع صفة السرية التي تقع على هذه الأرشيفات. فتلك صلاحية رئيس الوزراء شخصياً. ولذا يوجه هوبيرت بانسو رسالة إلى بيير موروا. ويصل الرد بعد بضعة أسابيع. إن رئيس الوزراء لا يستخذ موقفاً من حيث المضمون، لكنه يبلغ بأنه أرسل تعليماته حتى توضع الوثائق التي في حوزة المديرية العامة للأمن الخارجي تحت تصرف القاضي. إن هذا الرد ثوري لتلك الحقبة، بل وسبق تاريخي، لكنه لا يزال غير جلي. إذ قفزت السلطة السياسية خطوة، لكننا سنكتشف بأنها خطوة قزم.

يتصل القاضي بالمديرية العامة للأمن الخارجي. ويلتقي مع كولونيل، ثم مع المسؤول الأعلى، الأميرال لا كوست. واتفق على خطة عمل مشتركة. إذ

سيتمكن القاضي من الإطلاع على بعض الوثائق، لكن عليه أن يتنقل في وزارة الدفاع التي كان وزيرها آنذاك الاشتراكي شارل هيرنو. وبعد أن يطلع على مضمون هذه الوثائق عليه إغلاق الملف في الحال. فقد اهتزت مصلحة الدولة العليا لكنها ما زالت تقاوم.

لكن النقاش يشمل القضاء الأعلى في تلك الحقبة. فهل ينبغي على هوبيرت بانسو قبول هذه الصفقة الغريبة؟. وإذا قبل قواعد اللعبة، يمنع بشير بن بركة من الإطلاع على الأرشفات إذ لا يستطيع في الواقع، وحده تقرير انتهاك سر الدفاع، تحت طائلة المثل أمام محكمة الجنايات. والسؤال الثاني يدور حول دور ومكان قضاة النيابة العامة في باريس بالعملية. فهم أيضاً يودون الاتهام على الأرشفات، لكن صفتهم لا تخولهم الإطلاع على أسرار الدفاع الوطني.

أخيراً، يذهب ثلاثة أشخاص إلى مكتب شارل هيرنو، هم القاضي بانسو، وكاتب ضبطه ووكيل النيابة المكلف بالقسم السابع في النيابة العامة. وحاد السيوم [14 أيار/ مايو 1982 م]، وبينما كانت درجة الحرارة في الخارج تفوق بكثير معدلها الفصلي، يتخذ المشتركون أماكنهم حول طاولة كبيرة، على شكل حرف (U)، متبعين حرفياً طقوساً حددت مسبقاً. إذ يقرأ كولونيل المديرية العامة للأمن الخارجي وهو جالس قبالة القاضي، أوراق الملف واحدة بعد الأخرى. ويسلمها إلى القاضي الذي يقرأ بدوره، قبل أن يمررها إلى وكيل النيابة الجالس على يمينه، الذي يطلع عليها «بصفته الشخصية»، وهو ما يعني أنه لا يجب عليه أن يقدم تقريراً عنها إلى رؤسائه. ثم يعيد وكيل النيابة الوثائق إلى القاضي الذي يعطيها إلى كاتب ضبطه الجالس على يساره، والذي لاحق له في قراءتها. بل يقوم بعمل جرد للعملية، ثم يختم الأوراق بالشمع.

وتدوم هذه العملية الغريبة، طوال بعد الظهر ثم بعض الساعات في الغد بمكتب قاضي التحقيق. إذ يأخذ القاضيان علماً بالأوراق، بصورة مقتضبة على الأغلب، لضيق الوقت. وفي الحال، تصبح هذه الأوراق محتومات تملكها العدالة التي لا تستطيع أن تفعل بها أي شيء. فتوضع في مكان أمين ضمن قبو في قصر العدل، من دون أن تمر على أيدي الطرف المدني، الذي طالب مع ذلك بالاتهام عليها.

ويرفع القاضي من جديد قلمه إذن ليطلب من رئيس الوزراء الرفع التام لسر الدفاع. فيرد وزير الدفاع شارل هيرنو، يوم [12 تشرين الأول/ أكتوبر 1982 م]: «مهما كان اهتمامي بالاستجابة لطلبك، لا يبدو لي ممكناً للوهلة الأولى الترخيص بالإفصاح الكلي عن الأوراق السرية المائتين المدرجة في قائمة الوثائق المسلمة يوم [14 أيار/ مايو 1982 م]». وبعد تفكير لبعض الوقت يبلغ القاضي بأن سر الدفاع رفع عن وثيقتين: التقرير الذي قدمه العميل أنطوان لوبيز والمصنف تحت الرمز (PEC 248) إلى رئيسه لو روا فينيل، بعد السفر الذي قام به إلى المغرب في أيار/ مايو عام [1965 م]، ومجموعة من الوثائق حول مؤتمر القارات الثلاث.

في عام [1984 م]، يقبل القاضي بانسو ترقية. ويترك الملف لأحد زملائه، من دون أن يحصل على الترخيص باستغلال الوثائق التي مرت سريعاً جداً بين يديه. فقد سجل نقطة، لكنه لم يريح الشوط. وسيتجنب خلفاؤه جميعاً مثله فخ التقاد وانهاء الدعوى، دون أن ينجحوا أبداً في العبور إلى المرحلة الأعلى. يلاحظ هوبيرت بانسو، الملتزم مع ذلك بالتكتم: «كان لدينا شعور بأننا نقوم بعمل مؤرخ أكثر من عمل قضائي». واجتهد كل قاض، من بعده، بطريقة، محاولاً إبقاء الملف على السطح، وقد استغرقت الملفات (الساحنة) التي كانت تتراكم على المكتب، وصولاً إلى القاضي ددييه دو كودريه الذي حصل على نقل إلى سين سان دوني، بداية عام [1999 م].

أحد الذين سبقوه، من دون ذكر اسمه، يقول بوضوح: «لقد قبلنا حتى الآن، هيمنة العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، مع إسرائيل، مع الولايات المتحدة. وإذا ما أرادت السلطة السياسية اليوم، تستطيع التحرك. وتستطيع رفع السرية تماماً والضغط على المغرب حتى تأخذ الاستنابة القضائية المرسلة إلى هناك في الاعتبار». وحتى السجين المغربي السابق علي بورقاط الذي كان يعلن استعداداه لمساعدة القاضي، لدى خروجه من سنوات سجن الأشغال الشاقة، فضل الانسحاب إلى الولايات المتحدة في اللحظة التي كان القاضي دو كودريه يستعد لاستدعائه؛ صمّت اتفاق عليه، كما يقال، مع ملك المغرب شخصياً. وبسبب من تأنيب

الضمير، أرسل علي بورقاط رسالة أخيرة بالفاكس إلى القاضي الباريسي، قبل أن ينكفي هائياً على أسرارته.

ترى هل كان بإمكان القضاء التدخل في علاقات الجنرال ديغول مع الأمريكيين أو مع العالم الثالث؟. الجواب بالإيجاب بمقياس ما يتم التعامل معه في مكاتب التحقيق اليوم. أما في تلك الحقبة فلا مجال للتفكير فيه إذ لم يتم قط إدراك التاريخ السياسي أو تفخيخه من قبل الجهاز القضائي. ذلك لأن الحقيقة السياسية كانت تفرض نفسها على العدالة بما يواكبها من أكاذيب ديبلوماسية. فلقد تغيرت نظرة المحكمين إلى القضاء وما ينتظرونه منه، والتجربة التي عاشها القاضي بانسو تقدم صورة أولى لهذه التحولات. إذ لأول مرة، بفضل قضية بن بركة، تراجع مصلحة الدولة العليا تحت ضغط القضية.

وقبل أن يتخلى القاضي دو كودريه مؤخراً عن القضية إلى القاضي جان باتيست بارلوس، طلب، بتحريض من عائلة المختفي الإفصاح عن الوثائق، أي الرفع التام لسر الدفاع بعبارة أخرى. وكان ذلك بعد تأليف حكومة ليونيل جوسبان فرد مدير مكتب وزير الدفاع، ألان ريشارد، بأنه نقل الطلب إلى اللجنة التي كلفها رئيس الوزراء بفحص هذا النوع من الحالات. وهو تقدم ملحوظ، إذ لم يكن أي وزير دفاع تنازل قط بالرد على رسائل القضاة.

ترى هل تقبع في أقبية قصر العدل أسرار مهمة؟، أم أن المديرية العامة للأمن الخارجي نظفت الوثائق وطهرتها قبل إرسائها؟. الفرضية الثانية تبدو متوافقة مع القواعد المرعية الإجراء في تلك الفترة. وإذا ما استمرت السلطة السياسية في سلوك النعامة، يخشى أن لا تعرف الحقيقة أبداً إذ يمكن للأوراق المختومة أن تعاني غدر السنين، كالتلف والضياع والحريق . . وهو ما سيقضي على كل أمل في حل قضائي، لكن أيضاً تاريخي، ويظل بقاء العادة الجد فرنسية في التمويه.

6 / 2 المراسل المحترم أنطوان لوبيز

اقتفاء أثر أنطوان لوبيز، المراسل المحترم للمصالح السرية الفرنسية، والموظف في مطار أورلي عام [1965 م]؟ إذ إنه أحد مشتركى الصف الأول النادرين من الأحياء. لماذا لم تتم تصفيته كالأخرين؟. أولاً، لأنه أمضى ست سنوات في السجن؛ وليس أفضل من جدران زنزانه لحمايتك من اعتداء على حياتك. ثم، لأنه لم يقل حقاً كل شيء. لكن هذا لا يعني أنه صمت. بل إنه تكلم أكثر مما كان يجب لتهدئة القضاء. وتوصل إلى خلط الخيوط، وهو يعدل رواياته على حسب الظروف. أين يختبئ الآن؟. فقد أدار مرقص في سان تروبيه وعمل في الشركة العامة للمطاعم. وكان مستخدماً لدى مركز الإطعام الجامعي للطائفة اليهودية في باريس، ساقياً. لكنه لم يعد هناك. فقد عاد أنطوان لوبيز في الواقع، إلى مكان طفولته: مقهى-مطعم صغير في الضواحي الباريسية فتحته أمه بعد الحرب، في المحل الذي كان لها فيه دكان بقالة منذ عام [1924 م].

الأنتركوت، وهو اسم هذا المطعم، يقدم ظهراً وجبة رخيصة للرجال العزب والمستعجلين، وهم عمال في غالبيتهم، في قاعة مستطيلة تذكر تزيناها ببعض مطاعم براغ أو وارسو المدرسية. لم يعد أنطوان لوبيز في سن تسمح له بالطبخ، لذا وضع المطعم في الاستثمار واحتفظ بمسكن في الطابق العلوي. لم تكد تواته الدهشة من زيارتنا، وهو يقترب بهامته الضخمة ورأسه الأضلع كما في عام [1965 م]، يتبعه كلب على مقاسه، ويتحدث عن القضية كأنما جرت في الصيف الماضي. فملف بن بركة هو قصة حياته، إذ كان في الإحدى والأربعين عند حدوث الوقائع. وبسببها تدهورت حالة أعصابه. وبسببها لم يحصل على المركز الذي كان يتطلع إليه في الإدارة العليا لشركة طيران المغرب، «البنيت البكر لإير فرانس»، على حد تعبيره.

فيستعيد أنطوان لوبيز، منذ البداية، هذه الواقعة المجهولة. «مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية هي من طرحت تعييني في المغرب. إذ فقدت مصلحة الجاسوسية شبكتها هناك. ولم يبق لهم إلا عميل مصور، كنت آتي بأفلامه بانتظام. فكنت الرجل المثالي. ليس لأنني شغلت فقط وظيفة رئيس محطة إير فرانس في طنجة عام [1953 م]، بل لأنني كنت أعرف الجنرال أوفقيير جيداً إذ كنت التقيته في المغرب مع الذي كان سكرتيه عندئذ قبل أن يعين في سفارة المغرب بباريس، غالي الماحي. وعندما جاء أوفقيير إلى باريس عام [1964 م] للعلاج على إثر حادث سيارة، صرنا أصدقاء حقاً. فتدخل شخصياً لدى روجيه فريه (وزير الداخلية) كي يدعم تعييني في المغرب. إذ كان يعرف وزير الداخلية جيداً، حتى إنه دعاه مع عائلته إلى منزله في المغرب. كما قام رئيسي في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، لو روا فينفل، بمسعى مماثل. وكان يتخيلني في الرباط وأبواب القصر مفتوحة أمامي. كان الجميع يريدون أن أذهب إلى هناك، حتى دُمينيك بونشاردييه نفسه (أحد قادة الباروز الفرنسيين)، الذي كان أوفقيير تحت إمرة شقيقه في الهند الصينية، بالجيش الفرنسي. فقد كان بونشاردييه يعلم أن المغاربة يحتاجون إلى تدعيم الأمن في مطار الرباط. وكان يدفع هو أيضاً باتجاه تعييني».

آخر حلقة في سلسلة هذا التعيين الفاشل، الذي كان لوبيز مستعداً من أجله لإسداء الكثير من الخدمات، والقيام بالعديد من التنازلات: في يوم «موعد» بن بركة بباريس بتاريخ [29] تشرين الأول/ أكتوبر، يقدم عن طريق المصادفة المحضة، في صالون أورلي، أحمد الدليمي لرئيس إير فرانس. ويكون رئيس الشركة أكد للمغربي أن نقل لوبيز قريب.

لو روا فينفل، روجيه فريه، دُمينيك بونشارديه. محمد أوفقر، أحمد الدليمي: خلال لحظات يضع لوبيز نفسه في قلب شبكة من كبار الشخصيات الذين يسرد أسماءهم كأنه يني سوراً. لوبيز، ابن المهاجر الإسباني، الذي صار فرنسياً في الخامسة عشرة من عمره، بالغش في سنة حتى يذهب إلى الحرب، يروي بطيبة خاطر أيضاً الخدمات التي قدمها لفرنسا. فقد نجح أحد الأيام في عام [1964 م]، بنشل مجموعة مفاتيح السفارة المغربية بباريس. وهاتف المديرية العامة للأمن الخارجي التي أرسلت له في الحال المدعو بول (Paul)، الذي نسخ المفاتيح بزم قياسي. وفي مرة أخرى كانت المصلحة تريد "زيارة" الحقيبة الدبلوماسية لروسي متوجه إلى سويسرا. فكان فاتح الأقفال هناك، مستعداً لإظهار موهبته، لكن الروسي كان يتعلق بأمته. فقرر لوبيز، الذي لم يكن يريد حوادث في أورلي بخاصة، الركوب مع الروسي إلى جنيف. وهناك استغل لحظة عدم انتباهه، وتمكن أخيراً من نشل الشيء المقصود للإتيان به إلى باريس. ويقول لوبيز إن الأمر وصل به إلى حد تعطيل طائرة، وإرسال الركاب جميعهم إلى المطعم، حتى يسمح للمصلحة بتصوير كامل الوثائق الموجودة في حقيبة غيني كان موجوداً في الطائرة. وآخر مآثره أنه رافق المهدي بن بركة عدة مرات إلى مركز باريس، إذ كان عرفه أيضاً في طنجة وكان يدعوه «كوماندان».

إلا أن لوبيز لم يكن يعمل لحساب مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الحاسوبية فقط. بل أصبح مراسلاً لفرقة الآداب («لأنني أتكلم الإنجليزية») في إطار مكافحة ([العصابة الفرنسية] / French Connection). وهكذا وضع، كما يقول، بين يدي الشرطي سوشون. كما أعان الأمريكيين أيضاً، وبخاصة مكتب مكافحة المخدرات، من دون أن ينسى المتدربين الإسرائيليين الذين يتذكر أنه كونهم في أورلي.

أنطوان لوبيز، نشال الحقايب الدبلوماسية، عميل مدسوس في شبكات المخدرات، مضيف استقبال لأعيان المغاربة القادمين إلى باريس، نصفه مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية ونصفه الآخر فرقة الآداب، لم يكن له رئيس واحد، بل العديد من الرؤساء إلى الحد الذي كان يتوصل معه إلى الإفلات منهم جميعاً. ولم يكن من جهة الأعمال أقل مهارة. فقد كان يملك أسهماً في فندق دعاره بشارع مونمارتر في باريس، مع السيدة بوشيزيش، زوجة الشقي الذي كان تعرفه عام [1962 م] عن طريق شخص من سان دوني، كان صديق طفولته. ويعلق: «عندما يترى المرء في منطقة موبوءة، لا يكون ساذجاً. ويتعلم رؤية الشر في كل مكان».

عندما نتحدث معه عن بن بركة، لا يتلفظ لوبيز بكلمة «اختطاف». بل يتكلم عن «موعد». وهو خط دفاعه منذ البداية: فقد كان يظن أن بن بركة كان له «موعد» مع رسول من ملك المغرب لتهينة عودته إلى البلاد. وعندما نلفت نظره إلى وجوده في المكان، بولفار سان جرمان، يوم الاختفاء، يقول لنا: «لو أردت قتل بن بركة لكان بإمكانني أخذه أينما أريد، وحينما أريد. ولا أرى سبباً لذهابي وتورطي هناك، في وضع النهارا» وبالفعل، كان لوبيز ذلك النهار متتكرراً. واضعاً نظارات سوداء وشاربين مستعارين، أعاره إياها فواتو، شرطي فرقة الآداب الآخر. «كانت لدي أسباي، يقول، إذ لم أكن أريد أن يتذكر بن بركة وجهي، في حالة مصادفته لي، فيما بعد بالمغرب. وهو الدليل على أنني لم أكن أعتقد بأنه سيموت!».

صحيح أن لوبيز سهل تنقل أطراف الاختطاف، فيغون، بيرنيه، "الشوكي"، إلى القاهرة وإلى جنيف. ويدعي حتى أن بيرنيه صادف الشوكي في أورلي، يوم المغادرة إلى القاهرة. وهدد بعدم الركوب إذا ركب المغربي الطائرة ذاتها. لكنه يكرر أنها كانت وظيفته: أن يسهر على قدوم ومغادرة هؤلاء وأولئك ومساعدتهم. كما كان ينقل المعلومات المهمة إلى لوروا فينيل في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية. فيوم السفر إلى القاهرة، أرسل صورة جواز سفر الشوكي الدبلوماسي، ورقعة كبيرة بيضاء مطوية أربع طيات. أما ما يتعلق بالباقي فيعطي للوقائع رواية جيدة التصفيح بعد أربعة وثلاثين عاماً من حدوثها.

برأيه، القضية انعقدت حول شخصين، جورج فيغون وفيليب بيرنيه. فنتيجة لإفلاسهما ووجودهما معاً، طمعا في ملايين الفرنكات التي يمكن لبن بركة أن يكسبهما إياها. وفي نيسان/ أبريل عام [1956 م] تكلما في الموضوع باعتبارهما صحافيين مع شخصين في مقهى بشارع سان بنو، هو المونتانا، في سان جرمان ديه بريه. كان أحدهما مفوضاً في الشرطة من مدينة طنجة، كان يسمى نفسه (حابي) أو (طيب)، قدم إلى باريس لمعالجة قلبه. وكان الثاني عندئذ مسؤول المصالح السرية المغربية. ولوبيز الذي كان التقى هذا الشخص عن طريق الماحي، يعرفه باسمه المستعار "الشتوكي"، ويعلم أيضاً أنه يلقب (عباس).

والمرحلة الثانية تجري في المغرب. إذ استقبل أحمد الدليمي جورج بوشيزيش في نادي اليخت بالرباط. وذكر أمامه الشخصين اللذين التقاهما حابي في باريس، شارحاً أنه يود معرفة هويتهم بالضبط. فاستجوب الشقي الذي كان ينتظر من الدليمي ترخيصاً باستغلال ملهاه الليلي في الدار البيضاء، أصدقاءه باليس ودوباي ولوني، في الحال. وباعتبارهم موجودين في باريس فقد تعرفوا من دون عناء صديقهم جورج فيغون الذي كانوا يدعونه فيما بينهم بلقب سخرية هو (لو لوف [الأهل] / Le Louf) لاسيما أن صاحب المونتانا كان صاحب مقهى سابقاً في شارع بلنديل، شريان العاصمة الساخن، وكانت جارته السيدة بوشيزيش شخصياً.

في الأيام التي تلت، نهاية شهر آب/ أغسطس عام [1965 م]، يقول لوبيز إنه رأى الشتوكي يمر في أورلي. ويشهد بأن المغربي جاء للقاء فيغون في مقهى كلوزري دي ليل، مقر الحياة الليلية في مونبارناس. وهناك خطط سيناريو العملية، وهيّا فخ الفيلم الشهير.

ثم يستذكر المراسل المحترم مشهداً يلقي الضوء على موقف فيغون، الذي لم يعد في هذا العالم ليكذبه: «كان فيغون يريد أن يدفع له المغاربة. فجاء إلي، يوم أحد، إلى أورلي ليطلب مني مساعدته في ابتزازهم، وكان يلح في ذلك، لكنني رفضت. وإذا به يبلغني بخشونة بأنه سيعمد إلى الإزعاج. وبالفعل، ذهب لرؤية صحافي في مينوت قائلاً له بوجوب استجواب المغاربة فيما لو حصل له شيء.

وقد عملت تقريراً لفينفيل، وأكدت أن هذا الشخص يحميه نائب في الحزب الديغولي، هو بيير لومارشان. فرد علي: «كلام فارغ» ولم ينقل شيئاً إلى المصلحة المعنية، وإلا لكانت الحماية الشرطية التي كان يستفيد منها بن بركة، ورفعت بناء على طلبه، أعيدت. وقد اكتفى بإبلاغ جان كاي، صديقه في الاستخبارات العامة التي كانت تراقب فيغون بطلب من لومارشان».

الخميس مساءً، عشية الاختطاف، لوبيز في الخدمة الليلية بأورلي. يستقبل الشتوكي الذي يصل من جنيف. ويحدث مشهد غريب، يرويه المراسل المحترم هكذا: «يقول لي الشتوكي إن عليه أن يهاتف صديقاً في وزارة الداخلية. ويحدثني عن موعد على بن بركة أن يذهب إليه في الغد، ويشرح لي بأن من الواجب أن يرافقه رجال شرطة فرنسيون. ويزعم أن لديه أرقام الهواتف الشخصية لرؤساء الشرطة، وحتى رقم روجيه فريه. من هاتف حقاً؟ لا أدري. قطع مكالمته للحظة، ملتفتاً نحوي وقال: «مراسلي يلتمس منك الطلب إلى موظفي الشرطة الجوية والحدودية مرافقة بن بركة غداً». فشرحت له بأنهم سيرفضون طلبي بسبب العلاقات السيئة بين (مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية) و([الشرطة الجوية والحدودية/PAF/Police de L'Air et des Frontieres]). وقلت له إنني أعرف شخصاً في فرقة الآداب، ربما يتمكن من تأدية المهمة. وأذكر اسم سوشون. وينقل الشتوكي هذا إلى محدثه الذي يؤكد له بأن تعليمات ستعطى في الغد».

هل قصة التعليمات مختلفة تماماً؟ وهل سوشون على علم منذ أيام العملية؟ يزعم لوبيز أنه بعد مغادرة الشتوكي، هاتف سوشون الذي جاء لرؤيته، المساء نفسه، في أورلي: «كنت أريد البقاء في العملية ومعرفة مكان الموعد. وقلت له إنني أنا الذي أعطى اسمه. فقررنا اللقاء غداً صباحاً أمام بوابة نوتردام. وكنت أريد معرفة ما إذا كان تلقى التعليمات».

في الغد، يجلس لوبيز على شرفة مقهى لب، قبل وقت الموعد بقليل. ويرى وصول فيغون وبيرينيه المختفي، كما يقول، «وراء صحيفة كبيرة». ويسمع بيرينيه وهو يشير لفيغون إلى الشرطي فواتو بفضض عمة فواتو، الموظفة في

الحفاظة، حصل بيرنيه على تجديد جواز سفره. ويزعم أن فيغون اقترب عندئذ من فواتو ليقول له أنه سيشير له إلى بن بركة، قبل أن يدخل المقهى.

«كنت هناك ملاحظاً لا أكثر، يروي لوبيز. كنت استأجرت سيارة لتتبع سيارة سوشون وفواتو الإدارية، خفية. كنت أظن أن بن بركة يهم ديغول، وأنه كان يريد متابعة عودته المحتملة إلى المغرب. كنت واقفاً قريباً من الشرطيين. وصل بن بركة نحونا، بعدما قام بدورة حول كتلة الأبنية مع الأزموري. فأعلمت سوشون بوصوله. ورأيت بن بركة يخرج جواز سفره ويديه للشرطيين، كما لمحت شرطياً من الاستخبارات العامة كنت أعرفه ماراً هذه اللحظة على الرصيف. اقترب مني الشتوكي وقال لي: «ستذهب معهم». سأل بن بركة عن مكان السيارة، ثم سار قدماً، قاطعاً الطريق أولاً. وسأل فقط عما إذا كان فواتو شرطياً هو أيضاً، فأراه فواتو بطاقته بدوره. كان في السيارة لوني ليدل على الطريق، وقد جلست في المقعد الأمامي بجانب السائق. وهكذا وجدت نفسي ثانية في فُنتاي لُفيكُمَت. وتكلمنا خلال الطريق عن السياحة؛ فقد كان سوشون مهتماً بمعرفة ثمن بطاقة الطائرة إلى السويد. وكان بوشيزيش ينتظرنا في المكان، بقميص طويت أكمامه وحمالات بنطال. وعندما رأى السيارة تقترب ارتدى سترته. ركن سوشون السيارة ثم ذهب للتبول. فقال بوشيزيش: «سيدي الرئيس، أنت هنا بأمان». واصطحب بن بركة إلى خلف المنزل، حيث تحدثا، ثم عادا إلينا ليطلبا منا الانصراف، أنا وسوشون وفواتو. كان من عادة بوشيزيش تقديم الشراب. لكنه لم يفعل هذه المرة».

ويذهب لوبيز لدى عودته إلى سان جرمان ديه بريه إلى قبو دون كاميليو، وهي قاعة للعروض المسرحية في شارع سان بير، توضع نهاراً تحت تصرف الباروز الثلاثي الألوان. ومن هناك، هاتف مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، «ليقدم تقريره»، كما يقول. فدعاه الكولونيل بواتيل (Boitel) الذي كان على الهاتف، للاتصال بمطعم شارع أوبر كامبف الذي كان يستخدم مقرّاً لفينفيل. لكنه لم ينجح في التكلم معه.

خلال هذه الأيام، لوبيز في كل مكان يجب أن يكون فيه. إذ يرى برقيات التلكس التي تعلن عن وصول أوفقير والدليمي. ويوم السبت، غداة الاختطاف، يستقبل أوفقير الذي يطلب منه اصطحابه «عند جورج». ولدى خروجهما من أورلي يصادفان الشوكي وبجيانه. وقبل الوصول إلى منزل بوشيزيش، يمر لوبيز أمام منزله، فيبلغه أوفقير بأنه سيقوم بزيارته المساء ذاته. «لن أكون في المنزل، فسأرافق زوجتي إلى اللواريه»، يرد لوبيز، وهو يعرض عليه مفاتيح المنزل. «عندما عدت في المساء، مررت أولاً على منزل بوشيزيش الذي كان مفتوحاً، فدخلت ولم يكن أحد هناك، إلا كؤوس خمر فارغة لنصفها. وعدت إلى منزلي. وهناك وجدت دوباي وبوشيزيش وبالييس ولوني وأوفقير والدليمي والحسيبي جالسين حول الطاولة. ولا زلت أسمع أوفقير يقول لفيغون: «أنا موافق، ولكن لا يجب التصرف معي هكذا».

هذه الجملة الأخيرة، يرجعها إلى أحداث بعد الظهر، كما أعاد تأليفها وهو يستمع إلى دوباي ولوني. ففيغون، المشغل بالحصول على ثمن مشاركته، مر على منزل بوشيزيش بسيارة سوداء (جاغوار) ومعه شخصان. فاقتا دوا بن بركة إلى مكان ما، بحجة المحافظة على أمنه. وهي قصة عسيرة على التصديق، فمن الصعب تصور بن بركة يذهب مع أي كان. إلا إذا كان أسلم الروح قبل ذلك.

وفي الغد يقول لوبيز إنه هاتف فينفييل في منزله لمعرفة ما إذا كان استمع إلى الإذاعة، التي كانت تعلن اختفاء بن بركة. «قال لي: أجل، سمعت، إن لأوفقير أصعباً في هذا. فأجبت: أجل، ربما، ولا سيما أنه أمضى الليلة في بيتي». وسألته عما إذا كان يريد أن أعود إلى باريس. فحدد لي موعداً الثلاثاء. والتقينا في مقهى بشارع كومباسيريس. قال لي: «الأمر على ما يرام لك، لكن الأوغاد شيء آخر. إذا ما استدعيت، اطلب الضابط الأعلى رتبة، واسأله أن يهاتفني».

إن الحقيقة بحسب أنطوان لوبيز والتي يمكن قبولها من بعض النواحي، تعطي فيليب بيرنييه، الباقي الوحيد على قيد الحياة، دوراً ينكر أن يكون قام به. كما تتميز بتبرئة ملك المغرب. أبدافع من التقدير؟، أم الخشية؟. يتعلق المراسل المحترم بفكرة أن الحسن الثاني كان يريد عودة بن بركة إلى جانبه. حتى إنه يقدم تفسيراً

واضحاً: «كان الأمريكيون يريدون منع ذهاب بن بركة بأي ثمن إلى مؤتمر القارات الثلاث. فرجوا الملك أن يقدم له بسرعة منصباً في المغرب، لتحويله عن نشاطاته الدولية». وضغط كهذا ليس متناقضاً مع اختفاء بن بركة. بل إنه يقدم للأمريكيين دور متواطئين موضوعياً، سنعود إليه فيما بعد.

وقد حولت العدالة الفرنسية أنطوان لوبيز من شاهد فقط إلى فاعل رئيس. ويتوتر المراسل المحترم: «وضعوني في المقدمة!» من؟ فيذكر على الفور اسماً، هو اسم محافظ الشرطة في العاصمة عندئذ، الشخصية الأكثر قوة في وزارة الداخلية بعد الوزير نفسه: موريس بابون.

«كان بابون يسعى لتخليص نفسه والحفاظ على الشرطة، يتهم لوبيز. ولهذا السبب ألبسني التهمة، ظاناً ربما أن مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية ستلفف القضية. فعندما مثلت أمام رئيس الشرطة القضائية الباريسية، بوفيه، قال لي: «حسناً، نحن نعرف كل شيء، إنها قضية أوغاد». فاعترضت. ومن دون أن أعلم أنه كان تخطي عني، ذكرت اسم فيغون. قلت إن فيغون تحت حماية لومارشان الذي هو صديق ديفول. فرفضوا الاستماع إلي. وقد استغلوا كوني لم أكن أريد، في البداية على الأقل، توريط مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية إذ كان رجائي فينفييل، عن طريق زوجته، بالأحرى المصلحة طالما لم ألتق معه. وقلت هذا لبوفيه الذي رد علي في الحال: «أنا موافق، ولكن لا تتكلم أيضاً عن لومارشان في المحضر». لقد تدبروا الأمور حتى يقال لديفول إنها قصة مال وأوغاد. فلم يكونوا يريدون رؤية فيغون ولومارشان ضمن القضية».

في يوم [19] كانون الأول/ ديسمبر، انتخب الجنرال ديفول ثانية لرئاسة الجمهورية متغلباً على فرنسوا متران. وفي الغد كان القاضي زُلفر يستدعي الجنرال جاكويه، رئيس مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية إلى قصر العدل. وكان في المكتب أيضاً لوبيز وفينفييل. «هل يمكن التكلم عن مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية يا دونالد؟» سأل لوبيز. فأجاب فينفييل الذي كان هذا اسمه المستعار، بالإيجاب. فأحدث لوبيز ضجة وهو يصرح بأنه هاتف فعلاً فينفييل من اللواريه، وأنه تحدث معه عن بن بركة. وهكذا حُسر

فينفيل: فالوحيد الذي تكلم معه عن الموضوع كان المفوض جان كاي، الذي كان من المعتادين مثله على نادي «قدماء القديمة»، كما كانا يسميان الدون كاميليو.

هناك شيء مؤكد اليوم: لو استغل رؤساء لوبيز معلومات المراسل المحترم كما يجب لكانوا أوقفوا في أحسن الأحوال اختطاف المهدي بن بركة. وكانوا في أسوأها منعوا الفاعلين من الفرار، وبخاصة الشتوكي الغامض، الذي كان لوبيز يعرف أماكن إقامته في باريس، وحتى ذلك الفندق في شارع أوديسا حيث كانت له عشيقة.

7 / 2 [المخبر]

نعلم من دفتر ملاحظات جاك درُجي، بالدور الجوهري الذي قام به، في التحقيق الصحافي، فرنسي ولد في المغرب، كان شرطياً في الدار البيضاء زمن الحماية. هذا الرجل، كان يسميه درُجي (طوني / Tony)، ولا يجهل شيئاً عن التزامه ضد الوطنيين المغاربة، إذ لم يكن يفهم لماذا عليه أن يغادر "بلده" كان جاك درُجي يعرف أن بإمكانه إرشاده في استقصاءاته، ومساعدته في فك ألغاز المغرب المستقل.

لم يعد طوني بالطبع قط إلى الدار البيضاء. بل ظل في باريس، ورأسه لا يزال مملوءاً بالظلم الذي شعر به بسبب هذه المغادرة على عجل. قضية بن بركة؟. ويدخل على الفور في صلب الموضوع. فهو أيضاً سمع عن مقبرة المحكومين بالإعدام في فاس، التي ذكرها بشير بن بركة. إذ قيل له إن المهدي بن بركة مدفون هناك بجانب مجموعة من الشهداء المغاربة. كنوع من التكريم بعد الوفاة،

أرادَه الحسن الثاني لعدوه اللدود. من هذا الذي «قال»؟. لم يتلق طوني، على عكس بشير، أي رسالة مجهولة المرسل تذكر مقبرة فاس. بل كان لديه، وقت القضية، مخبر ممتاز يدعى تامي الوزاني وهو مفوض شرطة في المغرب، ومنه حصل على المعلومة. من هو؟. قبل الاستقلال، كان الوزاني يعمل في مفوضية الدائرة الرابعة بالدار البيضاء سكرتيراً مترجماً مكلفاً بالاستجوابات بالعربية، وكان الفرنسيون يشكون في أنه يقدم خفية معلومات للوطنيين. وبعد الاستقلال ارتفع في الرتبة، وكلف في بداية عام [1957 م] بأمن القصر الملكي بالرباط. فهل يقول الحقيقة حينما يزعم بأنه يعرف أين توجد جثة المختفي.

«لدى تحققنا من هذه المعلومة، يروي طوني، واسمه الحقيقي أنطوان ميلبرو اكتشفنا مع جاك درُجي أن سيارة من السفارة المغربية كانت دخلت إلى المحيط المحمي لمطار فيلاكو بلاي العسكري، بالقرب من باريس، غداة الاختطاف. وقد ثبتنا أيضاً من أن طائرة عسكرية مغربية أقلعت بعد ذلك بقليل من هذا المطار. بعد أيام، وبينما كان رجال الإنقاذ ينقبون في مستنقعات الإسون، كرر لي تامي الوزاني، واثقاً من نفسه: «إنهم يضيعون وقتهم، فالجنة في المغرب». في تلك الفترة، يتذكر طوني أيضاً، كنت مستعداً للذهاب إلى فاس لاستعادة الجنة. وكانت لي النية في استئجار طائرة خاصة، كان لدي قائد لها من قدماء الهند الصينية. وكان تامي الوزاني مستعداً للمجيء معنا، في مقابل مبلغ كبير من المال. لكن الإكسبريس التي كان يعمل لها درُجي، لم تكن لتقبل هذا النوع من الصفقات».

وما يكشفه لنا طوني، الذي لا يزال يحتفظ بالمنكبين العريضين واليدين للملاكم الذي كانه قديماً، هو أن بعض الأشخاص في باريس، كانوا يعلمون أن اعتداء يحضر ضد بن بركة. بدءاً من المفوض تامي الوزاني الذي التقاه قبل ثلاثة أيام من الاختطاف في مقهى بسان جرمان ديه بريه إذ يروي: «كان الوزاني شرب بعض الكؤوس. وكان يذكر (مهمة سرية) في باريس. وقد روى لي بسرعة إنه كان هناك للاتصال بين بركة. سألتني: «هل يعني لك شيئاً هذا الاسم؟»، قلت نعم، وأنه كانت لي الفرصة لتوقيف بن بركة زمن الحماية في

المغرب، غداة اضطرابات شديدة. واصل: «يريد أوفقير المجيء والحديث معه مرسلًا من جلالته». فاقترحت عليه مواصلة السهرة في كريسنا ندو، وهو كاباريه في شارع الكوليسييه. ومن هناك هاتفت صديقًا، كان موظفًا في الإدارة المركزية للاستخبارات العامة. فانضم إلينا بعد قليل، واستنطقنا الوزاني الذي بعد بعض الكؤوس من الشمبانيا، شرح لنا أنه موجود في فرنسا لفتح الطريق أمام الجنرال أوفقير، الذي لن يتأخر في القدوم إلى باريس حتى يقنع بن بركة بعدم الذهاب إلى مؤتمر هافانا. وكان الوزاني يتكلم أيضًا عن رسالة عفو آتية مباشرة من الملك».

كان هناك في باريس إذن مفوض شرطة مغربي، قريب من القصر الملكي، يسعى هو أيضًا للاقترب من المهدي بن بركة. ففرضية فريق ثان منفصل عن الفريق الرئيس مغربية. والوزاني الذي كان يجهل كل شيء عن المشروع الحقيقي، يكون أرسل إلى باريس لطمس الآثار، بل وللتشويش على الشرطة الفرنسية. وتلك هي المعلومة الثانية من شهادة طوني: إذ إضافة إلى مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية كانت الإدارة المركزية للاستخبارات العامة، تلقت هي أيضًا معلومات سيكون بن بركة بناء عليها موضع مقاربة في باريس. ترى هل أرسلت مذكرة بذلك إلى مكتب الوزير؟. هذا شيء لا يمكن التحقق منه اليوم.

ويقدم طوني، الذي كان يتردد على أطراف السفارة المغربية في باريس، عنصرًا آخر. كانت مقابل السفارة، سيارة ستروان من الاستخبارات العامة غير مميزة متوقفة للمراقبة، كانت له الفرصة للصعود إليها. «فمن هذه السيارة استطاع رجال شرطة تصوير زوجة جورج بوشيزيش تدخل من باب السفارة»، كما يؤكد. معلومة أخرى، لم تستغل إلا بعد فوات الأوان بكثير حيث تكون مذكرات التوقيف فعالة حقًا. وكأننا سعي لتغطية الفاعلين الحقيقيين للاختطاف، بعدما أغلقت الأعين عن العملية عمدًا إن قليلاً أو كثيرًا.

غداة عملية الاختطاف بالضبط، قام الوزاني الذي كان يتردد كل يوم على السفارة المغربية، بمغادرة فرنسا. لكنه، بخلاف أطراف القضية المغاربة الآخرين،

لم يعد إلى المغرب. بل التجأ إلى فندق في جنيف حيث عثر عليه طوني وحاك درُجي بعد أيام. وإزاء إلحاح طوني، أسر له الوزاني: «هربت لأنني خفت. فالعملية لم تبحر كما هو متوقع لها. كيف جرت الأمور؟» يلح طوني. يؤكد المفوض بأنه لم يفهم شيئاً. «كنت مكلفاً بمهمة من الملك، يكرر، كان علي أن أرتب موعداً لأوفقيير وإرسال التاريخ والساعة إلى المغرب».

لن يستطيع تامي الوزاني أن يقول لنا المزيد اليوم. إذ غادر في نهاية عام [1965 م] بالفعل سويسرا إلى مصر، حيث مات بعد سنوات. لكن القضية لطوني واضحة: فالجنرال أوفقيير وقد رفض أي مفاوضات مع بن بركة، يكون قرر أن يحدد بيديه مصير المعارض. وهو الذي التمس مساعدة أنطوان لوبيز، موظف الإير فرانس والمراسل المحترم، الذي كان طوني يعرف عندئذ مواهبه قوادة. «لوبيز، كان يدعى الصابونة، لأنه كان يعمل للجميع، يروي طوني. وعندما علمت أنه في العملية ضحكت بصراحة. لكن أوفقيير كان مستعداً لأي شيء من أجل إيقاف كل تفاهم بين جلالته وبين بركة».

كما يلقي طوني ضوءاً غير مسبوق على الطريقة التي يكون الزعيم المغربي لقي بها الموت. يستمد هذه المرة معلوماته من صديقه جو آتيا، العراب المحترم في أوساط العصابات الكبرى، والأب الروحي للأشقياء الفرنسيين الأربعة المتورطين في الاختطاف. فبعد أيام من الوقائع، كتب أحدهم وهو جان باليس، المدعو ((بالوا الصغير / le Petite Palois))، الذي كان حاضراً في فيلا جورج بوشيزيش لحظة وقوع الحادثة رسالة إلى آتيا من شمال إسبانيا، حيث التجأ.

«في هذه الرسالة، يروي طوني، كان باليس يطلب مليوناً من الفرنكات وجواز سفر، في مقابل أن يقول كل الحقيقة. كان يشرح بأنه وجد نفسه بالمصادفة في فيلا بوشيزيش، وأنه لم يكن يريد أن يتورط في هذه القضية. وكتب هذا تقريباً: «كان موت بن بركة حادثاً. فأنت تعرف هذا الغبي الكبير بوشيزيش، فقد أبقى على عاداته السيئة من الجيستابو الفرنسي. فخص بن بركة قائلاً إنه سئم الانتظار. فوجه له بوشيزيش لكمة أردته ميتاً».

وتؤيد هشاشة فقرات بن بركة الرقبية هذا السيناريو، الذي يتميز بأنه يبرئ محمد أوفقي، وزير الداخلية، وأحمد الدليمي، رئيس المصالح السرية، من المرحلة النهائية للعملية على الأقل. أما لما تبقى، فالرسالة قابلة للتصديق: فباليس يعلم عندئذ أن جو آتيا على اتصال مباشر مع المصالح السرية الفرنسية، التي تستطيع عند اللزوم أن تقدم له غطاءها. ولا يجهل أن العراب كان أسدى خدمة لفرنسا، ليس فقط كمقاوم. ويستطيع بالتالي بصفة معقولة حلحلة وضعه.

في أكتوبر [1965 م]، يذكر طوني أيضاً هذه الرسالة مع رجل اتصاله بالإدارة المركزية للاستخبارات العامة. فتتابع المعلومة هذه المرة في الحال: وتجري عملية شرطية في إسبانيا بالغد، لمحاولة القبض على الهارب. ولن يقال مرة أخرى أن الشرطة الفرنسية أهملت الخيط، وهي التي استغرقت الكثير من الوقت لإطلاق شبكاتهما ضد المتهمين بارتكاب الاختطاف. إلا أن طوني ليس مستجداً غراً: إذ كل ما قاله للاستخبارات العامة كان صحيحاً، فيما عدا مكان وجود باليس. ولوبالوا الذي كان يتخيل أن يبدأ حياته من جديد في فزويلا، انضم في المغرب أخيراً إلى شركائه الثلاثة، دوباي، لوني، بوشيزيش.

وآخر التوضيحات التي قدمها طوني تتعلق بمسيرة حياة جورج بوشيزيش. فقبل أن يستقر في المغرب بمباركة السلطات المحلية، ليستغل هناك فندق دعارة هو لو سفينكس على بعد عشرين كيلو متراً من الدار البيضاء، عمل الشقي مع اليمين الفرنسي المتطرف. إذ كان في عام [1957 م]، حارساً شخصياً للمدعو شارل لو كسا، رئيس حزب كان صغيراً بقدر ما كان مرعباً هو ([الكنايب الفرنسية] / Les Phalanges Françaises)، الذي كان أعضاؤه يرتدون قمصاناً سوداء، ويضعون صلباناً معقوفة في اجتماعاتهم. ثم كان لبوشيزيش الشرف في انتقاء الشبكات الديغولية له عام [1961 م]، للإسهام في ([مصلحة حفظ النظام] / Service Civique d'action, SAC) التي سبقت مصلحة العمل المدني. خدماته: لكلمات من كل نوع ضد مضربي ([النقابة العامة للشغل] / Centrale Générale du Travail, GGT). عمل كله عضلات، لم يلبث أن لفت نظر القائد الديغولي ألكسندر سانغيني، المكلف مع روجيه فريه بتنسيق العمل ضد منظمة الجيش

السري، المستعدة لأي شيء لإبقاء الجزائر جزءاً من فرنسا، ضد قرار ديغول. وبهذه الصفة أسهم في خطف الكولونيل أنطوان آرغو على الأراضي الألمانية بتاريخ [25 شباط/ فبراير 1963 م]، الذي كان ديغول يلومه على اشتراكه في تمرد الجزائر بتاريخ [22 نيسان/ أبريل 1961 م].

هكذا كان الرجل الذي سيستقبل المهدي بن بركة يوم [29 تشرين الثاني 1965 م]. وهذا ما يلقي الضوء بخاصة على الحصانة التي كان يتباهى هذا الشخص بالاستفادة منها: شقي ذائع الصيت، استعمل للقيام بالأعمال الخسيسة للجمهورية.

وأخيراً، يسمح مكان طوني له بالتطرق لموقف فرنسا مع المهدي بن بركة عشية استقلال المغرب. فإذ كان عندئذ شرطياً فرنسياً بالدار البيضاء، كان يعمل خفية ل([اليد الحمراء/ Main Rouge]) وهي منظمة سرية مشؤومة يسيرها من باريس أعلى المسؤولين عن النظام الديغولي، بواسطة كاتبين من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الحاسوبية. وفي برنامجها التصفية الجسدية للموли الحركة الوطنية ولزعمائها. ومآثر رجالها، وهم جنود فرنسا التي تفاوض رسمياً، معروف. لكن المجهول ويكشف لنا عنه طوني اليوم، هو أن منسق اليد الحمراء، الكاتبين فييت (Fillette)، أنقذ على الأرجح حياة المهدي بن بركة في عام [1955 م]. فقد كانت المصلحة أرسلت من باريس فريقاً مؤلفاً من رجلين، جو آتياً وشقي كورسيكي، لتفجير فندق في تطوان كان قادة الحركة الوطنية مجتمعين فيه مع المهدي بن بركة. ترى من أين كان يتلقى أوامره؟. لقد قرر الكاتبين فييت إحباط المؤامرة، عندما طلب ببساطة من طوني أن يشي بالفرنسيين إلى الشرطة الإسبانية المكلفة بإدارة المدينة. وليس إلا بعد ذلك بوقت طويل، في عام [1968 م]، يفسر الكاتبين فييت لتوني خلفيات قراره: وهي حماية المهدي بن بركة للحاجة إليه في تهئية الاستقلال.

لكن أوراق اللعبة لم تعد هي نفسها مطلقاً عام [1965 م] إذ إن مسؤولين في مصالح الاستخبارات، وفي جهاز الشرطة، بل وفي الحرس المقرب من الجنرال ديغول، كانوا يعرفون أن المهدي بن بركة معرض للخطر. فهل يمكن إحراجهم

يومًا؟. إن رأي طوني هنا هو رأي متخصص: «ضمن اليد الحمراء، لم يكن الكابتن فييت يعرف على الأرض إلا رجلاً واحداً. وكل شيء تحته كان مفصلاً بجواجز: وكل واحد كان لديه ضابط يرأسه. فإذا كان المسؤولون الكبار على علم باختطاف بن بركة، يمكنك التأكد بأنهم في مأمن خلف عدد من الجواجز».

8 / 2 الطعم

يستذكر فيليب بيرنيه بألم. إذ كان يحلم بأن تذوب القضية في رمال الذاكرة، لكنها تبرز من دون انقطاع أمامه، بالسخونة نفسها، لأنها لم تسوّ قط. يلقي بنظرة ملأى بالاشمئزاز على أوراق الملف التي يحتفظ بها في حقيبة صغيرة مهترئة حتى الهيكل، لكنها مغلقة بإحكام. فإدائته وعقوبة السجن التي أمضاها، قوضت مستقبله المهني كصحفي، وأهمكت حياته. وبعد ملاحقة مصلحة الضرائب له، تخلى عن شقته للإقامة في شقة صديق، في محلة قرية من باريس. وهناك نعثر عليه.

«لا أحد وضعني في هذا العذاب سواي»: يقول قبل أن يُسلَّك حنجرته بيضع قطرات من الويسكي. فالعبء الذي يحمله ثقيل. والمحرضون على اختطاف المهدي بن بركة، جعلوه يقوم في الحد الأدنى بدور الطعم إذ اختير الهدف جيداً: لأن فيليب بيرنيه واحد من الفرنسيين النادرين الذين لم يهربوا من المغرب عند الاستقلال، بل وشغل حتى مركز مدير برامج في الإذاعة الوطنية. وكان له متسع

من الوقت بالخصوص حتى عام [1957 م]، لعقد صلات متميزة مع قادة الحركة الوطنية الرئيسين ومنهم المهدي بن بركة وعبد الرحمن اليوسفي، الذي صار رئيس الوزراء في بلاده. ولهذا لم يندهش عندما يقدم مغربي نفسه باسم (الشتوكي) يتصل به في باريس، خلال شهر أيار/ مايو عام [1965 م]. فيبرنيه يحرر تحت عنوان الاتحاد الإفريقي للصحافة نشرة أخبار مخصصة للأنباء الإفريقية. ويتصادف بخاصة أن ينشر نصوصاً للمهدي بن بركة. توجد مكاتبها في شارع أثنان، في الدائرة التاسعة، فيحدد موعداً لزيارته ليس بعيداً من هناك، في مقهى لا بيه، بساحة الأوبرا.

ولم يختلف وصفه لالشتوكي قط. فيذكر حتى اليوم أيضاً، قامة ممشوقة، ورجلاً بطول [1,80 متر]، أنيقاً بالأحرى، يتكلم الفرنسية جيداً. يتذكر: «كان قال لي بالهاتف إنه جاء من الرباط بمعلومات جد هامة. وذكر أمامي عدة مرات القصر الملكي والسلطة وهو يشرح لي بأنه يسعى للاتصال مع بن بركة ليقترح عليه العودة إلى المغرب. قلت له إن بإمكانني نقل رسالة، لكن وقتي محدود، نظراً للصحيفة التي علي عملها».

في هذه النقطة من الحكاية، يروي فيبرنيه أن المغربي اقترح عليه معونة مالية لصحفه. ويذكر مبلغاً محدداً: [20] مليوناً من الفرنكات ([200000] فرنك حالي)، والمبلغ هام. يقول فيبرنيه إنه لم يغلق الباب. «قلت له بأنني سأعرض فكرته على بن بركة».

هناك جزئية حاسمة: فالشتوكي الغامض وهو يتركه، تدبر أمره ليذكر اسمين للتأثير في الصحفي على الأرجح إذ قال هذا تقريباً: «سأتركك، فعلي لقاء أوفقيرو وروجيه فريه في فندق كريون». ويعلم فيبرنيه من هو أوفقيرو بالطبع، كما يعلم اسم وزير الداخلية الفرنسي. ويعلم أخيراً بأن في تصرف ملك المغرب دوماً عدة غرف في فندق كريون، الواقع في ساحة الكونكوردي.

مشهد جائر، لكنه أجمل بكثير مما يمكن تصديقه. فهناك جزئية مستغربة: إذ كان على فيبرنيه كرد فعل مهني، سؤال محدثه عن هويته أو وظيفته بالضبط،

لكنه لم يفعل. ومع ذلك نظر إلى المهمة بجدية، ذلك أنه لم ينتظر ثمان وأربعين ساعة للاتصال بصديقه المهدي بن بركة في جنيف. وفي التقرير الشفاهي الذي يقول إنه قدمه له عن لقائه الباريسي، ذكر اسم الشتوكي. «لم يكن هذا الاسم يثير شيئاً في أذن بن بركة، يقول بيرنيه، فيما عدا قبيلة الشتوكا المغربية، المقيمة على الساحل، بين الدار البيضاء والساويرة. وكانت الحيرة بادية على المهدي من الرسالة، فطلب مني متابعة الخيط وإعلامه. قال لي «سأشير إليك لدى عودتي». وقد قررت مشاطرة السر مع معارضين آخرين، صديقين لبن بركة هما: عبد الرحمن اليوسفي والمهدي العلوي. إذ رأيتهما في شرفة مقهى الدوماغو، في بولفار سان جرمان بباريس. وقلت لهما إن المدعو الشتوكي اقترح علي معونة مالية هامة لصحيفتي، وأنه يسعى لرؤية بن بركة.

«عندما التقينا من جديد، تطرق المهدي للموضوع بسرعة، يتابع فيليب بيرنيه. فلم يكن يؤمن بمصالحة مع الملك، وتكلمنا بخاصة عن الاجتماع القادم لمؤتمر القارات الثلاث بهافانا، وكان يريد التدليل على أهميته. وهنا خطر لي أن أقترح عليه إخراج فيلم عن قادة العالم الثالث، الغاني كوامي نكروما، والغيني أحمد سيكوتوري، والمالي موديبو كيتا، الذين نعرفهم جميعاً. فأعجبه المشروع، مع أنه لا يشكل أولوية له. وقلت له إنني سأتعهد بالبحث عن التمويل وعن محرر جيد.

سيستخدم هذا الفيلم في نصب الفخ الباريسي المميت. فكيف سيتم ظهور الأطراف الرئيسيين؟. يتجه فيليب بيرنيه بداية نحو أحد أصدقائه، المخرج ميشل مِتراني، الذي يعتذر لكنه يقترح اسم جورج فرانجو. وتؤدي مقاهي سان جرمان ديه بريه دور مفترق الطرق، فهنا يعرض بيرنيه، الذي يسكن شارع ساك مشروعاته. وهناك يأتي جورج فيغون وهو أحد أعمدة الحي إلى لقائه، عندما يقدمه له ميشل مِتراني. الذي يريد عمل فيلم حول هذه الشخصية الرومانسية، «صاحب السوابق بوجه موثق العقود» كما يقول عنه.

وفي بار بتي بافيه، يتباهى فيغون بعلاقاته مع منتج محترم هو، سينو ديل دوكا. وفي الغد، يعود إلى المقهى مع الكاتبة مرغريت دورا، وكأنما ليعزز صداقته،

مؤكدًا أنها تطوعت لكتابة حوار الفيلم. وكان يبدو راغبًا في تذليل كل ما يمكن أن يشكل عقبة أمام إخراج الفيلم. وفي زمن قياسي.

ويتم سفران، الأول إلى القاهرة، والثاني إلى جنيف، بخصصان تبعًا للمشاركين لإخراج الفيلم إلى حيز الوجود، هذا الفيلم الذي وجدوا له اسمًا: (باستا) تكرمًا للغة البلد الذي سيستقبل مؤتمر القارات الثلاث، كوبا، حيث سيحتفل الثوريون في كانون الثاني/يناير [1966 م]، بسنتهم السادسة في السلطة.

ثم السفر إلى القاهرة في شهر آب/أغسطس عام [1965 م]. ويهتم جورج فيغون بكل شيء: بالبطاقات، لكن أيضًا بجواز سفر بيرنيه، الذي اكتشف قبل يومين من السفر انتهاء صلاحية جواز سفره. «كان بإمكانني بصفتي صحفيًا، يقول، أن أجدد جواز سفري من دون مساعدته. لكن فيغون كان يعرف موظفًا في المحافظة، عرفت فيما بعد أنه الضابط روجيه فواتو». ويهتم أنطوان لوبيز بالشكليات في أورلي. «كنت أعلم أنه موظف في إير فرانس، وأعلم سمعته الرديئة، لكنني لم أكن التقية قط» يؤكد بيرنيه. ويشهد الصحافي بأنه لم يكن هناك أي مغربي على طائرة الخطوط الجوية اليابانية، قاصدًا من هذا إنكار وجود الشوكي الغامض على متن الطائرة.

يسبقون في القاهرة ثلاثة أيام. «وقد أفدت من هذه الإقامة في التوسط بين الجزائريين والمغاربة»، يكشف بيرنيه. التقيت أولًا بن بركة في مقر المؤتمر الأفرو آسيوي، من دون فيغون، لأن هذه الأشياء لا تعنيه. وقد ذكرت أمامه لائحة الأسئلة الموجهة إليه التي نقلها لي فيغون الذي حصل عليها، كما يقول، من المحامي بيير لومارشان. فقال لي بن بركة بأن أدع الأمر. ومن ثم التقينا ثلاثنا، خمس دقائق لا أكثر، في بار فندق الهيلتون. ولم يطلب فيغون شيئًا، بل أكد فقط أنه رتب موضوع تمويل الفيلم. لم يدخل بن بركة في التفاصيل. فهو الذي كان يدير موازنة بما يقارب [60] مليون دولار، كأمين عام للمؤتمر الأفروآسيوي، لم تكن لديه رغبة في الانشغال بتمويل الفيلم. وما كان يريد به بخاصة، مثلي أنا أيضًا، هو معرفة خلفية جورج فيغون الفكرية. لأننا ما كنا نتخيل أنه معنا فقط لأجل الفيلم».

قيل إن هذا السفر كان فرصة لمحاولة اعتداء على بن بركة. وكل ما يمكن لبرينييه أن يشهد به هو أن فيغون كان يحمل في الذهاب حقيبة دبلوماسية، لم تكن معه عند سفر العودة. وكتفسير لذلك، قال فيغون إن الحقيبة كانت «سقطت في النيل».

وتم الموعد التالي بعد شهر في سويسرا. وتكفل فيغون بالسفر من جديد، من دون أن تبعث أريحته الاضطراب في نفس برينييه. وحدث اللقاء في حانة فندق بريزيدان بجنيف. ويخرج فيغون في إحدى اللحظات شيكاً يقدمه للزعيم المغربي. «صادر من المنتج ديل دوكا، كان الشيك بمبلغ [100000] فرنك، كما يذكر برينييه. فقال المهدي: «أودع هذا المبلغ للأيتام في المغرب»، وهو يقدم رقم حساب. ومن ثم أخرج فيغون مسودة العقد التي كان حررها بنفسه، بخط يده. واتفقنا على اجتماع في باريس، شهر تشرين الأول/ أكتوبر».

ألم يكن الفيلم سوى ذريعة يقصد منه استقدام بن بركة إلى باريس؟ «كنت حررت ملخصاً للفيلم من ثلاث صفحات، يؤكد فيليب برينييه. كان على كل رؤساء الدول الصديقة أن يظهروا فيه، إضافة إلى تشي غيفارا وكاسترو نفسه، من خلال لوحة كبيرة تمثل التحرر من الاستعمار. كان المفروض أن يدوم الفيلم ساعة ونصف. وبقي تحديد موازنة مضبوطة».

وفي اليوم الموعد، حجز برينييه طاولة لأربعة أشخاص في مقهى لب، في بولفار سان جرمان. إذ كان معتاداً على تناول طعامه هناك، وكان تناول الغداء فيه مع بن بركة مرة. وبحسب الخطة الموضوعة، كان على بن بركة أن يلتقي لسلمرة الأولى فرانجو، المخرج المقترح. والبقية معروفة: فالمهدي الذي لم يكن معتاداً على التأخر، لا يأتي. والسبب معروف أيضاً.

بعد أكثر من ثلاثين عاماً على هذا الغداء المخفق، يتمسك برينييه بروايته: إذ كانت لديه النية حقاً في إخراج (باستا) مع هذا الحب للسهر فيغون، عمود منصات الشراب في سان جرمان مثله، وبخاصة بار البتي بافيه، وهو مشرب في شارع سابو، يديره أحد رفقاء التحرير. «كنت مؤمناً بهذا الفيلم، يقول برينييه، حتى وإن كنت أرى فيغون (يخبص) قليلاً». أما بالنسبة للباقي فيقر بأنه أخطأ

عن سذاجة، وبخاصة عند لقائه مع الشوكي، لكنه لم يشترك متعمداً في مؤامرة بالتأكيد. «كنت أظن أنه سيكون لدي الوقت للتطرق إلى شكوكي مع المهدي. لكنه كان يكرر بأنه فوق كل هذا. وكان يقول: «لا تقلق، سيستقبلني الجنرال ديغول» وكان هذا صحيحاً بالتأكيد».

إلا أن فيليب بيرنيه يحرص على التنويه بجزئية حاول عبثاً لفت انتباه القاضي زُلْغَر إليها، في بداية التحقيق. «عندما خرجت من مقهى لبّ، وإذا لم أر المهدي آتياً، لاحظت فريق تلفزة على سطيحة متحركة، بجانب الدرغستور، وكاميرته مصوبة باتجاه مقهى لبّ». فهل هناك من صور اختطاف المهدي بن بركة؟ إن القاضي عندئذ لم ير من المفيد التنقيب في سجلات الترخيص بالتصوير.

ولم يقلق فيليب بيرنيه حقاً إلا في الغد لاختفاء بن بركة، وهو ما لامه عليه العديد من الناس. وكان أول رد فعل ذهابه إلى عبد القادر، شقيق المهدي، ليقتراح عليه إبلاغ الشرطة. وفي الغد الأحد، ينتقل إلى محافظة الشرطة، حيث يلتقي المفوض المناوب في الفرقة الجنائية. ويسلمه اسمي الشخصين القادرين على إفادة الشرطة حول مصير بن بركة: فرانجو وفيغون. وهاتان المبادرتان تكفيان، في رأيه، لتبرئته.

أما عما حصل في فيلا فُنتْناي لُفِيكُمْت، فلديه فكرته، لكنها حدس وليست معلومة محققة: إذ يكونون عذبوا بن بركة للحصول على معلومات حول أموال مؤتمر القارات الثلاث في جنيف، وبخاصة أرقام الحسابات في البنك. فهكذا يفسر سفر أوفقيр الخاطف إلى سويسرا غداة الاختطاف. مع أن وزير الداخلية المغربي وزوجه ذهبا، من الوجهة الرسمية، لزيارة أولادهما. ويكون أوفقيр، عمل اللازم عرضاً لقطع التمويل عن المحاربين ضد الإمبريالية. وهي فرضية غير قابلة للتحقق منها حتى الآن، بسبب السرية البنكية.

9 / 2 رسالتان من المهدي بن بركة

للتاريخ الرسمي رؤية أخرى مخالفة لكل ما سبق إذ كان المهدي بن بركة وقد استمالته مقترحات الملك الحسن الثاني، يستعد في خريف عام [1965 م] للعودة إلى بلاده. لكن رسالتين مجهولتين أرسلهما إلى زوجته غيثة، التي كانت موجودة في القاهرة عندئذ، تلقيان ضوءاً معاكساً تماماً.

الأولى أرسلت من جنيف، مؤرخة في [3 أيار/ مايو 1965 م]. بعد الملاحظات الحميمية الموجهة إلى زوجته، التي نخذفها حياء، يدخل الزوج في صلب الموضوع الذي يشغل حينئذ كل الأسرة. مختارات:

أما الحالة في المغرب بعد تغيرت رأساً على عقب بعد حوادث الدار البيضاء شهر مارس التي جعلت الحسن يخاف على نفسه وعرشه. ولذلك هو بادر بما يسميه العفو وفتح المفاوضة مع الإخوان لتأليف حكومة جديدة. غير أنه يود لو استطاع، أن يدخلنا في لعبة سياسية تحت شعار (الوحدة الوطنية)، نكون فيها سجناء لمجموعة من

الانتهازيين والخنوة، ويكون دورنا [...] وتضليل الشعب الذي لن يقبل مثل هذه الألوبة.

وقد بعث لي الحسن مبعوثاً خاصاً هو ابن عمه وسفيره بباريس، مولاي علي، ليطلب رأيي في الحل، وألح عليه في العودة إلى الرباط عاجلاً. فشرحت له نفس الرأي الذي عرضه الإخوان عليه من أن الحل هو أن يسلم لنا الحكومة دون أية وحدة مزيفة وأن نتفق على "عقدة" contract لمدة معينة (سنتين مثلاً).

والحقيقة إن موقف الحسن النهائي غير واضح وما يزال بعض المعتقلين المحكومين وغير المحكومين في السجن من المقاومين الذين كانوا اعتقلوا قبل (1963 م) ثم إن الجيش ومن وراءه من المصالح الاستعمارية لا يمكنهم أن يسلموا الحكم بهذه السهولة [...] [1].

والرسالة التي تنتهي ببعض كلمات شخصية، موقعة: المهدي. كاتبها منتظمة، والمقصود واضح: فالمهدي بن بركة لا يصدق "العفو" الذي يقترحه الملك. ويطلق حكماً سلبياً على التناوب السياسي المزيف الذي يسعى الحسن الثاني إلى جر المعارضة إليه، عندما اهتز إثر المظاهرات العنيفة التي قمعت بالدم في آذار/ مارس عام [1965 م]. ويلاحظ عرضاً أن (رفاقه) الباقين في الداخل يفكرون مثله، وهي علامة على أنه غير منفصل تماماً، كما يدعي البعض وهم يتحدثون عن انحراف راديكالي للزعيم المنفي. ويشير أخيراً، فيما وراء الملك، إلى عدويه: الجيش و«المصالح الاستعمارية».

كتبت الرسالة الثانية بالعربية أيضاً، وأرسلت إلى مصر مؤرخة في [21 أيلول/ سبتمبر 1965 م]، أي قبل الاختطاف بما يربو عن الشهر. يكتب المهدي بن بركة: «التقيت شقيقي عبد القادر، الذي نقل إلي أخبار العائلة. وهم جميعاً متشوقون لرؤيتكم من جديد، لكنهم يرون أن العودة في هذه الآونة ليست مناسبة. لاسيما أن عبد القادر عاش شخصياً واقع الوضع في الداخل. إذ بعد خمسة أيام من دخوله، أوقفته الشرطة، وبقي مسحوراً أربع ليال قبل أن يوجه له الاتهام «بشتم الشرطة». وأطلق سراحه بعد ذلك «مؤقتاً» ووضع ملفه جانباً.

من الراجح أنه كان محظوظاً، لأن توقيفه كان يمكن أن يتحول إلى (اختطاف) تملوه إقامة خاصة في بيت للتعذيب.

وقد تم إطلاق سراحه بفضل تدخل صديقه مولاي علي في باريس.

ويظهر أن أوفقيّر احتج لعدم استطاعته إبقاءه في السجن.

سأتي لرؤيتكم بالتأكيد بعد جاكارتا. أي: خلال الأيام العشرة الأخيرة من تشرين الأول/ أكتوبر.^[2]

بريد ينذر بخطر داهم، يعبر فيه الكاتب عن كل المخاوف التي توحى له بها الشرطة المغربية وبخاصة رئيسها الجنرال أوفقيّر. فعبد القادر، كما قلنا آنفاً، كان عاد بالفعل إلى المغرب لتقويم إمكان عودة كل العائلة إلى الوطن؛ فأوشك أن «يُخطَف» ويُعَذَّب، وهي ممارسات يرى بن بركة أنها عملة دارجة تحت حكم صديقه الحسن الثاني، وهو الذي أسهم بقوة في إحلاسه على عرشه.

10 / 2 [الjasوس

«كان مُعلمنا»، الجنرال بول جاكبيه رجلاً طيباً، لكنه كان أفضل كطيار مقاتلة منه رئيس للاستخبارات الفرنسية». إن دخول جان بيير لنوار في الموضوع فعال بقدر ما هو عنيف. فهو على صورة هذا الرجل المستقيم الخارج من صفوف المقاومة للانضمام إلى صفوف الجاسوسية الفرنسية، بعد الحرب العالمية الثانية. رجل على فمه ابتسامة تقول إنه مع تجربة كتجربته لا شيء يخفى عليه. «كانوا يقولون إنه كان على شقيق الجنرال جاكبيه ترؤس مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، يتابع حديثه، لكنه كان فيه عيب: إذ كان يفأئ». وعندما طرأت قضية بن بركة فقد جاكبيه أعصابه تماماً».

تسرى كيف كانت حالة المصلحة في منعطف الستينيات؟. «كان جاك فوكار قد دس أنصاره في «حوض السباحة» (مصلحة الاستخبارات)، يروي جان بيير لسنوار. فقد كان أرسل إلينا رزمة من الرجال المرتبطين بمصلحة حفظ النظام

(العملاء السريين الديغوليين). رجال مثل رُمْن مونييه، الشهير برُمْن اليدان الكبيرتان، وكانت صحيفة سوابقه بضخامة دليل الهاتف. في مصلحة حيث تفحص شجرة عائلة خادمتك لمعرفة ما إذا كان هناك ما يشك فيه، هذا غريب».

عندما ينظر جان بيير لنوار إلى قضية بن بركة بمنظار الجاسوس يرى فيها لأول وهلة «حادثاً قيد المعالجة». «ما من ضابط شرطة لم يعرف هذا، يقول، فهناك مخبر يهينى لاعتداء ويقرر أن يأخذ ما يشبه وثيقة تأمين. يقول: «يُحضّر لشيء، سأبقى في الملاحظة» فلا يقول ما يكفي لإعطائك الرغبة في التدخل، بل ما يكفي لكي يستطيع القول في حالة التورط: «لقد قدمت تقريرى» حتى أنه يستطيع الإعلان عن أنه يعمل بأمر، ليورط ضابطه المعالج، وهذا ما فعله أنطوان لوبيز. بالضبط وفي [95%] من الحالات نتوقع حصول الفخ. لكن فينيل هذه المرة لم ير شيئاً. وكان جاكبيه عاجزاً عن فهم أن رجلاً مثل فينيل يمكن أن يحصل له حادث في المعالجة».

إن لنوار شاهد متميز إذ عاش القضية كلها إلى جانب فينيل، الذي كان يدير معه المصلحة [7] الشهيرة، المكلفة بالعمليات الخاصة، وبخاصة الحصول على الوثائق السرية. كان يعرف لوبيز وله فيه رأي حازم «لوبيز إنسان غبي»، متهور ويتصرف بحسب الغريزة من دون تخطيط ويختلق الحكايات. لكنه خبيث مراوغ مثل الثعلب، وملتو. يحب المؤامرات. وقد أضحى مساعداً هاماً للمصلحة في أورلي وبخاصة للمصلحة [7]، بعدما اختاره فينيل قبل عشر سنوات. وعندما أرادت فرقة الآداب اختياره، نحو عام [1963 م]، سألت جاكبيه. لكن فينيل لم يكن موافقاً، وتنازع مع المعلم. فقد كان معارضاً لمعالجة مزدوجة، وكان على حق. إذ القاعدة تقول إنه لا يمكن اقتسام عميل. وإلا يخشى من عدم بقاء السيطرة على المعلومة ولا على استعمالها. وهذا أمر سيئ. لكن جاكبيه لم يفهم الاعتراض».

لهذه التفاصيل التقنية أهمية كبيرة في مسار القضية. فوجود أنطوان لوبيز في منتصف الطريق بين عدة أوصياء، يكتسب استقلالاً ذاتياً خطيراً. لكن ما من أحد يستطيع الاستغناء عنه، لا مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية

التي تحتاج إليه لتفتيش الحقائق في أورلي، ولا فرقة الآداب التي تعرف مهارته في التسرب إلى شبكات المهرين. «عندما يقوم لوبيز بالتحضيرات، يضلل فينيل، ولكنه يضلل سوشون أيضاً، والمرؤوس يصبح رئيساً. إذ يشرح لسوشون أن الموعد مع بن بركة تغطيه مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، فيسارع سوشون لتصديقه. ويطلب فقط تأكيداً من رؤسائه. فيؤمن لوبيز له مكالمة بالهاتف الداخلي للأمن. ويتظاهر المتكلم بأنه أوبر، مدير مكتب روجيه فريه، مع أن صوته مخالف لصوت أوبر: إذ كان لأوبر الصوت الأحش الذي يكون لمن خضع لعملية سرطان في الخنجر، والرجل الذي يهاتف سوشون صوته عال». فتقوم مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية عندئذ بتحقيق حول هذه المكالمة. ويظن لنوار أن المكالمة قام بها شخص يدعى أوبر، وهو مفتش شرطة من الأقدام السوداء، كان يعمل في بورجيه آنذ، وهو من قدماء العمرين في المغرب، وصديق للوبيز. وهناك جزئية هامة: فقد كان بإمكانه الاتصال بسوشون عن طريق خط داخلي. لكن لوبيز، يكذب هذه المعلومة، والسبب مفهوم.

«في هذه القضية سذاجة بقدر ما فيها من انتهازية، يلاحظ لنوار، فمع أن سوشون شرطي قديم، إلا أنه يبرهن على سذاجة خارجة عن المؤلف. فمن المستحيل مثلاً على شرطي من فرقة الآداب أن يجهل سيرة رجل مثل بوشيزيش، يُقتاد بن بركة إلى منزله. وهو يعرف أن في جيب بوشيزيش بطاقة مثلثة الألوان من مصلحة حفظ النظام. والشيء ذاته لفينيل، فهو رفيق طريق قديم، إلا أن خطيئته هنا هي الغرور إذ كان مقتنعاً بأن مخبره كان تحت قدميه. لكن لوبيز يعد لهما عملية من الضخامة حيث يتلعاها من دون احتراس تقريباً. ويتوصل هذا القميء إلى التلاعب بمحترفين أكثر قوة منه بكثير. فيقول لفينيل: «يريد أوفير الستحدث مع بن بركة، وقد كلف أناساً للتعرف على مكانه لتحديد موعد». وينقل إليه معلومات لثلاث مرات. ويحرر فينيل ثلاث مذكرات يرسلها إلى قسم الشرق الأوسط. لكن المذكرات من الغموض حيث لا يوزعها قسم الاستغلال حتى، ويقيها في الانتظار بين عشرات من الأوراق الأخرى. وبما أن لوبيز لم

يخطئ قط مع فينيل، فإن لهذا ثقة به. إن هناك خللاً في المصلحة التي تجهل أن لوبيز شريك في محل عمومي باريس مع فريق بوشيزيش».

عندما تتفجر القضية في وضوح النهار، تنطوي المصلحة على نفسها. والجنرال جاكبيه الذي كان يريد أن يقف على جلية الأمر، يعهد بمهمة تفتيش داخلي للمدعو بيستوس (Bistos)، نائب المدير المكلف بالأمن في الدائرة. والحال أن بيستوس لا يطبق رؤية فينيل، وهو ما سيكون له أثر حاسم في الأحداث التالية: «أثار بيستوس جاكبيه ضد فينيل، يروي لنوار. ولبس فينيل قبعة أكبر منه بكثير، لأنني أستطيع أن أوكد لكم إنه حتى هذا اليوم، لم يفهم ما كان حصل معه. إذ كان من مصلحة الجميع اعتباره مذنباً. أولاً لأنه أقرب لأن يكون اشتراكياً، ثم لأن هذا كان يسمح بتغطية هرب الأندال المتورطين في الاختطاف».

يرى لنوار، أن جاكبيه كان يتخيل أنه سينقذ المصلحة بالتضحية بفينيل. ودليله على ذلك قصة غريبة، مركزها بواتيل (Boitel)، الرجل الذي كان لوبيز يقول إنه نقل له معلومة لفينيل، يكون بن بركة بناء عليها في فُتْنَايَ لُفِيكُمَت. «عندما عرفنا أن لوبيز كان يؤكد أنه أرسل رسالته، ذهبنا لرؤية بواتيل أنا والسكرتير الإداري للمصلحة وفينيل. فقال لنا إنه كان متأكداً من أن بدرو (أحد أسماء لوبيز المستعارة) لم يهاثفه. وألحينا عليه فلم يترشح عن أقواله. وبعد شهر، علمنا بأنه طلب رؤية القاضي زُلْغَر ثانية لتعديل أقواله. فقد تذكر فجأة أنه تلقى رسالة من لوبيز، وأنه دوها على ورقة، وضعها على مكتب فينيل. إذ لا بد أن يكون بواتيل المستقيم التزيه، المقاوم القدم، قد عانى من ضغط مصلحة أمن مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية للقيام بشهادة زور. وعندما قبل بيير ميسمر، وزير الجيوش، أن أذهب للشهادة بدوري أمام القاضي، وضع شرطاً هو أن لا أتكلم عن بواتيل». ويحتفظ الجاسوس السابق، المتقاعد الآن، بذكرى سيئة عن القاضي. فيدعي أن القاضي لم يكن يفهم شيئاً، أو لم يكن يريد أن يفهم شيئاً، وأنه أصم أذنيه عندما حاول أن يشرح له حيلة نصف السر، وهي حيلة المخبر الذي يتكلم على مضض، فقط لتغطية نفسه.

«لقد استغرق فينيل وقتاً طويلاً للاعتراف بأن لوبيز كان يتلاعب به، يتابع لنوار، فهمه استثناء مصلحته من أي تورط في القضية. وعندما صادفه جان كاي بعد ثلاثة أيام من اختطاف بن بركة في دون كاميليو، أصر على أن لوبيز لا يمكن أن يكون في العملية. «ما كان يفعل، متكرراً، في بولفار سان جرمان؟» سأل كاي. وهنأ، تراجع فينيل وقرر استدعاء لوبيز للتفاهم معه. ولم يكن يعرف لومارشان أكثر مما يعرف فيغون، كما سيُكتشف من ملاحظاته. وقد اعترف بعد وقت طويل أنه خدع. ولكن أي ضابط استخبارات لم يخدع مرة واحدة في حياته؟».

جان بيير لنوار مدهش لنفاذ بصيرته، عندما يتطرق لمسألة مسؤولية الحكومة الفرنسية. «إن قضية بن بركة، يقول، مخلوقات للديغولية أفلتت من خالقها. وعندما انتبه أعضاء الحكومة بأن أنصارهم متورطون في الاختطاف، اتخذوا القرار بمساعدة المذنبين على الاختفاء. فهؤلاء الأشقياء كانوا ينتمون للنظام، وسُهل لهم الهرب».

وهكذا أشار إلى الدرجة الدنيا للمسؤولية الفرنسية: فإذا لم يكن أي عضو في الحكومة متورطاً في تهمة الجريمة، إلا أن الحكومة تغطي فرار المجرمين. فقد خدم بعضهم في أثناء العمليات السرية ضد الوطنيين المغاربة، وضحي الآخرون بعرقهم لمجاهمة نوايا منظمة الجيش السري. وهذا كاف للمساعدة في إخفاء الأدلة: إذ يُخرج المشاركون الرئيسون من البلاد، حتى قبل بداية التحقيق. . . لتجنب رؤيتهم وهم يعلنون على رؤوس الأشهاد أنهم كانوا، في قضية بن بركة، كما في سابقتها، في مهمة من أجل النظام.

فيما وراء هذا الجانب الجوهري، يقدم لنوار بعض المعلومات غير المعروفة. فغداة الاختطاف كان أحد أصدقائه المدعو رُمْن، من مقاتلي فرنسا الحرة القدماء، والقريب من روجيه فريه، في بار مونتانا بالمصادفة، في سان جرمان ديه بريه. وكان فيغون واقفاً بالقرب منه «سعيداً مثل ملك، وتُمل تماماً» يذكر من دون توقف اسم بن بركة؛ فتارة يدعو (المهرج)، وتارة (المستحم الضخم)، ويكرر للجميع بأنه «يقبض من الطازج» (المال). فسارع رُمْن إلى ساحة بوفو.

وبما أن الوزير غائب، بسبب عطلة نهاية الأسبوع، ترك رسالة مع السكرتيرة. «لأي سبب؟ سألته، لقد خطف بن بركة. من هو؟ استفهمت السكرتيرة. زعيم المعارضة المغربية. حسناً فعلوا به»: قالت، قبل أن تنتقل إلى أمر آخر.

لما علم روجيه فريه بزيارة صديقه، أبلغ مكتب الإليزيه، الذي كان على علم باختفاء بن بركة. «رمنُ جاء، يبدو عليه أنه يعرف أشياء». وهكذا أخطر الوزير بوجوب العثور على رمن في أي مكان بباريس. وعندما تجده الاستخبارات العامة، يُقتاد المقاوم القديم أمام ديغول. «لم يكن الجنرال عندئذ يعلم أي شيء عن الاختطاف، يقول لنوار، وبعدما استمع إلى رمن قال له: «احتفظ بهذا لنفسك، فنحن مهتمون به» وأزداد الضيق أيضاً عندما فهموا أن بعض رجال جو آتياً «كانوا في العملية». هذا الرجل الذي يقول عنه أصدقائه إنه لا يقسم إلا بفرنسا وبالقديسة تيريز، كان أخرج رسمياً من السجن للاشتراك في عمليات سرية. وحتى جاك فوكار، رجل الشبكات السرية لدى الجنرال ديغول، كانت لديه مصلحة بالألا يحدث شيء خطير لهذا الشقي. مثلما كانت مصلحة روجيه فريه، حامي لومارشان، رئيس الكفاح ضد منظمة الجيش السري أو جان كاي رجل موريس بابون الموثوق في الاستخبارات العامة، الذي كان يعلم أن بوشيزيش منتظم في مصلحة حفظ النظام.

هل سيُعرف يوماً ما حل هذه العقدة؟ «لن تعرفكم وثائق مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية بالشيء الكثير، يؤكد لنوار. حيث سنجد مذكرات فينيل الثلاث في قسم الشرق الأوسط، وإفادات أعضاء المصلحة [7] لمصلحة الأمن الداخلي، بعد القضية. وهناك تقرير حول بولان (Poulin)، مسؤول المصلحة في أورلي، وصلة الوصل بين لوبيز والمصلحة [7]. والتصريحات التي تدمغ فينيل من قبل الرجل الذي كان يهتم بشؤون العالم العربي. إذ يروي كيف أن فينيل دخل عليه مكتبه يوماً ليدعوه إلى كتابة مذكرة عن محاولة اقتراب من بن بركة، قبل أن يخنفي ويعود بعد دقائق قائلاً: «أوقف كل شيء»، فهم يريدون في الواقع قتله». لكن ما يجب معرفته هو أن هذا الرجل مرسل شوسيه كان صديق بيستوس، الذي كان دربه لبعض الوقت في مكتب جاك

سوستل المدافع عن الجزائر الفرنسية، في وزارة فرنسا ما وراء البحار. وسيعثر على هذه التفصيلات في الأرشيفات، لكن لن يعثر بالتأكيد على الموضوع الذي أخفيت فيه جثة بن بركة. جو آتيا لا يعرف شيئاً، ولا جان كاي. وكل ما عملوه في المصلحة هو أنهم سجلوا وصول طائرة خاصة من المغرب بعد خمسة أيام من اختفاء بن بركة، كي تحمل قطعة أثاث ضخمة، ولا شيء آخر».

ومذكرة مكثفة لاذعة من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية: «أسدى بوشيزيش إلى أوفقير خدمة لا تقدر بثمن، أفادته في مهنته كصاحب محل عمومي في المغرب لأنه كان يتطلع مع فيغون والأشقياء الآخرين إلى مكافأة المائتي مليون فرنك التي ذكرت في بار المونتانا، إذ لم يكادوا يعرفون من هو بن بركة. لكن قيل لهم إن مجوزته كتر، كانوا يحملون باختطافه منه».

وفي أثناء ذلك، دفعت مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية التي رفضت الإقرار بأخطائها الثمن غالباً. فالمصلحة [7] التي كانت تعد عندئذ أكبر مزود بالمعلومات في الدائرة، تطايرت. وفقدت الدائرة لوقت طويل كثيراً من احترامها. ووضعت على الأخص اعتباراً من عام [1967 م] تحت وصاية وزارة الجيوش، لحماية قصر ماتينيون. (مقر رئيس الوزراء).

الاعتراف الأخير: لنوار كان أيضاً عرف بن بركة في الرباط، قبل ثمانية أعوام، بينما كان يتعقب آثار مهربي الأسلحة المخصصة للجزائر، لحساب مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية. «كنت مع تاجر أسلحة من جنيف، كان عهد له المهدي بن بركة بكتابة النظام الأساس للبنك المركزي المغربي المستقبلي. وقد طلب من بن بركة الهجيء إلى الشقة التي يشغلها في فندق (حسن) وكان عندئذ رئيساً للمجلس الاستشاري. أذكر أننا تكلمنا عن فدل كاسترو. ولو كنت رويت هذا أمام محكمة الجنايات، لما كانوا صدقوني بالطبع أبداً!».

11 / 2 [رئيس الأمن، موريس غريمو]

موريس غريمو المولود في [11 تشرين الثاني 1913 م]. منطقة لرديش، عرف المغرب منذ بداية مساره المهني: فبين [1938 و 1942 م]، عمل ملحَقاً في المكتب الدبلوماسي للمقيم العام، ثم مكلفاً بمهمة لدى الأمين العام للحماية الفرنسية. وبعد شغله لمناصب محافظ منطقة اللاند (Landes) ثم سافوا (Savoie) ثم اللوار (La Loire)، يصبح مديراً عاماً للأمن الوطني في كانون الأول/ ديسمبر [1962 م] وحتى [1966 م] حيث حل محل محافظ الشرطة موريس بابون. اليوم وقد تقاعد من عمله، يستقبلنا في حديقته السرية، وهي استديو صغير في الدائرة السادسة بباريس، حيث يمضي ساعات طويلة أمام شاشة حاسوبه، غارقاً في ذكرياته، بدقة متناهية.

كان الانفصال بين محافظة شرطة باريس والأمن الوطني شديد الصرامة، وكان موريس بابون شديد الحرص على أن لا نغد أنوفنا في شؤونه. وكان الوزير روجيه فريه رجلاً متكتماً يصر على الفصل بين

المصالح. فكان يستقبلنا كلاً على حدة: المحافظ صباحاً وأنا مساءً. وبما أن اختطاف بن بركة جرى على أرض محافظة الشرطة، فلم تلتزم مساهمة الأمن الوطني في البداية إلا في نقاط ثانوية نسبياً، كحصر ذهاب وإياب الدليمي وأوفقيز إلى أورلي ومنه، لأن شرطة المطارات كانت تابعة لنا.

هل كان جهاز الشرطة بطيئاً بصفة خاصة في التحرك؟ يرجع موريس غريمو الغموض البدئي إلى عطلة الأول من تشرين الثاني الممتدة. وما يزيد الأمر خطورة هو أن بن بركة لم يكن للشرطة شخصية رئيسة. ففيما عدا (إدارة المراقبة الإقليمية/ DST)، أي (مكافحة الجاسوسية)، والاستخبارات العامة لم يكن كثيرون يعرفونه حتى. «أكثر ما نعرفه، يقول موريس غريمو، هو أن هذا المعارض الصلب للملك، كان موضع محاولات سرية للتقارب من القصر الملكي». إنه قليل، ولكن لا بأس به.

هل تم التحقيق على نحو عادي؟ في الساعات والأيام التي تلت اختفاء الزعيم المغربي، لا تخرج القضية عن نطاق المحافظة. لكن، منذ يوم [2 تشرين الثاني 1965 م]، يعلم الأمن الوطني أن الجنرال أوفقيز وصل إلى باريس بعد أربعة وعشرين ساعة من الاختطاف. «فتبادرت إلى أذهاننا في الحال شكوك قوية» يسر لنا موريس غريمو. فالمسؤول المغربي ليس مجهولاً له، وقد خالطه منذ عشر سنوات في الرباط، ويتذكر جيداً سحنة الصقر هذه التي لحها في مكتب الضباط المرافقين للمقيم العام، وكان يحدث أن يتمازج معه في انتظار أن يُستقبل. وقد رآه يدخل إلى مكتبه في إدارة الأمن العام شهر كانون الثاني/ يناير [1963 م]. «فقد حرص على إعادة الاتصال، يقول موريس غريمو. وباسم تلك العلاقة القديمة، كان بإمكانه أن أحاطبه من دون رسميات. وهكذا هاتفته في [2 تشرين الثاني في السفارة. فأجابوني بأنه كان ذهب العشية إلى جنيف «في رحلة خاصة». وقد هاتفته ثانية بعد الظهر وقد عرفت بعودته. فأبدى لي دهشته من هذه القضية، واقتناعه بعدم وجود اختطاف. وبما أنني لم تكن لدي معلومات حول التحقيق، وقفنا عند هذا الحد. وعندما قدمت تقريراً عن هذه الحادثة لزوجيه فريه، قال لي إن بابون كان مقتنعاً بتورط أوفقيز في اختطاف بن بركة».

في اليوم التالي الموافق [3] تشرين الثاني، تجد ساحة بوفو نفسها في حيرة شديدة: فمن خلال «مصادفة غريبة» كما ينوه موريس غريمو، ينهي الحكام المغاربة سلسلة زيارات للإدارات والمؤسسات الفرنسية في إطار برنامج للتكوين. وقررت عدة حفلات استقبال في ختام اللقاءات، ومن بينها حفل دعا وزير الداخلية إليه المغاربة بعد الظهر. «لم يكن أوفقير منتظرًا في البرنامج بالطبع، يقول لنا غريمو. وعندما جاء جاك أوبر، مدير المكتب، يخبرنا بأن سفير المغرب وأوفقير كانا في الصالون، كلفنا روجيه فريه بالاعتذار عنه، لأنه دعي على وجه السرعة إلى اجتماع ما» وبأن نحل محله. وقد أخذني أوفقير جانبًا ليلغني برحلة الملك إلى فرنسا في [10] تشرين الثاني. فيجب على مصالحنا، كما قال لي، التشاور لتنظيم هذه الرحلة. ولم يتلفظ بكلمة عن بن بركة».

وتواصل الاحتفالات مساءً، لمأدبة العشاء التي يقيمها السفير. فيعند زير الداخلية من جديد، مكلفاً غريمو وأوبر بتمثيله. ويتذكر الرئيس السابق للأمن: وجدنا أوفقير مضطرباً وعصبياً، وكان يخفي في كل لحظة لمحات خفية بالهاتف، ولا يبدو عليه الاهتمام بالرحلة الدراسية لحكامه، وعندما حشرته في إحدى اللحظات النادرة التي كان يمضيها معنا، لم أحصل منه إلا على وابل من الشتائم بحق المختفي: 'هذا البن بركة شيطان، يخطط لمشروعات مشؤومة ويخالط أوساطا خطيرة. وإذا ما اختفى، فهنيئاً لنا جميعاً'.

عندما يعود موريس غريمو إلى الوزارة نحو الساعة [23⁰⁰], ينقل هذه العبارات إلى الوزير بالهاتف. «هناك جديد، للأسف، سأكلمك عنه غداً»، يرد روجيه فريه. وفي الغد يعلمه روجيه فريه أن المغاربة استعملوا من أجل «فخهم» «صحافياً فاسداً» و«موظفاً مرتشياً في إير فرانس»، وأشقياء، وشرطيين من المحافظة.

«كان رد فعلي فوراً: الطريق الوحيدة لتبديد الشكوك التي ستصيب الحكومة في هذه القضية العقنة، هي قول كل شيء في الحال، والإعلان عن عقوبات. وقد أبدى روجيه فريه الرأي ذاته. لكن الصمت الرسمي، لدهشتي، لم تقطعه يوم [13] تشرين الثاني إلا الصحافة التي لم تغفل الإشارة إلى الإرادة في

إخفاء خيانة الشرطة». وبعد ذلك بوقت طويل سيحصل موريس غريمو على تفسير من فم روجيه فريه: كان رئيس الوزراء، موريس كوف دو مورفيل، يخشى أن الملك الذي طُلب منه التعاون في التحقيق، وقد اتخذ من هذا ذريعة، يرد على سفير فرنسا في المغرب، جيّله:

أنت ترى جيداً أن هذا الاختطاف هو قضية فرنسية-فرنسية. ولا دخل لنا فيه!

ويكشف الأمن الوطني في بداية شهر تشرين الثاني عام [1965 م]، من عمليات بحث هامشية. فيقوم رجاله بالبحث عن الجثة في مواضع مشتبه بها، حوالي فُنتنای لُفيكُمَت، لكن الأرض مستنقعية وتنقصهم المؤشرات. فهل دفنت الجثة حقاً؟ «ظن المحققون سريعاً بأن المسكين بن بركة أمكن نقله، ميتاً أو محمداً، على إحدى الطائرات المغربية التي لاحظنا حركاتها في تلك الليالي» يروي موريس غريمو.

وليس إلا يوم [9] تشرين الثاني، بعد أحد عشر يوماً من الواقعة، يعلن وزير الداخلية رسمياً الاستنفار للمعركة في الساعة [18³⁰] من هذا اليوم، يطلب من موريس غريمو الاجتماع في مكتبه مع رئيس الاستخبارات العامة، هنري بوكوارن والمدير المركزي للشرطة القضائية. وأعطى لهم الأمر بالبحث الفعال عن الأشقياء الأربعة الذين ذكرت أسماءهم في القضية. «كان ذلك متأخراً نوعاً ما، لأن هؤلاء الرجال كانوا غادروا الأرض الفرنسية على الأرجح إلى أماكن أقل خطورة»، يقول لنا غريمو. لكن هل كان باستطاعة رئيس الأمن استنفار قواته قبل ذلك من دون الاصطدام وجهها لوجه مع محافظ الشرطة، مع أنه لم يكن الكابح الوحيد على كل حال؟. يذكر موريس غريمو، مثل الكثيرين، أن وزير الداخلية شعر بحرج شديد، من وجود صديقه بيير لومارشان في الملف.

كما يحتفظ شاهدنا في ذاكرته بانزعاج الجنرال ديغول الكبير، وبإرادته في ترك التحقيق يتقدم. إذ يكشف عن قصة لا يمكن تخيلها في فرنسا اليوم: «يوم السبت [13] تشرين الثاني، أسر لي مساعدتي رُمْن هيم الذي كانت له علاقاته مع الإليزيه، أن القاضي زُلغَر ذهب في الصباح إلى إيتين بوران دي روزيه، أمين

عام الإليزيه، ليطلب منه أن تقوم العدالة بواجبها دون بريق ولكن بعناد. كما كان القاضي يريد معرفة ما إذا كان يستطيع إصدار استنابة قضائية بغية الاستماع إلى أوفقيير والدليمي، وهي سابقة في تاريخ العلاقات بين الدول. وقد استجيب لطلبه بالتأكيد لأن الاستنابة القضائية أرسلت بعد ظهر اليوم نفسه. قد يثير هذا التقارب بين السلطة والقضاء الابتسام اليوم، ولكن ما إن تكون مصالح الدولة العليا في الميزان، بالنسبة للجنرال ديغول، حتى تتراجع الشكليات القضائية.

ويستأنف موريس غريمو: «كان الجنرال ديغول يرى في هذه القضية وصمة عار في شرف فرنسا، التي تركت معارضةً سياسيًا يختطف وسط باريس» إذ يتذكر تمامًا مكالمة بحضوره من روجيه فريه إلى الكاتب والصحافي فرنسوا موريك، الذي كانت موافقه تتابع عن كذب من قبل الإليزيه. «أبدى فرنسوا موريك انزعاجه الشديد من الاختطاف، باسم لجنة فرنسا-المغرب السابقة، ذكرى عام [1953 م]. فأكد له روجيه فريه أمامي بأن الشرطة كانت تقوم بأقصى ما تستطيع للعثور على المذنبين».

بعد أسابيع، تقدم صديقة لموريس غريمو، يرغب في كتمان اسمها، له توضيحات هامة حول الأشقياء الفرنسيين المتورطين في القضية. فيما أنها عاشت في المغرب وحافظت على علاقات جيدة مع زوجات العديد من المسؤولين، فقد حظيت بدعوة السيدتين أوفقيير والدليمي، مع زوجات الحكام، بينما كان أزواجهن في مأدبة فيلا سعيد، على العشاء يوم [3] تشرين الثاني. «في أثناء العشاء كانت نويل س (Noëlle C.) لاحظت شخصين بهيئة المجرمين، من الأشقياء على الأرجح، يطالبان بأجرهما»، يروي موريس غريمو، الذي ينقل هذه المعلومة الرئيسة: نحو الساعة [23⁰⁰]. هاتف الملك شخصيًا ليقول إنه يجب العودة إلى المغرب بأسرع ما يمكن.

ممن كان يطلب الشقيان أجرهما؟ «من الماحي بلا شك، رجل أوفقيير في باريس، الذي سيسر إلى القاضي زُلنغر بأنه سلمهما [10000] فرنك، ثم سيتراجع بعد «كشف حسابات الدليمي الذي يدعي أن هذا المبلغ كان مخصصًا لشراء فيلا في الضواحي».

وتترك بقية الحوادث في نفس رئيس الأمن السابق شعوراً ملتبساً. «أستبعد أن تكون الحكومة الفرنسية أسهمت مباشرة في القضية»، يقول، قبل أن يخفف قليلاً من لهجته: «كانت هناك بالفعل تقسيمات في البناء السياسي-الإداري الفرنسي المعقد، وبخاصة في جهة المصالح الخاصة، حيث يمكن أن يكون على البعض ديون اتجاه أصدقائهم المغاربة. فمد يد المساعدة لتسهيل مقابلة سرية بين أوفقيز وبن بركة تدخل ضمن العمل الروتيني للدائرة، ولم يكن ليُعلم بالضرورة أن المقابلة ستتحول إلى مأساة».

هذا الموظف الكبير، الذي طالما حرص على البقاء بعيداً عن «العملاء السريين» للجمهورية، يتذكر عندئذ كلمات وجهها له قبل سنوات، في كانون الأول/ ديسمبر عام [1962 م]، جورج بومبيدو والجنرال ديغول، عندما كانا يعرضان عليه منصب مدير الأمن الوطني. «ألح كلاهما على ضرورة وجود شرطة حازمة ومخلصة، لدى الخروج من اضطرابات نهاية الحرب في الجزائر. وقد نوه بومبيدو مباشرة بعجز مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، المخترقة من منظمة الجيش السري، بينما عرض الجنرال ديغول علي، بلهجة حازمة وودية، اهتمامه باستعادة السيطرة على بعض دوائر الدولة العاجزة، التي لم تقم بكل واجبها أثناء الأزمة الأخيرة. وإذا انصعت إلى أسباب هذا السمو، في عام [1965 م]، فقد شعرت بأن قضية بن بركة وما لها من خلفيات تتعلق بالعملاء السريين، يمكن أن تجعل رئيس الدولة يخشى أن تكون استعادة السيطرة غير تامة». فتورط قسم من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية في القضية لا يبدو عبثياً في نظره: «كان بن بركة للبعض منهم الشيطان، وإبليس لعين السياسة الدولية».

ومن بين وجوه «الضعف» في المصالح الخاصة، يذكر بومبيدو وديغول بالطبع تدخل المصالح الأمريكية. فقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية تحوم حول «حوض السباحة» [مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية] بل وكان لديها تدخلاتها فيه. ولهذا لا تبدو فرضية إسهام أمريكي في العملية المضادة لبن بركة مستحيلة لموريس غريمو. «لا يمكن استبعاد أن السي آي إيه

التي كانت تخوض حرباً ضروساً ضد الشبكات المناصرة للعالم الثالث التي كان بن بركة كبيرها، وجدت مصلحة في مساعدة أوفقيير وأصدقائه في مشروعاتهم. فلدى وكالة الاستخبارات المركزية صداقاتها في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، مع التعليمات بالتحفظ الشديد التي كان يوجهها لنا رئيس الدولة».

فديغول، كما هو معلوم لم يكن مناوئاً بصراحة لنوع من التحرر للعالم الثالث. وتعليماته تبين بالخصوص أنه كان معارضاً للهيمنة الأمريكية. وفي هذه الظروف، سمح باختطاف بن بركة لمموليه بتوجيه ضربة مزدوجة: إذ لم يكونوا فقط يقضون على مشاغب مقرب من الشيوعيين، بل كانوا أيضاً يعرضون للخطر الجنرال ديغول عشية استحقاق انتخابي جوهري. وكل شيء يتم بالدعم اللوجستي لقسم من المصالح الفرنسية، وبخاصة أوساطها الأكثر معاداة للديغولية، التي كانت شديدة النشاط عندئذ، كما تحقق منه موريس غريمو. فقد أمضى وقتاً طويلاً، بين عامي [1962 و 1963 م]، في إحباط ست وثلاثين مؤامرة ضد الجنرال ديغول.

وعندما يستعرض الرئيس السابق للأمن الوطني نتيجة العملية، يستعيد كلمة لديغول. «أوفقيير، يقول، نصب فخه بفضل تواطئ مرؤوسين». فباعتباره ضابطاً فرنسياً سابقاً، كان أوفقيير يظن بأنه لا يخاطر بشيء على الأراضي الفرنسية. ولم يكن على خطأ تماماً: فلم يُترك ليغادر فقط، بل تدبرت وزارة الداخلية الأمر لتكون متأكدة من حصوله على بطاقة الطائرة بسرعة. إذ لم يكن الملك يريد أن يتلكأ رجاله في فرنسا.

أما موريس غريمو، فقد كادت القضية تلحق به عندما تلقى روجيه فريه في نهاية شباط/فبراير [1966 م]، مكاملة من وزير العدل جان فوييه، مكاملة قلقة لأن المغربي غالي الماحي، صرح لنوه للقاضي زُلنغر بأن علاقة أوفقيير مع موريس غريمو كانت جيدة، بل وأنه، كما يقول، قدم له الشوكي، ذلك الشبح الذي تبحث عنه كل أجهزة الشرطة. «لشعوري بالحيرة، يروي المعني بالأمر، طلبت من رئيس مكنتي التحقق فيما إذا كان الماحي هو ذلك الشاب الذي كان أوفقيير قدمه إلي

عندما جاء لرؤيتي في كانون الثاني/ يناير عام [1963 م]، قائلاً إنه سيرسل إلي هذا الرسول عند الحاجة. وبالفعل، كانت هناك بطاقة تذكر مروره في ذلك التاريخ. وفي الغد، أطلعني لوي شالريه، القاضي الذي يصل بين وزارة الداخلية ووزارة العدل، على محضر تحقيق استنطاق الماحي. حيث كان يقول فقط إنه ظهر له «محملاً» أن أوفقيز قدم الشتوكي إلى مراسليه الفرنسيين.

وقد أفضت فضيحة اشتراك الشرطة في اختطاف الزعيم المغربي إلى نتيجة غير منتظرة: إذ سرعت وتيرة إصلاح الشرطة الباريسية، الذي كان قيد التحضير منذ عدة شهور. وهدفه المعلن: وضع حد لاستقلال محافظة الشرطة الذاتي الأكثر من اللازم فيما يتعلق بالشرطة القضائية والاستخبارات. «كان المقصود صهر مصالح الإدارتين، اللتين كانتا متنافستين في الغالب، بإدارة واحدة. فكان موريس بابون معارضاً بالطبع لإصلاح يرى فيه تقليلاً من سلطته على مصلحتين جوهريتين، وكان روجيه فريه يدعم تماماً وجهة النظر هذه. إلا أن الجنرال هو الذي فرض في النهاية الإدارتين الوحيدتين».

وتم الاقتراع في الجمعية الوطنية يوم [22 تشرين الأول/ أكتوبر 1966 م]. وقد فهم البرلمان أن استقلال المحافظة الذاتي لم يكن بالضرورة ضماناً للفاعلية. فهي مرتبطة على الورق بالشرطة الوطنية. وقد نسقت هذه التحولات من قبل جاك أوبر، مدير مكتب الوزير روجيه فريه. فأفضت إلى لعبة كراسي موسيقية، يكشف موريس غريمو أسرارها: «حركة التنقلات التي قررت من قبل ساحة بوفو والإليزيه وماتينيون، كانت تتوقع تعيين موريس بابون سفيراً، كانوا يتكلمون عن مدريد، وأن يصير جاك أوبر أميناً عاماً جديداً للشرطة، مكلفاً بتنفيذ الإصلاح، وأن يذهب بيير درومون، محافظ منطقة الشمال إلى محافظة الشرطة، بينما أخلفه في ليل (Lille)، وهو ما كان يناسبني تماماً. لكن روجيه فريه، وهو على عادته في التكلم، أبلغني في [19] كانون الأول/ ديسمبر، بأنني سأعين محافظاً للشرطة في مجلس وزراء غداة غد».

12 / 2 [محافظ الشرطة، موريس بابون]

رجال شرطة يحرسون مدخل منزل موريس بابون العائلي، وهو دار بورجوازية في قلب مدينة صغيرة من الضواحي الباريسية البعيدة. النار تتقد في موقد الصالون، بينما تشغل خادمة إسبانية في المطبخ. مضيفنا يرتدي بنطالاً من المخمل المخطط، ووشاحاً معقوداً حول الرقبة. وقد ثبتت شارة وسام جوقة الشرف في عروة سترته. يضحك. عـلـى فيه، أكثر الأحيان. كان في عام [1965 م]، محافظاً للشرطة في باريس.

ذا المسكين بن بركة، عرفته جيداً في الرباط، فقد كان رجلاً ذكياً جداً وودوداً جداً، يقول موريس بابون كتمهيد. كان ذلك في عام [1954 م]، وكنت أرسلت إلى المغرب أميناً عامّاً للحماية، لتهينة الاستقلال. وكان بن بركة جاء لرؤيتي. فأثرت في لهجته الرصينة، إذ لم يكن عصيباً. وهذا ما جذبني إليه.

يقول محافظ الشرطة السابق أنه أبلغ باختفاء بن بركة بعد ثمان وأربعين ساعة من الوقائع، يوم الأحد [31 تشرين الأول/ أكتوبر . «لقد أبلغني إدغار

فور، الذي كان الطالب الأزموري اقترب منه، وكان رافق بن بركة حتى سان جرمان ديه بريه. هذان اليومان من الصمت مهمان. فقد كان للمجرمين الذين ارتكبوا الجريمة الوقت للهرب بمعونة أوفقيير. هكذا انطلقت الأمور، انطلاقاً سيقاً. ولو كانت الشرطة أخطرت قبل ذلك، لكانت أنقذته».

ويستذكر موريس بوبون تراكمًا مؤسفًا للظروف. «عندما كان بن بركة يأتي إلى باريس، كانت مصالحنا تتكفل بحمايته. إلا أنه أبلغنا، قبل وقت قليل، بأنه لم يعد يعد هذه الحماية ضرورية، فترك وشأنه إذن. وهو ما يبعثني على التفكير بأنه كان يريد إخفاء أمر الموعد الشهير الذي كان يهيأ عن الشرطة».

إن الشخصية المركزية في قضية بن بركة، برأي موريس بابون، هو الجنرال أوفقيير. «فهو الذي قام بالعملية، معتمداً على عميل مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية أنطوان لوبيز. فقد كان يروق لأوفقيير أن يقول إنه في وطنه بفرنسا. كنت عرفته في مكتب المقيم الفرنسي بالرباط لأنه كان المرافق. فكنت أضافه كل صباح. كانت له هيئة المناق لأن كان ينقل إلى محمد، الملك المقبل، كل المعلومات التي لديه».

وماذا عن دور شرطي فرقة الآداب، سوشون وفواتو؟ يطلب موريس بابون منا تكرار السؤال لأنه لا يسمع جيداً. «عندما كانت مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية تهيم عملياتها، كانت تطلب غالباً مساعدة محافظ الشرطة. انتهى إلى الإجابة. وكان هذا جزءاً من الأمور المعتادة. وبذا قبل الشرطيان بمد يد المساعدة إلى لوبيز من دون أن يعلما أنهما يسهمان في عمل محظور».

وماذا عن بقية الأحداث؟ «لا أحب كثيراً الفرضيات، يلاحظ موريس بابون، لكنه من المعلوم أن بن بركة كان أحد أذكى مثلي المعارضة للملك. ومعلوم أيضاً أنه وطني. ترى هل طلب الملك من أوفقيير السعي لضمه إلى معسكره؟. هذا جائز. وهل اتخذ أوفقيير عندئذ مبادرة الانتهاء من بن بركة؟ إنما الفرضية الأكثر تطرفاً. كان لوبيز يعمل مع مجرم من الدرجة الأولى هو بوشيزيش، الذي كنا نعرفه جيداً في الشرطة القضائية. فأخذوا بن بركة إلى منزله. ثم وجدوا أنفسهم مع جثة، أرسلوها إلى المغرب بالطائرة. وتم ترتيب

كل ذلك بينما كان يجري تجمع للحكام المغاربة في باريس. وهو ما سمح بتقديم العاذر وتفسير التنقلات».

وعندما يسأل موريس بابون عن مقدار مسؤولية السلطة في الجانب الفرنسي، لا يتردد لحظة: «إن تصفية شخص من مستوى معين لا يجري من دون الرجوع إلى أعلى سلطات الدولة. وما كان لديغول أن يعطي موافقته أبداً، فقد كان أكثر ذكاء من هذا. كلا، أكرر، إن روح هذه العملية والسلطة التي نفذتها، كان أوفقي، ولكنه كان من المستحيل توقيفه. ووضعت السلطة أمام الأمر الواقع. فلم نكن نعرف شيئاً. وقد حاول لوبيز بالفعل توريط الجميع بذكر اسم جاك فوكار. لكن رجلاً فظناً مثل فوكار، ما كان ليضع يده على بن بركة أبداً!».

بعدما علم موريس بابون باختفاء الزعيم المغربي، يقول إنه استغفر بسرعة الفرقة الجنائية. لكن الاستخبارات العامة هي التي عثرت أولاً على أثر فنتناي ليفيكت. «أشار لنا المفوض كاي إلى محطة العملية النهائية، لكن الآوان كان قد فات، عندما وصلت الشرطة القضائية إلى المكان». لكن كيف حصل كاي على هذه المعلومات؟. «لم يقل لي قط. وعلى كل فهناك مبدأ: إذا أردت معلومات، لا يجب عليك أبداً أن تطلب من الشخص كيف حصل عليها».

وهاهو الخبر السيئ يقع: فتورط الشرطيين من فرقة الآداب يخرج الجميع، إلى الحد الذي تمت فيه محاولة إبقاء المعلومة سرّاً لبضع ساعات. «هذا صحيح، يقر بابون، لقد حاولنا ربح الوقت. كنا نريد انتظار نتيجة تحقيق شرطة الشرطة. ولا أعرف حتى الآن إلى أي حد قال لنا سوشون الحقيقة».

يستذكر بابون أن جنرال ديغول «ذا مزاج عكر»، استدعاه عندما تبين بالفعل أن بن بركة اختفى. «قال لي إنه أصيب بخيبة أمل لرؤية دائرة كمحافظة الشرطة، التي كان يظن أنها تسير على ما يرام، متورطة في حماقة كهذه». أبسبب هذه القضية اضطر موريس بابون التخلي عن منصبه لموريس غريمو؟. لكن المحافظ السابق الذي حكم عليه في بورديو بسبب جرائم ضد الإنسانية، واتهم فيما يتعلق بمذابح الجزائريين في باريس، يفعل: «كنت طلبت أن أغادر منصبي منذ سنتين أو ثلاث!». لقد ناضلت ضد إرهاب جبهة التحرير الوطني

الجزائرية، وطفح الكيل. فكنت ذهبت لرؤية مدير مكتب الجنرال، وقلت له كم كان منصبي منهكاً، وطلبت بديلاً عني. وفي اللحظة التي لم أكن أنتظره، يستدعيني ويبلغني هذه الرسالة عن الجنرال: «يطلب مني أن أقول لك أن تفعل مثله، ولا تقرأ صحف اليسار المتطرف». ثم يبلغني بمغادرتي، وبوضع إصلاح المحافظة موضع التنفيذ في الوقت ذاته».

يدعو ديقول، بوضوح، محافظه إلى عدم الإنصات إلى ضجيج الصحافة التي تورطه هو والآلة الديغولية في قضية بن بركة، لكنه يقدم المحافظة إلى غريمو المشهور بقربه من اليسار. وبعد ثلاثين سنة، يستمتع المقال بمتعة أخيرة: هي متعة قتل إصلاح «فاشل تماماً» برأيه. والحق أن محافظة الشرطة بعد تسع سنوات تحت إشرافه، وهي مدة قياسية، انتهت إلى أن تصير ملكاً له.

غداة شهادة موريس بابون أمام محكمة جنابات السين، كتب موريس كلايفيل: «انتهت قضية بن بركة». أما بابون، فيتذكر على الخصوص أن هذه القضية جعلت افتتاح موسم الصيد يفوته.

2/ 13] المحامي بيير لومارشان

كان نادي (قدماء القديمة) ظهر إلى الوجود وقت الكفاح ضد متطرفي الجزائر الفرنسية، في أحلك أيام منظمة الجيش السري. كان مؤسسوه جميعاً من رفاق الجنرال ديغول، يقولون بمساندته في كل الظروف والأحوال. كانوا مجتمعين في الدون كاميليو، حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، بمباركة صاحب المكان. من بينهم، كان روجيه فريه، وزير الداخلية، ودُمينيك بونشاردييه، وكاركاسون لودوك وهيتيه دو بوالامبير وبيير لومارشان. هذا الأخير انضم إلى الديغولية عام [1940م]، في الرابعة عشرة، وكان محامياً وقت القضية. وهو ما زال كذلك إلى الآن، لكن ما فعله معه جاك دُرْجي وجان فرنسوا كان في أعمدة الإكسبريس، نفره تماماً من الصحفيين.

دخل بيير لومارشان إطار قضية بن بركة من خلال مصادفات صداقات الطفولة. فبعد طرده من ثانوية هنري الرابع بسبب نتائج السيئة، وجد نفسه

في كلية سان بارب، حيث ارتبط مع المدعو جورج فيغون. ثم انقطعت علاقته به عام [1944 م] بعد توقيفه بتهمة هجوم مسلح. وحتى يتجنب والداه الحكم عليه، تظاهرا بأنه مجنون وحصلوا على احتجاز له في مصحة.

أما بيير لومارشان، فيتسجل في نقابة المحامين في باريس عام [1949 م]، ويتدرب لدى محام هو الميسو هوغ (Hugues) الذي يدافع بالذات عن جورج فيغون. ويشتهر في ابن الذوات هذه المرة بأنه قام بعملية نصب بيع مجوهرات. وقد أتهكت دعاياته حتى ذلك الوقت أربعة قضاة تحقيق. وكان لدى الأخير منهم رمى بقلم الحبر من النافذة عند التوقيع على المحضر. وفي محكمة الجنايات، وبينما كان الرئيس يطرح عليه سؤالاً، نهض وقال: «سيدي، أبلغكم أنني أودع مذكرة بالطلبات» فنظر الرئيس إلى السيد هوغ مستغرباً. «كلا، يقول فيغون، فعلى المتهم أن يودع طلباته، كما هو منصوص عليه في قانون العقوبات، والمتهم أنا». ويبقى هذا النصاب الذكي والمعتوه نوعاً ما، طبقاً للموضة الفوضوية، الحضور في حالة تنبه حتى نهاية محاكمته».

وبعد الحكم عليه بعشرين سنة سجنًا، يقضي منها عشر. وقد اعترف عندئذ لحامييه بأن هذا المصير يروق له إذ نتيجة لشعوره بالصدمة في المصحة، لم يكن يريد بالخصوص «العودة عند المجانين».

فيغون المملوء بالمواهب، يطوف بمشارب سان جرمان ديه بريه، بداية الستينيات فيفتن الكاتبة مرغريت دورا، ويخالط صحافياً من اليمين المتطرف، وهو يردد أنه صديق النائب الديغولي (بيير لومارشان الذي انتخب نائباً عن منطقة اليون)، وبالوقت ذاته رئيس العملاء السريين المضادين لمنظمة الجيش السري، مع محافظته على علاقات مع الأشقياء الذين التقاهم وراء القضبان. ومنهم جورج بوشيزيش. هذه العلاقات التي ستقذف به في قلب قضية دولة.

أعاد بيير لومارشان تأليف السيناريو الذي يظهر له الأكثر قبولاً، فملك المغرب، في رأيه، كان اقتراب من بن بركة بنية تأليف حكومة وحدة وطنية. ويكون زعيم المعارضة عندئذ وضع عدة شروط، أحدها هذا الشرط: لا تتم عودته إلا بعد تصفية أوفقيير. ولما علم أوفقيير بذلك استشاط غضباً فاتصل

بالأشقياء الفرنسيين الذين كان يعرفهم في المغرب، والذين اتصلوا بدورهم فيغون. كما جند أنطوان لوبيز أيضاً، بوعده بمنصب كبير في المغرب.

وسارت القصة على ما يرام تقريباً حتى الآن. وثلثت المرحلة التالية في التقرب من بيرنيه، الذي كان فيغون يخالطه. وكانت ميزة بيرنيه هي اتصاله المباشر مع بن بركة. ومنح وجود مرغريت دوراً شيئاً من الصدقية لمشروع الفيلم. لكن الهدف الحقيقي، بحسب اعتراف فيغون بعد العملية، هو موت بن بركة.

في [30 تشرين الأول/ أكتوبر 1965 م]، كان لومارشان في مركزه الانتخابي بمنطقة السيون. وكان لديه، لحسن حظه، شهود هم رؤساء بلديات دائرته الانتخابية العشرون. لكن هذا لم يكف القاضي زُلنغر الذي كلف بكشف الستار عن احتطاف بن بركة: إذ ظل مقتنعاً بتورط المحامي في القضية. أفلم يذكر أنطوان لوبيز، المراسل المحترم، اسم المحامي؟ أو ليس فيغون من بين أصدقائه؟ أو ليس لومارشان قريباً من السلطة الديغولية؟ وكان هذا كافياً لإرسال رجال الدرك ليقتلعوا بلاط فناء منزله في مونتيني (Montigny)، بحثاً عن الجثة.

ولضيق لومارشان بالشائعات التي تدور حوله، اقترب من وزير العدل جان فوييه، لكنه لم يحرك ساكناً. فالتفت المحامي حينئذ إلى وكيل نيابة باريس، الذي رد عليه: «متأسف يا أستاذ، لكنه ليس بالإمكان إفهام هذا القاضي أي شيء». وعزم لومارشان على استفزاز القاضي بتحقيقه، حتى يتم استبداله. فاستغل استجواباً، كان القاضي خلاله يستفهم عن المدعو أبيتول، الذي عاد إلى المغرب غداة اختفاء بن بركة. وسنحت الفرصة: إذ كان أبيتول هذا زبوناً للمحامي الذي اقترح في الحال مهاتفته في المغرب. وخلال المحادثة، تدبر أمره، بين جملتين لشتم القاضي، معرضاً «بهذا القاضي الأحمق». فغضب زُلنغر بالطبع: «هذا غير مقبول! ليس لأنك نائب! -النائب يقول تباً لك»، رد لومارشان، قبل أن يأتي إلى الوقائع: إذا ما شعر القاضي بأنه حُقر، فليس عليه إلا أن يطلب استبداله. لكن القاضي فضل نسيان الحادث العرضي.

وبينما كان يُذكر بالاتهامات الموجهة إليه، يجيب ساخراً: «حتى ينتقي أوفقيير مثل هذه الأذرع المكسورة في العملية، لا بد أن ينقصه الرجال تحت إمرته».

ظهر اسمه منذ الساعات الأولى، يوم الأحد [31] تشرين الأول/ أكتوبر، إذ كان رجل مورييس بابون الموثوق، جان كاي، مناوباً في الاستخبارات العامة، وإليه وجهت المعلومات التي أفصح عنها فيليب بيرنيه. فيربط كاي سريعاً بين فيغون ومحاميه، ويترك له رسالة في منطقة اليون. في هاتفه لومارشان. «بن بركة، إنه فيغون»، يقول الشرطي. ويستغرب المحامي. والشرطي يستأنف: «أجل، نعرف ذلك من بيرنيه، الذي أفصح عن كل شيء، لأن الخوف تملكه، حاول أن تعثر على فيغون».

ولدى عودته إلى باريس، يطوف المحامي على عناوين زبونه وصديقه، حتى إلى فندق دعاره في جادة نيل، حيث يبلغونه أن فيغون يبحث عنه أيضاً. ولما عاد إلى منزله في شارع فرنسوا ميرون وجده هناك. «لم أكن أعلم» يقول فيغون، قبل أن يلقي بمسؤولية الخطأ على لوبيز، الذي يكون أخفى عنه أشياء. خطأ ماذا؟ ويتكلم فيغون عن اختطاف بن بركة، وقدم أوفقيز، والنقل لمزل لوبيز، وعن تعذيب بن بركة وموته. فيسأله المحامي عما إذا كان يقدر على تكرار ذلك أمام جان كاي. وجوابه رئيسي لفهم نتيجة العمليات: إذ يود فيغون فعلاً الذهاب لرؤية الشرطي، لكنه يطالب في المقابل بالحصانة له ولكن أيضاً لأولئك الذين يسميهم (الأولاد الطيبين) أي أصدقاءه الأوغاد.

يبدو أن جان كاي أظهر في البداية شيئاً من التردد. ومن ثم هاتف المحامي، بعد أن رجس إلى محافظ الشرطة والوزير. وبعدما حصل على الضوء الأخضر، يذهب إلى منزل لومارشان، ويتوجه بهذا الخطاب تقريباً إلى فيغون: «إذا ما أعطيتنا كل المعلومات التي في حوزتك، فستترك تغادر فرنسا. بشرط أن لا تكون قتلت بن بركة بالطبع». ويذكر فيغون عندئذ بأنه يريد الوعد ذاته ل(الأولاد الطيبين) «أنا موافق، يقول كاي، لكن أعطني أسماءهم». فيمتل فيغون. يربح حصانته ويقدم تفصيلات ثمينة: إذ يكون أوفقيز عذب بن بركة ليحصل منه على مراسليه السريين في المغرب، وبخاصة ضمن الشرطة؛ ويكون بن بركة قضى نحبه تحت التعذيب؛ فتسقل الجثة ليلاً في سيارة بيجو [403] سوداء حتى ميناء روان، حيث تشحن على ظهر باخرة كانت أفرغت حمولة خمر وتعود فارغة.

أما جورج فيغون، فأقلت من الشرطة، معطيًا الانطباع للأوساط القضائية، بأن الجميع يسخرون منها. لكنه لم يغادر فرنسا، بل على العكس، فقد ظهر كمصدر تهديد لأولئك الذين اتخذوا القرار بتغطيته، وهو يكثر من التصريحات غير المتوقعة، التي تشوش على مجرى التحقيق.

وفي أحد الأيام، قال جان كاي لبيير لومارشان: «أعرف كيف أسوي مسألة فيغون. سنحبسه وبعد عام لن تجد أي شخص يتكلم عن هذه القضية». ويرد لومارشان مؤيدًا: «ستدير الأمر، ثق بنا. فسنوقفه ونضعه لعام أو اثنين في مصحة للأمراض النفسية، حتى تهدأ القضية». لكنها كانت العبارة التي ينبغي تجنبها. «لن أعود إلى هناك أبدًا، يصبح فيغون. أفضل أن أقتل نفسي على العودة إلى هناك!».

ويقدم لومارشان تقريراً عن إخفاقه. وبعد بضعة أيام، وفي الوقت الذي كانت الشرطة تتعقب أثر فيغون منذ البداية، طوقت البناية التي التجأ فيغون إليها، عند أحد الأصدقاء، بصفارات إنذار شرطة النجدة. وعندما يدفع رجال الشرطة الباب، كان الرجل الذي يحب المقالب قد مات.

يشهد طبيب أول بانتحاره. لكن طبيباً ثانياً يتشكك أكثر. وهذا يكفي لانطلاق شائعة اغتيال محتمل.

الحقيقة؟ إن حقيقة بيير لومارشان هي أيضاً حقيقة ديغول. ورسول الجنرال كان يدعى ليون نويل، ويعمل سفيراً لفرنسا. جاء لتلقي اعتراف المحامي قبل نقل روايته إلى قصر الإليزيه إذ يتجه لومارشان إلى ليون نويل عندما ينسب خبراء الخطوط له كتابة لائحة الأسئلة الشهيرة الموجهة لـين بركة والتي عثر عليها عند فيغون. فيطلب منه إعادة بطاقة هتنة مؤرخة في تلك السنوات، حتى يقارن الخبراء خط لائحة الأسئلة بخطه في تلك الحقبة. وكان الخبراء أقل جزماً في حكمهم، لكن هذا لم يكن هو الجوهرى للومارشان. فبسبب القضية، علقت عضويته في نقابة المحامين لثلاثة أعوام: فلا حق لمحام أن يخفي عن العدالة ما به إلى الشرطة. وقد أفلتت منه على وجه الخصوص فرصة لا تعوض: إذ كان يطمح إلى منصب سكرتير دولة لدى وزير الداخلية. أفلم يُسر الجنرال إلى

أحد أصدقائه أنه يجد هذا النائب «مراوغاً ومضحكاً»؟ أو لم يكن على تفاهم رائع مع روجيه فريه؟.

14 / 2 [فاطمة زوجة الجنرال أوفقيير]

إنها امرأة حرة التي نلتقيها في باريس، بمقهى من مقاهي الشانزيلريه. طليقة بعد أكثر من تسع عشرة سنة من السجن، والحرمان، والفاقة. حرة بعد أن كانت لعبة لملك لم تكن لشهوة الانتقام لديه نهاية، منها ومن أبنائها الستة الذين أنجبهم من محمد أوفقيير، لملك كان يحلم بدفن حتى ذكرى هذه العائلة تحت التراب. خطيئتها؟ أنها كانت زوجة هذا الجنرال الذي حاول، في [16 آب/ أغسطس 1972 م]، أن يسعى إلى قتل سيده، جلالة الملك الحسن الثاني. لكننا لن نتوقف عند هذا التمرد الفاشل، بل عند المؤامرة التي سبقته، والتي كللت هذه المرة بالنجاح: مؤامرة القضاء على المهدي بن بركة.

من هذا العسكري الذي ظن يوماً أن باستطاعته الاستيلاء على المملكة المغربية؟. إن زوجته فاطمة التي تخفي نضارتها الظاهرية الجروح العميقة لهذه السنوات السود، لا تستطيع بالطبع أن تتكلم عنه بموضوعية. لكن من غيرها

سيفعل ذلك مكانها؟. فهي تذكر للوهلة الأولى الأوسمة العسكرية. «فبكونه نقياً في سن الخامسة والعشرين، كان زوجي الضابط الفرنسي الأكثر أوسمة. فقد كانت أدوات مطبخ كاملة معلقة على زيه العسكري! وسام مالطة، الصليب الحربي مع سبعة تنويهات بشجاعته خمس سعفات وثلاث نجوم، وسام الاستحقاق الشريفي، الميدالية الكولونيالية، والنجمة الفضية الأمريكية، لأنه سهل نزول الحلفاء في إيطاليا».

في بضعة جمل، تحدد شخصية زوجها نهائياً، وهو الذي كان لوقت طويل مرافق رئيس أركان الجيوش الفرنسية: «لقد كان رجلاً عسكرياً، ولم يكن بإمكانه التفكير كرجل سياسي إذ كان يسوي المشكلات بالقطع». وتوضح الأسباب التي عقدت علاقات هذا الرجل مع الملك: «لقد أمره بزيادة الضغط على الأحزاب، والتجسس على الجميع، وتقديم حساب بذلك. ولقد أوكلت إليه مهمة الأمن الوطني بالذات لتنظيف صفوف المقاومين السابقين. وفي أثناء ذلك، كانوا يذهبون إلى هذه الأحزاب نفسها للتحدث معها، من وراء ظهره. لم يكن زوجي يعرف كيف يعدل من اتجاهاته. فأصابه موقف الملك هذا بخيبة الأمل. فلقد كان أحد القلائل الذين كانوا يقولون الحقيقة له».

عبر انصابتنا لهذه المرأة، وهي نفسها ابنة رجل عسكري، نرى ارتسام الخطوط الكبرى للقضية. إلا أنه ينبغي علينا أولاً سماع ما ستكشف لنا عنه حول الصلات الخاصة لزوجها مع المهدي بن بركة. «في بودنيب، القرية التي كان أب زوجي باشا لها، كان هناك آلاف من العسكريين المتمركزين، وسجن، وما يقرب من [500] يهودي. وهناك سجن بن بركة، قبل الاستقلال مع وطنيين آخرين. وقد أطعمتهم عائلة أوفقيز مدة سنتين. وكان بن بركة، في تلك الفترة، يقول إنه يفضل أن يرى ملكنا في مكانة ملكة إنجلترا. لكن ليس هذا ما جعل أوفقيز يقف ضده، بعد سنوات من ذلك. بل إن أوفقيز كان مقتنعاً بأن بن بركة كان دبر مؤامرة ضد الملك في عام [1963 م]، وأنه كان ينوي العمل على قتل ابنة الحسن الثاني التي ولدت لتوها. فقد كان زوجي يرى في نفسه الضامن للملكية. وكان أقسم للوالد، محمد الخامس، بإبقاء الابن على عرشه».

نتقل من هذه المقدمات إلى أحداث شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام [1965 م]. «في تلك الفترة، كنت منفصلة عن زوجي. فمئذ ستة أشهر كنا نعيش كل على حدة. طلب مني أن ألتحق به في باريس، والذهاب معاً لزيارة أبنائنا في سويسرا. وكان وصل من فاس نحو الساعة [11⁰⁰] مساءً، وجاء لاستقبالي في المطار نحو الساعة [11⁰⁰] صباحاً، توجهنا إلى الفندق، لكن بما أننا لم نكن ننام في الغرفة ذاتها، لا أستطيع أن أقول لكم ما فعله بالتأكيد تلك الليلة. وذهبت في الغد إلى جنيف. ولدى عودتنا، بعد يومين، في [2] تشرين الثاني، علمت باختفاء بن بركة».

كنا نود سؤالها المزيد، لكن فاطمة أوفقيير تقسم بأنها لم تطرح قط على زوجها أي سؤال، حتى عندما عادت للعيش معه. وتؤكد أن أنطوان لوبيز كان «صديقاً جد مخلص للعائلة، لطيف وخدم». لكنها لا تظن في قرارة نفسها أن زوجها قتل بن بركة. تقول: «لقد كان ضئيل الجثة ونحلاً، وقد قتل عرضاً، كان تجاوزاً». ثم تصحح في الحال: «الجميع كانوا يريدون قتل بن بركة». وتروي أنه عندما أخرج ديغول (زباناه)، قرر زوجها البقاء محبوساً في المغرب. وأول سفر له إلى الخارج، بعد الوقائع بعشر سنين، وتلك معلومة جوهريّة ربما، قاد أوفقيير إلى الولايات المتحدة وكأنما كان لا يخشى هناك أن يلام على أي شيء.

وتستحضر فاطمة أوفقيير ما تظن أنه علاقة زوجها مع المال: «كان لدينا منزل صغير بنيناه بالأموال التي خصصها له الجيش الفرنسي في عام [1955 م]، ثمانية عشر مليوناً من الفرنكات القديمة لسبعة عشر عاماً من الخدمة. فقد كان المال شيئاً ثانوياً في عينيه. وحتى عندما كان الملك لا يصغي إليه في هذا الموضوع إلا أنه كان يكافح الفساد». نود لو نصدقها، لكن شهادات أخرى تتكلم عن واقع مختلف. ثم تعود مطولاً إلى أحمد الدليمي، شريك أوفقيير في العملية المضادة لبن بركة:

لم يكن لدى الدليمي أي خصلة حسنة. فقد كان يسكر ويسهر ويخون زوجته. كان رجلاً فاسداً، لكنه شجاع جداً إذ كان الملك محمد الخامس، رفض ضمه لوزارة الداخلية بسبب زواج فاشل، وأرسله إلى فاس لمعاقبته. ولدى موت الملك، ذهب لرؤية ابنه الحسن الثاني، الذي قرر أن يعمل منه رجلاً، وسلمه المصالح الخاصة. وللحد من سلطة

أوفقيّر كان يطلب من الدليمي أن يأتي له مباشرة بالمعلومات. ثم كان يقول لأوفقيّر: "انظر ما أعطاني الدليمي". فيما بعد، عند دعوى قضية بن بركة، وإذ أتى إلى باريس بناء على مشورة زوجته، كان يظن أنه سيسكن في فندق ريتز. ولما احتجز في سجن الصحة، حمل أوفقيّر صديقه ومنافسه مسؤولية كل شيء. أذكر أنني سمعته يقول بعد عودته: "أنا أغنى رجل في المغرب"، حتى إنه كان يقول إنه قتل بن بركة. لكنه أرسل في النهاية إلى الصحراء في عام [1974 م]. ومات بعد عشر سنوات من موت زوجي، في [25 كانون الثاني/يناير 1983 م]، إثر هجوم. ويروى أنه عُثر على أسنانه الصناعية معلقة على شجرة».

ولفاطمة أوفقيّر رأيها حول الحقيقة. فهي تنبأ بأن «رجال السياسة لن يقولوا الحقيقة أبداً. فقد أراد كل واحد منهم أن يتصل من هذه القضية، لكنهم جميعاً وضعوا أيديهم في الكيس. الجميع؟ الأمريكيون وبخاصة الإسرائيليون الذين اعتمد عليهم أوفقيّر في بناء مصالحه الأمنية. لقد حملوه مسؤولية كل شيء، واضطلع بالمهمة، مثلما كان قبل أن يقوم بالأعمال القذرة بعد الاستقلال: أي إعادة تشكيل شرطة، وتكوين مصالح سرية، وسحق أحزاب المعارضة، والقضاء على أناس. وهذا ما جرى تقريباً في كل البلدان الحديثة الاستقلال. فالرجال شديدي الطموح! أما زوجي فكان مقتدرًا، علاوة على أنه كان يعرف التزام الصمت».

وآخر اعترافات هذه المرأة المدهشة بثاقب بصرها: «كنت قلت له إنه سيخرج محمولاً. فالأمور تجري هكذا دائماً، مع الملوك. فما من أحد لديهم، لا يمكن الاستغناء عنه».

15 / 2 من قدماء المصالح المغربية الخاصة

إنه شاهد ثمين، تقدم إلى محكمة الجنايات في باريس عام [1966 م]، لكنه امتنع عن البوح بأسراره. فالخوف من الانتقام قاده إلى توخي جانب الحذر. ولم يقل إلا بضع كلمات. أما الباقي فكان في النظرات التي كان يتبادلها مع أولئك الذين كانوا يعرفون في القاعة أنه كان يعرف بقدر ما يعرفون، إن لم يكن أكثر، عن تقاليد الشرطة السرية المغربية، ومن ثم انسحب بكل هدوء.

يدعى رشيد سكيريج. غادر المغرب خفية في نهاية عام [1962 م]، ضارباً بعرض الحائط بين يوم وليلة، المنصب الذي كان يشغله في قمة هرم الشرطة واستقر في فرنسا حيث ما يزال يعيش مؤثراً الاحتياط، لأنه يعلم ما "هم" قادرون على فعله. وقد جربه بالفعل على حسابه، إذ أوشك أن يختطف وسط باريس في كانون الثاني/ يناير عام [1963 م]، قبل المهدي بن بركة، وكأنهم كانوا يتدربون به. في ذلك اليوم، كان غالي الماحي اتجه إليه، برفقة عدة أشخاص، آمليين في

اقتياده بالقوة إلى مطار أورلي، حيث كان ينتظره الجنرال أوفقيير. ولم يذكر هذه الحادثة على الملأ قط، حفاظاً على نفسه، لكنه يقبل اليوم العودة إليها: «لقد اكتشفت بتلك المناسبة أهمية الاتصالات التي أقامها أوفقيير في فرنسا. إذ كان هنا في وطنه». والدليل على ذلك أنه لتعقب هذا القديم من المصالح السرية الذي فضل الهرب إلى باريس، لم يتردد رئيس الأمن الوطني في طلب معونة محافظ الشرطة، موريس بابون، الذي كان يعرفه جيداً. «كان رجال شرطة فرنسيون يتعقبوني. ووجود أصدقاء جزائريين فقط هو الذي سمح لي عندئذ بالإفلات من الاختطاف». وبعد عامين ونصف كان دور المهدي بن بركة. أما الشرطي السابق فلم يعد إلى المغرب إلا في عام [1981 م]، بعدما استفاد من عفو أعلنت عنه برقية لإحدى وكالات الأنباء، واقتضى الأمر حتى يسافر من جديد، تدخل أسرته لدى القصر الملكي. وقد عاد ثانية إلى المغرب في عام [1986 م]، فحرت الأمور بصورة أسوأ من المرة السابقة أيضاً.

من هو رشيد سكيريح؟ ولد عام [1935 م] في طنجة، لأب منكب علي الكتب، وانخرط صغيراً في الحركة الوطنية. وكان يقيم عندئذ في الرباط، تلميذاً في كلية مولاي يوسف، بينما كان الوصي والأب الروحي لخلية الاستقلال المحلية يسمى المهدي بن بركة. وقد انقطعت حياته المدرسية فجأة في عام [1953 م] لأسباب سياسية. فعاد إلى ثانوية في طنجة عشية الاستقلال، وقد صنف (مشاغباً). قاده هذا الالتزام السياسي إلى أبواب مصالح الاستخبارات حيث كان لا بد من بناء كل شيء، بموافقة بن بركة نفسه الذي يقول له يوماً: «لن تجد أفضل لك من وزارة الداخلية» لكن الزعيم لم يكن يقصد دعوته إلى التأمر على السلطة، بل وضع رجل يعرف التزامه الوطني في مصالح الشرطة. وهذا الرأي ذو أثر كبير في اختيار رشيد سكيريح. فمن خلال نشاطه السابق على الأرض، استبق الأمور بعمل ملف سميك حول تهريب جوازات السفر. وهو ما سيشكل بطاقة دخوله إلى الشرطة السرية.

يروى: «لقد عينت في وظيفتي ضابطاً في الشرطة القضائية عام [1957 م]، وأول مفاجأتي كانت هي استقبال ضابط فرنسي لي، والوقوف على أطر فرنسية،

في الوقت الذي وصلت البلاد لتوها إلى الاستقلال. وقد كان بعضهم خارجاً من إدارة المراقبة الإقليمية. وبقوا في المغرب نحو عام حتى يتم وضع الهياكل الجديدة في مكانها. وحتى الهيكل التنظيمي كان أيضاً قد وضعه موظف فرنسي هو إتيين إدريك، الرئيس السابق لمكتب مدير الأمن. (الديوان الأول/Le Cab 1)، وهو القسم المكلف بالقضايا الخاصة، وفيه عينت. لم تكن لدينا أي تجربة، فيما عدا المراقبات التي قمنا بها من أجل الحزب. وكنا عندئذ في مرحلة المحاولة والخطأ.

المرحلة التالية حاسمة لمستقبل المغرب. فما إن يحزم الفرنسيون أمتعتهم في عام [1958 م] حتى يحل محلهم الأمريكيون على الفور. رئيسهم، عميل في وكالة الاستخبارات المركزية، أمريكي من أصل لبناني يدعى صيدناوي، وهو على اتصال مباشر مع المدير العام للأمن محمد لغزاوي، الذي كان يملك مصالح ضخمة في الولايات المتحدة. وسيعيش المغرب من الآن وصاعداً مع رقيين: فرنسا التي تحاول الحفاظ على مواقعها في المستعمرة السابقة، والولايات المتحدة التي تحتاج على عجل إلى تحالفات في عالم عربي معادٍ لأفكارهم، وإلى قواعد عسكرية في الوقت ذاته.

يلاحظ رشيد سكيريح: «ما انفك التأثير الأمريكي يتزايد حتى مغادرتي. وكنا نذهب كل بدوره إلى دورات دراسية في لندن. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية تنهي تكويننا في الميدان بمقر الفرع [1]. في البرنامج، الطرق السرية، والتعقب وتقنيات الجاسوسية. وكانوا من الناحية الفكرية يلقنوننا رؤيتهم للعالم. فالعدو الرئيس للمعسكر الغربي، كان الحزب الشيوعي السوفييتي. ومن جهة الشعوب العربية، كان الشيطان متمثلاً بعبد الناصر والعراق».

ففي هذا السياق يضع الفرع [1] نفسه في وضع الهجوم إذ جعل مقر المصالح السرية في [8 و8 مكر]، شارع مولاي إدريس بالرباط، وكان مقر قيادة فرقة مراقبة الإقليم، التابعة زمن الحماية إلى إدارة المراقبة الإقليمية. وهذا الانفصال المادي مع الأمن ليس فقط شكلي: فقد حصلت المصلحة على استقلالها الذاتي. والجل الذي يظهر على رأسها يدعى أحمد الدليمي، الذي وصل في عام [1960 م] مع أوفقيير. ويصبح الفرع [1] تحت إمرته رأس حربة القمع السياسي الذي يقع

على المقاومين السابقين. والمهدي بن بركة واحد من أهدافها الرئيسة، بسبب دوره التاريخي في الحصول على الاستقلال، وبسبب الصداقات التي يقوم بعقدتها في العالم مع أعداء أمريكا، ومع هؤلاء الزعماء الذين سيتدع معهم مؤتمر القارات الثلاث. لكن رشيد سكيريغ لا يوافق على ذلك وهو الذي بقي مخلصاً لرئيس خليلته السابق. إذ يلتقي مع بن بركة خفية، ويحرص حتى على أن ينقل له الموجز الذي تقوم به الاستخبارات العامة المغربية، والذي كان يجرر الجزء السياسي منه المدعو إدريس البصري، وزير الداخلية المستقبلي. في هذا السياق إذن سيضطر إلى الهرب من بلاده، لاجئاً إلى الجزائر، ثم إلى فرنسا.

الذاكرة سليمة، بعد أربعين سنة. إذ يعرض رشيد سكيريغ صورة دقيقة عن الصلات التي كانت تربط عام [1965 م] بين المحرضين الرئيسين على العملية المضادة لبن بركة، أحمد الدليمي والجنرال أوفقيير.

عرف رشيد سكيريغ أحمد الدليمي في بداية الخمسينيات بكلية مولاي يوسف، بوتقة النخبة المغربية. «كنا ندعوه (معماش) بسبب عينيه اللتين كانت مصابتين دائماً بالاحتقان، يروي. كان شاباً ذكياً ومنغلقاً وشديد الاندفاع، يمكن أن يصير عنيفاً». هذا هو الطبع الذي قاد الدليمي نحو مسار مهني عسكري لامع. «بدأ حياته العسكرية في الأكاديمية العسكرية بمكناس، يذكر سكيريغ. وعند تخرجه برتبة مرشح ضابط، تابع دورة دراسية في فرنسا عام [1955 م]. وكان لدى عودته أحد الضباط الشباب الفرنسيين الأوائل في الانضمام إلى القوات المسلحة المغربية الجديدة، في عام [1956 م]. وقد سنحت له الفرصة سريعاً لإظهار موهبته عندما حصل على استسلام زعيم إقطاعي متمرد على السلطة المركزية هو عديو بيهي، في منطقة تافيلالت». والجزئية الحاسمة هي أن العمليات كانت تجري ذلك اليوم تحت مراقبة ولي العهد مولاي الحسن، الذي كان قائد أركان القوات المسلحة. وعندما سيصعد على العرش، بعد موت أبيه، سيتذكر الحسن مقدرة قائد الحرب أحمد الدليمي، ولكن أيضاً خصاله كرجل مخبرات.

لكن أوفقيير هو الذي يصير الشخصية المركزية لجهاز الشرطة، بل وللنظام. «فلكونه رئيساً للأمن الوطني، ووزيراً للداخلية، منذ عام [1964 م]، كانت

لأوفقيز كل السلطات، يلاحظ رشيد سيكريج. وإذا كان يرجع دائماً إلى الملك، فقد كان لديه هامش واسع للمناورة».

تعرف أوفقيز والدليمي أحدهما على الآخر في ميدان القتال بمنطقة الريف، وقد استطاع الأول الحكم على مقدرة الثاني في مجال الاستخبارات. ويؤسس الاثنان في عام [1960 م] معاً قواعد المصالح السرية المغربية، على أنقاض (مكتب الشؤون الخاصة) السابق. وتتخذ البنى الجديدة التي أوكلت إلى الدليمي اسم (مصلحة التوثيق والأمن). كانت المصلحة في البداية، كما يوضح سيكريج، ملحقة بمكتب مدير الأمن الوطني، وكان الدليمي تحت إمرة أوفقيز. لكن الدليمي أكد شيئاً فشيئاً استقلاله الذاتي. فصار أوفقيز المقاتل الفولكلوري، بينما بدا الدليمي تقني الاستخبارات إذ بدأ في الشكوى علناً من نقائص أوفقيز على المستوى العملياتي. وكان يقول أمامه: «نعم سيدي العقيد» وما إن يدبر ظهره حتى يأخذ بانتقاده انتقاداً لاذعاً».

يكشف الدليمي، على رأس المصلحة، عن شخصيته الحقيقية: شخصية رجل متسلط بقدر ما هو فاسد. «كان يحب المال كثيراً، يروي سيكريج. وعندما شعر بالاطمئنان، بدأ يتباهى بأمواله. فقد شيد أمام سع الجميع وبصرهم فيلا فخمة بالسرباط. ولم يكن يعف عن كراهة في سبيل جمع المال. في أحد الأيام وضع رجاله يدهم على مخزن تابع لجهة التحرير الوطني الجزائرية، كان مملوءاً بأطنان من الدقيق، فباع المخزون لحسابه الشخصي خالطاً بين صندوق المصلحة وثورته الشخصية».

ويكشف الرجلان، أوفقيز والدليمي، علاقتهما مع الأمريكيين الذين لا يترددون في توزيع الدولارات في سبيل الإقناع. لكن أوفقيز يحرص أيضاً على صلاته القديمة مع المصالح السرية الفرنسية. فقد عرف أنطوان لوبيز عندما كان يلعب دور المراسل المحترم في مطار طنجة. وكان يبلغ الفرنسيين بنشاطات جبهة التحرير الوطني الجزائرية على وجه الخصوص. وكان ينسخ عن بعد النموذج الفرنسي إلى الحد الذي أحدث معه ما يعادل (مصلحة حفظ النظام) [الشرطة الخاصة للديغولسية] أي شرطة مصغرة ضمن الشرطة. ترى هل كان يشك

بإخلاص الدليمي؟ إذ يوكل هذه البنية الموازية إلى المدعو مولاي أحمد عزاوي الملقب (تاضلاوي) الذي كان مترجماً في إدارة (شؤون الأهالي) / affaires indigènes زمن الحماية. كما يأتي بغالي الماحي إلى جانبه، وكان يعامله كابنه، ويعهد إليه بشؤونه الشخصية.

في هذا المناخ المجهول حتى الآن، تندرج قضية بن بركة. ففي هذه السنة [1965 م]، يتزاحم أوفقيير والدليمي على خلفية شرطة سرية، لنيل رضا جلالته المتعطش للمعلومات من كل نوع، وحماية جلالة الحسن الثاني من "المتآمرين" الذين يحومون حول عرشه.

16 /2 السيدة بن بركة زوج المهدي

«هذا الانتظار منهك تقريباً». ونطلب من ابنها أن يترجم الجملة من جديد حتى نتأكد. أجل، لقد قالت: «تقريباً». وتنبعث فينا رغبة في التعبير عن الإعجاب الذي توحيه لنا هذه الكلمة والسكينة التي تعبر عنها. إذ لازالت غيثة بن بركة تتمتع بالقوة لانتظار أن يشار إليها، أخيراً، إلى المكان الذي يوجد فيه جثمان زوجها المحتفي. لقد فقدت الأمل في رؤيته حياً من جديد، لكن لا يزال لديها الأمل، بأن تقال الحقيقة لها يوماً ما، والقوة على التذكر: «قبل سفره الأخير، بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام [1965 م]، كان المهدي متوجساً خيفة. فأخذ يتكلم عن المستقبل والأطفال كما لو أنه يريد تسوية كل شيء. . . وما زلت أرى نفسي وأنا أودعه، في مطار القاهرة».

غيثة بن بركة، المولودة في عام [1933 م]، غادرت القاهرة إلى باريس في عام [1979 م] حيث استقرت بتواضع في شقة صغيرة بالدائرة التاسعة عشرة، مبنعة

عن كل اتصال مع الصحافة، بسبب اللعبة القذرة التي لعبها معها صحفيان مصريان، عندما اختلقا حديثاً معها، بعد عشر سنوات من الاختطاف. وهي لم تنس بالطبع أي شيء من سنة [1965 م]، السنة الأخيرة التي أمضتها مع المهدي.

تقول: «كان لدي دائماً شيء من التخوف عندما كان يسافر. فحياته كانت في رأيي في خطر. ولم أكن وحدي أفكر كذلك، لأن شرطياً مصرياً كان يقف أمام منزلنا. حتى إنه طلب منا الانتقال وعدم إعطاء عنواننا إلى أحد، وحتى رقم الهاتف. أما المهدي فلم يكن يتخذ احتياطات كبيرة. إذ كان يقول: 'إذا حدث لي شيء، فسيكون القدر'.

غيثة تنتظر هي أيضاً أن تعرف الحقيقة قبل أن تعود إلى المغرب، البلد الذي مات زوجها من أجله. «مفاتيح الملف في فرنسا والمغرب، كما تقول، لكن أيدي المغاربة أطول في القضية من أيدي الفرنسيين». وهي تعرف أن اسم زوجها أطلق على جادة في الرباط. لكن هذا لا يؤثر فيها حقاً. «شارع، تقول، هذا أمر مألوف. وهذا الحفل يسهم في تلاشي الذكرى».

ما من أحد من الرسميين المغاربة كلف نفسه عناء الكتابة لها، أو القيام بالتفاتة نحوها. ومنذ عشر سنوات، يبلغونها بانتظام بأنه «يُود» رؤيتها تعود إلى الوطن. لكنها ليست مستعدة لذلك. وتود اليوم أن لا تبقى وفاة زوجها افتراضية لتصبح مادية، إذا صح القول. تود أن ترى قبراً، أي شيء غير هذه الكلمات المكتوبة على قبر والدة المهدي، التي دفنت في عام [1979 م] بمقبرة الرباط: «والدة الشهيد بن بركة». كلمات أتت يد مجهولة بانتظام لتغطيها بالكس، وأعاد الأصدقاء كتابتها في كل مرة.

عندما نساءها إذا ما كانت تلوم شخصاً بعينه، ترد غيثة من دون أن ترفع صوتها: «لكن من ألوهم إذن؟. ومن أبدأ؟».

17 / 2 [الذين اغتالوا بن بركة]

1 / 17 / 2 [دور فرنسا]

بحسب الظاهر، لم يكن الجنرال ديغول نفسه على علم بتحضير عملية ضد المهدي بن بركة. فقد استقبل الزعيم المغربي مرة أولى، وكان يستعد للقاءه من جديد إذ كانت استراتيجيته الدولية، التي تميز بها بوضوح عن الولايات المتحدة، تعتمد على البلدان غير المنحازة، التي كان بن بركة أحد ممثليها الأكثر فاعلية. وكان ديغول، من جهة أخرى، سيعلن في بداية تشرين الثاني عام [1965 م] عن ترشحه للانتخابات الرئاسية. فمن الصعوبة بمكان تخيله يعطي موافقته على عملية ستؤدي لا محالة إلى فضيحة.

فديغول في هذه القضية، يجد في مواجهته ألد أعدائه: كجماعات الضغط الكولونيالية التي تأبى التفريط في الإمبراطورية الفرنسية؛ وأولئك الذين من بين أنصاره اختاروا البقاء مخلصين إلى النهاية للمحررين الأمريكيين؛ وبعض أفراد مصالح الاستخبارات والشرطة الفرنسية التي كان يتوجس منها إلى الحد الذي أقام فيه شبكاته الخاصة، ولاسيما محاربة منظمة الجيش السري في الجزائر.

يمر هذا المحور بأشخاص كالجنرال أوفقيير، العسكري الفرنسي سابقاً، قبل أن يخدم جلالة الملك؛ وبالشقي جورج بوشيزيش الذي تدرّب مع الغستاو، وبالحامي تيسيه فينيانكور، الوجه اليميني المتطرف والمعادي الشديد للديغولية. فقد كان المهدي بن بركة بنظر هؤلاء الأشخاص شيوعياً بغيضاً، يشكل تهديداً.

إلا أنه لا يمكن مع ذلك تبرة السلطة الديغولية من كل مسؤولية. ففي المرحلة التي سبقت الاختطاف، كانت مصالح الاستخبارات الفرنسية، إما غير كفوءة وأما متواطئة بصراحة، إذ قررت عمداً تجميد المعلومات التي كانت بتصرفها حول العملية التي كانت قيد الإعداد.

وتواطؤ جهاز الدولة بعد الاختطاف أكثر أهمية أيضاً. فكل المعطيات تؤكد أنه كانت لدى الشرطة من المعلومات ما يكفي لإيصال التحقيق إلى غايته. فكانت إرادة الجنرال ديغول، مثل وزيره للداخلية روجيه فريه، هي إخفاء المعلومات المتاحة لهما. وتجاهل التحقيق الشرطي عمداً عدة مسارات، لأسباب منها: مراعاة السلطة المغربية، وذلك بتجنب تعرّف شخصية الشوكي الشهير. وكان من المناسب أيضاً ترك الأشقياء المتورطين في العملية يفرون، و«تغطية» جورج فيغون، الذين عدوه قبلة حقيقية موقوتة بسبب الأسرار التي يعرفونها. وقد فهم رجل شرطة مثل جان كاي، عمدة الاستخبارات العامة والمخلص للنظام، تماماً الرسالة.

وهكذا تكون السلطة الديغولية متواطئة في المآزق التي وقع فيها التحقيق ومن ضمنها هذا الصمت الذي سيستمر سنوات عديدة: فغن طريق سفارتها في المغرب، ستابع الحكومة عن كتب مسيرة الأشقياء الأربعة المتورطين في العملية.

والسلطة الديغولية مسؤولة أيضاً، عن غطاء الرصاص الذي يغلف الملف، وعن إقامة سر دفاعي حوله، لا يزال مرعياً.

أحد أسباب هذا الصمت تقوم على أن الرجال الذين اختارهم أوفقيير والدليمي للقيام بالعملية استخدموا مرات عديدة في عمليات أشرفت عليها عن بعد الشبكات الموازية للسلطة الديغولية، بل و مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية مباشرة.

فلتجنب نشر كل هذا على الملأ، ترتب الأمور حيث يدفع إلى الانتحار أحد الأشخاص القلائل الذين بإمكانهم قول الحقيقة، جورج فيغون، الذي يهدد بإرساله إلى مصحة الأمراض النفسية. فلو استمر في ترديد أنه كان تصرف بناء على تعليمات، بينما يؤكد لوبيز أنه قدم تقريراً لرؤسائه، فإن السلطة ستُستهدف مباشرة في غمرة الحملة الانتخابية.

2/ 17/ 2] تورط وكالة الاستخبارات المركزية

تورد مذكرة مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، كتبت بعد عام من الاختطاف، في [30 أيلول/ سبتمبر 1966 م]، بوضوح الفرضية التي بحسبها يكون الأمريكيون «أثاروا» الجنرال أوفقيير. فبالتشجيع على تحييد (لا أحد يتكلم عندئذ عن اغتيال) المهدي بن بركة، كان الأمريكيون يصطادون ثلاثة عصافير بحجر واحد: يخلصون المملكة المغربية من خطر واضح؛ ويفشلون مؤتمر القارات الثلاث الذي كان يحضر لاجتماع قمته في هافانا؛ ويزعزعون ديغول، الوحيد ضمن المعسكر الغربي الذي يأبى الانحياز تماماً إلى سياساتهم؛ فستترك فرنسا قريباً القيادة المشتركة لحلف شمالي الأطلسي (الناتو).

ويستمر الضغط في عام [1966 م]، كما يكتب أحد مراسلي مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية في الرباط: «بعض المناورات الماكرة تعمل عملها، وهي غير صادرة عن سفارة الولايات المتحدة بالرباط، بل عن بعض عملاء (السي آي إيه) الذين هم على علاقات متواصلة ومتكثمة مع الديوان الملكي. إذ يحرصونه على عدم الانصباع إلى فرنسا».

مع أن المصالح السرية الأمريكية ليست متورطة مباشرة بالاختطاف، إلا أن بالإمكان تأكيد بأن المهدي بن بركة كان أحد أهدافها الرئيسة، أكثر أيضاً من تشي غيفارا الذي كان يحصر نشاطه في أمريكا اللاتينية فقط. فقد كانت تتابع باهتمام تسنقلاته في العالم أجمع. وهي التي كانت تطلع المصالح المغربية على نشاطات معارضها في الخارج.

على الصعيد التقني، وفي إطار التحضير للاختطاف، كان من الضروري يتمكن من تحديد مكان بن بركة على الدوام. ولم تقف المساعدة الأمريكية عند هذا الحد: ففي عام [1965 م] كان أغلب أطر مصالح الاستخبارات المغربية أمضوا دورة دراسية، طويلة أو قصيرة، بين أيدي وكالة الاستخبارات المركزية. وكان أحمد الدليمي نفسه اتبع دورتين دراسيتين في الخارج: الأولى في إنجلترا عام [1961 م]، والثانية في الولايات المتحدة عام [1962 م]؛ وفي عام [1973 م] ينشئ المديرية العامة للدراسات والتوثيق، النظرير المغربي مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية. وسار على خطاه أحد رجاله، حسين جميل، الرئيس السابق لمفوضية ميناء الدار البيضاء، الذي اجتذبه الفرع [1]. فبعد تخرجه في الدورة الدراسية الأمريكية الأول على دفعته، سيعرف ترقية هامة بعد موت أوفقيز، إذ عهد إليه بفرقة القصر الخاصة، التي بقيت سرًا حتى اليوم.

وقد كان الأمريكيون موجودين في الرباط على وجه الخصوص، يوزعون على الضباط على نحو سوقي بناء على قول البعض، مغلفات مليئة بالدولارات. والذي كان يدير الدورات الدراسية في المكان، بفيل مولاي إدريس، مقر المصالح السرية، كان يعرف باسم (شارلبوا/ Charbois). واسم التقني (ويس/ Wes)، وكانا يعملان باتصال مباشر مع السكرتير الأول في السفارة الأمريكية بالرباط رانديل غراي. وكان الجنرال أوفقيز بوضوح في معسكرهم، معسكر الإمبريالية الذي كان أصدقاء بن بركة يسعون لتحديه.

بناء على شهادات موثوقة، تكون وكالة الاستخبارات المركزية ضغطت في البداية على الملك حتى يعيد بن بركة إلى البلاد، حيث يمكن لمهمات داخلية أن تستغرقه. ثم عدلوا زاوية هجومهم، مع اقتراب قمة هافانا، تاركين المجال للجنرال أوفقيز. فالرهان كان عظيمًا: إذ كان بن بركة يستعد لإدخال جيش ينذر بالخطر إلى إفريقية، مؤلف من السوفييت والكوبيين والصينيين.

وهاهي مؤشرات إضافية:

- في تشرين الأول/أكتوبر عام [1965 م]، كان مفوض الاستخبارات العامة جان كاي، وهو من دون شك أحد أفضل

المطلعين على القضية في فرنسا، لاحظ أن المغربي أحمد الدليمي، رئيس الاستخبارات المغربية، كان أمضى الليلة في فندق باريس يتردد عليه عادة مراسلو وكالة الاستخبارات المركزية.

- أنطوان لوبيز الذي خدم لثلاثة أعوام في الجيش الأمريكي، بعد التحرير، كان قريباً من موظف من مكتب المخدرات الأمريكي، يدعى (طوني) الذي كان يتردد على باريس بانتظام.

- لم يتوضح قط، مسار تامي الأزموري، الطالب الذي اصطحب المهدي بن بركة إلى موعده المصري. وقد قيل إن بن بركة طلب منه وثائق لتعزيز فيلمه حول الزعماء التقدميين للعالم الثالث، لكن رئيس مؤتمر القارات الثلاث كان يعهد إليه بمهمات أكثر حساسية. فبعدما حصل يوماً في عام [1955 م] على وثيقة لوكالة الاستخبارات المركزية حول الحركات الثورية في إفريقيا، وبخاصة حول زعيم غانا الجديد كوامي نكروما، قام بن بركة بتسليمها إلى تامي الأزموري مع مهمة إيصالها إلى أكرأ.

بعدما رأى الأزموري بن بركة يتقدم رجلي الشرطة الفرنسيين في بولفار سان جرمان، التجأ إلى بيت عشيقته الباريسية. حيث بقي مغلقاً على نفسه بصفة غير مفهومة لثلاثة أيام. وقد سمحت هذه المدة لمرتكبي الاختطاف بإنهاء مهمتهم بهدوء. لماذا لم يدخل إلى مقهى لب ليخطر الأشخاص الذين كان بن بركة على موعد معهم؟. ولماذا التزم الصمت؟. كما أن شخصية زوجته تبعث على الحيرة: فمن موظفة في مقر حلف شمال الأطلسي ببروكسل، انتقلت بعد القضية لتصبح السكرتيرة الشخصية للسفير الأمريكي بالرباط. ترى هل عمل تامي الأزموري للأمريكيين؟. لا يزال السؤال مطروحاً، لكنه لم يعد هنا ليجيب عنه: فبعدما درس التاريخ في وسط العمال المغاربة بفرنسا، حيث كان يث الشعور الوطني، بدأت فجأة معنوياته بالهبوط. وعثر عليه مشنوقاً.

- وهناك معلومة أخيرة، تلقى بضوء متميز على علاقات الأمريكيين مع ملك المغرب في عام [1965 م]، فقد اشتهت وكالة الاستخبارات المركزية هذه السنة بأن أحد أفراد حاشية

الملك أقام مختبراً لصنع الهيروين في مدينة فيدالا المغربية. ترى ألم تكن هذه فرصة للأمريكيين، الذين كانوا عندئذ أقل دبلوماسية من اليوم، لممارسة ضغوط على الحسن الثاني؟

2/ 17/ 3 اشتراك المخابرات الإسرائيلية

إن التواطؤ بين الملك الحسن الثاني وإسرائيل حقيقة أساس في تاريخ إسرائيل المعاصر. لكن العلاقات المباشرة التي أقامها الجنرال أوفقيير مع اليهود أقل ذيوغاً بكثير إذ إنها تمر أولاً برجل هو إيلي ترجمان الذي كونه متحدرًا من مدينة إرفود بالجنوب المغربي، كبير إلى جانب أوفقيير. وتزوج بعد ذلك المدعوة سارة بنامو، التي كانت أمها أرضعت الطفل أوفقيير. وسيصبح ترجمان فيما بعد المكلف بأعمال أوفقيير المالية، إضافة إلى علاقته بأحمد الدليمي.

بناء على ما تقوله فاطمة أوفقيير، فقد دخل إيلي ترجمان بسرعة في علاقة مع المصالح السرية الإسرائيلية. ومن المؤكد أنه اهتم مع أوفقيير بملف أساس لإسرائيل هو المغادرة الواسعة لليهود المغاربة إلى "أرض الميعاد". وهي عملية تاريخية من حيث ضخامتها، شملت [130000] شخص بين عامي [1956 و 1964 م]، باعتبار أن [67000] يهوديًا كانوا غادروا إلى إسرائيل منذ عام [1948 م].

وبسبب هذه العملية يود الإسرائيليون اليوم ترقية أوفقيير إلى مصاف الأبرار، لكن زوجه فاطمة غير موافقة على ذلك الآن، خشية غضب بعض البلدان العربية. في بداية الستينيات جعلت القضية إسرائيل مدينة إزاء المغاربة، وبخاصة للجنرال أوفقيير. فبإمكانه أن يطلب منهم أي شيء بتوسط إيلي ترجمان أو من دونه.

في هذا السياق يطرح السؤال حول مشاركة المصالح السرية الإسرائيلية في اختطاف ثم في اغتيال بن بركة. فإضافة إلى أن الزعيم المغربي كان مستمرًا في انتقاده للسياسة الإسرائيلية الدافع الحقيقي يقوم على أهمية المغرب العظيمة للاستراتيجيين الإسرائيليين: ففي المغرب يلتقطون أكثر المعلومات عن العدو، الذي بدأ بالتحرك، على أعتاب حرب الأيام الستة.

من المستحيل العثور على إيلي ترجمان لسوء الحظ. فبعد اختطاف بن بركة، غادر فرنسا إلى إسرائيل. ثم عاد إلى المغرب، الذي غادره من جديد بعد موت أوفقيير في عام [1972 م]: إذ بعد سجنه لأسبوعين، أطلق سراحه ليعود إلى باريس، حيث توفي في عام [1998 م].

إلا أن صحفياً إسرائيلياً هو: شلومو ناكديمون، كشف النقاب عن عدة مفاتيح في أرشيفات المصالح السرية لبلاده. فمنذ عام [1963 م]، عقد ياكوف كروز، مساعد إيسير هاريل رئيس الموساد، علاقات وثيقة مع الجنرال أوفقيير. ومنذئذ، كان للموساد ممثل دائم في المغرب يتصل بأحمد الدليمي. وكانت الصلات من القوة حيث سمح المغرب للإسرائيليين في عام [1965 م] وبينما كانت تعقد على أراضيها القمة العربية بتسجيل كل المحادثات.

في [1965 م]، تتغير أوراق السياسة في إسرائيل. إذ يتخلى دافيد بن غوريون عن رئاسة الوزارة إلى ليفي أشكول، بينما يخلف الجنرال ماير أميت إيسير هاريل في رئاسة الموساد. وهذا الأخير هو الذي يلتبس أحمد الدليمي مساعدته في إطار العملية ضد بن بركة. وبحسب تحقيق شلومو ناكديمون، طلبت من إيسير هاريل مساعدة مباشرة، يرفض تقديمها. ومع ذلك يقبل، لتعزيز العلاقة مع المغرب، عدم إخطار بن بركة، كحد أدنى، وتزويد المغاربة بشقة في باريس وجوازات سفر، لن تستعمل.

لم يبق من هذه المساومات السرية أي أثر، إلا في ذاكرة مائير ياميت أو رئيس الوزراء ليفي أشكول. وينبغي النظر بحذر إلى النتيجة، بسبب الكراهية الكامنة فيما تكشف عنه الصحافة الإسرائيلية: فبعدما صار إيسير هاريل مستشار ليفي أشكول للاستخبارات، نما إلى علمه اشتراك الموساد في اختطاف بن بركة. ولم ينفك منذئذ في استعمال هذه القضية للقضاء على منافسه الرئيس، مائير أميت.

يبدأ إيسير هاريل بالمطالبة بلجنة تحقيق عهد بها إلى أستاذ ونائب. يذكر استخلاصاتها الصحافي شلومو ناكديمون: «حصل أميت على الضوء الأخضر من رئيس الوزراء، في الوقت الذي كان أعطي موافقته للمغاربة». ملاحظة عضوي للجنة: «كان المقروض إشراك هاريل في المناقشات». وبما أن هذا لا يكفي

للحصول على استقالة مائير أميت، يصير هاريل. فتؤلف لجنة جديدة ضمن حزب العمل، تشترك فيها غولدا ماير الأمانة العامة للحزب. والخلاصة: أميت أخطأ، إلا أنه من غير الممكن إجباره على الاستقالة، إلا إذا أصيبت صدقية رئيس الوزراء ليفي أشكول، وهو ما يعني تسهيل عودة الخصم، دافيد بن غوريون.

وأخيراً، إيسير هاريل هو الذي سيصفق الباب، في حزيران/ يونيو عام [1966 م]. ويواصل حتى نهاية السنة المعركة، ثم يتخلى عن اللعبة، بعدما يفهمونه بأن في ماضيه ما يكفي لكي لا ينصب نفسه ضامناً لأخلاقية الموساد. وما فتى هاريل يردد منذئذ بأن هذه القضية كانت السبب الحقيقي لتباعد الجنرال ديغول عن دولة إسرائيل. وهو ما يكذبه مائير ياميت بصورة قطعية. هنا أيضاً، تنام الحقيقة في الأرشفات. اللهم إلا إذا لم تكن كتبت قط.

2/ 17/ 4 المغرب و«الشوكي» المزدوج

من المفهوم أن المهدي بن بركة كان العدو الرئيس للجنرال أوفقيير. فعندما عين هذا على رأس الأمن الوطني في عام [1960 م]، طلب من أحد رجاله الذين سألناهم، إخراج ملفين: ملفه الخاص، وملف بن بركة. وقد خاب أمله كما يظهر. إذ كان ملفه فارغاً إلا من بعض قصاصات الصحف، وكان ملف عدوه يحتوي مذكرات لا أهمية لها حول سنوات إقامته الجيرية في الجنوب، زمن الحماية.

لقد ترأس الجنرال أوفقيير العملية ضد بن بركة؛ وكلف أحمد الدليمي بتنفيذها. لكن أوفقيير لم يكن يثق بالدليمي ثقة تامة ففرض اشتراك اثنين من مقربيه. الأول معروف ويدعى الغالي الماحي. لم يكن عسكرياً ولا شرطياً. بل المرافق شبه الرسمي لأوفقيير، رجل المهمات الدقيقة، لكن أيضاً من يدعو له لتلبية حاجاته المتزلية. أما الثاني فلم يظهر في الملف القضائي واسمه حابي الطيب.

فبصفته رئيس الأمن في منطقة وجدة، اتبع حابي الطيب أيضاً دورة تدريبية في لندن، بدعوة من المصالح السرية البريطانية. طويل القامة، نحيل القد، ذو بشرة فاتحة، وخاتم كبير في الإصبع، يضع هو أيضاً نظارات سوداء، ومتزوج في أثناء الوقائع من امرأة متحدرة من كورسيكا. يترك عدة آثار في باريس: أحدها في أرشيف

مستشفى بشارع نيكولو، حيث عولج من متاعب في القلب؛ والثاني في محافظة الشرطة، التي سلمته ترخيصاً بشراء مسدس من تاجر الأسلحة غاستين ورينيت.

وعندما يستذكر أنطوان لوبيز هذا الشخص يدعوه (حابي) تارة و(الطيب) تارة أخرى. وبالإستماع إلى مختلف شهود القضية، نكتشف أن وصفه المادي يشابه إحدى صور (الشتوكي) الشهير، المغربي المجهول الذي يمنحه كل واحد دوراً مفصلياً.

والواقع هو أنه ما من أحد حتى الآن اكتشفه، لأن اسم (الشتوكي) المستبعر يشمل شخصين وهذا هو ما شوش على كل رجال الشرطة وكل القضاة الذين انكبوا على المسألة. الأول، حابي الطيب، وهو عين أوفقيير على العملية. والثاني، رجل أحمد الدليمي الذي هو على العكس من حابي الطيب، الطويل والأنيق، قصير وفاتح البشرة، ممتلئ الجسم ذو وجه طفولي ورأس أصلع، يدعى ميلود التونسي. وهو إذا كان تدرب في إقليم وجدة، كرئيس لفرقة خاصة، فقد قاد مجموعة من المستدرين إلى لندن في عام [1962 م]. ويقال عنه: «الشتوكي، يضحك عندما يحترق». ولا يُعرف مُضحك لا يضحك أكثر منه.

في عام [1965 م]، وبعدما صار ضابط استخبارات، يدير ميلود التونسي في الرباط (قسم البحث والعمليات الشديد السرية). وهو فرع من مصلحة التوثيق والأمن. وهو الذي ينسق العمليات على الأرض، في باريس.

في أثناء المحاکمتين، ذكر القضاة رقم هاتف وجد في أوراق المراسل المحترم أنطوان لوبيز. كان هذا الرقم لشقة في الرباط يتردد عليها ميلود التونسي، تقع في ساحة بيتري يملكها صندوق التقاعد، وتستعمل للمواعيد السرية للمصلحة، كما تستعمل عند الحاجة أيضاً كمخبأ للاستخبارات الأمريكية.

عندما يذكر أنطوان لوبيز ميلود التونسي، الذي يجهل هويته الحقيقية، يسميه (عباس). وقد قدمه له الغالي الماحي. ويتذكر أنه قدمه لرئيسه في مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية، فينفييل وجان بيير لنوار. وكان موضوع اللقاء: كان مسؤولاً المصلحة [7] يبحثان عن مساعدة لتحديد مبتزين مغاربة كانوا تسلطوا على شركة بترولية فرنسية في جنيف.

يسدور المشهد قبل الاختطاف بأربعة أشهر. والشتوكي، الذي قُدم كرجل شرطة مغربي، أبدى مقدرة هائلة.

والرجل نفسه هو الذي يذهب إلى القاهرة في الوقت ذاته الذي ذهب الصحافي فيليب بيرنيه والوسيط جورج فيغون، يوم [2 أيلول/ سبتمبر 1965 م]. ويستغل أنطوان لوبيز عودتهم إلى الأراضي الفرنسية لتصوير بطاقات دخولهم، ويرسلها إلى مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية لأخذ العلم.

لم نثر على أثر المبلود التونسي. أما حابي الطيب فكان لا يزال في العمل سنة [1991 م] إذ إنه في تلك السنة نسق تحرير العدد الأول من مجلة (مَرْك/ Maroc). وكان موضوعه: طنجة بين عالمين. ومن ضمن «اللجنة العلمية» المدعو عبد المجيد بن جلون، محامي الدليمي في محاكمة بن بركة؛ وعلى سبيل المقدمة اقتباس طويل من أقوال الحسن الثاني.

ومن بين المشاركين المباشرين في العملية، شخصان آخران واصلا ممارسة وظيفتهما في المغرب بعد الواقعة. الأول هو المفوض عبد الحق العشعاشي الذي كان في بداية سنوات الستينيات رئيس الفرقة الخاصة في تطوان؛ وقد ضمه أحمد الدليمي سريعا إلى الفرع [1]، مصلحة التوثيق والأمن. ففي [30 تشرين الأول/ أكتوبر 1965 م]، وصل من الجزائر وقت وصول الدليمي، ثم رافقه طوال السهرة. والثاني المدعو حسوني، كان في السفر الباريسي بصفة ممرض. منحدر من مدينة سلا، كان عضواً في الأمن الوطني قبل وصول أوفقيير والدليمي، وعين في الفرع [6]، المكلف بالمصالح الاجتماعية. ووجوده ضمن الفريق هو نوع من الاعتراف. إذ كان هناك، في أدنى احتمال، لإعطاء المهدي بن بركة حقنة لتنويمه قبل أي نقل محتمل. وفي الاحتمال الأعلى: كان عليه المساعدة في جلسة تعذيب محتملة.

وما إن تحدد مسؤولية كل من الجنرال أوفقيير وأحمد الدليمي حتى يصطدم المرء بالجزء الأخير المظلم للمسؤولية عن هذه القضية: مسؤولية الملك. فما هي درجة تورط جلالته في اختطاف وقتل المهدي بن بركة؟ هل تلاعب به رجاله ووضعوه أمام الأمر الواقع؟ وهل يمكن تخيل رئيس الأمن يتخذ وحده مبادرة كهذه؟ أم أن الملك كان على العكس الأمر الحقيقي؟.

من المعلوم أن الجنرال أوفقيير، قبل أن يركب الطائرة إلى أورلي، قام بزيارة الملك في قصره بفاس. ومن المعلوم أيضاً أنه، بعدما تكشفت الوقائع، غطى رجاله من دون أي تردد. وقد رأينا أنه أبقاهم جميعاً في منصبتهم، على الأقل حتى اليوم الذي رآهم فيه يطمعون في عرشه بشكل صريح. وإذا اقتضى الأمر قرينة إضافية، يكفي الكشف عن اسم الشرطي الذي حاول الاعتداء على حياة بن بركة عن طريق حادث سيارة في [16 تشرين الثاني 1962 م]. وهو المفتش سلاوي، عضو الديوان الأول. ففي المساء ذاته، هاتف الدليمي في مراكش حيث كان مع الجنرال أوفقيير والحسن الثاني، ليقول له إنه أخطأ هدفه. وكان جواب الدليمي الذي نقله أحد الشهود: «أنت حمار، كان يجب المرور فوقه والانهاء منه».

يمكن التأكيد أيضاً أنه كان بإمكان الملك إيقاف العمليات. فمن الواضح بالفعل، وحتى لو لم يكن موت بن بركة مبرمجاً، أن الملك كان يغطي منذ بداية سنوات الستينيات الحرب الصامتة التي كان يخوضها أوفقيير ضد بن بركة. فقد سعى أوفقيير عدة مرات لتوريط عدوه اللدود في انقلابات مختلفة غالباً جملة وتفصيلاً؛ وتسبب، تحت نظر وبصر الجميع، في حادث سيارة كاد يودي بحياة المعارض؛ وما انفك يكرر للملك أن بن بركة كان الشخص الوحيد القادر على قلب الملكية. وكان الأسوأ في نظره من دون شك أنه كان يستطيع قلبها دون اللجوء إلى السلاح. لكن أوفقيير نسي أن يقول للحسن الثاني إنه كان التالي في القائمة، وأنه سيحاول قتله بعدما قضى على بن بركة. لأنه لا يمكن في المغرب، بحسب التقاليد، إلا وجود رأس واحد. كان يود لو يكون هذا الرأس رأسه.

18 / 2 رد ليونيل جوسبان

عودة البريد. إنه رد رئيس الوزراء ليونيل جوسبان، المؤرخ في [28 أيلول/ سبتمبر 1998 م]:

أخذت علماً برسالتكم المؤرخة في [18 كانون الأول/ ديسمبر،
بكثير من الاهتمام.

فيما يتعلق باختطاف المهدي بن بركة في عام [1965 م]، علي أن
أعلمكم بأن قاضي تحقيق من محكمة الدرجة العليا مكلف، على حد
علمي، بهذه القضية.

أما فيما يتعلق برفع سر الدفاع في موضوعها، فهذا يقتضي، بناء على
القانون [567-98] الصادر في [8 تموز/ يوليو 1998 م]، أن يوجه
طلب بهذا المعنى من سلطة قضائية فرنسية إلى السلطة ذات الصلاحية
[...]. وعلى هذه السلطة أن تبت بالأمر بعد أخذ رأي اللجنة
الاستشارية التي أسست من قبل القانون الجديد.

وكما ذكرت نخامي السيد بشير بن بركة، فلم يصلني منذ استلامي
وظيفتي، أي طلب متعلق برفع سر الدفاع من أي سلطة قضائية

فرنسية في القضية موضوع البحث، لكنني لن أتأخر عن إبداء الرأي طبقاً للإجراءات القانونية إذا ما طلب مني ذلك. والأجوبة التي أعطيتها عدة مرات خلال هذه السنة على طلبات قضاة محققين تشهد بوضوح، كما يبدو لي، على مساعي تفهمون، مع ذلك، أن وجود إجراء قضائي أكون قابلاً في إطاره لأن أكون موضع طلب لرفع سر الدفاع، يجعل من غير المناسب أي تعليق مني [...]».

فما لم يطرأ تأخر ناتج عن استبدال قاضي التحقيق، لن تستغرق المسألة إلا أيام: وبعد حالة الوزير السابق شارل هيرنو، الذي طالب ورثته بالإفصاح عن الملف الذي كونه إدارة المراقبة الإقليمية حوله، وبعد التنصتات التي قامت بها خلية فرنسوا مِتران «الشُّرطية» الشهيرة، ستعرض قضية بن بركة أمام اللجنة الاستشارية الجديدة.

2/ 19 رسالة إلى الملك

لم نكن نريد فقط تعرف القتلة المحتملين لبن بركة، بل أيضاً إعادة تكوين ظروف مقتله. يستخلص من الشهادات التي تلقيناها: بأن المهدي بن بركة وقد عبر عن نفاذ صيره في [29] تشرين الأول/ أكتوبر، إزاء هذا الموعد الذي لما يحصل، ضربه الشقي بوشيزيش بعنف؛ وأن حالته، عندئذ، لم تعد تسمح له بالهرب؛ وأنه كان لا يزال حياً في [30] تشرين الأول/ أكتوبر، لدى وصول أوفقيير والدليمي؛ وأن المغريين اللذين لم يكونا توقعوا بالضرورة أن يحدث القتل في فرنسا، ليسا مترعجين من وجوده في حالة سيئة؛ وأنها بانتزاعهما معلومات منه عن أماكن اختبائه في جنيف، تسببا في موته؛ وأن الجثة نقلت إلى منزل لوبيز، ومن هناك تحمل على متن سيارة من السفارة المغربية.

ولدينا الأمل أيضاً في العثور على آثار جثته. وليس لدينا إلا الفرضيات.

الفرضية الأبسط تقول، كما يقترحه المحامي بيير لومارشان، إن جنمان المهدي بن بركة حمل على ظهر سفينة شحن في ميناء روان، ورمي في البحر.

والفرضية الأكثر طبيعية تقول إن الجثمان أرجع بالطائرة إلى المغرب، حتى لا يترك أي أثر في فرنسا، ودفن في مقبرة الشهداء بفاس.

والفرضية الأكثر إقطاعية تقول إن الجثمان أخفي بشكل أو بآخر، لكن الرأس قدمه الجنرال أوفقيير للملك كدليل ولاء من التابع لسيده.

ولنقطع الشك باليقين، ونحن متأكدون بأنه ما من أرشيف يحتوي على هذه المعلومات، فقد اتجهنا إلى جلالة الملك الحسن الثاني، الذي أرسلنا إليه هذه الرسالة، المؤرخة في [28 كانون الأول/ ديسمبر 1998 م]:

نحن متأسفون لازعاجكم بقصة قديمة كانت لكم قضية مأساوية. لكننا لا يمكننا إغلاق تحقيقنا من دون التوجه إليكم.

إن سنة [1999 م]، كما تعلمون، هي سنة المغرب في فرنسا. وبهذه المناسبة، قررنا نشر تحقيق طموح حول اختفاء الوطني المغربي المهدي بن بركة. الفكرة تقوم على نشر مخطوط كتبه الصحافي الكبير جاك درُجي، قبل وفاته، مع تحقيق مضاد التقينا حوله كل الشهود والمشاركين الذين ما زالوا على قيد الحياة. وكما يمكن لكم أن تتصوروا، فاسمكم يتكرر بانتظام في شهاداتهم.

أما وقد عرفنا تعلقكم بشخصية المهدي بن بركة، ولشعورنا بأن مرحلة جديدة تبدأ اليوم في المغرب، نسمح لأنفسنا بالطلب إليكم رسميًا بمقابلة. فشهادتكم تبدو لنا أكثر من جوهرية لإظهار الحقيقة، التي هي غايتنا الوحيدة من هذا العمل.

نأمل بجمرة أن يلقي طلبنا منكم ردًا إيجابيًا، وأن لا تظنوا سوءًا بمسعانا.

في اليوم الذي ننهي هذا المخطوط، كان الرد الملكي يتمثل بصمت ثقيل. والحق أن فرنسا، المتخاصمة هي أيضًا مع الشفافية والحقيقة، لم تكن بصراحة فتحت الطريق.

باريس، آذار/ مارس [1999 م].

[3] ملاحق

1/3 [نشاط بن بركة تحت

عين مصالح الاستخبارات

استخرجت هذه المذكرة المجهولة من أرشيف مصلحة الاستخبارات الفرنسية. وهي تستعرض نشاطات المهدي بن بركة بين [27 أيلول/ سبتمبر 1959 م] و[29 حزيران/ يونيو 1961 م]، انطلاقاً من الملاحظات المشتركة للاستخبارات العامة، ومديرية مراقبة الإقليم، والمديرية العامة للأمن الخارجي، في ما يخص فرنسا، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. هناك ملاحظتان: [1] يتم تعقب أثر زعيم الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في تنقلاته. [2] يبين جدول أعمال المهدي بن بركة بأنه كان في سبيله إلى توحيد القوى التقدمية في العالم الثالث خلفه.

- في [27 أيلول/ سبتمبر 1959 م]، يسافر إلى موسكو.
- في [20 تشرين الثاني 1959 م] يصل إلى باريس، ويسافر إلى بروكسل ثم إلى مدريد.
- في [24 تشرين الثاني ترأس في سان إتيين اجتماعاً ضم ستين مغربياً.

- في [3 نيسان/ أبريل 1960 م]، يحضر في باريس الاجتماع الذي تم خلاله توحيد الحزب الاشتراكي المستقل، واتحاد اليسار الاشتراكي ومنبر الشيوعية.
- في [8 نيسان/ أبريل 1960 م]، يغادر باريس إلى بغداد ثم أكرأ. ولدى عودته من غانا في أيار/ مايو عام [1960 م]، يحضر في كوناكري مؤتمر التضامن الأفروآسيوي، من [11] إلى [15 نيسان/ أبريل 1960 م] وينتخب رئيساً للجنة السياسية لهذا المؤتمر.
- في [11 حزيران/ يونيو 1960 م]، يذهب إلى مدريد عن طريق بروكسل، بعد أن حضر في بداية حزيران، بلا روشيل مؤتمر عصبة حقوق الإنسان، بصفة مراقب.
- لدى عودته من مدريد في [15/ 6/ 1960 م]، يحافظ على الاتصال مع كل أصدقائه الباريسيين (محامين صحافيين، أعضاء في الحزب الشيوعي الفرنسي) في أثناء مفاوضات ميلون (Melun).
- يقوم في [16/ 6/ 1960 م] بسفر خاطف إلى بيرن.
- يحصل على منحة دراسية لسنتين في المركز الوطني للبحوث العلمية نتيجة تدخل المسيو دوبوا (Dubois) لدى المسيو جوكس (Joxe).
- كان من المفروض أن يستقبل في [20/ 7/ 1960 م]، بمتزله الباريسي السيد أوبراك (رْمُن صامويل)، مساعد الأمين الدائم للجنة الاقتصادية الوزارية بالرباط، وعضو الحزب الشيوعي الفرنسي.
- يكلف في بداية أيلول/ سبتمبر جيل مارتينييه بأن يقترح على الحزب الاشتراكي الموحد خطة عمل تتعلق بتسوية المشكلة الجزائرية بالاتصال مع الاقتراحات التونسية بالفيديرالية. ويعرض أن يذهب إلى تونس فيما لو قبل المشروع.
- يحضر نهاية أيلول/ سبتمبر عام [1960 م] في دوركينغ (Dorking) بريطانيا سلسلة محاضرات تنظمها ([الزمالة الاشتراكية البريطانية والآسيوية ولما وراء البحار] / British Asian and Overseas Socialist Fellowship)، ويتناول فيها الكلام كاشفاً بوضوح عن أفكاره الماركسية.

- يحضر من [2] إلى [7] تشرين الأول/ أكتوبر 1960 م، مؤتمر حزب العمال في سكاربورو في بريطانيا. ويتصل في لندن مع شيوعيين من الأنتيل وبريطانيا. أعضاء في (لجنة المنظمة الإفريقية/ Committee of African Organization Movement for (الحركة من أجل التحرر من الاستعمار/ Colonial Freedom, MCF) يعود في [10] تشرين الأول/ أكتوبر إلى باريس، عن طريق سويسرا. يسعى بكل الوسائل إلى تدعيم بلديات الاتحاد الوطني للقوى الشعبية لمدن المغرب الكبرى وبخاصة عن طريق توأمة هذه المدن مع المدن الأوروبية الكبرى ذات البلديات الاشتراكية.
- ومن جهة أخرى ينشيء (دليل إفريقي/ Annuaire africaine) سيتكون بتعاون البلدان الإفريقية وبعض ممثليهم في باريس ولندن. ويبحث أيضًا عن وثائق متعلقة بالدراسات التي تمت في المغرب والداهومي حول التخطيط الزراعي والإصلاح الزراعي المحتمل.
- وإذ يستغل الثقة والصدقات التي اكتسبها، يبدأ في اللعب مع السودان (المصري-الإنجليزي سابقا) لعبة مماثلة لتلك التي لعبها في غينيا.
- في [31] تشرين الأول/ أكتوبر، اكتشفت أسلحة في حوالة سفينة الشحن الأمريكية جيز ليكس مخبأة في صناديق حُمِلت في طرابلس وموجهة للاتحاد الوطني للقوى الشعبية في المغرب؛ وبناء على معلومات من الأمن المغربي، صودر [40] صندوقًا تحتوي على أسلحة، كما وصل غيرها فيما بعد.
- في [4] تشرين الثاني، يتواجد في جنيف، ثم يسافر إلى بيروت لحضور اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية، من [9] إلى [13] تشرين الثاني 1960 م.
- بعدما زار لبنان والأردن والعراق والكويت وقطر والبحرين والعربية السعودية. انطلق من القاهرة يوم [11/12/1960 م].
- بعد عودته إلى باريس يوم [14/12/1960 م]، عن طريق سويسرا، يهتم بالطلبة المغاربة في فرنسا، الأعضاء في الاتحاد الوطني للقوى الشعبية.

- وهكذا يشترك برفقة المهدي العلوي رئيس الطلبة المغاربة في الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بباريس في تناول الغداء مع الطلبة يوم [1960/12/18 م].
- يقوم في يوم [1961/1/15 م] برحلة سريعة إلى جنيف.
- في كانون الثاني/يناير، تقدم فيديريالية المدن المتوأمة له مبلغ ثلاثة ملايين فرنك قديم ليقوم بسفر إلى إفريقيا السوداء.
- يعتمده الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل رسمياً مندوباً إلى اللجنة المديرية لمؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية في تنجانيقا.
- بمناسبة سفره الإفريقي إلى دار السلام، قررت جولة لثلاثة أسابيع باسم (حركة التضامن / Mouvement de la solidarité).
- يتصل مع الحسين بن محمد، المكلف بالاتصال بين الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وجهة التحرير الوطني الجزائرية.
- يذهب في يوم [1961/1/20 م]، متوقفاً في القاهرة ثم نيروبي قبل أن يصل إلى دار السلام. ويعود إلى باريس في يوم [1961/2/23 م] قادماً من أكرا عن طريق دكار. يضع تقريراً باسم الاتحاد الوطني للقوى الشعبية عن (كفاح الشعوب العربية ضد الإمبريالية) ويقترح مؤتمراً في بيروت شهر شباط/فبراير عام [1961 م].
- في آذار/مارس عام [1961 م]، إلحاح أصدقائه الباريسيين، وطلب رئيس مكتب مولاي الحسن، لعودته إلى الرباط من أجل تشييع جنثمان الملك محمد الخامس، إلا أن المهدي بن بركة رفض الدعوة. وقد ألح العديد من شخصيات اليسار الفرنسي والصحافة التقدمية، من جهة أخرى، حتى يعود إلى المغرب.
- لدى تأسيس (صندوق التضامن الأفروآسيوي) في كوناكري، يتقاسم نيابة الرئيس مع تشو تسيو تشو (الصين) وغافوروف (الاتحاد السوفيتي).
- في يوم [1961/3/8 م] يصل إلى جنيف للقاء الرئيس بورقيبة، ومن ثم يحضر بدعوة من بيترو نيني يوم [15 آذار/مارس 1961 م] مؤتمراً في ميلانو، ولدى عودته إلى باريس يوم [1961/3/17 م] يصرح بأن الحزب الاشتراكي الإيطالي هو أحد أفضل أحزاب

- أوربة. أما فيما يتعلق باستغلال الصحراء، فيرى وجوب تأسيس مشروع لاستغلال الصحراء على نحو مشترك سريعاً لكنه يثق تماماً بالجزائريين لإعطائهم الصحراء برمتها.
- نهاية آذار/ مارس، يرفض دعوة الحسن الثاني لحضور اجتماع للقادة السياسيين يرأسه الملك في المغرب.
- في يوم [22 آذار/ مارس 1961 م]، يذهب إلى القاهرة ويقم فيها عشرة أيام، دارساً تطورات الوضع في المغرب والجزائر على وجه الخصوص. ويعود يوم [2 نيسان/ أبريل إلى باريس، ليغادرها يوم [7 إلى باندونغ (عن طريق بانكوك وجاكرتا) حيث يحضر يوم [9 اجتماع مجلس التضامن الأفروآسيوي، واجتماع لجنة المؤتمر من [10 إلى [15 نيسان.
- في طريق عودته من باندونغ، توقف في بيروت حيث أصدر تصريحاً للصحافة حول مشكلة موريتانيا والصحراء، مبدئياً تشدداً في موقفه.
- يعود إلى باريس يوم [29 نيسان/ أبريل عن طريق دمشق وسويسرا حيث أقام [4 أيام.
- بداية أيار، يقيم في سويسرا حيث يفكر في الاستقرار لمتابعة المفاوضات الجزائرية جيداً وتأمين وجود دائم للاتحاد الوطني للقوى الشعبية في كواليس الوفد بيايفيان.
- في [8 أيار، يحضر اجتماعاً في تولوز بحضور خمسين من الطلبة المغاربة.
- في [9 أيار/ مايو يحضر اجتماعاً في بوردو مع طلاب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية مطرباً اختصاص الرياضيات الأقل ازدحاماً.
- من [20 إلى [23 أيار/ مايو يقيم في جنيف.
- في حزيران/ يونيو يستقل من مسكنه الباريسي للإقامة في جنيف، [69]، شارع [31 ديسمبر، لكنه يبقى له مكاناً في باريس للحفاظ على الاتصال.
- يحضر يوم [29 حزيران/ يونيو 1961 م] اجتماع شعب الحزب الاشتراكي الموحد في الدوائر الخامسة والسادسة والسابعة بباريس.

- بتشجيع من المهدي بن بركة، يقوم الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بالسيطرة، ليس فقط على الاتحاد الوطني للطلبة المغاربة، بل أيضاً على جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا.
- وهكذا حدث انشقاق ضمن جمعية الطلبة في مونيبييه في بداية هذه السنة، يضم الطلبة المناصرين للنظام الحالي في المغرب من جهة، وطلبة الى الاتحاد الوطني للقوى الشعبية من جهة أخرى.

2 / 3 التسلسل الزمني للأحداث التي يمكن، منذ تشرين الثاني، أن تلقي ضوءاً على قضية بن بركة

هذا الموجز السري، الذي تم وضعه انطلاقاً من الملاحظات المشتركة لمصالح الاستخبارات الفرنسية، يحفظ كل الوقائع والأحداث التي يمكن لها أن تندر باختطاف المهدي بن بركة.

[1963 م]:

- [7] تشرين الثاني: أمر من محكمة الجنايات بالرباط بفتح الإجراءات غيابياً ضد عدة شخصيات، وبخاصة المهدي بن بركة المتهم بالمساس بأمن الدولة، ومحاولة اغتيال الملك، ومحاولة الهجوم على قاعدة القنيطرة، وتكوين مخازن للأسلحة.
- [9] تشرين الثاني: حكم صادر عن المحكمة الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالإعدام غيابياً على المهدي بن بركة وحيد برادة، للمساس بأمن الدولة الداخلي.
- [23] تشرين الثاني: افتتاح محاكمة [108] أشخاص المتهمين بالمساس بأمن الدولة الداخلي، أمام المحكمة الإقليمية للرباط.

- [26] تشرين الثاني: تأمر محكمة الجنايات بالرباط بإحالة الدعوى المسماة (المؤامرة) في انتظار قرار المحكمة العليا التي تقدم أغلب المتهمين إليها بالظعن.
- [9] كانون الأول/ ديسمبر: رفض الفرقة الجنائية في المحكمة العليا للظعون المقدمة من قبل [82] متهمًا في الدعوى المسماة (المؤامرة).
- [26] كانون الأول/ ديسمبر: استئناف المحاكمة المسماة (المؤامرة) أمام المحكمة الإقليمية للرباط.

[1964 م]:

- [2] كانون الثاني/ يناير: يتابع المسيو بولسون، وهو محام نروجي، في الرباط جلسات المحاكمة المسماة (المؤامرة) بصفة مراقب من اللجنة الدولية للقضاة.
- [28] كانون الثاني/ يناير: انسحاب محامي الدفاع من المحاكمة المسماة (المؤامرة)، لكن الرئيس يكلفهم بالدفاع حكمًا.
- [29] كانون الثاني/ يناير: بعد انسحاب محامي الدفاع من الجلسة، ينشرون بلاغا يبررون فيه قرارهم.
- [30] كانون الثاني/ يناير: نشر التقرير الذي حرره السيد بولسون حول المحاكمة المسماة (المؤامرة) في مَرَكْ إنفرميسين (Maroc Information)، وهي صحيفة يومية تصدر في الدار البيضاء.
- [3] شباط: تستأنف المحاكمة المسماة (المؤامرة) مع أن محامي الدفاع غائب.
- [18] شباط: تصريح وزارة الخارجية الأمريكية المتعلق بإلغاء المعونة العسكرية الأمريكية للبلدان التي تتاجر مع كوبا. تعرض مَرَكْ أنفورماسيون للمساعي الأمريكية لدى الحكومة المغربية فيما يتعلق بالتجارة المغربية الكوبية.
- [21] شباط: يسلم السيد م أبو طالب إلى القائم بالأعمال الأمريكي مذكرة توضح الموقف المغربي حول المشكلات المتعلقة بالتجارة مع كوبا.

- [3] آذار/ مارس: يعبر الناطقون باسم الأحزاب وبخاصة حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية، بمناسبة عيد العرش وخطاب الحسن الثاني في الدار البيضاء المتعلق بإقامة المؤسسات، عن تعلقهم بشخص الملك وبمبادئ الملكية الدستورية. تتحدث ماروك أنفورماسيون عن مشروع قانون قدمه الـ (الاتحاد الوطني للقوى الشعبية) إلى مجلس النواب يرمي إلى إلغاء الاتفاقات المعقودة مع بنك باريس وهولاندا (Banque de Paris et des Pays Bas).
- [4] آذار/ مارس: نشر أسبوعية الهدف جديدة ذات اتجاه مؤيد للاتحاد الوطني للقوى الشعبية.
- [5 - 6] آذار/ مارس: قرار اتهام النائب العام في المحكمة المسماة (المؤامرة). [12] حكماً بالإعدام، و[5] أحكام بالاشغال الشاقة المؤبدة.
- [14] آذار/ مارس: بعد سبعة أيام من المداولات، تصدر المحكمة الإقليمية للرباط حكمها في القضية المسماة (المؤامرة)؛ فمن بين [102] وجه لهم الاتهام، حكم على [11] بالإعدام من بينهم [8] غيابياً، وعلى [3] بالحبس المؤبد غيابياً، وعلى [4] بالحبس [20] سنة، وعلى [2] بالحبس [15] سنة، وعلى [5] بالحبس [10] سنين. وبرئ [35] شخصاً، بينما تصدر المحكمة أربعة أحكام بالحبس مع وقف التنفيذ، وأحكام بالحبس النافذ على المتهمين الباقين.
- بحسب المناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، تظل مسألة استئناف المعونة الأمريكية للمغرب قيد الدراسة، والمعلومات الآتية من الرباط والتي تكون الحكومة الأمريكية قررت طبقاً لها إبقاء مساعدتها للمغرب، هي سابقة لأوانها.
- [16] آذار/ مارس: طلب بالطنن تقدم به إلى المحكمة العليا المحكومون الثلاثة بالإعدام في المحاكمة المسماة (المؤامرة).
- [17] آذار/ مارس: إضراب الطلبة المنتمين إلى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب احتجاجاً على الأحكام التي صدرت في المحاكمة المسماة (المؤامرة).

- [18] آذار/ مارس: يتقدم [38] محكومًا آخر بأحكام تتراوح من [15] إلى سنة واحدة، إضافة إلى المحكومين الثلاثة بالقتل، بطعون إلى المحكمة العليا.
- [19] آذار/ مارس: مظاهرة للطلبة المغاربة في موسكو، الذين يحتلون مقر سفارة المغرب للاحتجاج على أحكام [14] آذار/ مارس.
- [22-27] آذار/ مارس: اجتماع الدورة السادسة لمجلس التضامن الأفروآسيوي في الجزائر، وإحدى المسائل التي تهمين على أعماله تنتج من الخلاف العقدي الصيني السوفيتي وأثاره على المنظمة نفسها. وعلى عكس السيد يزيد، المندوب الجزائري، الذي انتخب رئيسًا للدورة وكان يرغب في افتتاح المناقشات حول السياسة الدولية حيث يمكن أن تفرض ضرورة اللجوء إلى التحكيم، بن بركة الذي كان يعبر عن قلق بعض الوفود، في اليوم نفسه، كان يطلب من المؤتمر «أن يعي الأخطار التي كانت تهدد تلاحم الحركة الأفروآسيوية» وأن «يعمل على إبعاد كل مسألة خارجة عن الكفاح ضد الإمبريالية من المناقشات».
- ويستمتع المؤتمر في [27] آذار/ مارس إلى تصريح عام يدعو بخاصة بلدان العالم الثالث إلى تشجيع (تكوين جبهة كفاح مشتركة لمصلحة حركات التحرر الوطني).
- ومع أن المغرب لم يشارك في أعمال مجلس التضامن، ومع أنه لم ينفك عن الاحتجاج لوجود بن بركة في الجزائر، فإنه يعبر أيضًا مع بلدان المغرب الأخرى عن قلقه من الانعكاسات الممكنة للزراع الصيني-السوفيتي.
- وبما أن المتخاصمين بقوا عند مواقفهم، كلف السيد يزيد، في نهاية الاجتماع بمهمة مصالحة لدى الزعماء الآسيويين والإفريقيين للحفاظ على التلاحم، وتحضير المنظمة في الوقت ذاته لتوسعتها إلى أمريكا اللاتينية.
- [16] نيسان: استئناف المعونة الأمريكية رسميًا للمغرب. وقد أعلم المستر فرغسون، سفير الولايات المتحدة في الرباط، السيد قديرة بذلك.

- [25] نيسان: الحسن الثاني يفتتح الدورة الثانية لمجلس النواب المغربي. وقد نقلت المناقشات التي كانت حامية عن طريق الإذاعة والتلفزة وتابعها الناس باهتمام شديد. وكان يعرف خطباء الاتحاد الوطني للقوى الشعبية أكثر من خصومهم عندئذ، كما يقال، ملائمة تدخلاتهم مع الجمهور الشعبي الواسع الذي يستمع إليهم.
- الحكومة وقد هوجمت، في حالة جمود. أما هيبة الملك فتخرج معززة من وضع مبهم، إذ ينسب إليه قرار السماح بنقل المناقشات، فينادي حزب الاستقلال بتحكيمه، وينشر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في نهاية المناقشات بيانًا يطالب بإجراءات رحمة إزاء المحكوم عليهم في المؤامرة، مبدئيًا موافقته على اتحاد وطني نشيط وراء الحسن الثاني، ملك التجديد الوطني.
- [12] أيار: برقية من السيد محجوب بن صديق (الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل) إلى الملك الحسن الثاني، تطلب منه إلغاء أحكام القتل التي أصدرتها محكمة الرباط في المحاكمة المسماة (للتأمر).
- [19] أيار: حكم المحكمة العليا برفض الطعون التي قدمها المحكوم عليهم في المحاكمة المسماة (المؤامرة).
- صدور بيان من حزب الاستقلال يطلب العفو عن المحكوم عليهم بالقتل في المحاكمة المسماة (المؤامرة).
- [25] أيار: خطاب للحسن الثاني بمناسبة (يوم التحرير لإفريقية).
- [8] حزيران: بلاغ من وزارة الإعلام يحمل شيخ العرب، الذي حكم عليه بالقتل غيابيًا في المحاكمة المسماة (المؤامرة)، مسؤولية مقتل [3] رجال شرطة تم خلال حوادث جرت العشية في الدار البيضاء.
- [1] تموز/ يوليو: ظهور صحيفة أسبوعية جديدة، المحرر، المؤيدة للاتحاد الوطني للقوى الشعبية.
- [2] تموز/ يوليو: نشر مقابلة مع معطي بوعيد، النائب عن الدار البيضاء، وعضو الأمانة العامة للاتحاد الوطني للقوى الشعبية حول الدورة الثانية لمجلس النواب، في ماروك أنفورماسيون.

- [3] تموز/ يوليو: يوجه نواب حزب الاستقلال مع نواب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية طلباً مشتركاً لمكتب مجلس النواب من أجل دعوة المجلس للانعقاد.
- [7] تموز/ يوليو: شيخ العرب، المحكوم عليه بالقتل غيابياً، في [14] آذار/ مارس، بالحاكمة المسماة (المؤامرة) قتل على يد الشرطة في الدار البيضاء، بينما أوقف أحد شركائه.
- [10] آب/ أغسطس: تدرس لجنة الاقتصاد الوطني للتخطيط في مجلس النواب اقتراح القانون الذي تقدم به الاتحاد الوطني للقوى الشعبية حول الإصلاح الزراعي، ونشر في اليوم التالي في (مرك انفرمسين).
- [19] آب/ أغسطس: بلاغ رسمي يوضح تأليف الحكومة المعدلة (تعيين الجنرال أوفقي، مدير الأمن الوطني، وزيراً للداخلية). بلاغ من القصر الملكي يعلن أن الملك الحسن الثاني، بمناسبة الذكرى الحادية عشرة ل(ثورة الملك والشعب) قد خفف حكم السجن المؤبد الذي أصدرته المحكمة الإقليمية بالرباط على السيدين بصري ديوري وبنجلون في [14] آذار/ مارس 1964 م]. وتكتب (مرك انفرمسين) معلقة على هذا القرار: «إن هذا التخفيف للعقوبة الذي يصدر في ذكرى ثورة الملك والشعب لا يمكن إلا أن يؤدي إلى انفراج الجو السياسي وفتح آفاق جديدة للوحدة الوطنية».
- [20] آب/ أغسطس: خطاب للحسن الثاني بمناسبة الذكرى الحادية عشرة ل(ثورة الملك والشعب).
- [11] أيلول: تؤكد غرفة زراعة الدار البيضاء، في بلاغ لها، معارضتها لمشروع قانون حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية بخصوص الإصلاح الزراعي، الذي تنشر عنه مرك انفرمسين في [13] مقابلات مع الزعماء السياسيين الرئيسيين.
- [14] أيلول: افتتاح الدورة البرلمانية الاستثنائية التي ستؤدي قانونيتها المتنازع عليها إلى مناقشات طويلة، وستنتج فيما بعد عن طريق تحكيم بما يوافق أطروحة المعارضة. ويلاحظ في الفترة نفسها شائعات قوية عن تقارب بين القصر والاتحاد الوطني للقوى الشعبية.

- [21] أيلسول: يعود عبد الرحيم بوعبيد إلى المغرب بعد إقامته خمسة أشهر في باريس.
- [13] تشرين الأول/ أكتوبر: بناء على تحكيمه بشأن قانونية الدورة الاستثنائية، يستقبل الملك رئيس مجلس النواب ورؤساء المجموعات السياسية، وبخاصة الدكتور عبد اللطيف بن جلون، رئيس مجموعة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في مجلس النواب.
- [13] تشرين الثاني: يعلن وزير الخارجية أن الأمير مولاي علي عين سفيراً في فرنسا.
- [1] كانون الأول/ ديسمبر: الأمير مولاي علي، السفير الجديد في فرنسا، يتسلم مهام منصبه.
- [9] كانون الأول/ ديسمبر: يعلن الجنرال أوفقيز أمام مجلس النواب طرد أو تعليق عدة أعوان للسلطة، اتهموا بسوء المعاملة.
- [14] كانون الأول/ ديسمبر: في غياب نواب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ونواب حزب الاستقلال، يتبنى نواب الـ (TDIC)* الستين في مجلس النواب مشروع قانون ضد الفساد.

[1965 م]:

- [16] كانون الثاني/ يناير: ظهور (مرك إسبوار [أمل المغرب]/ Maroc-Espoir)، وهي صحيفة أسبوعية باللغة الفرنسية (شبه رسمية صادرة عن كتابة الدولة للإعلام).
- [5] شباط: تعلق (مرك إسبوار) أن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية أودع مقترحاً بقانون ينظم مهنة المحاماة ويرع إلى جعل الدفاع مغريباً.
- [13] شباط: (مرك إسبوار) الأسبوعية التي يحررها الكوهن، تقترح اجتماع طائفة مستديرة يضم الأحزاب السياسية المغربية.
- [16] شباط: مصادرة صحيفة حزب الاستقلال اليومية (لا ناسيون أفريكان [الأمة الإفريقية]/ La Nation africaine) التي تمنع من الصدور حتى إشعار آخر.

- [18 - 28] شباط: يقدم السيد روبير جيّله، سفير فرنسا الجديد، أوراق اعتماده للملك الحسن الثاني، ويسلمه رسالة من الجنرال ديغول.
- [3] آذار/ مارس: خطاب العرش ألقاه الملك الحسن الثاني في مراكش، الوحدة الوطنية أحد الموضوعات التي أسهب فيها.
- [5] آذار/ مارس: تنشر النقابة الوطنية للصحافة المغربية احتجاجاً على منع (لانسون أفريكان)، وتلفت نظر السلطات الحكومية إلى الخطر الذي يهدد حرية التعبير في المغرب.
- [6] آذار/ مارس: تنشر (مرك أنفرمسين) ردود فعل الأحزاب السياسية على نداء الملك الحسن الثاني للوحدة الوطنية.
- [9] آذار/ مارس: ظهور صحيفة جديدة لحزب الاستقلال باللغة الفرنسية: (لوپينيون [الرأي العام/ L'Opinion]).
- [13] آذار/ مارس: ظهور الصحيفة الأسبوعية ذات الاتجاه الشيوعي: (الكفاح الوطني).
- [22] آذار/ مارس: إضراب طلاب الثانويات في الدار البيضاء، ومظاهرات عنيفة ضد تعميم وزاري متعلق بالتوجيه إلى التعليم التقني لبعض تلاميذ الثانويات.
- بيان تضامني من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.
- [23] آذار/ مارس: تتحول المظاهرات إلى اضطرابات: هجومات ضد المراكز الحيوية في المدينة، كالبريد ومفوضيات الشرطة والسجون والمستشفيات. فتدخل الشرطة وقوات الجيش بعنف. وتفرض الاضطرابات العنيفة وقسوة القمع إلى صدمة عميقة.
- لأول مرة خلال مظاهرة توضع الملكية موضع الاتهام. فينسحب الملك الحسن الثاني، وهو راغب في البقاء فوق النزاع، إلى إيفران.
- [24] آذار/ مارس: نداء من الجنرال أوفقير، وزير الداخلية، لاحترام الأوامر التي ترمي إلى ضمان أمن المواطنين. تتهم تصريحاته عملاء الخارج ونشاط المنظمات الهدامة، تاركة المجال لتشديد قبضة السلطة.

لكن الحسن الثاني، في خطاب له، يقلل من أهميتها ويرفض أي ذريعة بتدخل أجنبي، ويتحدث من جديد عن الوحدة الوطنية. فمئذ النداء للرحمة الذي أطلقه الاتحاد الوطني للقوى الشعبية عام [1964 م]، تكون الرغبة في تحقيق الوحدة الوطنية لجميع الأحزاب برعاية الملك إحدى المعطيات الجوهرية للحياة السياسية المغربية. وهذه الغاية، قام الملك ببدايات اتصالات خاصة مع زعماء المعارضة، سواء بصفة مباشرة أو بوساطة أعضاء من حاشيته.

في الوقت الحاضر، وانطلاقاً من أن المنظمات اليسارية لم تكن مسؤولة عن اضطرابات الدار البيضاء، يفضل الملك تعزيز هيئتها بالتحدث معها والحصول على مساعدتها في توجيه التمرد. وسيتم تجسيد هذا التكتيك في الأيام التالية من خلال استئناف محادثات شبه رسمية بين وسطاء القصر وقادة المعارضة، وإطلاق سراح الأشخاص الذين حكم عليهم نتيجة اضطرابات الدار البيضاء. زد على ذلك، أن الملك الذي يرغب في الحصول على مساعدة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية من دون أن توضع الملكية في الميزان، كما يقول، يتهيأ للاستجابة للمطلب الرئيس لهذا الحزب، وهو الشرط الأول لاستئناف الحوار مع السلطة، أعني العفو السياسي. هذا العفو الذي سيصدر يوم [13 نيسان/ أبريل 1965 م]، سيشكل أول انفتاح حاسم على سياسة وحدة وطنية.

حتى [14 نيسان، سيبقى إطلاق سراح البصري ورفاقه المستورطين في القضية المسماة (المؤامرة) للاتحاد الوطني للقوى الشعبية الشرط الوحيد لسياسة تعاون لاحقة. لكنه ما من إجراء اقترح على صعيد المؤسسات، بينما تجعل الأحزاب الأخرى مسألة البرنامج أولوية، قبل مسألة إطلاق سراح المعتقلين.

[30] آذار/ مارس - [6] نيسان: ندوة حول فلسطين في القاهرة، نظمها الطلبة الفلسطينيون. تحضرها الجزائر. ويتكلم فيها المهدي بن بركة، الزعيم المغربي.

نهاية آذار/ مارس: نشر مجلة جديدة فخمة تصدرها وزارة الممثل الشخصي لجلالة الملك، تنطرق في عددها الأول والثاني

- (آذار/ مارس ونيسان/ أبريل [1965 م]) إلى موضوعات سياسية واقتصادية وزراعية واجتماعية قم المغرب، وإلى علاقاته الخارجية. ويتصدرهما مقالان افتتاحيان بعنوانين ذوي مغزى: «المغرب يتقدم» و«نداء للوحدة».
- [10] نيسان: يستقبل الملك الحسن الثاني عبد الرحيم بوعبيد في إفران.
- [13] نيسان: يعلن الملك الحسن الثاني عفواً عاماً عن جميع المعتقلين السياسيين.
- [14] نيسان: بيان من السيد أحمد العلمي، وزير الإعلام، أمام مراسلي الصحافة الأجنبية. تطرق فيه للنقاط الرئيسة التالية: العفو، تأكيد القيام بمحاولات ترمي لتأليف حكومة وحدة وطنية.
- وفي هذا اليوم بالتحديد [14 نيسان/ أبريل 1965 م] اختار الملك أن يقترح على الأحزاب مذكرة تستخدم قاعدة لتأليف حكومة وحدة وطنية. لكن رد الاتحاد الوطني للقوى الشعبية واضح بل ويشوبه الجفاف، فيما يتعلق ببرنامج ذي طبيعة اقتصادية يندرج في إطار المؤسسات الموجودة، التي يحرص الملك على بقائها، ليظل سيد الموقف. وبانضمامه إلى الاتحاد المغربي للشغل، يطرح مشكلة المؤسسات كشرط ويرفض حتى مبدأ الوحدة، مطالباً بحكومة متجانسة مستقلة عن الملك. لكن الملك لا يتراجع وتظل المعطيات الأساسية للعبة السياسة المغربية في النهاية كما هي لم تتغير.
- [20] نيسان: في هذا اليوم، وليس في [14] نيسان، يستقبل الحسن الثاني التشكيلات السياسية المغربية ويسلمهم خطة عمل ترمي إلى تأليف حكومة وحدة وطنية.
- [28] نيسان: يسلم الزعماء السياسيون والشخصيات السياسية الذين استشارهم الملك الحسن الثاني ردهم. ولم تكشف طبيعة هذا الرد.
- [30] نيسان: يفتح الملك الحسن الثاني الدورة البرلمانية الثانية. السنقاط الرئيسة للخطاب الملكي: تعزيز المؤسسات الدستورية والوحدة الوطنية.

- [1] أيار: مسيرة في الدار البيضاء، الجماهير تطلب البصري، لكن أيضاً الحسن الثاني.
- [5] أيار: اجتماع اللجنة التحضيرية الدولية للمؤتمر الآسيوي الإفريقي في الجزائر، والمغرب عضو فيها.
- نشر مرسوم بالموافقة على اتفاق القرض مع (وكالة التنمية الدولية/ Agency for International Development, AID) (وهي مؤسسة متخصصة من الأمم المتحدة) الذي جرى في [18 كانون الثاني/يناير 1965 م] بين حكومتي المغرب والولايات المتحدة الأمريكية.
- [7] أيار: لقاء للحسن الثاني مع الراديو والتلفزة البلجيكية، أهم النقاط التي تنطرق إليها: أحداث الدار البيضاء، العفو، الوحدة الوطنية، المفاوضات مع السوق الأوروبية المشتركة.
- [8-9] أيار: اجتماع المجلس الوطني لحزب الاستقلال الذي يوافق على رد اللجنة التنفيذية على المذكرة الملكية، ويطلب بالعودة إلى الشرعية، وبانتخابات جديدة.
- [9-19] أيار: اجتماع مؤتمر الـ (OSRAA) ** بكامل أعضائه في وينيبا (Winneba) (غانا) حيث اتخذوا قراراتين هامتين: [1] تحديد [3] كانون الثاني/يناير لافتتاح مؤتمر القارات الثلاث في هافانا. [2] تعيين بن بركة رئيساً لـ (الجنة التحضيرية الدولية/ Comité Préparatif Internationale, CPI).
- [18] أيار: أمر جان لاكوتور (Jean Lacouture)، المبعوث الخاص لصحيفة لوموند بمغادرة المغرب.
- [22] أيار: احتجاج النقابة الوطنية للصحافة المغربية في أعقاب الإجراءات المتخذة بحق جان لاكوتور.
- [24] أيار: مقابلة الملك الحسن الثاني مع (ديوان الإذاعة والتلفزة الفرنسية/ ORTF) يبين فيها على نحو خاص السياسة الداخلية.
- [13] أيار: بلاغ من الأمانة العامة للاتحاد الوطني للقوى الشعبية يعلن فصل عبد الحميد قاسمي، نائب سيدي رحيم.
- نهاية أيار: نُشر في فرنسا بمجلة (سو لو درابو دو سوسياლისم تحت راية الاشتراكية/ Sous le drapeau du socialisme)

- العدد [17] لشهر أيار/ مايو [1965 م]، الصفحتين [5 و6]، مقال ح. طالب المعنون «الثورة المغربية بدأت». وموضوعه: اضطرابات الدار البيضاء فتحت السبيل للكفاح الذي لا بد أن ينتصر على القمع بالاتفاق مع الجزائر الثورية.
- [7] حزيان: خطاب للملك الحسن الثاني يعلن إعلان حالة الطوارئ. وتجميد مجلس النواب، ومراجعة الدستور وتأليف حكومة برئاسة لا يُمس فيها وضع الجنرال أوفقي. فالمقصود هو (انقلاب شرعي) حقيقي. وعلى عكس حزب الاستقلال وحتى الأغلبية، لم يندد قادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية والاتحاد المغربي للشغل (أ م ش) بقرار يتفق مع بعض اقتراحاتهم، باعتبارهم لا يعلقون أهمية على تجميد مجلس النواب، أو التخلي عن مؤسسات حاربوها بعنف منذ البداية.
- اتجاهات المدير العام الجديد للديوان الملكي، وتحويله جزءاً من سلطات رئيس الوزراء، تدفعه إلى اقتراح برنامج اقتصاد موجه، قريب من برنامج الاتحاد الوطني للقوى الشعبية (إصلاح زراعي، وتأميم التجارة الخارجية بالخصوص) أملاً في حث هذا الحزب على الدخول إلى الحكومة، أو تحييد معارضته على الأقل.
- [8] حزيان: بسؤاله من قبل وكالة أنباء المغرب العربي بعد الخطاب الملكي، يجيب عبد الرحيم بوعبيد (عضو في الاتحاد الوطني للقوى الشعبية) بأن الخطاب «كتب جيداً» وواضح. ويرى مبدأ مراجعة الدستور «إيجابياً جداً».
- بلاغ حزب الاستقلال لا يوافق على المبادرة الملكية: فالشروط غير متوافرة لتطبيق المادة [35] (حالة الطوارئ)، وضرورة انتخابات جديدة.
- بلاغ من الاتحاد المغربي للشغل يلح على المضمون الذي يجب إعطاؤه للمراجعة الدستورية.
- [10] حزيان: تمتع صحيفة لوموند في المغرب لمدة غير محدودة.
- [14] حزيان: يعلن الملك الحسن الثاني بأنه سيرأس الوفد المغربي إلى الجزائر.
- [19] حزيان: انقلاب في الجزائر، إقالة أحمد بن بللا وتوقيفه. يحلّقه العقيد هواري بومدين، الذي يحيط به مجلس وطني للثورة.

- [20] حزيران: اجتماع استثنائي للجنة التحضيرية للمؤتمر الأفروآسيوي لقمة الجزائر، يؤكد أن المؤتمر سيفتتح في [29] حزيران، وأن اجتماع وزراء الخارجية التحضري سينعقد يوم [24] حزيران.
- [23] حزيران: محادثات مينين ولِيمز ومحمد برغش حول المعونة الأمريكية للمغرب.
- [26] حزيران: تقرر اللجنة التحضيرية الدولية تأجيل المؤتمر الأفروآسيوي الذي كان سيفتتح في [29] حزيران/ يونيو إلى [5 تشرين الثاني 1965 م]. وقد أعطت مجريات الوضع الداخلي الجزائري غداة توقيف أحمد بن بللا واستيلاء العقيد بومدين على السلطة ذريعة قوية للوفود حتى لا يتخذوا موقفا من النزاع الصيني السوفيتي، الذي كان سيقور في حد ذاته مصير هذا المؤتمر منذ البداية.
- [1] تموز/ يوليو: يعلن الملك الحسن الثاني في خطاب مذاع ومتلفز تأميم التجارة الخارجية بالنسبة للحمضيات والبواكير والأسماك المحفوظة.
- هذا الإجراء اقترحته أحزاب المعارضة وبخاصة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية الذي بعدائه لحل «مغربة» التجارة الخارجية، باعتباره لا يعدل البنى والدوائر التجارية، كان يطالب بمجدية بالتأميم الخض والبسيط لهذا القطاع.
- [5] تموز/ يوليو: إقامة مجلس وصاية برئاسة الأمير مولاي عبد الله، شقيق الملك الحسن الثاني.
- [8] تموز/ يوليو: استقالة السيد لغزاوي، وزير الصناعة والمناجم والحرف اليدوية والسياحة، والمدير العام للديوان الشريف للفوسفات.
- السيد لغزاوي، صديق الملك محمد الخامس والعائلة الملكية بمن فيها ملك المغرب الحالي الحسن الثاني، كان أول مدير عام للأمن الوطني المغربي منذ نيسان/ أبريل [1965 م] حتى [1 تموز/ يوليو 1960 م]، حيث دعي لإدارة الديوان الشريف للفوسفات، وخلفه الجنرال أوفقي في إدارة الأمن الوطني.

- [9] تموز/ يوليئو: تاريخ المرسوم الملكي الذي أحدث الديوان الوطني للتسويق والتصدير (OCE). ويندرج هذا الإجراء في إطار تأميم التجارة الخارجية الذي أعلن عنه في [1 تموز/ يوليو 1965 م]. وفي هذا التاريخ ذاته، تطالب أسبوعية الاتحاد الوطني للقوى الشعبية (ليبراسيون/ Liberation) (التحرير) بـ«تأميم للتجارة الخارجية» وليس بـ«مغربتها» فقط.
- تموز/ يوليو [1965 م]: في تاريخ لم يحدد، يقوم بن بركة بمهمة سرية في بكين للحصول على رفع اعتراض الصين على اشتراك الاتحاد السوفيتي في «باندونغ الثاني» الذي كان مقرراً في الأصل شهر آذار/ مارس ثم تأجل إلى [29] حزيران، فيلى [5 تشرين الثاني 1965 م]، حتى يمكن انعقاد مؤتمر القارات الثلاث وترضى بكين بذلك، على أساس أن لا يكون مثل «باندونغ» مؤتمراً لرؤساء الدول، بل مؤتمر للشعوب. ويعرض بن بركة أيضاً للقادة الصينيين، أنه فيما وراء الخلافات الثانوية، ينبغي تحقيق الهدف الاسمي وهو تكثيف الكفاح ضد الامبريالية الأمريكية.
- [9] آب/ أغسطس: خطاب لبن بركة في ناغازاكي (اليابان) لدى انعقاد المؤتمر المعادي للأسلحة النووية، يتطرق بتوسع إلى الموضوع الذي ذكر في بكين.
- يتم الإعلان في الجزائر أن عدة وزراء سيتوجهون في مهمة إلى إفريقيا وآسيا لتحضير المؤتمر الأفروآسيوي.
- [20] آب/ أغسطس: الاحتفال بذكرى «ثورة الملك والشعب». فيصرح الملك الحسن الثاني في خطابه على وجه الخصوص: «لقد أعلنت حالة الطوارئ للارتقاء بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية».
- [1-2] أيلول: الاجتماع في القاهرة للجنة التحضيرية لمؤتمر الشعوب الإفريقية اللاتينية الآسيوية الذي ينبغي أن يجتمع في هافانا يوم [3 كانون الثاني/ يناير 1966 م] (مثلت فيها الجزائر وتونس).
- [13-17] أيلول: قمة عربية في الدار البيضاء. خطاب افتتاحي للملك الحسن الثاني الذي يؤيد تعديل ميثاق الجامعة. في [16]

أيلول، يوقع رؤساء الدول العربية «ميثاق تضامن» من ست نقاط هذه أهمها: تلتزم الدول العربية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وباحترام الأنظمة الموجودة، وبألا تقدم أي مساعدة للحركات الهدامة التي تلتجئ إليها، وبإيقاف الحملات الصحافية الضارة بالتضامن العربي.

-- [15] أيلول: تؤيد صحيفة المحرر الناطقة باسم الاتحاد الوطني للقوى الشعبية موقف الملك الحسن الثاني في القمة العربية. تمنع صحف الاتحاد الوطني للقوى الشعبية من البيع بسبب نشر نداء من أجل بن بركة.

-- [16] أيلول: يطلب من الصحافة المغربية أن تخضع نصوص أخبارها السياسية لرقابة مسبقة، ويبدو أن هذا الإجراء اتخذ مؤاممة لروح ميثاق التضامن بين البلدان العربية.

-- [22] أيلول: فتح اعتماد مقداره [5600000] دولار في المغرب ضمن إطار اتفاق القرض لوكالة التنمية الدولية عن السنة [1965 م].

-- [27] أيلول: تصريح المارشال شن يي (Chen Yi) في بكين حول المؤتمر الآفروآسيوي في الجزائر: إذا ما كان سيتغلب اتجاه الذين يرفضون إدانة الإمبريالية الأمريكية، ويقترحون تصريحًا مبهمًا، فالأفضل عندئذ تأجيل المؤتمر «حتى ينضج الوضع».

-- [7] تشرين الأول/ أكتوبر: تقترح الصحافة المغربية اجتماع مؤتمر مغربي على مستوى القمة.

-- [8] تشرين الأول/ أكتوبر: اتفاق بين المغرب والولايات المتحدة يقضي بتسليم المغرب [10000] طن من الزيت النبائي بقيمة [3350000] دولار.

-- [11] تشرين الأول/ أكتوبر: تعلن وكالة التنمية الدولية، تقديم اعتماد للمغرب مقداره [11] مليونًا من الدولارات للإسهام في تمويل ببناء وتجهيز المدارس الثانوية. ومدة تسديد القرض خمسون عامًا.

-- [15] تشرين الأول/ أكتوبر: يطلب تسينغ تاو، سفير الصين في الجزائر باسم حكومته رسميًا تأجيل المؤتمر الآفروآسيوي.

- [18-23] تشرين الأول/ أكتوبر: زيارة رسمية للرئيس بورقيبة إلى المغرب.
- [12-25] تشرين الأول/ أكتوبر: مؤتمر قمة للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية (ومن بينها المغرب) من بين القرارات المتخذة، اثنان يتعلقان بالنشاطات السياسية الهدامة وباللاجئين: فبناء على هذين القرارين تلتزم الدول الأعضاء بعدم التسامح مع أي نشاط سياسي هدام من قبل لاجئين سياسيين.
- [22] تشرين الأول/ أكتوبر: رسالة من شو إن لاي إلى ملوك ورؤساء الدول الأفروآسيوية تطلب منهم الموافقة على تأجيل المؤتمر.
- [23] تشرين الأول/ أكتوبر: تجدد صحيفة الشعب اليومية في بكين طلب تأجيل المؤتمر.
- [31] تشرين الأول/ أكتوبر: تتكلم وكالات الأنباء لأول مرة عن اختفاء بن بركة، يوم [29] في باريس. فطبقاً للبرقيات، أبلغ عبد القادر بن بركة رسميًا عن اختفاء شقيقه يوم [30].

3 / 3 استنابة قضائية دولية صادرة في [28 آذار 1977 م]

عن القاضي هوبيرت بانسو

أصدر القاضي هوبيرت بانسو في [28] آذار/ مارس استنابة قضائية «موجهة إلى كل السلطات القضائية المعنية في المملكة المغربية» في إطار التحقيق المفتوح ضد مجهول حول تهمة القتل العمد والتواطؤ. وحتى اليوم، انتظرت العدالة الفرنسية عبثاً أي رد.

4 / 3 التحقيق الداخلي الذي قامت به المديرية

العامّة للأمن الخارجي حول قضية بن بركة

نكشف النقاب هنا عن نتائج التحقيق الذي جرى ضمن المديرية العامة للأمن الخارجي بعد قضية بن بركة. الوثيقة المؤرخة في [22] أيلول، تندد بدور مسؤول المصلحة [7]، مرسل لو روا المدعو فينفييل وبمراسله المحترم أنطوان لوبيز، الذي يرمز له ب(PEC [248])، مقتطفات:

بقدر مضي جلسات المحاكمة، تصلنا عناصر جديدة من المعلومات، مثل غداء فينفييل ولنوار بداية السنة [1965 م] مع الشوكي والمحي في شارع أوبر كامبف، برفقة لوبيز. وهذه الواقعة، التي أخفاها عنا فينفييل ولنوار معاً، هي موضع تحقق داخل المصلحة، وهو ما يؤدي بنا إلى اكتشاف وقائع أخرى مثل إرسال فينفييل لالشوكي إلى باربيسيه، مدير مكتب رئيس إير فرانس، بهدف تسريع نقل لوبيز إلى الرباط.

وهكذا تتوضح شيئاً فشيئاً. أكاذيب فينيل الناتجة عن الإهمال، وتلك التي قصد بها تغطية نفسه. وهكذا استطعنا تحديد أن فينيل كان يملك عشر معلومات على الأقل تتعلق بقضية بن بركة قبل اختطافه.

المعلومة رقم [1]، بداية [1965 م]: «خلال موعد مع عباس الشتوكي برفقة لسوار ولوبيز، شارع أوبر كامبف. (حتى من دون تقرير عن الاتصال).

المعلومة رقم [2]، [17 أيار/ مايو 1965 م]: تقرير لوبيز عن سفره إلى المغرب.

(PEC [248]) يؤكد أن أوفسير ثبت له مشروعه في استرجاع بن بركة ويؤكد (PEC [248]) هكذا المهمة التي عهد بها الملك في شهر نيسان/ أبريل [1965 م] إلى الجنرال أوفقير وهي الاتصال بين بركة بأمر من الملك، منهياً (PEC [248]) تقريره، موضحاً أن أوفقير لم يتردد في إخباره برغبة القادة المغاربة بالانتهاء من بن بركة بطرق «غير معتادة». إلا أنه لم يكن ممكناً فهم أن المقصود هو القضاء على بن بركة. وخاصة أن ذلك جاء بعد التأكيد على الرغبة في استرجاع بن بركة. بل كان الممكن هو الظن على الأكثر بأن أوفقير إضافة إلى جهوده في "الاستعادة" سيحاول تفويض صدقية بن بركة. والواقع أن هذه المذكرة تبدو وكأنها ليست إلا مذكرة تلاعب للفت الانتباه إلى مصدر للمصلحة قابل لشغل منصب من المرتبة الأولى في المغرب).

المعلومة [3]، آب/ أغسطس [1965 م]: كان الشتوكي أرسل إلى بارييه، مدير مكتب إير فرانس. (ما من تقرير).

المعلومة [4]، أيلول/ سبتمبر [1965 م]: وثيقة مصورة من حقبة الشتوكي، الذي كان عائداً من القاهرة، وتعلق بين بركة ومؤتمر القارات الثلاث.

المعلومة [5]، [22 أيلول/ سبتمبر 1965 م]: تتعلق بسفر الشتوكي وبرنيه وفيغون إلى القاهرة.

«(PEC [248]) يؤكد أن أوفقير كان كلف الدليمي «بالإعداد لمحاولة اقتراب من بن بركة» وأن فريقاً أرسل لهذه الغاية إلى القاهرة (من بين أعضائه الشتوكي، مغربي، كان مجهولاً من المصلحة).

وحول المهمة في جنيف بتاريخ [9/20] لا يقدم (PEC [248]) أي معلومة، فيما عدا أن فيغون (مجهول هو أيضاً من المصلحة) وبرنيه كانا مصحوبين بالمدعو لومارشان الذي «رتب» الإجراءات الشكلية. ولم يذكر (PEC [248]) في أي لحظة، محاولة ستجري في فرنسا. كما أنه لا يذكر في أي لحظة بأن المقصود هو القضاء على بن بركة. والخلاصة هو أنه لا يمكن بأي حال أن تؤدي المعلومات التي قدمها (PEC [248]) بالمصلحة إلى استنتاج وجود مشروع لاختطاف بن بركة في فرنسا، ومن باب أولى تورط المصدر في مثل هذا المشروع.

المعلومة [6 - 8]، تشرين الأول/ أكتوبر [1965 م]: متعلقة بسفر بن بركة إلى جاكارتا (الذي أبلغ عنه فقط في [1965/11/12] م)، بعد الاختطاف بأربعة عشر يوماً.

المعلومة [7 - 12]، تشرين الأول/ أكتوبر [1965 م]: متعلقة بتصريح فيغون الذي وقد علم بأنه يراد القضاء على بن بركة، كان يهدد بالكشف عن كل شيء إلى الصحافة (أبلغ عنها فقط في [1965/11/21] م).

المعلومة [8 - 15]، تشرين الأول/ أكتوبر [1965 م]: يقوم أحد مرؤوسي فينيل، بحجز غرفة للسيدة أوفقير في فندق فيري. (لم يبلغ عنها).

المعلومة [9 - 22]، تشرين الأول/ أكتوبر [1965 م]: أحد مرؤوسي فينيل، المكلفين بالشؤون العربية، يتلقى من رئيسه، ورقة تشير إلى وصول أربعة مغاربة إلى باريس، يسعون للاتصال بين بركة بهدف تقارب مع الحسن، ليعمل من هذه الورقة نشرة استعلامات. لكن فينيل يستعيد هذه الورقة قائلاً لهذا الضابط: «هذا يغير كل شيء، إذ إنهم سيقتلونه» (معلومة غير مؤكدة ولم يجر التبليغ بها).

المعلومة [10 - 28]، تشرين الأول/ أكتوبر [1965 م]: في الساعة [17 و 30 د]، دورموي (Dormoy) يهاتف فينيل في نورد [40 - 92]، تسجل المكالمات، ومدتها [6] دقائق. لكن فينيل يدعي بأنه لم يتلقاها. يكشف التحقيق عن أنه إذا لم يكن تلقاها هو نفسه، أو لم يكن وجهها، فإنها سجلت في مصلحته.

من هذه المعلومات العشر، فقط اثنتان، المعلومتان [2 و 5]، أبلغ فينيل عنهما بشكل غير نظامي، مستعملاً تعابير غير واضحة. وتقدم

معلوماتان [7 و 9]، إضاعة جديدة كان من الممكن أن تسمح لضابط فطن باستنتاج وجود تهديد فعلي لبـن بركة، ولم يقدمها فينيل. وتعلق المعلومات [11 و 12 و 13 و 14] بالمكالمات الهاتفية التي تلقاها أو أجراها فينيل في يوم الاختطاف واليومين التاليين. والنتيجة قاطعة:

من غير المعقول أو المقبول أن فينيل لم يـقم بإخطار رؤسائه على الفور منذ [31] تشرين الأول/ أكتوبر، بين الساعة [13] والساعة [14]، والذين كانوا جميعاً في باريس أو ضواحيها، وكان في إمكانه الاتصال بهم في أسرع وقت. فنحن نـميل إذن إلى الاعتقاد بأن المعلوماتين [2 و 5] [المؤرختين في [17] أيار/ مايو وفي [22] أيلول:

- كانتا كـتبتا بأسلوب غير واضح عمدًا من قبل فينيل.
- وأهمـما قدمتا من قبل هذا الأخير إلى مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية لهدف وحيد هو تغطية نفسه وتغطية العملية التي يظهر لوبيز كأنه المنفذ لها.
- وليس لهدف إخطار رؤسائه.

عنينة ١٤٥٥/٥/٣

عربزنا غبينة
تجبة واشمو انا

١٠
حسان المل هو ان يسلم لنا الحكومة اداة اية ومرة
تزعجة وان شغف من "معدة" كماله كدة معنة
(سنتين مثلاً)

والعنينة ان مرفب الحسن النشائي
بشر واضح وما يزال يعقو المدغفلين الحكوميين
وغير الحكوميين - الحسن بن النشائي الابن -
فاسر المستلوا مثل ١٩٦٧ - ثم ان الجيش ومن
دراة من المظالم لا شعارية لا يكتفح ان
يتكلموا "الحكم بهذه السهولة".

نكلم

٧ اما الحال بعد المجر - بعد تغيرت رأيا على معب
بعد حوادث الاربعاء - اشهر ما رأت التي جعلت
الحسن مجام على نفسه وعمرته - ولذلك هو يادو
ما يسمى العبر - منتج الكارحة مع الاشهر
انما لب حكومة جديدة - فيرانه سرور الاستطاع
ان يدخلنا لعدة سياسية تحت شعار "العودة
الوطنية" نكو فيها سمرا - كهممة من الانجازين
والحكومة ونكون دورنا هم نشر كشيح وتقليل الشعب
الهمم فيقبل مثال هذه الامور -
وعد يعتلي الحسن مبعوثا خاصا هو اس
من رسميرة ساريس كواش على لخطب رأيين
العمل والحق ملنا - العودة الى الرياض عاجلا
بشرفه كنه نيب الزوا التي مرحة - خوان عليه

صورة رسالة الشهيد المهدي بن بركة إلى زوجه السيدة غيثة بتاريخ [3 أيار/ مايو

1965 م]. (انظر القسم 2 / 9)

التسلسل السياسي الزمني [1964 - 1967 م]

[1964 م]

- كانون الثاني/ يناير اعتراف فرنسا بالصين.
- شباط/ فبراير زيارة مفاجئة لكاسترو إلى الاتحاد السوفيتي.
- آذار/ مارس فرموزا تقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا.
- أيار/ مايو في اليونان وفاة الملك بول الأول. وخلفه الملك قسطنطين الثاني الذي يمضي إلى المنفى في أعقاب (انقلاب الجنرالات).
- رحلة الجنرال ديغول إلى المكسيك.
- إلغاء معونة الموازنة الفرنسية إلى تونس.
- حزيران/ يونيو في فرنسا، فالديك روشيه يحل محل مورييس ثوريز أمينًا عامًا للحزب الشيوعي الفرنسي.
- في الهند، وفاة نهرو.
- الجنرال ديغول يستقبل الأمير نوردوم سيهانوك، رئيس كمبوديا في الإليزيه.

- تموز/ يوليو وفاة موريس ثوريز، السكرتير العام السابق للحزب الشيوعي الفرنسي.
- أيلول/ سبتمبر في الشيلي، انتخاب إدواردو فريه رئيساً للجمهورية.
- تشرين الأول/ في الاتحاد السوفيتي، سقوط نيكيتا خروتشيف، ويحل محله بريجنيف وكوسيجين.
- أكتوبر تشرين الثاني انتخاب لندن جونسون رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.
- في ألمانيا الفدرالية، ينتخب فيلي برنيت من جديد رئيساً للحزب الديمقراطي الاجتماعي.
- كانون الأول/ في الاتحاد السوفيتي، يوافق مجلس السوفييت الأعلى على إقالة نيكيتا خروتشيف.
- ديسمبر زيارة الملك الحسن الثاني إلى باريس.
- في إيطاليا، ينتخب جوسبي ساراغات رئيساً للجمهورية.

[م 1965]

- شباط/ فبراير سفر كوسيجين، رئيس الحكومة السوفيتية إلى هانوي.
- في فرنسا، عين غسطن باليفسكي رئيساً للمجلس الدستوري.
- آذار/ مارس أندونيسيا تنسحب من الأمم المتحدة.
- نيسان/ أبريل زيارة أندريه غروميكو، وزير الخارجية السوفيتية إلى باريس.
- في الصين، تفجير قبيلة ذرية ثانية في سينكيانغ.
- أيار/ مايو نزول مشاة البحرية الأمريكية في الدمينيكان حيث اندلعت الحرب الأهلية.
- حزيران/ يونيو في فرنسا، يسعى غسطن دوفير من دون جدوى إلى إنشاء الفيدرالية الديمقراطية الاشتراكية.
- آب/ أغسطس في الجزائر، إقالة أحمد بن بللا، واستلام بومدين السلطة.
- أيلول/ سبتمبر حالة حرب بين الهند والباكستان.
- تشرين الأول/ ترشيح فرنسوا ميران للانتخابات الرئاسية.
- في باريس، تكوين فيدرالية اليسار الديمقراطي والاشتراكي.
- اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي تدعم ترشيح فرنسوا ميران.
- تشرين الأول/ اختطاف المهدي بن بركة في باريس.
- أكتوبر تشرين الثاني في الكونغو، يستولي الكولونيل موبوتو على السلطة ويعلن نفسه رئيساً للجمهورية.

كانون الأول/ في فرنسا، يضطر الجنرال ديغول لخوض الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية.
ديسمبر

وفي الدورة الثانية، انتخب رئيساً للجمهورية.

[1966 م]

كانون الثاني/ يناير وفاة فانسان أوريول أول رئيس في الجمهورية الرابعة.
يكشف جورج فيغون، أحد المشاركين في قضية بن بركة، ميثاً في شقته لحظة توقيفه.

شباط/ فبراير في فرنسا، مؤتمر صحافي للجنرال ديغول حيث يتطرق لقضية بن بركة: «ماذا جرى في الجانب الفرنسي؟ لا شيء إلا سوقة ومرؤوسين. لا شيء، لا شيء مطلقاً يدل على أن مكافحة الجاسوسية والشرطة، من حيث هما كذلك وفي مجموعهما، عرفا بالعملية، ومن باب أولى كانا غطياها».

آذار/ مارس أزمة في حلف شمال الأطلسي: انسحاب فرنسا من القيادة الموحدة.
نيسان/ أبريل في فرنسا، تكلف اللجنة التنفيذية لفيديرالية اليسار الديمقراطي والاشتراكي فرنسوا متران بالعمل على تأليف حكومة مضادة.

أيار/ مايو يعلن فرنسوا ميتيران عن تأليف حكومته المضادة، التي يرأسها.
حزيران/ يونيو يقوم الجنرال ديغول بزيارة جد هامة للاتحاد السوفيتي.

اجتماع مجلس الأطلسي حول مشكلة إبقاء القوات الفرنسية في ألمانيا الفيدرالية.

تموز/ يوليو اشتداد الحرب في فيتنام، يستقبل الجنرال ديغول في باريس ملك لاوس.
آب/ أغسطس رحلة الجنرال ديغول حول العالم. زيارة الكامبودج. خطاب في فنوم بنه.

في فرنسا، سينتهي انسحاب القوات الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر .
أيلول تفتتح في باريس بعد عشرة أشهر من اختطاف بن بركة، القضية أمام محكمة الجنايات.

محكمة المتهمين المتورطين الستة في هذه القضية. وتنقطع المحاكمة في [19 أيلول/ سبتمبر بوصول أحد المشاركين المغاربة، الميجور الديلمي، إذ توكل لأن المحكمة تأمر بالمزيد من المعلومات.

تشرين الأول/ في الصين، الانفجار النووي الرابع.
أكتوبر

كانون الأول/ زيارة رسمية إلى فرنسا، لرئيس الوزراء السوفييتي أليكسي كوسيجين.
ديسمبر

[1967م]

- آذار/ مارس
نيسان
في فرنسا، الانتخابات التشريعية حيث تفوز الأكثرية بفارق ضئيل.
في [17] نيسان/ أبريل يُفتتح الفصل الثاني لمحاكمة قضية بن بركة، أمام
لجنة محلفين جديدة.
في الفيتنام، قصف الطيران الأمريكي لمراكز توليد الطاقة الكهربائية في
هايفونغ.
أيار/ مايو
في الشرق الأوسط، إغلاق خليج العقبة.
في الأمم المتحدة، دعوة مجلس الأمن لبحث الوضع في الشرق الأوسط.
حزيران/ يونيو
تنتهي المحاكمة الثانية في قضية بن بركة في [5] حزيران. وفي اليوم ذاته
تسبداً حرب الأيام الستة، التي أمر بها رئيس الأركان العامة، إسحاق
رايين: إذ يأخذ الجيش الإسرائيلي بزمام المبادرة، ويدمر الجزء الأكبر من
الطيران المصري على الأرض.
تفجير أول قنبلة هيدروجينية في الصين الشعبية.
تموز/ يوليو
رحلة الجنرال ديغول إلى كندا. وفي خطاب من شرفة دار بلدية
مونتريال: «باسم البلاد القديمة، باسم فرنسا، سأفشي لكم سرّاً. هذا
المساء، هنا وطوال الطريق، كنت أجد نفسي في جو كجو التحرير . .
تعيش مونتريال، يعيش الكيبك، يعيش الكيبك حراً».
الأزمة في الشرق الأوسط: مشكلات اللاجئين، مشكلة القدس وموقف
السكان العرب في الأراضي المحتلة.
تشرين الأول/
أكتوبر
مؤتمر العالم الثالث في الجزائر المخصص لتحضير المؤتمر العالمي الثاني
للأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
كانون الأول/
ديسمبر
تستفجر أزمة ضمن منظمة التحرير الفلسطينية تستهدف رئيسها السيد
أحمد الشقيري. فتقبل المنظمة استقالته وتسلم الرئاسة ليجي حمودة.

هوامش

1/ 2 [شاهد في حالة فرار (ص 25-48)]

- [1] مقر وزارة العدل الفرنسية
- [2] منظمة أنشأها بعض الأوروبيين المعمارين في الجزائر قبيل الاستقلال. عارضت استقلال الجزائر عن فرنسا مستخدمة أساليب إرهابية كالتفجيرات والاغتيالات. (المترجم)

1/ 3 [مراسل محترم (ص 49-72)]

- [1] سميت كذلك لأنها كانت تستخدم سيارات سيتروين ذات الدفع الأمامي، وكانت أول تلك السيارات التي استخدمت هذا الأسلوب في الدفع منذ [1934 م]. (المترجم).
- [2] يستعمل هذا المصطلح بالفرنسية (caïd) للدلالة على زعيم عصابة. (المترجم)

1/ 4 [شرطيان ضائعان (ص 73-94)]

- [1] فلدوك: فرنسوا فيدوك (1775-1875 م)، مغامر فرنسي، محكوم سابق بالأشغال الشاقة رئيساً للأمن. (المترجم)

[7 / 1] "وغد" ينقل "الحريق" (ص 127-152)

[1] أورليانز فيل هو الاسم الفرنسي لمدينة (الأصنام) التي تميز اسمها بعد الزلزال إلى (الشلف)

[9 / 2] رسالتان من المهدي بن بركة (ص 267-270)

[1] أنظر نص الرسالة في الصفحة 355.

[2] تمت ترجمة هذه المقاطع عن اللغة الفرنسية.

[10 / 2] الجاسوس (ص 271-278)

[1] (الأقدام السوداء) يطلق هذا المصطلح/ الوصف على المستوطنين الأوروبيين في الجزائر بخاصة، وفي المغرب العربي عامة. (المترجم).

* نعتذر من القارئ الكريم لعدم تمكن المترجم من العثور على المقابل للاختصارات المشار إليها بنجيمات في الصفحتين [339 و 343].